التغير في
النظام السياسي التركي
وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط

الدكتور
جمال خالد الفاضي



التغير في
النظام السياسي التركي

وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط

2010 - 2002

دار الخليج

المملكة الأردنية الهاشمية - عمان – العبدلي – شارع الملك حسين بالقرب من دوار الداخلية- مجمع شيكاغو – ط(2)- مكتب (2).

تلفاكس: 4647559 6 962+

موبايل : 39 777 1 777 962+

daralkhalij@gmail.com

daralkhalij@hotmail.com


دار الخليج للصحافة والنشر

الطبعة الأولى: 2019

-9957-615-76-5ISBN: 978

التغير في
النظام السياسي التركي

وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط

2002 - 2010

الدكتور

جمال خالد الفاضي



رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية

(2017 / 12 / 6447)

الفاضي، جمال خالد

التغير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط / جمال خالد الفاضي

الواصفات: /الأحوال السياسية //تركيا //الشرق الأوسط /

- يتحمل المؤلف كامل المسؤولية القانونية عن محتوى مصنفه ولا يعبر هذا المصنف عن رأي دائرة المكتبة الوطنية أو أي جهة حكومية أخرى.

-9957-615-76-5ISBN: 978

الإهداء

إلى روح والـــــديَّ الكريمين........ رحمــهما الله

وأدعو الله أن يجعلني ابناً صالحاً يدعو لهما

وأهدي هذا العمل إلى

من ساعدتني ووقفت بجانبي في كل خطوة من حياتي

زوجتي العزيزة

وإلى أبنائي

تالا، وكريم، ولانا، ومريم

حفظهم الله تحت رعايته من كل سوء

المحتويات

الفصل الأول
بنية النظام السياسي التركي

الفصل الثاني

مظاهر التغيير في النظام السياسي التركي

الفصل الثالث
المحددات الداخلية والخارجية
للدور التركي في الشرق الأوسط

مقدمة

يكاد لا يستطيع المرء أن يغفل الاهتمام المتزايد بالدولة التركية، في أوساط دارسي العلاقات الدولية خلال السنوات الأخيرة، سواء كان ذلك داخل تركيا أو خارجها، وسواء كان هناك تغييرٌ حقاً قد حصل بالفعل، أو لم يكن، فإنه من العسير تجاهل حقيقة أن شيئاً ما يحدث في السياسة التركية.

ترك موقع "تركيا" تاريخياً، والذي شكل ركيزة أساسية لانطلاقها نحو العالمية، (حتى وإن بدأ ذلك القول من باب الحديث النمطي)، أثراً عميقاً على استراتيجيات تركيا، وطريقة تفكيرها السياسي داخلياً وخارجياً، الهادفة إلى بناء رصيد إقليمي، والارتقاء به للتحول نحو العالمية. فالإحساس بالتيه في إيجاد تحديد لجغرافيتها وهويتها الذي عانت منه تركيا عبر عشرات السنين، لم يكن هذا الإحساس مقصوراً على النطاق الداخلي التركي فقط، وإنما نتج عن التعدد الإقليمي لموقعها، والتعدد الفكري للونها، ظاهرة عدم قبول تركيا كواحدة من بلاد الشرق الأوسط، ولا حتى كبلد أوروبي، وقد أوجد هذا التناقض على صعيد السياسة الخارجية ما يسميه كثيرون "الطبيعة المزدوجة لعملية السياسة الخارجية التركية".

فتركيا تجاذبتها مراكز الثقل للشرق وللغرب، في أوقات مختلفة وظروف متباينة، ففي فترة الحرب الباردة، شكلت تركيا البوابة التي تحمي الغرب، من طموحات التمدد السوفيتي، وهو تنافس بين اتجاهين، لم يقتصر على بعده الخارجي، وإنما امتد داخلياً بين المجموعات المتعارضة من نخب الحكم والدولة، والتي تحمل هويات مختلفة في مجال الأيديولوجيا والسياسة، عكست تفسيرات مختلفة لمفهوم صنع السياسة الخارجية.

وفي ضوء سلسة من التغيرات شهدها النظام السياسي التركي، تمثلت بوصول "حزب العدالة والتنمية" للحكم عام 2002، وتقديمه لرؤية وتصورات جديدة لدور تركيا ومكانتها الاستراتيجية، لا أحد يستطيع إنكارها، عمل قادة الحزب و(مازالوا يعملون) على إحداث تغييرات داخلية، وعلى استغلال المعطيات الجيو-سياسية، والجيو- استراتيجية؛ لتحويل تركيا إلى قوة كبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بــ"الشرق الأوسط"، محاولة لإعادة تشكيل.

فقد نجح حزب العدالة والتنمية، في دفع تركيا" نحو الارتقاء الإقليمي والدولي، عبر اتباع سياسات منفتحة مع الجميع، بعيداً عن سياسة "تبني الانعزال" التي مارستها تركيا خلال العقود السابقة في التعامل مع جوارها، وحاملة فقط طموحاتها نحو الغرب، وفي اتباع مبادئ لإدارة سياسة خارجية، تجعل تركيا نموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً على مستوى المنطقة.

في فترة الدراسة، بين عامي 2002-2010، تناوب على وزارة الخارجية ثلاثة وزراء، وهم: "عبد الله غول"، و"علي بابان"، و"أحمد داود أوغلو"، الذي كان قد عمل مستشاراً لرئيس الوزراء التركي، وقد ترافق ذلك مع الأفكار والنظريات والمفاهيم التي كان قد صاغها في كتابه "العمق الاستراتيجي"، وهي أفكار ومبادئ تتناسب مع متطلبات الصعود، وبما يجعل "تركيا" المركز الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة.

وبفضل هذه الأفكار، فقد أصبح "أحمد داود أوغلو" المفتاح لإعادة تشكيل خيارات سياسة تركيا الخارجية، تحت حكم حزب العدالة والتنمية، تعمل على دمج تاريخ تركيا العثماني مع موقعها الجغرافي الاستراتيجي، والسعي لاتباع سياسة خارجية فاعلة تعيد لتركيا اكتشاف علاقاتها الخارجية مع دول الجوار.

إن المبادئ التي حملتها السياسة الخارجية التركية للعمل على زيادة فاعلية الدور التركي، لتكون لاعباً أساسياً على مسرح السياسة الدولية في المستقبل، وكجسر بين الغرب والإسلام، تقوم على: أولاً- إحداث توازن بين حاجات تركيا الأمنية والتي تشكل مصدر قلق حيوي، وبين حرية العمل، ثانياً- العمل على "تصفير مشاكل" تركيا مع دول الجوار، حيث عملت تركيا منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، إلى تحسين علاقات تركيا وتطويرها مع دول الجوار .

ثالثاً- اتباع سياسة "تعدد الأبعاد" وسياسة "تعدد المسارات" في سياسة تركيا الخارجية، بحيث تأخذ تركيا بعين الاعتبار المعطيات السياسية والاقتصادية والأمنية في علاقاتها مع الآخرين، وكذلك يكون انفتاحها ليس مقصوراً على الدول، وإنما يمتد إلى المنظمات الدولية وكل الفواعل الذين لهم تأثير في صياغة العلاقات الدولية. رابعاً- اتباع خطاب دبلوماسي جديد، حيث تطمح تركيا لأن تكون لاعباً أساسياً مهماً، وهو ما يتطلب منها أن تكون وسيطاً نزيهاً مع جميع الأطراف وفي كل المناطق المتشابكة.

من جهة أخرى، فقد صاغت تركيا خلال حكم العدالة والتنمية، سياسة خارجية تتخاصم مع الماضي، وتعبر عن رؤية جديدة لسياسة خارجية مستقلة، حيث رفض البرلمان التركي قيام القوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية لضرب العراق عام 2003، كذلك حدوث نوع من التدهور في علاقات تركيا الاستراتيجية مع إسرائيل، فيما حدث تقارب مع إيران، وتحسين للعلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، وهو ما يظهر، أن تغييراً حدث في الدور التركي في الشرق الأوسط، نتج عن تغيير في النظام السياسي، علاوة على ذلك، فإن جعل تركيا لاعباً فاعلاً على المسرح الدولي، يتطلب التغلب على كثير من التحديات والتي تشكل عائقاً أمام دور تركي قادر على بلورة أهدافه.

وعليه، فإن الموضوع المتناول في هذه الدراسة، والذي جاء في ضوء تطورات وتغيرات بنيوية داخلية حدثت في تركيا على مستوى الدولة والمجتمع، وكيف امتدت إلى الخارج حضوراً وتأثيراً، سيحاول تحليل مدى تأثير التغير في النظام السياسي التركي، ودلالات هذا التطور الداخلي، وأثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، وما يرتبط به من دراسة لطبيعة الدور الذي تلعبه تركيا في محيطها الإقليمي وأهدافه وأدواته.

الفصل الأول
بنية النظام السياسي التركي

تمهيد

قامت القومية التركية على أنقاض إمبراطورية متفككة متداعية، حيث قام "مصطفى كمال أتاتورك"، في وقت لاحق من حكمه إلى التحرك باتجاه بناء الدولة القومية، وهنا يقول المؤرخون: "إن القومية التركية، بدأت أساساً منذ عام 1918 بالثورة الكمالية، التي ارتبطت برفض ما يحاك ضد تركيا، وأن القومية التركية، قد ولدت من دافع كان سببه، سياسة الغرب العدائية لتركيا، لذا بدأت نجاحات أتاتورك، تتزايد كلما تزايدت حولها المطامع، وقد شكلت الفترة 1919-1922 التشكل النهائي للقومية التركية، والتي لاتزال تمثل إنموذجاً لحركات النضال والتحرر[1].

وفي هذا الفصل، سنحاول فهم المراحل التي بها النظام السياسي التركي، وسيتناول، مبحثين، المبحث الأول بعنوان: تطور النظام السياسي التركي، والمبحث الثاني بعنوان: مؤسسات النظام السياسي التركي الحالي.

المبحث الأول

تطور النظام السياسي التركي

استطاع الأتراك بناء إمبراطورية كبيرة، عرفت فيما بعد بالإمبراطورية العثمانية[2]، والتي نسبت إلى "عثمان بن أرطغرل" المتوفي عام 1228، وقد خلفه أبنه "أورخان" الذي هاجم أملاك الدولة البيزنطينية في آسيا الصغرى، وبمجئ السلطان مراد الأول، أتخذت الفتوحات زخماً جديداً، فاستولى على أدرنة، تراقيا، جنوب بلغاريا، الصرب الشرقية، وزاد التوسع على يد "بايزيد الأول"، وتكلل الفتح والتوسع بعهد السلطان "محمد الفاتح" بالقيام بفتح القسطنطينية عام 1453، وبقيت الإمبراطورية على هذا الحال، إلى أن أصابها الوهن والضعف، فإنهارت وورثتها الدولة التركية الحديثة[3].

بعد سقوط الخلافة العثمانية، أختارت تركيا دستوراً مدنياً، مستوحى من الدستور السويسري، بدلاً من الدستور العثماني، وفي نوفمبر 1924 إنتخب مصطفى كمال أتاتورك رئيساً للجمهورية الناشئة، وتم إعلان إلغاء نظام الخلافة، وفصل الدين عن الدولة، ثم بدأ تحول جذري في الحياة السياسية التركية، وكانت كل التعديلات الدستورية، التي تلت قيام الجمهورية التركية، تهدف للتخلص من إرث المرحلة العثمانية، والعمل على تكريس النظام العلماني. **وسيتم تناول ثلاث مطالب في هذا المبحث:**

المطلب الأول: المرحلة الأولى: نهاية الإمبراطورية وتكوين الجمهورية 1919-1923.

المطلب الثاني: المرحلة الثانية: فترة ما بعد "مصطفى كمال" 1938-.1960.

المطلب الثالث: المرحلة الثالثة: انقلاب 1980، وإعلان دستور جديد إلى وصول العدالة والتنمية.

المطلب الأول: نهاية الإمبراطورية وتكوين الجمهورية 1922-1938 (المرحلة الأولى)

في هذه المرحلة التي تزعم فيها "مصطفى كمال أتاتورك" الجمهورية التركية، أعلنت الملامح الأساسية للمشهد السياسي التركي[4]، إذ بدأ "أتاتورك" بتطبيق نظريته في علمنة الدولة والمجتمع، على مجالات الحياة كافة في تركيا.

حيث انتهت الحرب العالمية الأولى، بنتائج كارثية وتداعيات على الإمبراطورية العثمانية، التي خطت خطوطها الأخيرة نحو موتها، وتفككت إلى أجزاء، بتوقيعها على هدنة "مودروس" مع الحلفاء[5]، وبدأت الدول العربية بالإنسلاخ عنها، انهارت جيوش الدولة، باتت تركيا ذاتها منعزلة لا حول ولا قوة لها، خاضعة لسيطرة الاحتلال[6]، ومنفدة لأوامره، وقد اتجهت إرادة الدول الكبرى إلى تقليص الجغرافيا العثمانية إلى حدود جغرافية الأناضول[7]، وبتقسيم فعلي لما تبقى من أراضي الإمبراطورية، حيث أستولت بريطانيا العظمى على كامل ولاية الموصل (كردستان العراق حالياً)، واستولت إيطاليا وفرنسا على جزء من منطقة المتوسط من تركيا الحالية، واستولت اليونان على سميرنا، حيث وجدت "أثينا" نفسها، بوضع مناسب، يؤهلها لتنفيذ مشروعها إقامة "اليونان الكبيرة"، والذي يضم القسطنطينية أيضاً[8].

برز "مصطفى كمال"، محاولاً العمل لمنع السلطان من قبول الهزيمة، بهذه الصورة المخجلة، حيث اعتبر أن قبول الهزيمة، يعني نهاية تركيا، كدولة وكشعب وكأمة، ورأى أن المطلوب ليست إحياء الامبراطورية العثمانية، أو استرداد أمجادها، وإنما المطلوب إنقاذ تركيا، من الخراب والدمار والموت[9].

وقد أدى رفض السلطان لهذه الدعوة، إلى قيام " مصطفى كمال" بالتحرك سراً، وإنشاء حركة مقاومة شعبية ضد الاحتلال، بدأت تنتظم تدريجياً في مناطق الأناضول، وبدأ "مصطفى كمال"، يعقد الاجتماعات السياسية، بهدف إذكاء روح المقاومة، والتأسيس لشرعية تنبتق من الشعب، بدلاً من شرعية الخليفة، التي تنبتق من التاريخ[10]، واختار المساجد مكاناً للتجمعات، وقد

تلقى "مصطفى كمال" دعم كل قادة جيوش الإمبراطورية، وهو ما شجعه على الطواف في جميع مناطق تركيا، داعياً الشعب إلى حمل السلاح وشن حرب عصابات ضد المحتليين.

وما كان من السلطان، إلا القيام بعزل "مصطفى كمال"، وتجريده من رتبته العسكرية، وإصدار حكم باعدامه[11]، وعندئذ قام "مصطفى كمال"، بخلع لباسه العسكري، وسافر إلى أنقرة، واتخذها مقراً وقاعدة استراتيجية لتحركاته السياسية، وفي 23 ابريل 1920، أعلن عن تشكيل حكومة أنقرة الشرعية، ودعا الجميع للخضوع لأوامرها، وليس لأوامر حكومة السلطان، الخاضعة للاحتلال في اسطنبول، وقد تم تشكيل مجلس وطني، وانتخاب "مصطفى كمال" رئيساً له، و"عصمت إينونو" رئيساً لهيئة الأركان[12].

وفي 10 اغسطس 1920، قامت حكومة اسطنبول، بالتوقيع على معاهدة "**سيفر**"، التي قضت بتقسيم تركيا، مقابل بقاء السلطان في الحكم، وما أن نشرت نصوص هذه المعاهدة، حتى انفجر السخط في جميع أنحاء تركيا، وأدرك الجميع، أن هذه المعاهدة، تهدف لمحو تركيا، وأن حكومة السلطان في اسطنبول ليست سوى مطية، للقوى الاجنبية[13].

وفي شهر اغسطس 1921، بدأت نواة تشكل النظام السياسي التركي، حيث أقر المجلس الوطني الكبير، سلطة مطلقة لرئيسه "مصطفى كمال"، ونصبه قائداً للجيوش الوطنية، كما أقر المجلس دستوراً جديداً، أسس بموجبه الدولة القومية، ونص على أن الشعب هو مصدر السلطات، دون قيد أو شرط، ويدير الدولة بنفسه وذاته، وقد خول المجلس "مصطفى كمال"، مهام الإضطلاع بالسلطتين التنفيذية والتشريعية، وتم رفض جميع المعاهدات التي وقعتها حكومة اسطنبول مع الاحتلال، وشكل "مصطفى كمال" حكومة إنقاذ وطني، تهدف لتحرير البلاد من الاحتلال، وتطهيرها من بقايا قوات السلطان الموالية للاحتلال[14].

وفي 24 يوليو 1923، جرى التوقيع على معاهدة "**لوزان**"، بعد انجازات ميدانية حققتها المقاومة التركية بقيادة "مصطفى كمال" على الأرض، وفي أوائل ا**غسطس 1923**، صادق المجلس الوطني على المعاهدة، والتي تضمنت[15] "جلاء قوات الاحتلال، وانهاء مشروع المنطقة الدولية للمضائق، واعادة جزر البحر المتوسط للدولة، وإلغاء مشروعات المراقبة، والتدخل المالي"، وانسحبت قوات الاحتلال، وتكللت جهود "مصطفى كمال" بالاعلان في 29 اكتوبر 1923 عن استقلال تركيا[16].

استغل "مصطفى كمال"، هذا الانتصار الذي حققه بطرد الاحتلال، وباستقلال تركيا، وتأسيس الجمهورية، ليعلن أن خطوات إصلاح، وتحديث تركيا، لم يكتمل، وإنه من الخطأ الاعتقاد، بأن التطور الدستوري لتركيا قد وصل إلى نهايته[17]، وأنه من الضروري إصلاح وتعديل الدستور، وأن يكون لتركيا حكومة جمهورية، وقد وصفه "ونستون تشرشل" رئيس الوزراء البريطاني **"بأنه أخرج أمته من الكفن الذي وضعها فيه الآخرون تمهيداً لدفنها"**[18] .

وقد أعد "مصطفى كمال" و" عصمت إينونو" مشروعاً لإعلان الجمهورية، **جاء فيه**: إن نظام الحكم الذي سيكون للدولة الجديدة، هو النظام الجمهوري، وسيتولى مجلس الوزراء السلطة التنفيدية، ورئيس المجلس الوطني هو رئيس الدولة أيضاً، وقد تم التصويت على مشروع الإعلان، بموافقة 158 عضواً من أصل 287، وأمتنع الباقون عن التصويت[19]، **وقد تضمن قرار إعلان الجمهورية وفقاً للقانون رقم 364 الصادر عام 1923، والتي نشأت للتعبير عن ميلاد الأمة التركية الجديدة[20] على الأساس القومي، في 29 اكتوبر 1923 أن:**

- شكل الدولة جمهوري، ودينها الإسلام، ولغتها التركية.
- رئيس الجمهورية، هو رئيس الدولة، ويتولى رئاسة المجلس الوطني، ورئاسة مجلس الوزراء.
- يختار رئيس الجمهورية، رئيس الوزراء، من أعضاء المجلس الوطني.

وفي نفس الجلسة، جرى انتخاب "مصطفى كمال" رئيساً للجمهورية الجديدة، وقد تحققت له السلطة المطلقة، وكان الجيش خاضعاً لإشرافه[21].

ومع أن دستور عام 1921، شكل النواة الأولى للدساتير اللاحقة، إلا أنه لم يكن تفصيلياً، ولم يتطرق لبنية النظام السياسي، والسلطات واختصاصاتها.

وفي عام 1924، شكَّل مجلس الشعب التركي، لجنة أعدت مُسودة دستور جديد، مُستفيدةً من دستورَي بولندا، والجمهورية الفرنسية الثانية، وتمت الموافقة عليه، وحافظ دستور1924، على نظام حكومة المجلس، وفقاً لمبدأ الحكم القومي، ووضع السُلطة التشريعية، في يد مجلس الشعب، والسُلطة التنفيذية في يد هيئة الوكلاء التنفيذيين، ويُمكن للمجلس، أن يُراقبَ هذه الهيئة، وأن يعزلها.

وأقر بأن السُلطة التشريعية تقع في يد هيئة، تتشكلُ من مجلس الشعب التركي، يُنتَخَب أعضاؤها كل أربعة أعوام، وينتخب مجلس الشعب التركي رئيس الجمهورية، من بين أعضائه كل أربع سنوات، ووضع الدستور القضاء في يد المحاكم المُستقلة باسم الأمة، ويتضمن الدستور الحقوق والحريات الفردية والجماعية تحت عنوان (قانون الأتراك العمومي). وقد أستفاد "أتاتورك" من الإرث المعنوي الكبير الذي حققه، في أثناء قيادته لحركة المقاومة التركية، وحول انتصاراته، إلى سلطة معنوية مباشرة على كل مرافق الحياة السياسية في البلاد، مستفيداً من قيادته للجيش، الذي تشكل من كتائب المقاومة التي كان يقودها في المرحلة 1919-1923.

وأرسى أتاتورك تقاليد الجيش المحترف، الذي نصت عليه المادة 35 من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة، بوصفه حامياً للتعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية، ولم تنفصل قيادة الجيش عن رئاسة السلطة التنفيذية، إلا بعد وفاة أتاتورك. كما أن أتاتورك رفض مبدأ التعددية الحزبية، وأسس حزب الشعب الجمهوري، بوصفه حزباً وحيداً في البلاد، رغم اعتراض عددٍ من أعضاء البرلمان، وبذلك توطدت لـــــــــــ"أتاتورك" كل شروط السلطة المطلقة في تركيا، من خلال قيادته للجيش، ورئاسته الدولة، والحزب الحاكم[22].

وفي شهر مارس 1924، تقدم "مصطفى كمال" بمرسوم إلى المجلس الوطني، يقضي بإلغاء الخلافة، وطرد الخليفة، وفصل الدين عن الدولة، إلغاء المدارس الدينية، سيادة التعليم المدني في التعليم[23]، حيث تم الموافقة على ذلك من المجلس، دون مناقشة، وفي أغسطس 1925، أقر المجلس، قانوناً بإلغاء الطربوش، وأمر رجال الدرك والجيش، بتطبيق القانون في جميع انحاء البلاد. وفي نوفمبر 1925، أستصدر "مصطفى كمال" عدة مراسيم، شكلت خطوات تنفيذية لتغريب الدولة، جعلها دولة غربية علمانية، بعد أن كانت دولة شرقية إسلامية تتخذ الإسلام أساساً لتكوينها[24].

وقد تضمنت هذه الخطوات:

- إغلاق الزوايا، والتكايا الموجودة بالدولة، سواء كانت وقفاً للدولة، أو ملكاً لمشايخها.

- إغلاق كل أنواع الطرق، وإلغاء الدراويش، والألقاب، (الأستاذ، السيد، الأمير، الجلبي، الخليفة، العرافة)، كذلك حظر الشعر، والتعاويد والتنجيم.
- إغلاق جميع المزارات، وقبور السلاطين، والأولياء والمشايخ.
- الحكم على كل من يخالف هذه القرارات، بالحبس، لمدة لا تقل عن 3 شهور، وغرامة (50) ليرة.
- استمداد القانون السويسري، كأساس للقانون المدني التركي[25].

ومنذ لحظة تسلمه السلطة حتى وفاته سنة ١٩٣٨، وضع "أتاتورك" نصب عينيه، مهمة تحديد طبيعة الشعب التركي، وبالتالي طبيعة الدولة التركية، وكان دقيق الرؤية للقيم والمبادئ، التي ينبغي أن تقوم عليها هذه الدولة، أي أن تكون مستقلة، حديثة، صناعية، أوروبية التوجه، علمانية، تمتد حتى إقليم الأناضول[26]، وفي نهاية عام 1926، أصدرت المجالس البلدية، قراراً يحظر على السيدات لبس الجلباب، وألزامهن لبس الفستان، وتم التقرير ببدء كتابة اللغة التركية بالحروف اللاتينية، بدلاً من الحروف العربية، وفي عام 1935، أعلن أن يوم الأحد، هو يوم العطلة الأسبوعية بدلاً من يوم الجمعة، وفي عام 1938، ألغى " مصطفى كمال" مادة الدستور المتضمنة، أن الإسلام دين الدولة التركية[27]، انظر الجدول (1).

الجدول (1)

أهم القوانيين والقرارات العلمانية التي صدرت خلال فترة تكوين الجمهورية

القانون أو القرار	تاريخ الصدور
إلغاء السلطنة	1/نوفمبر 1922
إعلان الجمهورية	29/اكتوبر 1923
إلغاء الخلافة ومشيخة الإسلام	3/ مارس 1923

إلغاء وزارة الأوقاف	3/ مارس 1923
إلغاء التدريس الديني	3/ مارس 1923
إلغاء المحاكم الشرعية	8/ ابريل 1924
إقفال الزوايا الدينية	30/نوفمبر 1925
اعادة التقويم الميلادي	1/ يناير 1926
اصدار قانون جديد للعقوبات	1/ يوليو 1926
اعتماد القانون المدني السويسري	4/ اكتوبر 1926
إلغاء النص في الدستور بأن الاسلام دين الدولة	10/ ابريل 1928
اعتماد الأبجدية اللاتينية	1/ نوفمبر 1928
تتريك الأذان	3/ نوفمبر 1932

- **المصدر:** عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والمؤسسة العامة، ص:36

وقد أعلن " مصطفى كمال"، في المؤتمر الاول لحزب الشعب، في 15 أكتوبر 1927، أن مشروعه السياسي، يقوم على أربعة أركان وهي: الجمهورية، القومية، العلمانية، الشعبية، بهدف تقديم المضمون القومي للسكان، بدلاً من الشعور فقط، بأنهم مجرد رعايا تابعيين للسلطان[28].

وفي المؤتمر الثاني الذي انعقد عام 1931، أضيف ركنان آخران وهما، الدوليتية والإنقلابية، وقد اعتبرت هذه الأركان الستة، دعائم للدستور التركي، وقد ادمجت في مواده الأساسية في 5/فبراير 1937، وأصبحت المادة (2)، منه تنص على أن "الدولة التركية هي دولة جمهورية، قومية، شعبية، دوليتية، علمانية، وإصلاحية ثورية"[29].

ولأن الجيش، هو الأداة التي نفدت الثورة الأتاتوركية، حيث أرسي "مصطفى كمال" الذي منح لقب "أتاتورك" أبو الاتراك، تقليداً بأن يكون الجيش، هو حارس الأتاتوركية، دون الإنخراط المباشر بالحياة السياسية([30])، حيث نصت المادة (34)، من اللائحة الداخلية للقوات المسلحة التركية، على أن واجب القوات المسلحة هو حماية وحراسة الحدود التركية[31]، إضافة لحماية التعاليم التي قامت عليها الجمهورية التركية، وفي 19 ديسمبر 1924، أصدرت الجمعية الوطنية، قانوناً يلزم الضباط الذين يرغبون العمل بالسياسة، الإستقالة من الجيش.

المطلب الثاني: فترة ما بعد "مصطفى كمال" 1938-1960 (المرحلة الثانية)

بعد وفاة "اتاتورك" عام 1938، وهو الرجل الذي أنقد تركيا من فراش الموت، وأضفى عليها حياة وحيوية جديدتين، ومن حطام الامبراطورية العثمانية، أقام حركة وأمة، وكانت تركيا هي الدولة الوحيدة المهزومة في الحرب العالمية الأولى، التي نجت من المصير الذي قررته لها الاتفاقات السرية، ومعاهدات الصلح التي فرضها المنتصرون[32].

تولى "عصمت اينونو" رئاسة الجمهورية، من عام 1938-1950[33]، وبذلك انفصلت قيادة الجيش عن رئاسة الدولة، رغم أن "إينونو" يحمل رتبة جنرال، إلا أن قيادة الجيش، أصبحت من نصيب الماريشال "فوزي شاقماق"، وبذلك أصبح الجيش "مؤسسة مستقلة" تراقب وتشرف، على عمل السلطة التنفيذية من بعيد، وقد استطاع "اينونو" بمساعدة الجيش، وخاصة الجنرال "فوزي شاقماق" رئيس الأركان، أن يحيد خصومه السياسيين، وهكذا عدل النظام الداخلي لحزب الشعب الجمهوري، الذي أصبح "رئيساً دائماً" للحزب، وزاد عن ذلك، أنه قوى النزعة العسكرية الفاشية في الحزب والدولة، وتبدى ذلك في شعار الحزب "شعب واحد، حزب واحد، زعيم واحد"، وقد لعبت ظروف الحرب العالمية الثانية، دوراً في مساعدة "أينونو" على تطبيق قوانيين طواري

صارمة، وحكم الدولة بـــــــ"نظام أمني"، ذهب بعيداً في سياساته التسلطية، الأمر الذي زعزع الثقة بين النظام السياسي والدولة والمواطنين، وهكذا فقد تحطمت ارادة التضامن، التي ولدت خلال حرب التحرير[34].

وعلى الصعيد الخارجي، بقيت تركيا حيادية خلال الحرب العالمية، إلا انها حققت انتصاراً دبلوماسياً، عندما استشعرت أن نصراً في الطريق إلى الحلفاء، فأنضمت إليهم، وأعلنت الحرب على المانيا، مما نتج عن هذا الموقف، تداعيات مهمة على صعيد السياسة التركية، حيث تطلب الاقتراب من الغرب، القيام بمجموعة من الاصلاحات، منها إكساب النظام السياسي وجه مدني أكثر، وهكذا فقد استمرت سلطة الجيش المطلقة حتى إحالة الماريشال "فوزي شاقماق" عام 1944 إلى التقاعد، ومع تقاعد شاقماق بدأت تتبلور معالم تأسيس سيطرةٍ مدنية نسبية، على الجيش، والتحول نحو التعددية الحزبية، بدل سيطرة الحزب الواحد، في خطوة اعتبرت أن تركيا تتجه نحو تعديل النظام السياسي[35]، ليصبح أكثر انفتاحاً داخلياً، وقد بدأت بالظهور معالم ولادة ديمقراطية، حيث ألمح في خطابه أمام البرلمان، في نوفمبر 1945[36]، إنه يعد لتغيرات في النظام السياسي، ليتواءم مع المستجدات في السياسة العالمية، وذكر أن العجز الأساسي في النظام السياسي التركي، هو بسبب الافتقاد لحزب معارض[37]، ومع تزايد الانفتاح السياسي، بدأت تظهر توجهات معارضة، من قلب حزب الشعب الجمهوري، قادها أربعة نواب، وقد أسس هؤلاء "الحزب الديمقراطي"[38] في يناير 1946، وكان من أبرز المؤسسين، "جلال بايار"، "عدنان مندريس"، وقد أستقطب أعداداً متزايدة، وحظي بشعبية كبيرة، أوساط النخب التركية، ففي البداية، بدأ الحزب الديمقراطي، كما لو كان حزباً تحت سيطرة النظام، حيث أقر بالمبادئ الأتاتوركية الستة، ولكن قادته أرادوا إعادة تفسير تلك المبادئ، وفق الظروف الجديدة، ومن خلال الحد من تدخل الدولة، باكبر قدر ممكن، والتوسع في الحقوق والحريات الفردية، وجعل السيادة الشعبية، من القاعدة وليس من أعلى أو من الحزب الحاكم[39]. وتدريجياً، أصبح الحزب الديمقراطي يمثل تعبيراً عن الرغبة الشعبية العارمة في التغيير، حيث أصبح الحزب الديمقراطي هو الحزب الثاني في البرلمان، خلال الانتخابات التي أجريت في يوليو 1946.

وفي انتخابات مايو 1950، أسفرت نتائج الانتخابات الجديدة، عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي، في مفاجاة من العيار الثقيل، للرأي العام التركي، وللرأي العام الأوروبي، حيث حصل

الحزب الديمقراطي على (403) مقعد من أصل (482) مقعد، فيما لم يحصل الحزب الجمهوري، ألا على (69) مقعداً، ليفقد هيمنته على مقاليد الحكم، التي استمرت 27 عاماً متواصلة، وقد شكل هدا الفوز للحزب الديمقراطي منعطفاً تاريخياً في تاريخ تركيا الحديثة، بعد قيام الجمهورية وإلغاء الخلافة[40].

وقد انتخب المجلس الوطني "جلال بايار" رئيساً للجمهورية، خلفاً لــ"عصمت اينونو" الذي أستقال من منصبه، بالرغم من الإصرار الذي مارسه الحزب الديمقراطي، كي يبقى في سدة الرئاسة، فيما كلف "عدنان مندريس" تشكيل حكومة جديدة[41]، وفي الكلمة الافتتاحية التي ألقاها "عدنان مندريس" امام المجلس الوطني، قال: "سوف نتذكر 14 مايو دون شك، كيوم ذي أهمية خاصة، إذ وضع نهاية لمرحلة في تاريخنا، وكان بداية لمرحلة أخرى، وقال حزبنا جاء للحكم بإرادة الامة، وأن هدفنا هو تقوية الديمقراطية، وانه إذا كان الحزب الجمهوري، يرغب في تقديم العون، فعليه أن يتخلص من قيادته المصابة، بمرض حب الاستحواذ على السلطة[42].

ولكن هذا الصراع الذي ظهر بين "مندريس" والبيروقراطية العسكرية، انتهى بإنقلاب 27 مايو 1960[43]، أطاح بـ"مندريس"، بالرغم من أن "مندريس" لم يكن بالأصل إسلامياً، فإن مجرد محاولته تخطي شكل العلمانية الذي شرعه أتاتورك كان كفيلاً بمحاكمته وإعدامه مع ثلاثة من وزرائه، ويعد هذا الإنقلاب، نقطة فارقة في الحياة السياسية التركية، إذ كان أول وآخر إنقلاب عسكري، يقوم به عسكريون لا يمثلون رئاسة الاركان العامة كمؤسسة[44]، وفيه بدأ الجيش يضفي المشروعية القانونية والدستورية، على تدخلاته العسكرية، وتم الاعلان عن دستور جديد للبلاد، آتى مختلفاً عن دستور 1924، حيث تضمن منع الاحتكار السياسي لحزب واحد في الحياة السياسية؛ استحدث مجلساً تشريعياً ثانياً، هو مجلس الشيوخ؛ إنشاء محكمة دستورية؛ استقلالية الجامعات؛ ووسائل الاعلام؛ منح مزيد من الحريات المدنية؛ أعطاء الجيش دوراً تشريعياً من خلال تأسيس "مجلس الأمن القومي[45]. وقد اعلن الجيش إجراء انتخابات برلمانية جديدة في 15 اكتوبر 1961، حيث أسفرت نتائجها، عن فوز حزب الشعب الجمهوري بنسبة (36.7%) أي ما يعادل (173) مقعداً، وحزب العدالة الذي تزعمه "سليمان ديميريل"، والذي حل محل الحزب الديمقراطي بنسبة (34.7%) أي ما يعادل (158) مقعداً[46]، ولم يحصل أي حزب على أغلبية تؤهله لتشكيل حكومة منفرداً، وقد تم تكليف "عصمت ينونو" بتشكيل الحكومة الجديدة، وفي 27 اكتوبر 1961، تم

انتخاب قائد الانقلاب الجنرال "جمال جورسيل" رئيساً للجمهورية الثانية الجديدة، ورئيساً للوزراء، ووزيراً للدفاع[47].

وفي انتخابات اكتوبر 1965، فاز "حزب العدالة" بأكثرية الاصوات (53%)، وقد تم تكليف "سليمان ديميريل" بتشكيل الحكومة التي استمرت حتى انتخابات 1969، فيما حملت انتخابات 1969 "ديميريل" إلى الحكم مرة أخرى، باعتباره رئيس الأكثرية مرة أخرى. وقد عجزت حكومة "ديميريل" التي تشكلت عام 1969، عن ادارة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية، التي اجتاحت البلاد، وتمخض عنها مظاهرات واحتجاجات وإضرابات عمالية[48]، دفعت المؤسسة العسكرية، إلى توجيه مذكرة إنذار إلى الرئيس "جودت صوناي" (1966-1973) ورئيس الوزراء "ديميريل"، تهدد بالتدخل واستلام السلطة، ما لم يتم تشكيل حكومة قوية ومقنعة تكون قادرة على إعادة الهدوء والنظام إلى البلاد، وإجراء اصلاحات سريعة، تقضي بموجبها على كل أسباب التذمر والفوضى(49).

شكل الانقلاب العسكري، في 12/مارس 1971، استجابة للتأزم المزمن في الحياة السياسية، وفشل الحكومات المدنية، في ايجاد حلول للمشاكل المستعصية في البلاد، وكذلك حماية المصالح الأمريكية، حيث كانت تشهد البلاد صراعات حزبية، بين القوى اليسارية التي تصدت لها قوى اليمين الإسلامية والقومية المدعومة من الولايات المتحدة الأمريكية، التي كانت تتخوف من أن يتحول التيار اليساري، إلى قوة جدية في الشارع التركي[50]، خاصة بعد أن قام اليساريون الذين تدربوا في مخيمات المنظمات الفلسطينية في لبنان، بعمليات مسلحة استهدفت القواعد الأمريكية والعاملين فيها، وقتلوا القنصل الإسرائيلي في أسطنبول[51].

انتخب الجنرال "فخري كوروتورك"، رئيساً للجمهورية في 6/ إبريل 1973[52]، وبحلول صيف 1973، كانت حكومات "نهاد ايريم"، و"فريد ملين" و"نعيم تالو"، قد انجزت المهام السياسية المطلوبة، من قبل الجيش، وهي اعداد البنية والبيئة القانونية والدستورية للنظام القمعي الذي يعضد الدولة التسلطية بمواجهة المجتمع المدني، والقوى السياسية والاجتماعية المطالبة بالتغيير[53].

وفي انتخابات اكتوبر 1973، حصل كل من الحزب الجمهوري بزعامة "عصمت اينونو"، على نسبة (33.5%)، في حين حصل حزب العدالة بزعامة "سليمان ديميريل"، على نسبة

(29.5%)، وقد تشكلت حكومة إئتلافية برئاسة "بولنت أجاويد" وشارك فيها "نجم الدين أربكان" زعيم حزب السلام الوطني، إلا أن ذلك الإئتلاف سقط بعد عدة أشهر، نتيجة عدم الاستقرار السياسي، الذي ظل مستمراً[54]، وقد شكل "ديميريل" الحكومة التالية، وقد ضمت أحزاب: "العدالة"، "السلام الوطني" "الحركة الوطنية"، واستمرت حتى الانتخابات البرلمانية 1977، ولم تكن حكومة "ديميريل" اوفر حظاً من سابقتها، بل فشلت في تهدئة الأوضاع المتوترة، نتيجة الأزمة الاقتصادية والعنف السياسي[55].

ففي مايو 1977، دعا اتحاد نقابات العمال اليسارية، إلى تجمع عمالي ضخم في مدينة أسطنبول، أحتفالاً بعيد العمال، إلا أن حكومة "ديميريل"، رفضت منح ترخيص لهذا الاحتفال، وهو ما حدى برئيس اتحاد النقابات " كمال تورلكير"، بتحدي القرار، وأقامة الاحتفال في موعده المحدد، وحضره ما يزيد عن (150) ألف شخص، وتدخلت قوات الشرطة لفض التجمع بالقوة، وقد أدى ذلك لسقوط (34) قتيلاً، وهو ما استغلته الأحزاب اليسارية في الدعاية الانتخابية، وكان المستفيد الأول، في ذلك هو حزب الشعب الجمهوري بزعامة "أجاويد"، حيث حصل على أكثرية في الانتخابات التي أجريت في يونيو 1977[56].

وقد شكل "أجاويد" حكومة من نواب حزبه، إلا أنه فشل في الحصول على ثقة البرلمان، مما أضطره لتقديم استقالة حكومته إلى رئيس الجمهورية، الذي كلف بدوره "ديميريل"، إلى تشكيل حكومة بديلة، إلا أنها لم تدم طويلاً، ولم تستمر حتى نهاية العام، بسبب الصراعات داخل أحزاب الإئتلاف الحكومي وهي أحزاب: العدالة، السلام الوطني، الحركة الوطنية، وفي يناير 1978، شكل "أجاويد" حكومة من حزبه، والنواب المستقليين، الذين كانوا قد استقالوا من حزب العدالة، وقد تضمن برنامج الحكومة، **مهمتان أساسيتان**: الأولى/ إصلاح اقتصادي يحد من حالة التضخم النقدي، ومكافحة البطالة، والثانية/ وقف موجة العنف في البلاد، إلا أن "أجاويد" لم يتمكن من حل المشكلة الاقتصادية، وزادت المصادمات، والاغتيالات السياسية، مما اضطر رئيس الوزراء إلى الاعلان عن الأحكام العرفية[57].

وفي حين استطاعت حكومة "أجاويد" التعايش مع تلك الأجواء المتوترة، حتى أكتوبر 1979، فإن الجيش أبدى انزعاجه من التوجه الرخو للحكومة، في التعامل مع حالة العنف

المتصاعد في البلاد، حيث حدد الجيش ساعة الصفر للقيام بإنقلاب، بالرغم من مجئ انتخابات 1979 بـــ"ديميريل" إلى الحكم[58].

وبدت حالة الشلل في النظام السياسي التركي، لدى انتخاب رئيس الجمهورية خلفاً للرئيس "كورتورك"، عندما انتهت مدة رئاسته عام 1980، حيث فشلت الجمعية الوطنية في ذلك بعد 100 دورة تصويت، وهو أكبر دليل على فشل النظام السياسي[59].

وخلال عام 1979/1980، كان واضحاً، أن العنف أخد منحى مختلفاً، ففي مايو 1980، تم اغتيال نائب رئيس حزب الحركة الوطنية، وفي يوليو من نفس العام اغتيل "نهارت أريم" رئيس الوزراء السابق، و"كمال توكلر" رئيس اتحاد النقابات العمالية اليسارية، وقد تنافست جماعات العنف السياسي على السيطرة على بعض المناطق، واعلانها "مناطق محررة"، وكان من أبرز الأمثلة، حالة مدينة "فاستا" على البحر الأسود، عندما أعلن عمدتها اليساري، ومؤيدوه التمرد على سلطة الحكومة المركزية، واعلان قيام جمهورية "فاستا" حتى تدخل الجيش لإسقاطها[60].

كان المشهد السياسي – الاجتماعي بنهاية السبعينات، يعكس ذروة أزمة عامة، فقد شهدت تركيا (12) حكومة أقلية وإئتلافية، خلال الفترة من يناير 1971 حتى ديسمبر 1979/ أي بمعدل حكومة كل 9 شهور، وتدهور معدل النمو الاقتصادي عام 1979 (1.7%)، وزيادة معدل البطالة (20%)، وارتفاع معدل التضخم إلى (85%)[61].

وقد دفع هذا المشهد المأزووم، الجيش للقيام بإنقلاب 12 سبتمبر عام 1980، حيث أعلن في بيانه الأول سيطرة الجيش على مقاليد السلطة السياسية، وحل البرلمان، ووقف نشاطات الأحزاب السياسية، واتحاد النقابات العمالية، وألقي القبض على قادة الأحزاب، وتم فرض الأحكام العرفية، ومنع المواطنين من مغادرة تركيا، وإقالة العمد ورؤساء المجالس المحلية، وركزت السلطات جميعاً في قبضة مجلس الأمن القومي، برئاسة الجنرال "كنعان إيفرين" قائد الإنقلاب، الذي تولى رئاسة الجمهورية في 14 سبتمبر.

وأصبح مجلس الامن القومي مقتصراً على العسكريين فقط، الذين لم يترددوا في إغلاق الصحف وحظر المناقشات السياسية، وفي عام 1982، تم حل الأحزاب السياسية، ومصادرة ممتلكاتها[62].

وخلال الأسابيع الستة الأولى من أنقلاب 1980، جرى اعتقال (11500) شخص، وتزايد إلى (30) الف بنهاية العام، ثم (120) ألف شخص، بنهاية عام 1981، وقد تعرضت أحزاب: الحركة الوطنية، السلام الوطني، العمال الكردستاني، العمال التركي، اتحاد النقابات العمالية اليسارية، إلى عمليات تعذيب واسعة، وأصدرت المحاكم العسكرية أحكاماً بالإعدام في حق 3600 شخص[63].

المطلب الثالث: انقلاب 1980، وإعلان دستور جديد (المرحلة الثالثة)

أظهرت انتخابات 1980 الرئاسية، مؤشراً لعدم فاعلية وقدرة البرلمان، على الوقوف في وجه المشكلات المستعصية، التي تواجه تركيا الدولة والمجتمع، وهو ما خلق حالة من القلق لدى العسكريين، على أوضاع البلاد المتردية، دفعهم لتوجيه إنذاراً شديد اللهجة في الثاني من يناير 1980 إلى رئيس الجمهورية "فخري كارويتورك" حمل فيها الأحزاب والهيئات الدستورية، ما آلت إليه البلاد، وفي 12 من أيلول 1980، قام الجيش بتنفيذ إنقلابه العسكري[64]، وبذلك ترسخت سيطرة الجيش من جديد على مناحي الحياة السياسية في البلاد، حيث استفاد قادة الإنقلاب من دروس وعبر أساسية من انقلابي عام 1960، 1971، وهي[65]:

تم حل البرلمان، ووقف نشاط الأحزاب، ومن ثم حلها، وحل النقابات اليسارية واليمينية القومية، وقُبِض على قادة الأحزاب السياسية، وفرضت الأحكام العرفية، ومنع المواطنون من مغادرة تركيا، كما تمت إقالة العمد وأعضاء المجالس المحلية في عموم البلاد. فهدف الانقلاب كان إحداث تغييرٍ جذري في النظام السياسي، فتركزت السلطات في مجلس الأمن القومي الذي سيطرت عليه المؤسسة العسكرية بقيادة الجنرال كنعان إيفرين، وأن تكون السلطة موحدة في قمة الجيش، وإلا فإن البديل هو الصراع على السلطة بين قادة الجيش، كما حدث في انقلاب 1960.

وبعد استقرار الأمر للانقلاب، بدأت عملية وضع دستورٍ جديد عام 1982، من خلال لجنة تشريعية، فرضتها المؤسسة العسكرية، ومجلس الأمن القومي، خرج الدستور الجديد للنور، بعد استفتاءٍ شعبي في تشرين الثاني 1982، وتضمن (193) مادة رسخت مبادئ الجمهورية العلمانية، وحددت صلاحيات وشكل النظام السياسي، في الجمهورية التركية، فترسخت قبضة السلطة التنفيذية، وزادت سلطات رئيس الجمهورية (كنعان إيفرين)، ومجلس الأمن القومي، إذ تم تقييد

حرية التعبير بحجة المصلحة القومية والنظام العام والأمن القومي، وتهديد النظام الجمهوري[66]، وقد مثل الدستور الجديد تراجعاً عن دستور 1960، حيث تركزت السلطة في قبضة السلطة التنفيدية، وزاد من سلطات رئيس الجمهورية ومجلس الامن القومي، وحد من حرية الصحافة، والاتحادات العمالية، ومنع التظاهرات السياسية، كما قيد حقوق وحريات الأفراد، وقد استطاع الجنرال "إيفرين"، انتزاع الموافقة على مشروع الدستور الجديد بنسبة (91.4%) من الاصوات[67].

وبعد اقرار الدستور الجديد، وتولي "كنعان إيفرين" رئاسة الجمهورية، تحرك العسكريون لإستكمال إعادة هيكلة النظام السياسي، ففرضوا قانوناً جديداً يحظر نشاط الفاعلين السياسيين قبل الإنقلاب ولمدة 10 سنوات[68]، وتم السماح بتكوين أحزاب جديدة، شرط موافقة مجلس الامن القومي، كما تم منع الطلاب وموظفو الخدمة المدنية، في الدولة من ان يصبحوا أعضاء بالاحزاب، ومنعت الأحزاب من أن يكون لها أفرع شبابية أو نسائية[69]، وعند إجراء انتخابات نوفمبر 1983، كانت الاحزاب التي يسمح لها بدخول الانتخابات ثلاثة احزاب فقط وهي[70]:

- حزب الديمقراطية الوطنية، بزعامة "تورغوت سونالب" حظى بدعم الجنرالات المتقاعدين.
- حزب الشعب، وقائده "نجدت غالب" ويمثل الجناح الاتاتوركي في حزب الشعب الديمقراطي.
- حزب الوطن الأم، بقيادة "تورجوت أوزال".

وقد أظهرت نتائج انتخابات نوفمبر 1983، فوز حزب" الوطن الأم" بالحصول على نسبة (45%) من أصوات الناخبين، فيما حصل كل من حزب الديمقراطية الوطنية (30%)، وحزب الشعب على (23%)[71]، وأصبح "أوزال" رئيساً للحكومة، وقد حظي بدعم كل الأحزاب اليمينية، التي تم حظرها وهي حزب العدالة، والسلام الوطني، والحركة الوطنية، وقد أستطاع "أوزال" أن يقود عملية متدرجة لاستعادة الديمقراطية، وسيطرة المدنيين على الحياة السياسية، فأعلن عن إجراء انتخابات بلدية في مارس 1984، ثم أصدر قانون يسمح برفع الحظر عن نشاط الأحزاب القديمة، وقد أظهرت نتائج الانتخابات البلدية حصول حزب الوطن الام على (41.5%)، الحزب

الديمقراطي الاشتراكي (23.5%)، حزب الطريق الصحيح (حزب ديميريل الجديد برغم استمرار حظر نشاطه) [72].

بعد نتائج الانتخابات البلدية، تم اعادة تشكيل الحياة الحزبية التركية، فحزب الديمقراطية الوطنيه حل نفسه، وانضم بعض نوابه إلى حزب الوطن الأم، بينما انضم الآخرين لحزب الطريق الصحيح، أما حزب الشعب، فقد اندمج مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي، فيما أسس "بولنت اجاويد" عام 1986 حزب اليسار الديمقراطي، بزعامة زوجته "راهسان"، وقد انضم إليه عدد من أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي.

شهد عام 1987، عودة قادة الاحزاب القديمة للنشاط السياسي بتعديل دستوري، مما اضطر "اوزال" إلى الإعلان عن انتخابات برلمانية تجرى في نوفمبر 1987. وقد جاءت نتائج الانتخابات بحصول حزب الوطن الأم على (36.3%)، الحزب الاشتراكي الديمقراطي (24.8%)، الطريق الصحيح (19.2%)، اليسار الديمقراطي (8.5%)[73]. فيما الفترة 1989- 1992: شهدت عدة تطورات في الحياة السياسية التركية.

- في التاسع من نوفمبر عام 1989[74]، تسلم "تورغوت أوزال" رئاسة الجمهورية[75]، خلفاً للجنرال "كنعان إيفرين"، وتم إحداث تعديلات دستورية تقضي بتوسيع عضوية البرلمان، وانتخاب رئيس الجمهورية انتخاباً مباشراً، وخفض سن التصويت إلى 18 عاماً، وإلغاء المواد 141، 142، 163 من الدستور، التي كانت تحظر النشاط السياسي على أساس طبقي أو ديني.

- عودة " ديميريل" إلى الحكم، بعد حصول حزبه الطريق الصحيح، على نسبة (27%)، خلال الانتخابات التي أجريت عام 1991، تلاه حزب "أوزال" الوطن الأم، فيما حل حزب الشعب الاشتراكي ثالثاً بنسبة (20%)، وتم تشكييل حكومة إئتلافية من حزبي الطريق الصحيح والشعب الاشتراكي برئاسة "ديميريل".

- بدأ "أوزال" يحاول صياغة "نموذج اسلامي تركي معتدل" في مواجهة "النموذج الإسلامي الراديكالي"، والحد من تطرف الأتاتوركية، والراديكالية الإسلامية، وقد أعتقد "أوزال" أن انهيار الاتحاد السوفيتي، وهزيمة العراق في حرب الخليج، قد أتاحا لتركيا فرصة تاريخية، لدور قيادي في المنطقة.

غير أن رؤى "أوزال" حول نموذج "الإسلام المعتدل" انتهت بوفاة "أوزال" عام 1993، وليصبح البديل هو حزب الرفاه الإسلامي، حيث حقق "حزب الرفاه" المركز الأول في الانتخابات العامة التي جرت في ديسمبر 1995، بنسبة (21.6%)[76]، ليحصل الحزب على 158 مقعد، من مجموع 450 مقعد[77]، وقد تشكلت حكومة برئاسة "مسعود يلماظ" زعيم حزب الوطن الأم، وبمشاركة "تانسو تشيلر" زعيمة حزب الطريق الصحيح، ولكن هذه الحكومة لم تصمد طويلاً، حتى كان سقوطها في يونيو 1996، لتفسح المجال للمرة الأولى تاريخياً نحو قيام حزب الرفاه بتشكيل الحكومة برئاسة "أربكان"[78]، بعد أن أبدت المؤسسة العسكرية، عدم معارضتها، شرط استمرار النظام الديمقراطي العلماني على مبادئ "أتاتورك"، واستمرار روابط تركيا مع الغرب.

ولكن بعد حالة من التجاذب بين الرفاه والمؤسسة العسكرية[79]، نتج عنها في النهاية، ما يمكن أن يطلق عليه إنقلاباً مقنعاً ضد حكومة "اربكان"[80]، وبمعنى آخر، "عاد الجيش التركي لتنفيد "انقلاب مدني" في السياسة التركية، دون تولي مقاليد الحكم مباشرة، من خلال "انقلاب عسكري" التي قدمت استقالتها في 18 حزيران 1997، وذلك بعد أقل من سنة على تشكيلها، ليفتح الباب مرة أخرى أمام شريكته في الحكم "تشيلر"، لتتولى تشكيل حكومة جديدة بأغلبية برلمانية (283) نائباً، إلا أن الرئيس "ديميريل" تجاهل هذا الاستحقاق، معتبراً أن تركيا كانت بحاجة لإلتقاط الأنفاس، والخروج من مناخ مواجهة ساد في عهد "أربكان" القصير بين حماة العلمانية في الدولة والرفاه[81]، وكلف زعيم حزب الوطن الأم "مسعود يلماظ" تشكيل حكومة جديدة، في ظل رعاية ورقابة من المؤسسة العسكرية، والإمتثال لكل مطالبها، وقد نالت ثقة البرلمان بأكثرية 281 صوتاً مؤيد، مقابل 256 معارضاً بعد ان انشق عدداً من نواب حزب "تشيلر" والانضمام لمؤيدي الحكومة الجديدة، وقد مثلت الحكومة بثلاث أحزاب هم: الطريق الأم، حزب اليسار الديمقراطي، حزب تركيا الديمقراطية.

وبعد سنة ونصف، قدم "مسعود يلماظ" أستقالة حكومته، نتيجة التدخل من قبل الجيش في الجهاز الحكومي، وتم تكليف "بولنت ايجيفيت" زعيم حزب اليسار الديمقراطي بتشكيل حكومة انتقالية، حددت مهمتها الأولى بالتحضير لانتخابات مبكرة، وهو ما جرى في إبريل1999[82]، حيث حصل حزب "ايجيفيت" على الأغلبية، وقام بتشكيل حكومة إئتلافية جديدة، من ثلاث أحزاب:

اليسار الديمقراطي، الحركة القومية، الوطن الأم[83]، وقد سعت هذه الحكومة في برنامجها، العمل على تسكين هواجس المؤسسة العسكرية، لإبعاد تدخلاتها بالسياسة قدر الإمكان.

وبعد عام، سرعان ما بدأت المشكلات التي كان اكثرها إثارة للجدل، قرب انتهاء فترة ولاية الرئيس "ديميريل" في رئاسة الجمهورية، وضرورة البحث عن شخصية مناسبة للمنصب، حيث رفض البرلمان تجديد ولاية الرئيس "ديميريل"([84])، وظهر ميل اختيار اسم من خارج الملعب السياسي لضمان توافق الأحزاب المشاركة في الإئتلاف الحكومي، والاحزاب المعارضة الممثلة في البرلمان، فبرز اسم رئيس المحكمة الدستورية "أحمد نجدت سيزر" مرشحاً للمنصب، وبالفعل تقدم الإئتلاف الحكومي في 24/ابريل 2000، بترشيح "سيزر" رسمياً، وجرت عملية انتخابات الرئيس في 5/مايو 2000، وأصبح "سيزر" الرئيس العاشر للجمهورية التركية.

وبعد شهور قصيرة، أي في أغسطس 2000، بدأت الغيوم تتلبد بين الرئيس والحكومة، حيث رفض الرئيس التوقيع على كثير من القرارات، التي رأى فيها غير قانونية وغير دستورية، وفي افتتاح الدورة البرلمانية الجديدة في أكتوبر 2000، ألقى الرئيس خطاب سياسي شامل، تحدث فيه عن الحاجة لإدخال تعديلات جذرية في الدستور، حيث ينبغي الحد من صلاحيات رئيس الجمهورية، وإعادة تركيا إلى كونها في الأصل من دول النظام البرلماني، الذي يتولى فيه رئيس الوزراء السلطة الفعلية لحكم البلاد[85]، وقد استمرت حالة الخلاف والتصادم بين الرئيس والحكومة، إلى أن بدات تظهر الدعوات لإجراء انتخابات مبكرة، حيث تعرضت البلاد لجملة من المشاكل الاقتصادية والسياسية، وبدأت تركيا غيرة قادرة على استكشاف أي مخرج للنفق المظلم، الذي دخلت فيه، دون اللجوء للانتخابات المبكرة التي تم اقرارها في الثالث من نوفمبر 2002[86].

المبحث الثاني

مؤسسات النظام السياسي التركي

النظام السياسي كما تحدده العلوم السياسية، هو الإطار العام للنظام الإجتماعي، وهو جزء منه، ويمثل بشكل كلي الظاهرة السياسية، وعلاقاتها وتفاعلاتها المختلفة، وتستند دراسته إلى مفردات عديدة منها مثلاً: الجماعة، الطبقة، الحزب، صنع القرار، والسلطة، ويستخدم المفهوم كمرادف للدولة أو الحكومة، وتركز المدرسة الدستورية على المعاني المقاربة للمؤسسات الحكومية، (السلطات التنفيذية، التشريعية، القضائية). تمتلك تركيا نظاماً ديمقراطياً برلمانياً على الطراز الغربي، الذي يقوم على مبدأ التعددية[87]، وهو يعبر عن دولة حديثة وافدة، ومتغربة تم استيرادها من الغرب، ولكنها لم تستتب بصورة مستقرة وراسخة، ولذا فإن العملية السياسية هي الأخرى غير مستقرة، وتعاني اختلالاً في تنظيم السياسة العامة، والعلاقة بين الدولة والمجتمع، ولكون السياسة مفتوحة على تدخلات العسكر في الداخل والقوى الكبرى والمجاورة في الخارج[88]، وسوف يهتم هذا الفصل من الدراسة على هذه المعاني الواردة نظام السلطات العامة وشبكة التفاعلات المرتبطة بالحياة السياسية التركية.

المطلب الأول: تنظيم السلطات في النظام السياسي التركي

أولاً: خصائص النظام السياسي التركي

يمكن التمييز بين ثلاثة مستويات في تحليل أو بيان خصائص النظام السياسي التركي، أولها مستوى البلدان النامية، والثاني هو الشرق الأوسط، والثالث هو التجربة الكمالية، في التحديث، وخصوصية هذه التجربة لبلد كان لتوه قد تقلص من إمبراطورية كبيرة إلى دولة صغيرة. يتسم

النظام السياسي التركي، كدولة من الدول النامية بمجموعة من الخصائص التي تنبع من كونها بلداً متخلفاً، وضعيف الإمكانيات والموارد البشرية[89].

كما أن النظام السياسي هو وليد تجربة استعمارية، حتى لو كانت تركيا، قد أحتلت لفترة قصيرة من قبل بعض الدول الغربية، بعد الحرب العالمية الأولى، وقد أدى ذلك إلى تعميق الشعور بالفارق مع الغرب، وهو ما دفع النخبة السياسية، للالتحاق بالغرب بعد الاستقلال[90].

ويواجه حزب العدالة والتنمية تحديات متعددة، تتعلق ببنية وطبيعة توزع القوى السياسية في تركيا، وشكل التحالفات الإقليمية والدولية، مع بعض قوى المعارضة التركية، ومراكز الثقل الاقتصادي أو الإعلامي، ويضاف إلى كل ذلك، تركيبة نظام الحكم بحد ذاته، والتي أدخلت عليها تعديلات دستورية جوهرية، لكنها ما تزال تؤثر في توجهات حزب العدالة والتنمية، وقدرته على تحقيق الاستقرار في منظومة الحكومة الداخلية، ويمكننا استعراض مؤسسات نظام الحكم الرسمية وغير الرسمية، لنقف على طبيعة مؤسسة الحكم، ومدى تأثير كل مؤسسة في شكل وبنية القرار السياسي في الحكومة التركية بشكل خاص، والحياة السياسية التركية بشكل عام.

ثانياً: السلطات في النظام السياسي التركي

يشير الدستور التركي، إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني[91]، أما المؤسسات الدستورية في البلاد، فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثّل بالجمعية الوطنية "البرلمان"، السلطة التنفيذية وتتمثل برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، السلطة القضائية، وتنقسم إلى ثلاث فئات، هي القضاء العدلي، والقضاء الإداري والقضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، وتمثّل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا[92].

وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي، القائم على دستور عام 1982، من الناحية النظرية، فإننا لن نجد ما يميّزه على اعتبار أنّه نظام ديمقراطي محدود الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه، مضبوطة على إيقاع العلمانيّة الأتاتوركيّة، التي يحميها الجيش.

ونتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركيّة، أيّة تغييرات جوهرية، تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل

السياسي أن يولّد خرقاً على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخّل لإجهاضها، وإعادة الأمور إلى نصابها، من جديد[93].

فالجمهورية التركية، تتمتع بنظام سياسي شبيه بالانظمة الديمقراطية الغربية، التي تنقسم عامة إلى جهاز تشريعي، وتنفيذي، وقضائي، وقد تبنت تركيا الحياة الديمقراطية، بعد تطبيق دستور 1982، أي بعد سنوات من الحكم العسكري، ويشكل المجلس القومي التركي أو البرلمان، الجهاز التشريعي، ويتكون المجلس من (550) نائباً، يتم انتخابهم كل خمس سنوات مباشرة من الشعب، وكل مواطن مقيم في تركيا له حق الانتخاب، ابتداء من سن 18، وأعلى سلطة سياسية في البلاد، وهي سلطة رئيس الدولة، الذي يتم انتخابه كل سبع سنوات، من قبل البرلمان، ولا يسمح بإعادة انتخاب الرئيس حسب الدستور، و يوكل رئيس الدولة إلى رئيس الحزب الفائز بالانتخابات النيابية، مهمة تشكيل الحكومة، لكي يصبح بدوره رئيس حكومة، بعدها يقوم رئيس الدولة بالموافقة على أعضاء الحكومة أو رفضهم[94].

ووفقاً لدستور 1982، وهو النافذ حتى الآن، فإن تركيا دولة جمهورية ديمقراطية، يسود فيها روح من التضامن الوطني والعدالة، واحترام حقوق الإنسان، وتستند في الأصل على أساس المبادئ الأساسية لدولة ديمقراطية وعلمانية واجتماعية[95].

ويحظر الدستور، أي استخدام رسمي للغات المحظورة في إشارة إلى اللغة الكردية، لكن البرلمان التركي، وفي محاولة للاقتراب من المعايير الأوروبية، أقر في أغسطس 2002 مشروعاً، يسمح ببث البرامج بمختلف اللغات واللهجات، التي يتداولها المواطنون الأتراك في حياتهم اليومية، كما أقر في تصويت أولي مشروع قانون عن التعليم باللغة الكردية في المدارس الخاصة[96].

ويتمتع النظام السياسي التركي، بقدر من توازن السلطات، مع ثقل خاص لدور السلطة التنفيذية، ومن مظاهر هذا التوازن، التزام رئيس الوزراء، بعرض برنامج حكومته على البرلمان، للتصويت عليه بالثقة، وفي أعقاب تشكيل الحكومة، يستمر التعاون بين السلطتين، من حيث مناقشة التشريعات أو الإجابة عن الإستفسارات الموجهة إليهم، أما مظاهر أهمية دور السلطة التنفيذية، فإنها تبدو في حق رئيس الدولة بحل البرلمان، وحقه في تعيين كبار القضاة في الدولة، وإعفائهم[97].

من تحليل النظام السياسي التركي، نجد ان هناك مشكلة الاصولية والعلمانية، فالنظام السياسي والدستوري في تركيا، يقوم على الفصل بين الدين والسياسة، منذ عهد أتاتورك، في حين أن التيار الاصولي يعبر عن حركة اجتماعية وسياسية متنامية، اتجهت بالنظام إلى استيعاب بعض مطالب جماعات الإسلام السياسي، حيث أعيد تدريس اللغة العربية والدين الإسلامي، وممارسة الطلاب للشعائر الدينية، كالصلاة في المدارس، كما أصدر البرلمان قانوناً عام 1990 يسمح للطالبات بإرتداء الحجاب الشرعي، بعد أن حكمت المحكمة الدستورية عام 1988 بتعارض هذا القانون مع المبادئ الدستورية العلمانية، بل وتم إقرار ضريبة جديدة، هي ضريبة المساجد، وتقضي بدفع البنوك وشركات التأمين، ضريبة مقدارها (2%) من أرباحها السنوية لتخصص في الإنفاق على المساجد، والاماكن الدينية، وأتجه حزب "الوطن الأم" مع فريق من حزب "الطريق القويم" إلى تبني بعض مطالب جماعات الإسلام السياسي، والمرونة في فهم العلمانية السياسية[98].

ثالثاً: المؤسسات الدستورية والقانونية

إن الدولة العصرية، هي دولة دستورية، بالضرورة، وما بين الديمقراطية، والحياة الدستورية، روابط وثيقة، بحيث أن التطورات الدستورية في أغلب الأحيان، تبدو متداخلة جداً، مع النضال الديمقراطي، فالدستور هو الذي يوضح البناء الأساسي للدولة، وتنظيمها وقواعد تفعيل هذه التنظيمات[99].

وقد نشأت الدولة التركية، محكومة بنظام قيم ومبادئ توجيهية وإرشادية، تعتبر أن الغرب هو "المثال" الذي يجب أن يحتذى في البناء والتطور[100]، وقد أدى ذلك إلى تعميق الشعور بالفارق مع الغرب، وهو ما دفع النخبة السياسية للالتحاق بالغرب بعد الاستقلال العسكري والسياسي عنه، يقوم النظام السياسي التركي على أساس وجود مجموعة من المؤسسات والسلطات الدستورية، التي تعمل على ترسيخ قواعد النظام، وحماية الدولة، وبناء مجتمع دولة المؤسسات، **وهذه السلطات هي**:

السلطة التشريعية[101]: تتمثل السلطة التشريعية بالجمعية الوطنية، وتتحدد اختصاصاتها وسلطاتها في الفصل الأول، من القسم الثالث من الدستور، وتشمل اختصاصاتها حسب المادة (87)، كما عدلت في اكتوبر 2001، مجموعة من السلطات أهمها: صلاحية التشريع، وهي صلاحية لا تفوض؛ وتعديل القوانين وإبطالها؛ والإشراف على عمل مجلس الوزراء والوزراء؛ وإصدار

مراسيم حكومية تكتسب قوة القانون؛ وإقرار الخطط الحكومية بشأن السياسة العامة الداخلية والخارجية؛ ومناقشة مشروع الميزانية؛ وإعلان الحرب؛ وتفويض القوات المسلحة. وتحدد المادة (76)، الشروط الواجب توفرها لدى المواطن، حتى يتمكن من الترشح لعضوية الجمعية الوطنية، مثل: إتمام التعليم الاساسي، بلوغه سن الثلاثين من العمر، والشروط الجنائية، وعدم قيامه بأعمال عنف، أو تشجيعه لها أو أي نشاطات ضد الدولة[102].

ويبلغ عدد أعضاء الجمعية الوطنية (550) عضواً، يتم انتخابهم كل أربعة سنوات، بعد التعديل الدستوري 2007، ويعتمد نظام الانتخاب على النظام النسبي للأحزاب السياسية، ويشترط حصول الحزب على (10%) من أصوات الناخبين، حتى يحصل على تمثيل في الجمعية الوطنية. وقد يتأخر إجراء الانتخابات إلى ما بعد الموعد المقرر، بسبب الحرب على أن لا يتجاوز السنة، وتؤجل أكثر من مرة، إذا لم تزل الأسباب الموجبة للتأجيل أو التأخير[103].

وقد برز دور السلطة التشريعية في تركيا متمثلة في البرلمان في التصويت بعدم السماح بدخول القوات الأمريكية إلى تركيا، واستخدام أراضيها في الغزو الأمريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وقد فاق عدد النواب الذين صوتوا لمصلحة مشروع القرار الحكومي، وجميعهم من حزب العدالة والتنمية، عدد أولئك الذين صوتوا ضده، لكن امتناع العديد من نواب البرلمان عن التصويت أدى إلى سقوط مشروع القرار الحكومي في الإقتراع البرلماني لعدم توفر النصاب الانتخابي بفارق ثلاثة أصوات فقط، وهكذا حرمت واشنطن فرصة إدخال نحو 30% من حشودها العسكرية، منذ بداية الحرب على العراق[104].

أهم التعديلات الدستورية في عهد حزب العدالة والتنمية[105]

شهد دستور عام 1982 أربعة عشر تعديلاً حتى الآن، تركزت في غالبها على تعزيز وترسيخ الحقوق والحريات الأساسية وتطوير وتوطيد الديمقراطية في البلاد.

- مايو 2004، تم إلغاء عقوبة الإعدام، ومحاكم أمن الدولة، عدم جواز مصادرة المعدات الإعلامية ومنع تداولها، وضمان حرية الصحافة، وأيضاً أصبحت الاتفاقيات الدولية هي صاحبة القول، عند تنازعها مع التشريعات الوطنية، وهكذا أصبحت الاتفاقيات الدولية المبرمة في

مجال الحريات وحقوق الإنسان أولى بالتنفيذ، وتعلو على التشريعات الوطنية. وفي ظل حماية المواطن التركي، فإنه لا يجوز تسليمه، لأية دولة أجنبية، ما لم تكن الالتزامات المترتبة عن الإعتراف بمحكمة العدل الدولية، تفضي إليه، وبالتغيير الخاص بمجلس التعليم العالي، أُلغي حق رئاسة الأركان العامة في تسمية عضو لهذا المجلس.

- 29 أكتوبر 2005، زاد تأثير المجلس الوطني، وديوان المحاسبة الذي يمارس الإشراف باسمه على الميزانية.

- 13 أكتوبر 2006، تم إجراء تعديل في الدستور، بشأن تخفيض سن المترشح للنيابة من 30 إلى 25 عاماً.

- 10 مايو 2007، تم إضافة مادة مؤقتة للدستور، نصت على أن تتضمن قسيمة، الاقتراع المشتركة أسماء المرشحين المستقلين في أول انتخابات عامة.

- **31 مايو 2007، تم الموافقة على**: إجراء انتخابات المجلس الوطني التركي الكبير، كل أربع سنوات، وأن يكون نصاب عقد جلسات المجلس الوطني التركي الكبير هو ثلث إجمالي الأعضاء في كافة الأعمال، بما في ذلك الانتخابات، وكذلك تقرر أن يتم انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب مباشرة، من بين أعضاء المجلس الوطني التركي الكبير، ممن أتموا الأربعين من العمر، ويحملون شهادة دراسية عليا ،أو من بين المواطنين الأتراك الذين يحملون نفس الصفات والمؤهلين للانتخاب نواباً، على أن تكون مدة ولايتهم خمس سنوات، بالإضافة إلى أنه يمكن انتخاب أي شخص لرئاسة الجمهورية مرتين على الأكثر، إلى جانب مواضيع مثل أصول هذه الانتخابات[106].

السلطة التنفيذية[107]: تتكون من رئاسة الجمهورية ومجلس الوزراء والإدارات العامة:

رئيس الجمهورية: وهو على رأس الدولة، ويمثل الجمهورية التركية، ووحدة الشعب التركي، تتحدد اختصاصاته بموجب الفصل الثاني من القسم الثالث من الدستور، وبحسب التعديل الدستوري الذي جرى الإستفتاء عليه في اكتوبر 2007، فإنه يجرى انتخاب رئيس الجمهورية بالاقتراع المباشر كل خمس سنوات، ويمكن انتخابه لفترتين على الأكثر[108]، ويشترط أن يزيد عمره على (40) عاماً، وأن يكون حاصلاً على شهادة جامعية. وبالنسبة لمهتمه **وصلاحياته**: تعين

رئيس الوزراء والوزراء المقترحين من قبله؛ وإيفاد الممثلين الدبلوماسيين لتركيا؛ وقبول نظرائهم الاجانب، والمصادقة على الاتفاقيات الدولية ونشرها؛ وترؤس مجلس الامن القومي ودعوته للإنعقاد؛ ومجلس الوزراء عند الحاجة، والتوقيع على المراسيم والقرارات، إضافة لإصدار العفو عن بعض المحكومين عند توفر الشروط المطلوبة؛ الإشراف على تطبيق الدستور؛ وتعيين رئيس الأركان العامة، ودعوة الجمعية الوطنية ومجلس الوزراء للانعقاد عن الضرورة؛ وطلب الاستفتاء العام؛ والدعوة للانتخابات العامة، وإعلان الاحكام العرفية وحالة الطوارئ، وتعيين أعضاء مجلس التعليم العالي، وأعضاء المحكمة الدستورية، وترتبط برئيس الجمهورية ثلاث هئيات هي الأمانة العامة، وتضم مستشارين ومساعدين، ورئاسة المخابرات، ومجلس الدولة[109]. ويوجب على الرئيس المنتخب أثناء ولايته، أن يقطع علاقته مع حزبه، إذا كان عضواً في حزب، وأن يوقف عضويته في البرلمان.

جدول (2) لرؤساء الجمهورية في تركيا منذ عام 1923

الاسم	الفترة الزمنية	
مصطفى كمال	29 أكتوبر 1923	10 نوفمبر 1938
عصمت إينونو	11 نوفمبر 1938	22 مايو 1950
جلال بايار	22 مايو 1950	27 مايو 1960
جمال غورسيل	10 أكتوبر 1961	28 مارس 1966
جودت صوناي	28 مارس 1966	27 مارس 1973
فخري كورتوروك	6 أبريل 1973	6 إبريل 1980
كنعان إيفرين	9 نوفمبر 1982	9 نوفمبر 1989

تورغوت أوزال	9 نوفمبر 1989	17 أبريل 1993
سليمان ديميريل	16 مايو 1993	16 مايو 2000
أحمد نجدت سيزر	16 مايو 2000	28 أغسطس 2007
عبد الله غول	28 نوفمبر 2007	2014
رجب طيب أردوغان	10 أغسطس 2014	حتى تاريخه

المصدر: موقع وزارة الخارجية التركية: www.mfa.gov.tr

http://en.wikipedia.org/wiki/president_of_Turkey

من خلال الجدول رقم (2)، يمكن ملاحظة، أن "مصطفى كمال أتاتورك" مؤسس الجمهورية، هو أكثر الرؤساء مكوثاً على سدة حكم الجمهورية حتى يومنا هذا، فيما كان "تورغوت أوزال" أقل الرؤساء تواجداً على سدة حكم رئاسة الدولة. كذلك أن "أردوغان" هو الرئيس الأول الذي يتولى رئاسة الجمهورية التركية من خلال الانتخاب المباشر من الشعب.

رئيس مجلس الوزراء: وهو مركز السلطة التنفيذية على اعتبار أن النظام السياسي في تركيا هو نظام برلماني، ويتكون من رئيس الوزراء والوزراء، ويُعين رئيس الوزراء (المادة 109)، ويعين رئيس الوزراء من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء الجمعية الوطنية، وعادة ما يكون رئيس أكبر الأحزاب تمثيلاً، ومن اختصاصات رئيس الوزراء (المادة ١١٢)، أنه يشرف على عمل الوزراء، ويقوم بإعداد برامج وخطط السياسات العامة، يكون هو الأساس الذي تمنح على أساسه، ثقة الجمعية الوطنية[110].

ويقوم رئيس الوزراء، باختيار الوزراء، سواء كانوا من داخل البرلمان، أم خارجه، ويتراوح عددهم في العادة بين 20-24 عضواً بخلاف ما يزيد عن سبعة وزراء، دون حقائب وزارية، وما بين نائب إلى ثلاثة نواب لرئيس الوزراء، ويقوم رئيس الوزراء المكلف، بعرض أسماء أعضاء وزارته، على رئيس الجمهورية خلال (15) يوماً من تكليفه، وقد يطلب الرئيس

أحياناً إدخال تعديلات على هذه القائمة، والتي يتم تقديمها إلى البرلمان، ليبدأ مجلس الوزراء ممارسة وظائفه بعد نيله التصويت بالثقة[111]. وفي حال نشوب خلاف بين مجلس الوزراء والبرلمان، يكون للثاني حق إسقاط الأول عن طريق سحب الثقة، كما أن لرئيس الجمهورية، وفي ظروف معينة، حق الدعوة إلى إجراء انتخابات عامة جديدة، ورئيس الوزراء مسئول عن التزام أعضاء حكومته في أعمالهم بالدستور والقانون، ويجوز له أن يقترح على رئيس الجمهورية إقصاء أو طرد وزير أو أكثر في بعض الحالات[112]، وتتمثل الوظيفة الأساسية لمجلس الوزراء، في صنع السياسة الداخلية والخارجية، وضمان تنفيذها باتخاذ ما يلزم لذلك من قرارات، وتطبيق القوانين، واقتراح مشاريع القوانين، وإصدار قرارات لها قوة القانون[113]، وتتركز اختصاصات مجلس الوزراء في رسم وتخطيط السياسة العامة، ووضع الميزانية والإشراف على خطط وإمداد القوات المسلحة، وإعدادها للحرب في التي تتطلب ذلك[114].

السلطة القضائية: تتشكل السلطة القضائية هرمياً من مجموعة من الهيئات، وأهمها: المحكمة الدستورية المادة (146)، ومجلس الدولة (المادة 155)، ومحكمة الاستئناف العسكرية (المادة 156)، والمحكمة الادارية العسكرية (المادة 157)، ومحكمة أمن الدولة (المادة 143)، والقضاء العسكري (المادة 145)، ويقرر الدستور حسب المادة (138) استقلالية القضاء في واجباته ومسؤولياته[115].

المحكمة الدستورية: تعتبر أعلى هئية قضائية في تركيا، وتحظى بأهمية خاصة، ولأحكامها تأثير بالغ في الحياة السياسية، وتتكون من 11 عضواً أصيلاً نظامياً، و4 أعضاء احتياط، يتم تعينهم من قبل رئيس الجمهورية من بين أعضاء مجلس الدولة، والمحاكم العليا وفقاً للمادة (146)، وتحدد المادة (148)، من الدستور اختصاصات المحكمة بالتحقق من دستورية القوانين، والتعليمات الصادرة عن الحكومة، وهي التي تختص بفحص ومراقبة، مراسيم وقوانين وإجراءات الجمعية الوطنية، والتعديلات الدستورية، ولكنها لا تناقش أياً من إجراءات وقوانين فترة حالة الطوارئ، وهي التي أقصت حزب الرفاه، ومن بعده الفضيلة، بتهمة تهديد النظام العلماني للبلاد، بناء على القوانين التركية الصارمة[116].

مجلس الأمن القومي: هو جهاز دستوري يرأسه رئيس الجمهورية، ويتكون من رئيس الوزراء ورئيس هيئة الاركان، ووزراء الدفاع والداخلية والخارجية، وقادة القوات البرية والبحرية

والجوية، وقائد الدرك، وبتعديل أكتوبر 2001، تم أضافة وزير العدل، وثلاث نواب لرئيس الوزراء، ويتولى مجلس الامن القومي اتخاد القرارات المتعلقة بالسياسة الامنية، وتنفيدها، ويعتبر من أكثر النقاط المثيرة للجدل في الدستور التركي، هو موقع المؤسسة العسكرية، التي نصبت نفسها للدفاع عن المبادئ العلمانية، منذ عهد الرئيس أتاتورك، وحتى اليوم، والتي لم تتورع عن التدخل بشكل غير مباشر، في ممارسة الضغوط على المؤسسات المدنية أو بشكل مباشر عبر الانقلابات العسكرية، إذا دعا الأمر، وحفظت لنفسها دوراً رقابياً وتنفيذياً في الحياة السياسية عبر مجلس الأمن القومي التركي[117].

وقد أنشئ مجلس الأمن القومي التركي، ليوفر قناة قانونية للجيش، تعطيه صلاحية التدخل، في الشأن السياسي، وينعقد المجلس برئاسة رئيس الجمهورية الذي يعد برنامج الاجتماع، ويأخذ بعين الاعتبار اقتراحات رئيس الوزراء، ورئيس الأركان.

وأجاز الدستور دعوة أي من الوزراء أو غيرهم، إلى الاجتماع لسماع آرائهم، إذا دعت الحاجة، ووظيفة المجلس، أن يقدم قراراته لمجلس الوزراء، الذي يعطي بدوره هذه القرارات الأولوية، والتي من المفترض أنها تتعلق بأمن ووحدة تركيا وسلامة أراضيها، ويمارس هذا المجلس نفوذاً واسعاً، في الحياة السياسية، أشبه بحكومة ظل، وهو ما لا ينكره أحد من الأطراف السياسية، وإن اختلفوا في توصيفه[118]. والواقع أن الحفاظ على العلمانية، وإثارة الخوف من يقظة التاريخ الإسلامي التركي للإمبراطورية العثمانية، تشكل أهم المبررات، التي تتذرع بها المؤسسة العسكرية، لإبقاء الوضع على ما هو عليه، وهذا ما دفع "مسعود يلماظ" الذي كان يشغل منصب نائب رئيس الوزراء وكان مسؤولاً عن الملف التركي في الاتحاد الأوروبي، إلى أن يقول "إن وضع الجيش التركي مختلف إلى حد بعيد عن الجيوش في الدول الأوروبية، وإن عملية تغيير وضع ودور الجيش التركي في الحياة السياسية سيستغرق وقتًا، إذ لا يمكن أن تتم بين عشية وضحاها".

المطلب الثاني: دور المؤسسة العسكرية

برزت أهمية المؤسسة العسكرية، ودورها البارز في فتوحات الدولة العثمانية[119]، والتصدي لأعدائها من الدولة البيزنطينية، التي كانت حدودها متاخمة لحدود الدولة العثمانية، في آسيا الصغرى، والبرتغاليين في البحر الاحمر، الذين حاولوا احتلال الأماكن المقدسة الإسلامية، والدولة

الصفوية، وقد حظيت المؤسسة العسكرية، بمكانة عالية الأهمية في حياة الدولة العثمانية، فكانت وسيلتها في الحرب والحكم معاً، ويرى أحد المؤرخيين أن الدولة العثمانية كانت عبارة عن جيش قبل أن تكون أي شيْ آخر[120]، وقد ذهب البعض إلى القول أن الدولة العثمانية كانت بمثابة معسكر ضخم[121].

فالمؤسسة العسكرية التركية، هي واحدة من أبرز مؤسسات النظام السياسي، وهي الأقدم والأكثر تنظيماً في التاريخ التركي، وهي في الواقع تشكل عماد الدولة التركية، بل هي المؤسس للدولة الحديثة[122].

وقد كان لها الدور الأبرز في حرب التحرير والاستقلال، وفي الدفاع عن الحدود وتطوير وتحديث المجتمع، وقد كان من أهم الأسس التي رسخها "مصطفى كمال" للجيش، هي أمتلاكه عقيدة ورؤية للسياسة العامة، وللدور في بناء وحماية الدولة، وقد أظهرت كل الأدبيات المتعلقة بالجيش، أن مسار المؤسسة العسكرية، هو المسار الذي حدده لها "مصطفى كمال أتاتورك"، ومن أهم الاختصاصات التي حددتها المؤسسة العسكرية لنفسها، هي الاستجابة الفعالة، ضد التحديات الأمنية، والأزمات والأوضاع المتغيرة، على الصعيد العالمي، وضمان أمن تركيا، ضد المخاطر والتحديات الداخلية والخارجية. ومن أبرز مهام المؤسسة العسكرية، الردع وتحليل مجال ونطاق الامن، وإدارة الأزمات، وعمليات الانتشار المحددة للقوات العسكرية، وعمليات الحرب التقليدية.

وقد تأسست السياسة الدفاعية للمؤسسة العسكرية على المبادئ التالية[123]:

- سلام في الوطن سلام في العالم، وهي مقولة تنسب لـ "مصطفى كمال"، وأصبحت شعاراً سياسياً للدولة التركية.
- المساهمة في تخفيف التوتر في السياسة الإقليمية والدولية.
- حماية الدولة، والمحافظة على استقلالها، وسلامة أراضيها.
- اتخاد التدابير اللازمة لمنع الصراعات الداخلية، وأعمال العنف السياسي الداخلي، والمعارضة المسلحة للدولة.

- الضمان العملي لسياسات الأمن الجماعي، تحت مظلة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، والإتفاقات العسكرية مع أطراف أخرى في الشرق الأوسط.

وتقوم المؤسسة العسكرية في تركيا بدور مهيمن في عملية القرار، وترى نفسها الحارس الرئيسي والضامن الوحيد لمبادئ الجمهورية التركية، وأسسها العلمانية والأتاتوركية، التي قامت عليها الجمهورية التركية، ويرى العسكريون، وبحسب تنشئتهم الأيدلوجية، بأنهم ليسوا فقط حماة لحدود الوطن، بل أنهم أيضاً حماة للأسس والمبادئ الأساسية التي قامت عليها الجمهورية التركية.[124]

إن النظام السياسي الذي جاء في أعقاب حركة "جمال كورسيل"، قد أقر بأهمية دور الجيش، في الدولة والحياة السياسية، حيث أصبح حينها يتم اختيار رئيس الجمهورية من بين العسكريين، رغم أن الدستور لم ينص على ذلك صراحة.

ويبرز دور العسكر أيضاً، في تشكيل مجلس الأمن القومي، وفق المادة (111) من الدستور، ويتراسه رئيس الجمهورية، ويتألف من كبار العسكريين في القوات المسلحة، ودوره حسب المادة المذكورة، فإنه، يعبر عن الأراء الأساسية، التي يمكن أن تعاون في اتخاذ القرارات الخاصة بالسلامة القومية، وتحقيق التناسق بين مختلف الهيئات، ويفسر البعض، بأن هذا النص يمنح الجيش صلاحية التدخل في الشئون السياسية، بل حتى التدخل بالقوة المسلحة ،إذا اقتضى الأمر، وبشكل مشروع في الحياة السياسية، أو في سياسة الحكومة[125].

لقد حددت الدساتير المختلفة للدولة التركية، مكانة المؤسسة العسكرية، في النظام السياسي التركي، وقد تحولت تأكيدات "اتاتورك" بشأن الجيش ومكانته، على أن الجيش، هو "حامي الدولة" إلى وضع قانوني، كما حددته المادة (34) من قانون 1935، وتكرر ذلك في المادة (35) من قانون الخدمة الداخلية للقوات المسلحة لعام 1960، كما وأكد دستور 1961 في المادة (35) منه، على أن "واجب القوات المسلحة، هو الاهتمام وحماية الوطن التركي، والجمهورية، بالإضافة لتأسيس مجلس الأمن القومي، ودوره في وضع السياسة العامة، وقد أعطت المادة (118) في دستور 1982 مزيداً من الصلاحيات، والامتيازات للمؤسسة العسكرية، حيث أخذت توصيات مجلس الامن القومي طابعاً سياسياً وقانونياً، له عملياً صفة الإلزام. منذ عام 1960، انتزع الجيش السلطة ثلاثة مرات، أنظر الجدول (4) سواء كان ذلك بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وقد كان الجيش بعد كل إنقلاب

ينحى لتطبيق ما يسمى بالمرحلة الإنتقالية التي كان يسعى فيها إلى توطيد النظام في البلاد بشتى الطرق[126].

الجدول (3) يبين أنماط الانقلابات والتدخل العسكري في النظام السياسي التركي:

السنة	نمط التدخل العسكري	الأدوات، نمط نظام الحكم
1960	تدخل عسكري مباشر	القوات المسلحة، حكم عسكري مباشر، مؤقت
1971	تدخل عسكري بمذكرة موجهة للسياسيين	انقلاب "الفيتو"، أو انقلاب ابيض، حكم عسكري مباشر، مؤقت
1980	انقلاب عسكري مباشر	القوات المسلحة، حكم عسكري مباشر، طويل نسبياً
1997	تدخل تفاعلي أو نصف انقلاب	تغيير بوسائل مدنية،حكم مدني تحالفي بين أحزاب علمانية

Knudsen, B. “The Role of the Military in Turkish Politics, 2005, PP: 1-20**Ref:-**

المطلب الثالث: القوى السياسية وجماعات المصالح

تعتبر الأحزاب إحدى الظواهر البارزة في الحياة السياسية، ولاسيما في الأنظمة الديمقراطية، وذلك لما تقوم به من تنافس على السلطة، وتجسيد لمبدأ المشاركة السياسية، إضافة إلى التعبير عن إرادة المجتمع بكافة أطيافه ومصالحه[127]. إن مكانة الدول تتغير إقليمياً ودولياً وفقاً لأوزانها السياسية، وأن طبيعة الحزب السياسي الحاكم، هو الذي يكون له الدور الاكبر في تغيير

هذا المفهوم، والأحزاب السياسية التركية لعبت دوراً كبيراً في الحياة السياسية[128]، فمنها من تماشى وفق العقيدة العسكرية التركية، ومنها من خالف، وأخرى إندثرت، ومنها من بقي حي حتى الآن[129].

أولاً: القوى السياسية والأحزاب

تعود جذور نشوء الأحزاب السياسية في تركيا، إلى أواخر العهد العثماني، مع ظهور جمعية الاتحاد والترقي، وحزب الأحرار، في المرحلة الممتدة بين عامي 1909-1924، وقد ترافق ظهور هذه الجمعيات والأحزاب، مع ضعف السلطة المركزية للدولة، والتأثير المتنامي للأقليات، وموجة التغريب وارتباطها بالدول الغربية[130].

ويمكن القول، إن التاريخ السياسي التركي الحديث، حافلٌ بالكثير من الأحزاب السياسية، التي أسست في مراحل مختلفة، أضمحل بعضها وتلاشى، أو استمر بأشكالٍ وأسماء وصيغٍ أخرى، أو بقي كما هو كحال حزب الشعب الجمهوري الذي أسسه "مصطفى كمال أتاتورك" عام 1923.

تعد الأحزاب السياسية في تركيا، من أهم العناصر المؤثرة في عملية صنع القرار، ودراستها لها أهمية في فهم خصائص أداء القيادة والنخبة السياسية، في النظام السياسي التركي[131]، وقد شهدت الحياة الحزبية في تركيا، العديد من التطورات مند الاستقلال وإعلان الجمهورية في العام 1923، وكانت التعددية الحزبية، أبرز ما يميز النسيج السياسي التركي، ولكن التفاعلات الحقيقية للتعددية الحزبية، بدأت عام 1950، إذ احتكر "حزب الشعب الجمهوري" الذي أسسه "مصطفى كمال أتاتورك" الممارسة السياسية حتى ذلك العام، الذي شهد صدور قرار بالتعددية الحزبية، وتشكيل الاحزاب، وقد لحقت الأعوام اللاحقة ولادة العديد من الأحزاب ذات توجهات يسارية، يمينية، وإسلامية[132].

فاليسار أحتفظ بوجوده من خلال "حزب الشعب الجمهوري"، إلى أن تم حظره أثر إنقلاب عام 1980، أما اليمين، والذي مثله "الحزب الديمقراطي" بزعامة "عدنان مندرس"، فترك موقعه لحزب " العدالة" بزعامة "سليمان ديميريل"، وتلاه حزب" الوطن الأم" بزعامة " تورغوت أوزال" في الثمانينات، وحزب "الطريق القويم" بالتسعينات[133].

أما الأحزاب الإسلامية، والتي بدأت مسيرتها بزعامة "نجم الدين أربكان" في مطلع السيتينات، تحت علم "حزب النظام الملي"، ثم "السلامة الوطني"، ثم "الفضيلة" الذي تمخض عنه "حزب العدالة والتنمية" بزعامة "أردوغان".

وقد ظلت الحكومات في تركيا، منذ ذلك التاريخ، وهو عام 1950 حتى عام 2002 ائتلافية في غالبها، نظراً لعدم قدرة الأحزاب على خلق تغيير في المجتمع التركي، إلى أن جاءت انتخابات عام 2002 البرلمانية، بعلامة فارقة في تاريخ تركيا الحديث، ليس فيما يتعلق النتائج، والتي أدت لفوز غير مسبوق لحزب إسلامي "حزب العدالة والتنمية"، إثر حصوله على غالبية المقاعد البرلمانية بواقع (360) مقعد من أصل 550 مقعد، وهو فوز لم يسبق لأي حزب أن حققه، ونتج عن هذا الفوز سياسات، مهدت لتغيرات جذرية، لازالت تتفاعل حتى اليوم على الصعيدي الداخلي والخارجي، وهي تغيرات خطت بتركيا، نحو دولة محورية ذات اهمية إستراتيجية[134]. ثم جاءت انتخابات 2007 بنتائج (46.7% لحزب العدالة والتنمية)، لتؤكد صوابية النهج المتبع من قبل حزب العدالة والتنمية، وعلى مباركة الشعب التركي للخيار الذي يقوده الحزب، بهدف وضع تركيا على مسار استعادة دورها وموقعها وقوتها التاريخية في المنطقة.

ولم تستطع سوى ثلاث أحزاب الوصول للبرلمان، وهي: العدالة والتنمية، حزب الشعب الجمهوري، وحزب الحركة القومية، إضافة إلى 28 مستقلاً غالبيتهم من الاكراد، وما لبثوا أن إنضموا عند فوزهم لأحزاب لم تكن ممثلة في البرلمان، وهي: حزب اليسار الديمقراطي، حزب المجتمع الديمقراطي، حزب الحرية والتضامن، وحزب الاتحاد الكبير[135].

غير أن التصنيف الأساسي لتوجهات الأحزاب السياسية التركية، يعد الخطوة الأولى لفهم خريطة التوزع الحزبي في تركيا، وتنقسم الأحزاب التركية، إلى تيارات أساسية، حيث شهد تاريخ تركيا الحديث حوالي 200 حزب سياسي حتى اليوم، ولكن استناداً إلى نتائج الانتخابات، في السنوات الأخيرة، فإن خارطة الأحزاب السياسية الكبرى في تركيا هي كالتالي:

التيار المحافظ ويمثله حزب العدالة والتنمية (AKP): تأسس في الـ 14 أغسطس 2001، ويتزعم هذا الحزب رئيس وزراء تركيا الحالي، أردوغان، وهذا الحزب ،يصنف بأنه الجناح الإسلامي المعتدل في تركيا، ويحرص على ألا يستخدم الشعارات الدينية، في خطاباته السياسية، تأكيداً على عدم رغبته بالتعبير عن نفسه، بأنه حزب إسلامي، فهو حزب يحترم الحريات الدينية

والفكرية ،ومنفتح على العالم، ويؤكد عدم معارضته للعلمانية، والمبادئ التي قامت عليها الجمهورية التركية، كما يؤيد انضمام تركيا للاتحاد الأوربي، والحزب مع الاستمرار في تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي ،الذي يجري تطبيقه في تركيا، تحت إشراف صندوق النقد الدولي، مع نقده لبعض جوانبه[136].

التيار اليساري العلماني ويمثله حزب الشعب الجمهوري (CHP): أسسه اتاتورك عام 1923، وهو أول الاحزاب السياسية التركية بعد إعلان الجمهورية، وهو أكثرها تشدداً، وقد تبنى شعار الأسهم الستة كمبادئ أساسية، وهي المبادئ التي تحدد شكل الدولة التركية، وأهم أسسها العقائدية والفكرية. وتعاقب على رئاسة الحزب من بعد أتاتورك، وعلى إمتداد أربعين عاماً كل من إينونو وبولنت أجاويد[137]، وإثر إنقلاب سبتمبر 1980، توقف نشاط الحزب مع سائر الأحزاب الأخرى في العام 1981، وأنقسم الحزب سابقاً لحزبين، هما الحزب الشعبي الديمقراطي بزعامة "اينونو" و الحزب اليساري الديمقراطي بزعامة "بولنت اجاويد"، وخلال فترة الجمهورية التركية الحديثة الأولى حتى السماح بالتعددية السياسية، كان الحزب الواحد يحكم، وهو يؤثر على السياسة الداخلية والخارجية، وهو من يصنع القرار دون الرجوع لأى مؤسسة أخرى، مشاركة في ذلك القرار، بذلك أصبح الحزب ينفرد باتخاذ القرار لفترة أربعة عقود. ولقد برز دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، من خلال استناده على حزب الشعب الجمهوري، في تدعيم واستمرارية الطابع العلماني للدولة، وكان يرفض أتاتورك ورفاقه مجرد السماح بالتعددية السياسية، فكانت تلك الفترة تعتبر بمثابة الرجل الواحد ذو الحزب الواحد، الذي يحكم تركيا بالإضافة للمؤسسة العسكرية[138] .

التيار الإسلامي ويمثله حزب السعادة: أُسس هذا الحزب في 20 يوليو 2001 بزعامة رجائي قوطان، ويعتبر السعادة، وريثاً لحزب الفضيلة، فهو يمثل التقليديين أو التيار المحافظ لحزب الفضيلة، بينما حزب العدالة والتنمية، هو تيار الجدد المنبثقين من حزب الفضيلة. وعلى الرغم من أن أعضاء حزب السعادة، يؤيدون انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي، ويؤيدون أيضاً عدم المساس بالمبادئ العلمانية للجمهورية التركية، ويحرص الحزب في شعاراته على دعم توسيع الديمقراطية، ويعتمد حزب السعادة على أربكان في قيادته، وتحديداً أثناء خوضه أي انتخابات، لكن لجنة

الانتخابات كانت لا تسمح لأربكان بالدخول للبرلمان، بسبب الحظر القانوني الواقع عليه، ويذكر أن حزب السعادة، فقد عدداً كبيراً من أصوات ناخبيه بسبب منافسة العدالة والتنمية[139].

التيار القومي التركي، ويمثله حزب الحركة القومية (MHP): ويعرف باسم الذئاب الرمادية، وقد تأسس في 9 فبراير 1969، وهو حزب يميني قومي متشدد، أسسه الجنرال "ألب أرسلان توركش"، الذي قاد إنقلاب عام 1960، وقد دخل الحزب أكثر من ائتلاف حكومي، خصوصاً مع الأحزاب اليمينية، وأقام عام 1991 أئتلافاً انتخابياً مع حزب الرفاه الإسلامي، واستطاع دخول البرلمان، غير انه فشل في عام 1995، في تجاوز عقبة الــ10% من مجموع الأصوات[140].

تيار اليمين الوسط ويمثله حزب الوطن الأم: أسسه الرئيس التركي السابق "تورغوت أوزال" بعد الإنقلاب العسكري لعام 1980، وتحديداً في مايو 1983، ويمثل حزب "الوطن الأم" في تركيا التيار اليميني المعتدل، ويجمع الميول الدينية والفكرية في تركيا، وقد حصد نتائج إيجابية، منذ إنطلاقه على مدى عشرة سنوات، حملت أوزال للرئاسة، وترك الحزب بين يدي "مسعود يلماظ" الذي فشل في حماية إرث الحزب، فضعف الحزب وتراجع شعبياً[141].

حزب الطريق القويم: أسسه "سليمان ديميريل" وهو حزب يميني محافظ، يعد نفسه، أمتداداً للحزب الديمقراطي الذي أسسه "عدنان مندريس"، الذي تم إعدامه في أعقاب إنقلاب 1960 في تركيا[142].

حزب اليسار الديمقراطي: تأسس هذا الحزب في 14 نوفمبر 1985، وهو امتداد لحزب الشعب الجمهوري، أسسه مجموعة من السياسيين اليساريين، تحت فكرة اليسار الوسط، وتزعمه "بولنت أجاويد"، وقادته زوجته لمدة طويلة خلال تواجده بالسجن، ومنعه من ممارسة عمله السياسي، وقد شهد الحزب حركة صعود وهبوط، خلال مسيرته السياسية، والحزب يؤيد الانضمام للاتحاد الأوروبي على الرغم من انتقاده لمبدأ الاتحاد الجمركي[143].

حزب الحرية والتضامن: تأسس عام 1996، وهو حزب ا رديكالي يساري ويكافح الرأسمالية، وهو حزب معادي، للنموذج الأوروبي، ويعمل على دعم القوى العاملة.

حزب الاتحاد الكبير: تأسس في 29 يناير 1993 وترأسه "محسن يازجي أوغلو"، وينظر إليه على أنه مقرب من منظمة "الذئاب الرمادية" سابقاً، ويعتبر أحد أجنحة الحركة القومية المعتدلة، التي تتميز بوجهها الإسلامي حالياً [144].

الأحزاب الكردية: حزب السلامة والديمقراطية، الحزب الديمقراطي الشعبي، وهي احزاب صغيرة تشكل خليطاً من توجهات فكرية، وتأثيرها محدود، نظراً لعدم قدرتها على الحصول على نسب مؤثرة في الانتخابات التركية.

منذ أول انتخابات عامة جادة جرت في 14 مايو 1950، برز عامل السياسة الخارجية، بوصفه عاملاً مؤثراً في الإستقطاب السياسي، وحشد أصوات الناخبين، وقد استطاع الحزب الديمقراطي، الذي فاز بالأغلبية عام 1950 الفوز ثلاث مرات متتالية في الانتخابات العامة، وبقي في السلطة حتى أطاح الانقلاب العسكري عام 1960 به من الحكم، وأتخذ الجزب من الليبرالية الغربية، والإنضمام إلى حلف الناتو، واجهة لسياسته الخارجية المنفتحة، نحو تحقيق مزيد من الديمقراطية والاعتراف بحقوق الإنسان، فكلما اقترب أي حزب في علاقاته الخارجية مع الولايات المتحدة والدول الأوروبية، يعزز في الداخل من مفاهيم الحرية وحقوق الإنسان.

الجدول (4) يوضح الأحزاب التي دخلت الانتخابات منذ عام 1950 حتر آخر انتخابات عام 2011

الانتخابات	الأحزاب الكمالية	احزاب يمين الوسط	الأحزاب القومية	الأحزاب الإسلامية	الأحزاب الكردية	المجموع%
1950	39.6	55.2	4.6	0	0	99.4
1954	35.1	58.4	5.3	0	0	98.8
1957	41.4	52.1	6.5	0	0	100

99.2	0	0	14	48.5	36.7	1961
93.8	0	0	8.5	56.6	28.7	1965
89	0	0	6.2	48.8	34	1969
95.5	0	11.8	3.4	41.7	38.6	1973
97	0	8.6	6.4	38.7	43.3	1977
98.9	0	0	0	68.4	30.5	1983
98.8	0	7.2	2.9	55.4	33.3	1987
99.5	0	16.9	0	51	31.6	1991
98.3	4.2	21.8	8.2	38.8	25.3	1995
95.7	4.7	15.4	19.2	25.2	30.9	1999
95.9	6.2	36.8	16.6	14.6	21.7	2002
97.3	4.8	48.7	17.3	5.4	20.9	2007
97.9	6.5	51.1	13.7	0.65	25.9	2011

Ismail Hamdi Koseoğlu, Is a Two-Party System Possible in Turkey? TJP-2 No. 1 Summer 2011, p: 57. Turkish Journal of Politics, Vol

ثانياً: جماعات المصالح[145]:

تتنوع جماعات المصالح في تركيا ما بين جماعات عمالية ومهنية، واقتصادية ونسائية وبيئية، وغيرها، أنظر الجدول (6)، وهي لها أهمية كبيرة في عملية صنع القرار، فهي من ناحية، تشكل في بعض قطاعاتها قوى ضاغطة على صانع القرار، وتعد من ناحيةأخرى مصدراً مهماً للتجنيد السياسي، حيث انضم بعض قياداتها وكوادرها إلى النخبة السياسية، بمستوياتها المختلفة[146].

الجدول (5) يبين أهم جماعات المصالح في تركيا

النقابات العمالية	جماعات رجال الأعمال	النقابات المهنية
اتحاد النقابات التقدمية	اتحاد الغرف والبورصات	نقابة المحامين
الاتحاد النقابي لحق العمال	جمعية رجال الصناعة والأعمال	نقابة الأطباء
الاتحادات النقابية التركية	جمعية رجال الأعمال الشبابية	مجلس الصحافة وجمعية الصحافيين

الطرق والجماعات الدينية: توجد في تركيا طرق دينية عدة، كالطرق النقشبندية، والنورسية، والسليمانية والقادرية، وغيرها، وتتمتع بثقل اقتصادي كبير، وتتجاوز من حيث عدد أعضائها ومسانديها حجم العضوية أو المساندة التي يتمتع بها أي حزب سياسي[147].

وقد مثلت الطرق الصوفية، القاعدة الاجتماعية للدولة العثمانية، في بدايات تكوينها، وظلت هذه الطرق مع تبلور مؤسسات الدولة، تعبر عن الإسلام الشعبي، بطريقة متوازية مع الإسلام الرسمي، وقد كان معظم سلاطين الدولة ،يؤيدون الطرق الصوفية، كتعبير عن الإسلام غير الرسمي، وانتمى الكثير منهم لهذه الطرق، وقد تملقهم "أتاتورك" خلال خوض صراعه مع الخلافة الإسلامية، وخاصة الطريقة النقشيندية، لذا فإن دستور 1924 ترك الطرق الصوفية، حرة دون أية قيود[148]،

وما أن أُطيح بمؤسسة الخلافة حتى اندلعت معارضات إسلامية، من نوع آخر، ففي فبراير 1925 اشتعلت منطقة الأناضول الشرقية، بتمرد مسلح قاده شيخ كردي الأصل، من شيوخ الطريقة النقشبندية، وقد أعلنت حكومة "مصطفى كمال" حالة الطوارئ، وواجهت التمرد بقدر كبير من العنف، ذاهبة إلى حد إعدام الشيخ "سعيد بيران" و46 من أتباعه، ومن ثم إعلان حظر شامل على الطرق الصوفية[149].

وهذا ما أدى إلى لجوء الطرق الصوفية، في دفاعها المستميت، عن هويتها ووجودها إلى العمل السري، ثم انتقلت إلى العلنية في الستينات، وأصبحت جزءً من الحركة الإسلامية في تركيا، بل إنها أصبحت جزءً مؤثراً في الحياة السياسية، يأخذها السياسيون والأحزاب في تقديرهم لأسباب متصلة بالحصول على أصواتهم الانتخابية، ولكن الطرق الصوفية، نأت بنفسها عن ممارسة العمل السياسي المباشر، باعتبار أن العمل الاجتماعي والدعوي والأخلاقي، هو مجالها الأساسي، وحتى لا تدخل في مواجهة مع الدولة، تكشف بنيتها التنظيمية، فهي محظورة بحكم القانون[150]. يظهر تأثير الطرق الصوفية في عملية صنع القرار وفي الرأي العام، عبر عدة مسالك منها:

- التأثير في نتائج الانتخابات العامة والمحلية بحسب كيفية توزيع أصوات أعضاء، ومساندي هذه الطرق، بين الأحزاب اليمينية والإسلامية أو ذات الأجنحة الإسلامية.

- وجود علاقات بين بعض هذه الطرق وروابطها، بعناصر سياسية وحزبية مؤثر، في عملية صنع القرار.

- ارتباطها بعلاقات متنوعة بالجمعيات الدينية الأهلية النشطة اجتماعياً.

- قدرة هذه الطرق على طرح تصوراتها بشأن المجتمع ومشكلاته ومستقبله عبر وسائل إعلامية إسلامية عديدة، كدور نشر الكتب الإسلامية والمجلات الشهرية والأسبوعية والصحف الإسلامية اليومية[151].

فالطرق الدينية في تركيا، ليست مجرد تكايا ودراويش، بل هي مؤسسات اجتماعية خيرية وثقافية وتعليمية، وركيزة للإسلام الاجتماعي، ثم أساساً لحركة الإسلام السياسي في تركيا، وبهذا المفهوم، يمكن تفسير عودة الإسلام إلى المجال الاجتماعي، ثم المجال السياسي، بعد غياب مصطفى

كمال، وقد مثلت الطرق، رابطة اجتماعية – ثقافية، داخل المجتمع التركي والكردي، ضد محاولة اقتلاع الشخصية الكردية من جذورها الثقافية والإسلامية التركية.

وخلال حقبة ايفرين- أوزال، تم فتح الباب لتوسع المدارس الدينية، ووصلت محاولة الدولة، استيعاب الإسلام ذروتها ،عندما أخذ قصر رئاسة الجمهورية خلال تولي أوزال الرئاسة بين 1991 و 1993، في استضافة احتفالات دينية صوفية، بالمولد النبوي الشريف، وفي النهاية، لم تستطع الدولة التحكم في القوة الصاعدة للإسلام السياسي، وفي انتخابات 1996، نجح حزب الرفاه في الحصول على أكبر كتلة برلمانية[152]. ثم كانت أحد مطالب العسكريين التي قدمت لأربكان إغلاق المدارس الدينية غير الرسمية، مما يعني توجيه "ضربة شديدة" إلى مدارس الخطباء، التي بلغ عددها في حينه ٥٥٠ مدرسة تضم ٥٠٠ ألف طالب، ولا يقتصر خريجوها على العمل كأئمة وخطباء، وإنما وصل العديد منهم إلى مراكز عليا في أحزاب يمين الوسط[153].

حتى" رجب طيب أردوغان" نفسه كان قد التحق بإحدى مدارس الأئمة والخطباء، في اسطنبول بعد استقرار أسرته في حي قاسم باشا الفقير، في الشطر الأوروبي من المدينة[154]، ثم أسس" رجب طيب أردوغان" حزب العدالة والتنمية، الذي انتهج منهجاً مخالفاً لحزب أربكان، بأسمائه المتجددة، فلم يحاول أردوغان أن ينتفع من العاطفة الدينية في الانتخابات، كما كان يفعل أربكان، فلم يزعم أن الانتخابات هي عملية إحصاء لأعداد المسلمين في تركيا، ولم يستعمل أياً من تلك التشبيهات والعبارات، التي تُقحم الدين في خدمة المصالح السياسية، بشكل سافر، وقد كان الموضوع الحي في تركيا، عند تسلم حزب العدالة والتنمية مقاليد الحكم، هو موضوع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومواضيع أخرى متعلقة بحقوق الإنسان، وهذا فتح فضاءات رحبة نسبياً أمام التيار الديني الصوفي[155].

وللجماعات الدينية دور في تحديد سياسات الدولة ،حيث أن قبول هذه الجماعات عن الأداء الداخلي والخارجي للحكومة، يؤدي إلى دعمها للحزب في الانتخابات، مما يساعده على الفوز، وبالتالي تطبيق برامجه الانتخابية التي أنطلق على أساسه، ومن المعلوم أن "أردوغان" قد جاء من المعاهد الدينية، وأن هذه الجماعات، تؤيد التقارب مع العالم الإسلامي، وهو ما يسهل مهمة حكومة حزب العدالة والتنمية في أداء دوره الإقليمي.

الرأي العام ووسائل الإعلام[156]: يعد الرأي العام أحد الوسائل التي يتأثر بها النظام السياسي في مجال السياسة الخارجية[157]، فهو يمثل أحد الموارد السياسية للنظام السياسي، ويتحدد ذلك بحسب طبيعة قوة الرأي العام، وطبيعة النظام السياسي ونوعية القضايا المثارة[158]، وتؤدي وسائل الإعلام رسالتها من خلال خطابين إعلاميين هما:

- وسائل إعلام التيار الإسلامي، والذي يسعى إلى منح الجمهور انطباعات، تؤكد توازنها الفكري وسعيها للحفاظ على الصدق والموضوعية، في تناول الأخبار، ويرتكز خطابها على الدعوة إلى عودة تركيا إلى هويتها الإسلامية ،وتوثيق علاقاتها مع الدول الإسلامية والعربية، لذلك تتهمها الصحف العلمانية، بأنها تسعى إلى إقامة نظام إسلامي، وإحلال الشريعة، بدلاً عن العلمانية.

- وسائل إعلام العلمانية، التي تركز على دعم النظام العلماني في تركيا، ومواجهة التيار الإسلامي، ومحاربة أفكاره ودعواته المستمرة، لإعادة الهوية الإسلامية لتركيا[159].

الخلاصة

مما سبق يمكننا استخلاص، أن أهمية دراسة النظام السياسي في تركيا تبرز من عاملين، أولهما أن دراسة النظام السياسي لا تعني دراسة نظام الحكم، بحسب بعض المدارس الحديثة، في دراسة النظم السياسية المقارنة. وعليه، فإن دراسة النظام السياسي في تركيا خرجت من إطار الدراسة لشكل نظام الحكم إلى بحث مجموعة العوامل الاجتماعية والثقافية والتاريخية والحزبية والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إنتاج الشكل الحالي لنظام الحكم في تركيا. والثاني هو أهمية معرفة التسلسل التاريخي الذي قاد الحركة السياسية التركية إلى شكلها الحالي والفاعليين الأساسيين فيها.

لذلك يمكننا القول، إن التحول في شكل النظام السياسي التركي، وماهيته، هو نتاج تحول استمر منذ سقوط الخلافة العثمانية، ليستقر على الشكل الحالي من النظام السياسي، وتشكل فترة 2002-2010 وحتى الآن، أطول مدة استقرار في تاريخ الدولة التركية الحديثة، يقترب فيها حزب العدالة والتنمية الحاكم من توصيف الحركة التاريخية والاجتماعية في تشابه كبير إلى حدٍ ما من الحركة التاريخية التي مثلها السلاجقة أو العثمانيين، ويتضح ذلك من خلال عاملين هما، النتائج الكبيرة التي حققها الحزب على ساحة العمل السياسي داخل تركيا، والنموذج الذي شكله نجاح هذا الحزب على المستوى الداخلي خلال فترة الدراسة، إضافة لسياسته الخارجية على مستوى الإقليم. خصوصاً بعد نجاح مؤسس الحزب "رجب طيب أردوغان" في الانتخابات الرئاسية، ليصبح أول رئيسٍ لتركيا، يدخل القصر الرئاسي من بوابة الإرادة الشعبية.

الأمر الذي سينعكس في المستقبل، ولا شك على قوة الحزب على مستوى الانتخابات النيابية العام القادم، وعلى مستوى التعديلات الدستورية التي يمكن أن تفرز شكلاً جديداً لنظام الحكم في

تركيا.

الفصل الثاني

مظاهر التغير في النظام السياسي التركي

تمهيد

لم بعد خافياً على أحد بأن تاريخ 2002، شكل أحد التواريخ الاستثنائية الهامة في تاريخ تركيا الحديث، فالبعض يرى فيه انقلاباً على النموذج العلماني التركي، والبعض الآخر رأى فيه إعادة تصحيح لمسار تركيا الدولة والمجتمع، وفي هذا الفصل الذي يحمل عنوان مظاهر التغيير في النظام السياسي التركي، سيتضمن عدة مباحث، المبحث الاول يتناول مؤشرات التغير التي شكلت مبررات وأسباب التغيير، الذي بدأ يحدث في تركيا، نتيجة لأزمات سياسية واقتصادية، مرت بها تركيا، والمبحث الثاني سيشير إلى وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، عبر استعراض ظروف النشأة والاهداف والبرنامج السياسي للحزب، وفي المبحث الثالث، سيتم التطرق إلى دور حزب العدالة والتنمية في تغيير البناء السياسي والدستوري على الصعيد الداخلي، وعلى الصعيد الخارجي، ودور الحزب في إعادة صياغة تركيا لعلاقاتها مع دور الجوار الشرق اوسطي، وفقاً للمصالح التركية، وكذلك يتضمن مبحث رابع حول رؤية حزب العدالة والتنمية للدور التركي في الشرق.

المبحث الأول
مؤشرات التغيير في البناء السياسي التركي

المطلب الأول: انفتاح الحركة الإسلامية على الدولة

بغض النظر عن السياسة الحزبية والانتخابية، التي أفضت إلى نجاح حزب العدالة والتنمية، في الوصول إلى تشكيل الحكومة التركية منفرداً، فإن ذلك يعود إلى عدة عوامل ومؤشرات، لها علاقة مباشرة بذلك، وأهمها، أن هناك حالة من الإنفتاح سمحت للحركة الإسلامية، (المستمد حزب العدالة والتنمية وجوده منها)، بولوج المجال السياسي، من ضمن مراحل التحول الديمقراطي، وفترات انفتاح المجال الديني. والواضح أن الحركة الإسلامية التركية، استمدت شرعيتها من جهاز الدولة ذاته، وإنه رغم سياسات العلمنة الصارمة، فقد جرى التصالح مع الدولة، ومؤسساتها، وذلك من خلال، التخفيف من وطأة العلمانية، مع تحول تركيا إلى نظام تعددي، حيث بدأت تظهر مؤشرات، حول أهمية عامل الدين في استقطاب الأصوات، التي لم تكن راضية عن الفترة الكمالية[160].

جرى استيعاب التوجهات الإسلامية الناشئة مبكراً، عبر قنوات مؤسسية، تمثلت بنشوء أحزاب يمين الوسط، وهي الأحزاب التي اشتهرت بميلها إلى المحافظة، وسعيها إلى اجتذاب قطاعات واسعة من المجتمع، جرى إقصاؤها من المجال السياسي في المرحلة الكمالية، وذلك بدءاً بـــــ" الحزب الديمقراطي" الذي قاده "عدنان مندريس" في الأربعينيات، وفاز في انتخابات عام 1950، ثم "حزب السعادة" في الستينيات، ووصولاً إلى حزبي "النظام الوطني" و "السلامة الوطني" في السبعينيات، بقيادة "أربكان".

لقد ازدهر موقع الطرق الصوفية في تأييد المرشحين للانتخابات العامة والبلدية، وللسياسات المحافظة التي بدأت بالتبلور تدريجياً، كرد فعل على مسار العلمنة الذي يقوده ضباط الجيش، انتهت إلى تكريس ميل عام نحو العودة إلى الدين من أجل استعادة التوازن السياسي في الدولة، ليس فقط بمفهوم التوظيف السياسي للدين، الذي أفضى للتحولات التي عرفتها تركيا في الثمانينيات.

وفي سياق المواجهات التي اشتعلت بين الجيش والاتجاهات اليسارية الراديكالية في ذلك الوقت، ووصول "تورغوت أوزال" إلى السلطة، بل أيضاً لجهة بداية مرحلة من الانفتاح على الدين، تزامنت مع الانتعاش الاقتصادي للفاعلين الإسلاميين، أو ما صار يعرف عنهم بـــ"نمور الأناضول"[161]. وهي مجموعة من المدن الاناضولية، ازدهرت فيها حركة التصنيع، خصوصاً فيما يعرف بقطاعات الصناعة الصغيرة والمتوسطة، بتشجيع ودعم من "أربكان"، فنشأت برجوازية مسلمة، استفادت لاحقاً من الإصلاحات الاقتصادية، التي قام بها "أوزال" خلال فترة الثمانينيات. حيث ساهمت في إنشاء جمعية رجال الاعمال الإسلاميين[162]، التي نجحت في تأسيس شركات مالية كبرى، موازية للنخبة الاقتصادية العلمانية، ولها أكثر من 23 مكتباً خارج تركيا.

الجدير ملاحظته، أن "أربكان"، وهو مؤسس الحركة الإسلامية التركية، كان قد أعلن في أكثر من مناسبة، (كان نائباً لرئيس الوزراء التركي في أكثر من مرة خلال السبعينيات والتسعينيات)، عن التزامه بالدولة، وهو ما يعني أن الأيديولوجيا القومية التركية القائمة على الإسلام، كهوية عليا، كانت على نحو ما، تسبق الهوية الدينية، حتى لدى "أربكان".

وقد أستفاد "حزب العدالة والتنمية" من تراث الممارسة السياسية للأحزاب ذات التوجه المحافظ، حيث أعلن الحزب صراحة، رفضة التسمية الإسلامية[163]، وألقى عنه عباءة الحركة الإسلامية، ونفي طابع أي مواجهة مع أسس الدولة التركية، ضمن برنامج الحزب وأيديولوجيته، كما نأى بنفسه عن أي قضايا ذات طابع أممي، إلا ضمن ونطاق المؤسسات الرسمية للدولة التركية.

ويصر الحزب، على أنه وريث السياسات المحافظة التركية كبنية، وليست كأيديولوجيا، يتأسس عليها عقد اجتماعي جديد، بين الدولة والمجتمع، لذلك لا يجد الحزب في برنامجه السياسي[164]، إشكالية إعلان التزامه بالمبادئ الكمالية الأساسية للدولة، واحترامه لقيم العلمانية، التي تضمنت الفصل بين الديني والسياسي، بحيث تضمن حرية ممارسة المتدينين لشعائرهم الدينية، دون تدخل علماني، من سلطة الدولة. ويرى قادة حزب العدالة والتنمية، أن موقفهم اللين من القضية

الكردية، يأتي ضمن رؤيتهم المتوافقة، مع ايديولوجية الدولة القائمة على الدمج بين الإنتماء الديني والنزعة القومية[165]، بحيث يصبح الإسلام قاسماً مشتركاً بين الجميع.

عندما تم إعلان تأسيس حزب العدالة والتنمية، أعلن" أردوغان"، أن حزبه، سيحافظ على أسس النظام الجمهوري، ولن يدخل في مماحكات مع القوات المسلحة التركية، وقال: سنتبع سياسة واضحة ونشطة، من أجل الوصول إلى الهدف الذي رسمه" أتاتورك"، لإقامة المجتمع المتحضر والمعاصر، في إطار القيم الإسلامية، التي يؤمن بها الغالبية العظمى من مواطني الدولة التركية. فما أراده "أردوغان"، هو إقامة توافق سياسي بين الأتاتوركية والإسلام، توافق يسمح بقيام حكم عقلاني، يضع حداً لحرب الدولة على الدين، ويمنع انفجار الصراع بين أنصار الهوية الإسلامية، وحراس القيم العلمانية للجمهورية[166].

حزب العدالة والتنمية، ليس حزبًا إسلامياً[167]، ليس صورة أخرى من محاولات "أربكان" الماراثونية، لاستعادة تركيا، إلى حضن الإسلام.

حزب العدالة والتنمية، هو حزب علماني، يحترم عقيدة الشعب التركي، وإيمانه، بهذا المركب القلق بين الأتاتوركية والإسلام، وبشعبية هائلة، حازها "أردوغان" ورفاقه خلال سنوات إدارتهم، لعددٍ من البلديات، بدعم هائل من اتحادات التجار والصناعيين المسلمين، وبجيش من الشبان النشطين والأكفاء، أدار العدالة حزب العدالة والتنمية، حملة انتخاباته غير المسبوقة عام 2002، وكانت النتيجة، فوزاً ساحقاً للحزب الجديد، وإخفاقات للأحزاب العلمانية التقليدية، يمينها ويسارها[168]. وانه وفي خضم الجدل الدائر بين النخب العلمانية والإسلامية في تركيا، بعد تجربة "أربكان"، رأت بعض النخب العلمانية، أن صعود نجم التيار الإسلامي، ونجاح تجربته السياسية، سواء القديمة أو الحديثة، لا يعد بالضرورة، تحدياً للعلمانية ولا للديمقراطية في تركيا، ويرون أن الديمقراطية والعلمانية، بمفهومهما الليبرالي، الذي سمح بالتعددية والاختلاف، داخل إطار متفق عليه، قد توطدتا ورسختا أسسهما على مدى نصف قرن، في المجتمع والنظام السياسي التركي. وأن النظام السياسي التركي، قد نجح إلى حد كبير في إدماج التيار الإسلامي في اللعبة الديمقراطية، وفتح له قنوات العمل السياسي وحرية التعبير، والترويج لبرنامجه، وأدى إدماج الإسلام السياسي في العمل الديمقراطي، ووجوده داخل دوائر الحكم وصنع القرار، وتعرفه عن قرب على المشاكل،

والقضايا التي تواجه المجتمع التركي، الى كبح وتهدئة منهجه وخطابه السياسي، فازدادت التجربة السياسية لهذا التيار اعتدالا، وأصبح بكل هدوء جزءاً من النسيج السياسي للدولة[169].

المطلب الثاني: الأزمات السياسية والاقتصادية التي تعرضت لها تركيا

تعرّضت تركيا نتيجة سياسات "بولنت أجاويد" رئيس الحكومة الائتلافية، خلال الفترة (22 مايو 1999- 18 نوفمبر 2002)، إلى أزمات سياسية واقتصادية، بالإضافة إلى تدهور الوضع الصحي لرئيس الوزراء، وكادتهذه الأزمات، أن تؤدي بتركيا إلى الهاوية.

وتمثلت الأزمة السياسية في عدة مواقف[170]، منها: رفض رئيس الجمهورية "أحمد نجدت سيزر"، الذي أصبح رئيسًا لتركيا في مايو 2000، التوقيع على تعيينات بالمناصب العليا في الجامعات التركية، اقترحها عليه، مجلس التعليم العالي؛ ورفضه بعد فترة قصيرة كذلك، التوقيع على قرار يقضي بفصل مئات الموظفين المدنيّين، بذريعة اتّهامهم بالإنتماء إلى جماعات أصولية، وأخرى إنفصالية، لأنه رأى القرار، مخالفًا للقانون، على الرغم من تمسّكه الشديد بمبادئ العلمانية.

واشتدّت الأزمة السياسية بين مؤسّستيْ الحكم. فكانت الرئاسة، مع إجراء مجموعة من التعديلات القانونية، كإلغاء عقوبة الإعدام، والسماح باللغة الكردية، لتصبح أكثر اتساقاً مع معايير الاتحاد الأوروبي، في حين رفض طرف من الإئتلاف الحكومي، وهو حزب الحركة القومية برئاسة "دولت بهشلي"، تلك التعديلات، لأنه يرى في إلغاء عقوبة الإعدام، إفلات "عبد الله أوجلان" زعيم حزب العمّال الكردستاني من الموت الذي يستحقّه، نظير جرائمه ضد الدولة، وأن أي تهاون في هذه المسألة، سيعرض الحزب لخطر خسارة قواعده الانتخابيّة، ولهذا انسحب حزب الحركة القوميّة من الحكومة الائتلافية، وهو ما تسبب في سقوطها. يضاف إلى هذه المواقف، أنّ آليات النظام الديمقراطي ومؤسّساته، لم تعد تعمل كما ينبغي، حيث أصبح البرلمان، بسبب تركيبة الحكومة الائتلافية، كيانًا جامداً، يقدّم الدليل على الفشل، في إيجاد حلولٍ لأزمات المجتمع، وأصبحت الحكومة عاجزة بحد أدنى، من التّنسيق بين شركاء الائتلاف.

أمّا على المستوى الاقتصادي، فقد توالت الأزمات الاقتصادية على تركيا[171]، إذ رفض رئيس الجمهورية، توقيع مرسوم حكومي يقضي بخصخصة ثلاثة بنوك حكومية، وأصدر مرسومًا

رئاسيًّا في16 فبراير 2001، يقضي بتكليف هيئة تفتيش الدولة، بالتحقيق في فضيحة فساد البنوك[172].

وفي الإجتماع الشهري، لمجلس الأمن القومي، وجّه رئيس الجمهورية انتقاداتٍ بالغة، للطريقة التي يدير بها رئيس الحكومة ،الشؤون العامة، وأتهمه بالتستر على الفساد في الدولة، فاحتدم النقاش بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه، الذي ما لبث أن خرج من الاجتماع، ولدى مغادرته مقر الرئاسة، واجه الصحافة التي كانت تنتظره في الخارج قائلاً: إنّ الرئيس تجاوز معه حدود الآدب، في الحديث والسّلوك، وأنه لن يتحدّث إليه حتى يتلقّى اعتذاراً منه، وأحدث هذا التصريح، في حينه تداعيات سلبية، بشكل فوري على الاقتصاد، بدأت بانهيار الأسواق المالية التي تتّصف في تركيا بحساسيّةٍ مفرطة للتقلبات السياسية، نظراً لكثرة تشكيل الحكومات وسقوطها، في تسعينيات القرن الماضي، وعدم القدرة على استشفاف أحوال الدولة السياسية والاقتصادية، على المدى البعيد، وقد رافق انهيار الأسواق المالية، أرتفاع أسعار الفائدة بشكل كبير، خلال ساعاتٍ، لتصل إلى 60%، وارتفاع سعر صرف الدولار الأمريكي، نظرًا لإقبال المواطنين على شرائه تأميناً لأموالهم، الأمر الذي دعا البنك المركزي التركي، إلى ضخّ خمسة مليارات من الدولارات بالأسواق في مدّة أربع ساعات فقط، وخسر مؤشر بورصة إسطنبول 14% من قيمته في يومٍ واحد، وخرجت من الدولة، ودائع ماليّة، بقيمة أربعة إلى خمسة مليارات دولار في اليوم ذاته، وفي اليوم التالي، للمجادلة الكلامية التي دارت بين رئيس الجمهورية ورئيس وزرائه، فقدَ المواطن التركي ثلث قدرته الشرائية.

أما الوجه الأخر من الأزمة الاقتصادية، فيتمثل في القروض التي كانت تمنحها بنوك الحكومة لمشروعات على أساس الإنتماء الحزبي والسياسي لأصحابها، وليس على أساس الاستحقاق، والجدوى المدعومة بالمستندات، وكثيراً ما تدخل السياسيون والبرلمانيون، لتأمين منح البنوك تسهيلات ماليّة كبيرة، لشخصٍ ما، حتّى دون سند، لمجرد أهميته وقت الانتخابات، وكثيراً ما تدخل هؤلاء، لتوفير الحماية من الإجراءات القانونية، لمن فقد القدرة على السداد، إلى درجة توجيه أوامر للبنك المركزي، بالتعامل بمرونة مع البنوك والقروض المتعثرة، على اعتبار أنّ تلك "سياسة الحكومة.

وحيث لم يكن هناك وسيلة لدى البنك المركزي، لتغطية العجز المالي، فقد لجأ إلى الحكومة، التي رأت الحلّ في طبع مزيد من " البنكنوت" دون غطاء، الأمر الذي فاقم من معدلات التضخم، بدرجة كبيرة، وانعكس بالدرجة الأولى على محدودي الدخل من المواطنين.

ولمواجهة الأزمة، أخذت الحكومة من صندوق النقد الدولي قرضاً بقيمة 16 مليار دولار[173] وألتزمت بشروط القرض والتي تتضمن إجراء إصلاحات اقتصادية، وفقاً لرؤية صندوق النقد الدولي، وتحت رعايته، لكن هذه الإصلاحات انتهت بأزمة اقتصادية عميقة وخطيرة سنة 2001، كان من نتائجها[174]:

- اختلال الأوضاع المالية للبنوك الخاصّة والعامّة.

- ارتفاع معدّلات العجز وارتفاع حجم المديونية الخارجية.

- انخفاض احتياطي الدولة من العملات الأجنبية.

- عجز القطاعات الاقتصادية في الدولة، عن تحمّل تلك المتغيرات، ممّا نجم عنه، تردّي الأوضاع، وإغلاق مئات الآلاف من الشركات التجارية.

-تقليص حجم الاستثمار إلى أقلّ من النصف، فبلغت البطالة حدودًا مرعبة، مع تزايد أعداد العاطلين عن العمل، بفعل إغلاق الشركات والمصانع[175].

إلى جانب الأزمتين الاقتصادية والسياسية، اتجهت الأمور نحو أزمة جديدة، تجلت في الوعكة الصحية، التي تعرض لها رئيس الوزراء في 17 مايو 2002، ونقل على أثرها إلى المستشفى، ومكث فيها عشرة أيام، شهدت تفاقم الخلافات داخل الإئتلاف الحكومي، وعلى الفور وجد من يطالبه بالتنحي عن رئاسة الحزب والحكومة، والدعوة لإجراء انتخابات مبكرة، تجنب البلاد أزمات جديدة.

ممّا دعا شريك الائتلاف "دولت بهشلي" زعيم الحركة القومية، إلى المطالبة بإجراء انتخابات مبكرة، ليقرّر موعد الانتخابات البرلمانية المبكرة في الثالث من نوفمبر 2002، وقد وصل الأمر بتركيا، في ظلّ تلك الأزمات، إلى أنّ عدّة دراسات وندوات غربيّة وأمريكية، أكدت أنّ

تركيا باتت على مفترق طرق، فإمّا أن تنهار وتتفتّت، وإمّا أن تتجدّد من خلال تغيير الطبقة السياسيّة الحاكمة والمسيطرة، منذ تأسيس الجمهورية التركية.

المطلب الثالث: نتائج الانتخابات البرلمانية عام 2002

في خطوة رأى فيها الكثيرين "إنقلاب تاريخي"، شهدت تركيا في الثالث من نوفمبر 2002[176]، حصول حزب العدالة والتنمية، في الانتخابات البرلمانية على 363 مقعدًا نيابيًّا من أصل 550 مقعدًا في البرلمان[177]، وحصول الشعب الجمهوري على 178 مقعداً، وتكرّر المشهد نفسه في الدورة الانتخابيّة البرلمانية التالية لانتخابات 2007، وإن كان نسبٍ متفاوتة بعض الشيء، حيث حصل حزب العدالة والتّنمية على 341 مقعدًا نيابياً، والجدول (6) يوضح نسبة تمثيل الأحزاب في البرلمان خلال انتخابات عامي 2002 و2007 و 2011[178].

جدول (6): الاحزاب المشاركة في انتخابات 2002-2007- 2011

التيار	الحزب	2002		2007		2011	
		(%)	النواب	(%)	النواب	(%)	النواب
إسلامي	العدالة والتنمية AKP	34.3	363	46.6	341	49.8	327
	السعادةSP	2.5	-	2.3	-	1.26	-
كمالي	الشعب الجمهوريCHP	19.4	178	20.9	99	25.9	135
	اليسار الديمقراطي	1.2	-	-	13	-	-

	DSP						
	تركيا الجديدة YTP	1.1	-	-	-	-	-
قومية	الحركة القومية MHP	8.4	-	14.3	71	13	53
يمين الوسط	الحزب الديمقراطي DP	-	-	5.4	-	0.65	-
كردي	الشعب الديمقراطي HADFP	6.2	-	-	-	-	-
	الديمقراطي الاجتماعي DTP	-	-	-	22	-	-

بالإضافة لموقع البرلمان التركي

All data in the tables were colelcted from turkstat / (2011)

قد شاركت بالانتخابات كثير من الأحزاب، لم تبلغ نسبة (10%)، كي تتمثل في البرلمان، انظر جدول (7)

الجدول (7): أحزاب لم تتجاوز نسبة الحسم في الانتخابات

الأحزاب	٢٠٠٢ (٪)	النواب	الأحزاب	٢٠٠٧ (٪)	النواب	الأحزاب	٢٠١١ (٪)	النواب
العدالة والتنمية	٣٤.٣	٣٦٣	العدالة والتنمية	٤٦.٦	٣٤١	العدالة والتنمية	٤٩.٨	٣٢٧
الشعب الجمهوري	١٩.٤	١٧٨	الشعب الجمهوري	٢٠.٩	١١٢	الشعب الجمهوري	٢٦.٠	١٣٥
الطريق الصحيح	٩.٥	-				الطريق الصحيح	٠.٢	-
الحركة	٨.٤	-	الحركة	١٤.٣	٧١	الحركة	١٣	٥٣

القومية			القومية			القومية		
الشباب	٧.٢	–	الشباب	٣.٠		–	–	–
الشعب الديمقراطي	٦.٢	–	الحزب الديمقراطي	٥.٤		اليسار الديمقراطي	٠.٣	–
الوطن الام	٥.١	–	–	–		صوت الشعب	٠.٨	–
السعادة	٢.٥	–	السعادة	٢.٣		السعادة	١.٣	–
اليسار الديمقراطي	١.٢	–	–	–	–	الحزب الديمقراطي	٠.٧	–
تركيا الجديدة	١.١	–	–	–	–	–		
الوحدة	١.٠	–	الإرتقاء الشعبي	٠.٥		الوحدة الكبرى	٠.٨	
البلد	٠.٩	–	تركيا المشرق	٠.٣		اليسار الديمقراطي	٠.٣	
العمال	٠.٥	–	العمال	٠.٤		المساواة والحقوق	٠.٣	
تركيا المستقلة	٠.٥	–	تركيا المستقلة	٠.٥		المحافظ القومي	٠.١	–
التضامن والحرية	٠.٣	–	التضامن والحرية	٠.٢		العمل	٠.١	–
الديمقراطي	٠.٢	–	الديمقراطي الليبرالي	٠.١		الديمقراطي الليبرالي	٠.٠	–

الليبرالي								
الأمة	٠.٢	-	حزب العمل	-		الأمة	٠.١	-
الشيوعي التركي	٠.٢	-	الشيوعي التركي	٠.٢		الشيوعي التركي	٠.٢	-
المستقلين	١	٩	المستقلين	٥.٢	٢٦	المستقلين	٦.٦	٣٥
الإجمالي	١٠٠٪	٥٥٠	الإجمالي	١٠٠٪	٥٥٠	الإجمالي	١٠٠٪	٥٥٠

المصدر: موقع مجلس الأمة التركي الكبير، http://global.tbmm.gov.tr/index.php/AR/yd/icerik/14

يظهر من خلال الجدول، انه منذ عام 2002، أصبح حزب العدالة والتنمية، هو الممثل الوحيد للأحزاب الإسلامية، واليمين الوسط المحافظ، وانه أصبح الحزب المفضل الثاني بالنسبة لخيارات اليمين الوسط والناخبين الأكراد، حيث ينظر إليه أكثر قبولاً واعتدالاً، من الأحزاب الكمالية، ويرى البعض أن حزب العدالة والتنمية قد نجح في الحفاظ على التقاليد الإسلامية، مع إتباع نهج ليبرالي منفتح في مجال الاقتصاد[179].

المبحث الثاني
وصول حزب العدالة والتنمية للحكم

لقد فجر قرار إغلاق حزب الرفاه[180]، والحكم على "أربكان" بالحظر السياسي لمدة 5 سنوات[181]، جدلاً واسعاً عند الإسلاميين، بين محافظ، ومناد بالتجديد، وتبني استراتيجيات مختلفة[182]، تعمل على فض حالة الاشتباك مع المؤسسة العسكرية، وهو ما شكل سبباً كافياً، لبروز تيار جديد، من داخل حزب الفضيلة، حيث تم الإعلان عن ولادة حزب جديد هو "حزب العدالة والتنمية" بقيادة "اوردغان"[183] و"غول"، حيث انتقذ هؤلاء، ما اعتبروه تسلط معلمهم "أربكان"، وقد اعلن تيار "أوردغان"، أن حزب الرفاه" لم يفشل بسبب تدخل العسكر فحسب، وإنما بسبب رؤيته المغلقة للدولة والمجتمع[184]. لذلك، فإن المطلوب أساليب جديدة في العمل تحول دون اعطاء المبررات لتدخل المؤسسة العسكرية، وجاء شعار الحزب، تحت عنوان" العمل من أجل كل تركيا، وقد اعلن "أردوغان" موقفه من العلمانية، إذ قال: "العلمانية هي مبدأ أساسي للسلم الاجتماعي"، و"أعطى تصوراً واضحاً للعلمانية"، يعتمد على حياد الدولة، تجاه المعتقدات الدينية، كما أكد على مرجعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية. وبعد تأسيس الحزب بيوم واحد، أكد "عبد الله غول" على البعد الجامع للحزب، ليؤكد التزامه بالنظام العلماني للدولة، وعدم تبنيه أيه توجهات، تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، فضلاً عن سعيه للإنضمام للاتحاد الأوروبي[185].

المطلب الأول: حزب العدالة والتنمية التركي النشأة والأهداف

أولاً: النشأة

جاء حزب العدالة والتنمية، في ظل مرحلة شهدت أعلى درجات التوتر والاحتقان، بين الإسلاميين والنظام، والتي تشكل المؤسسة العسكرية أداته الأولى[186]، فالإجراءات القضائية، التي تعرض إليها "اردوغان من قبل محكمة أمن الدولة في عام 1998، وانتهت بسجنه، لم توقف طموحاته السياسية، ولكنها ربما تكون قد نبهته، إلى صعوبة الاستمرار بنفس النهج، الذي دأب أستاذه "اربكان" على اعتماده، لذلك فقد اغتنم "أردوغان" فرصة حظر "حزب الفضيلة"، لينشق مع عدد من الأعضاء، والقيام بتشكيل حزب جديد، هو "حزب العدالة والتنمية[187].

قبيل اصدار المحكمة الدستورية، قرارها بحل حزب الرفاه في يناير 1998، وفرض حظر القيام بأي نشاط سياسي على زعيمه "اربكان"، وعدد من قيادته البارزة، لمدة 5 سنوات[188]، قامت مجموعة من أعضاء الحزب بتأسيس "حزب الفضيلة" في 17 ديسمبر 1997، بعدها بفترة وجيزة، أصبح لدى حزب الفضيلة الجديد 144 نائباً في البرلمان، وهم مجموعة أعضاء "الرفاه" سابقاً، وخلال عهد الرفاه، كانت شخصيات قيادية بالحزب تنشغل بقدر كبير من الوعي والإدراك، بما يحدث داخل المجتمع التركي، وراقبت استجابة الدولة، وردود أفعالها لسياسات الحزب وحكومته[189].

وبدأ انها استوعبت كثيراً من حقائق الواقع التركي "العلماني"، وبعد أزاحة الحزب عن السلطة، أصبح يقيناً لدى قيادة الحزب، بعدم جدوى الاستمرار في تحدي المؤسسة الحاكمة في تركيا، وبدأ يتكون داخل الحزب رأي، ينادي بوجوب التغيير بهدف البقاء على الخريطة السياسية التركية، ورأى المطالبون بالتغيير، أنه لكي يتمكن الحزب من الاستمرار، عليه تقديم نفسه، بشكل مختلف ومغاير، يتضمن طروحات جديدة.

وفيما بدت الأوضاع مهيأة لحدث كهذا، وقبيل قرار المحكمة بحل وإغلاق "حزب الفضيلة" كان الجناح الإصلاحي، يستعد للإعلان عن تأسيس "حزب العدالة والتنمية" في 14 اغسطس 2001 بقيادة "أوردوغان"، الذي قال في كلمته التي استمرت 40 دقيقة، خلال الإعلان عن تأسيس الحزب[190]، أنه سيعمل من أجل الشعب التركي في الأناضول، وفي الترقيا، وأنهم ليسوا إسلاميين، وليسوا معارضين للجمهورية الكمالية، وكانت أولى خطواتهم، هي زيارة ضريح "أتاتورك"، في دلالة على إنهم ليسوا على نمط الرفاه[191].

هذا وقد كان من مؤسسي الحزب "رجب طيب أردوغان "و"عبد الله جول "و"عبد اللطيف شنر" وآخرين، وهم تلامذة " نجم الدين أربكان"، فمنهم من جاء من حزب الفضيلة، كـ "اردوغان" "غول" و "بولنت ارينك". ومنهم من جاء من حزب "الوطن الأم" المحافظ مثل "جميل جيجك"، وعبد القادر أكسو"، وآخرين من الحزب الديمقراطي التركي، مثل "حسين سيليك" و"كوكسال توبان".

وقد أطلق على هؤلاء ما يسمى بالجيل الإسلامي الجديد، نظراً لحملهم أفكار ناضجة تقوم على تغليب فكرة الجماعة في النهضة أكثر من تغليبهم لفكرة الشريعة[192]. وعلى مبدأ التفاوض والحوار والوصول للحلول الوسيطة، كأفضل مناهج الحكم.

وقد أظهر "الإسلاميون الجدد"، عدم رغبتهم خلق كمالية جديدة، بثوب إسلامي، فهم يؤمنون بالعمل بواقعية، وليسوا مثاليين، كالإسلاميين المحافظين، وبذلك الفكر، تم تجميع 71 توقيعاً على عريضة تأسيس حزب العدالة والتنمية، ثم انضم إليهم 53 نائباً من نواب حزب الشعب، ليصبح بذلك عدد المؤسسين 124 عضوا [193]، وقد شكل القانون الداخلي للحزب، أحد أهم المزايا التي تمتع بها عن باقي الأحزاب، والكيانات السياسية الأخرى القائمة، حيث نص على تحديد مدة النائب البرلماني، بما لا يزيد عن 3 دورات، وأن لا يرأس الحزب، شخص أكثر من 5 دورات.

وعن الظروف التي أدّت إلى نشأة الحزب، يقول" يشار ياقيش"، نائب رئيس الحزب للشؤون الخارجية: "الفهم الآعمق لصعودنا في الحياة السياسية التركيّة، يستلزم النظر في كيفية تشكيل الحزب، لقد كان معظم مؤسّسي الحزب أعضاء في حزب الرفاه، وقد حاولوا كإصلاحيين، تغيير أسلوب أربكان وسياساته، وأبدوْا رفضهم بناء كلّ موقف على أساسٍ ديني، فنحن في بلدٍ علماني، ومثل هذه الممارسات غير مقبولة[194]. فلقد وجدوا أنفسهم في مفترق الطرق، والحياة السياسية قد تغيرت، فقرّروا الانقطاع عن الماضي[195]، ويضيف" ياقيش": "قبل أنْ يطرح الإصلاحيون برنامجهم السياسي، أجروا استطلاعات عدّة للرأي، سألوا الناس: ما هي أولوياتكم؟ وما هي طبيعة الحزب الذي تقبلونه؟ وماهو الاسم المناسب، والشعار المناسب، من هنا جاء نجاحه، وقد تولى "أردوغان" رئاسة الحزب، فأضاف إليه الكثير؛ لأنه كان رئيسًا ناجحًا لبلدية إسطنبول.

إن الخلافات مع أربكان والمحافظين، التي قادت إلى تشكيل حزب العدالة والتنمية، سببها الابتعاد من جانب أربكان عن العلمانية، التي تحكم نظامنا، ونحن لا نريد حكومة على أساس ديني،

كما يرغب حزب 'السعادة، نحن نريد حزباً جديداً تماماً، ليس له ارتباطات بالماضي، لكنه يراعي الحساسيات في بلد 99% من سكانه مسلمون، والكثيرون من أبنائه محافظون، ولهم ثقافتهم الإسلامية، وليس من سبيل لإنكار ذلك.[196]

أعاد حزب العدالة والتنمية، تعريف هويته الفكرية والسياسية[197]، بما ينسجم مع واقع الدولة التركية الداخلي، ووفقاً لعلاقاتها الخارجية، فمؤسسوا الحزب لا يعرفون أنفسهم حزباً إسلامياً، وبرنامجه لا يحمل أي مضامين لبرنامج إسلامي[198]، وبل أعترف الحزب، بالنظام العلماني، كشرط مسبق، أساسي للديمقراطية والحرية، وقد عرف العلمانية، على أنها "حيادية الدولة"، تجاه أي شكل من أشكال المعتقد الديني، والقناعة الفلسفية[199]، وعلى هذا الأساس صنف قادة الحزب، هويته الفكرية والسياسية، بأنه من تيار يمين الوسط، على غرار الأحزاب الأوروبية المحافظة[200]. وقد أعلن زعيم الحزب "أوردوغان" خلال مؤتمر عام، موقفه من العلمانية والإسلام، إذ قال: "أن العلمانية تشكل مبدأ أساسي من السلم الاجتماعي، وأعطى تصوراً واضحاً للعلمانية، يعتمد على حياد الدولة تجاه المعتقدات الدينية، وأكد على مرجعية الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والإتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان، والحريات الأساسية"[201].

وبعد تأسيس الحزب بيوم واحد، قال "عبد الله غول" أن حزبنا ليس حزباً دينياً، ونحن نعمل على ضمان تمثيل الجميع، ففي عداد مؤسسينا، محجبات وغير محجبات، ملتحون، وغير ملتحين، إن الحزب السياسي ليس وسيلة للتبليغ بل للخدمة، هدفنا تعميم مفهوم جديد في السياسة، وفق الثوابث، وقد جاء برنامج الحزب، ليؤكد التزامه بالنظام العلماني للدولة، وعدم تبنيه أية توجهات تهدف إلى تطبيق الشريعة الإسلامية، فضلاً عن سعيه لتحقيق انضمام تركيا إلى الأتحاد الأوروبي[202].

أمّا عن طبيعة الحزب التكوينية، فقد انضمّ إليه أعضاء وبرلمانيو أحزاب يمين الوسط، مثل حزب "الوطن الآم" وحزب "الطريق القويم"، وشرائح من التكنوقراط، وخرّيجي الجامعات، والبيروقراطيّين والمهنيّين، الذين عملوا في البلديات التي سيطر عليها الإسلاميّون في مراحل سابقة، إضافة إلى البرجوازية الوسطى والصغيرة، سواء في إسطنبول والمدن الكبرى، أو في الأناضول، حيث القاعدة الآساسيّة للإسلاميّين[203]. كما انضم للحزب أيضاً، عددٌ من الممثلين والفنّانين والصحافيّين والآدباء[204]، وهو ما يعبر عن تركيبة سياسية واجتماعيّة جديدة، فلا هي

علمانية، تمثل يمين الوسط، كالطريق المستقيم والوطن الأم، ولا هي كماليّة، بالمعنى الذي يعبّر عنه يسار الوسط التركي، كحزب الشعب الجمهوري وحزب اليسار الديمقراطي، ولا هي إسلاميّة، بالمعنى الذي عبّر عنه حزب الرفاه؛ ولكنها تعبير عن الإسلامية، واليسارية واليمينية في صيغةٍ جديدة[205]، وقد تبنى مؤسّسوه ما أطلق عليه تسمية " الديمقراطية المحافظة"[206] وهي نظام سياسي واجتماعي توفيقي، تنسجم فيه الحداثة مع التراث من جانب، والقيم الإنسانية مع العقلانية من جانب آخر، فهي لا تقبل الجديد ولا ترفض القديم، ونحترم الآخر، وتؤمن بخصوصية الذات، وترفض الخطاب السياسي، القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية عرقيّة، أو أيديولوجية أو دينية واحدة، وتلغي ما سواها، وتؤكد أنّ دور الدولة، يجب أن يتوقف عند تسيير الأمور من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف الاتجاهات، وتحقيق التفاعل الإيجابي، في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار[207].

أمّا **شعار الحزب،** فهو عبارة عن مصباح كهربائي، ألوانه الرسميّة الأصفر والأسود والبرتقالي. وقد أعطى له أنصاره اسم "أكبارتي"، وتعني باللغة التركية الحزب الأبيض" رمزًا للبراءة والنّقاء"[208].

ثانياً: أهداف حزب العدالة والتنمية وفقاً لبرنامجه

يهدف حزب العدالة والتنمية، إلى تقديم حلول أصيلة ودائمة، لمشكلات تركيا بالتوازي مع الوقائع العالمية، وهو ينظر بمساواة وعدل إلى جميع المواطنيين الأتراك، بغض النظر عن الجنس، والأصول الإثينية والمعتقدات، والآراء، ومن خلال هذا المفهوم المتعدد الأبعاد، فإن أهداف الحزب الأساسية تأتي في إطار تطور الوعي بالمواطنة، والأشتراك مع جميع الأتراك، بإمتلاك الوطن الذين يعيشون فيه، وينتمون إليه، ومن مبادئ الحزب الأساسية : "إن لم يكن جميع الأتراك أحراراً، فما من أحد حر"، فالحزب يعد من أحد مهامه، تأكيد الديمقراطية عن طريق نشر مفاهيمها، وتوفير حقوق الإنسان الأساسية وحمايتها.

فالجمهورية التركية وفقاُ لوجهة نظر حزب العدالة والتنمية، تقوم على العلمانية، والديمقراطية، والقانون والعمليات الاجتماعية، والحضارية، وحرية المعتقد، وتكافؤ الفرص[209]، وقد وضع الحزب مجموعة من الأهداف، وفقاً للوائحه الداخلية[210]، يسعى إلى تحقيقها، منها:

أهداف وفق اللوائح الداخلية[211]:

- السيادة،هي للشعب التركي، وبدون أي قيد أو شرط، وتقوم على أساس الجمهورية التي تعتبر السلطة التي تراعي مصالح الفرد والمؤسسات معاً.
- الحفاظ على وحدة الدولة التركية.
- الحفاظ على القيم والأخلاق، التي تعد بمثابة تراث للشعب التركي.
- تحقيق الحضارة والمدنية المعاصرة في تركيا، وفقاً للطريق الذي رسمه "مصطفى كمال أتاتورك".
- تأمين الرفاه والأمن والإستقرار للشعب التركي.
- تحقيق مفهوم الدولة الإجتماعية، التي تتيح للأكراد العيش، بشكل اجتماعي مطلوب.
- تحقيق العدالة، بين الاتراك، والتوزيع العادل للدخل القومي.

ووضع حزب العدالة والتنمية، مجموعة من الوسائل، التي تحقق هذه الأهداف[212] وهي:

- نشر الوعي القائم على الحقوق المتعارف عليها دولياً، والحريات، وسيادة القانون.

- استئصال مشاكل تركيا المستعصية بتعبئة الموارد الإنسانية الطبيعية المهملة لما يجعله بلداً منتجاً.

- تخفيض معدل البطالة، وردم الهوة في توزيع الدخل، مما يزيد من مستوى الرفاه.

- تحقيق الشفافية الكاملة والمحاسبة، في كل جانب من جوانب العمل.

- إتباع سياسات تهدف لتحقيق الكفاءة والفعالية في الإدارة العامة.

- إتباع سياسات معاصرة رشيدة، تقود إلى عملية تطوير الأمة في مجالات الاقتصاد، والسياسة الخارجية، والثقافة، والفنون، والصحة والتعليم.

المطلب الثاني: البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية

إن تركيا بجميع أطيافها، وما بها من اختلافات وتشابهات، وبكل ما لديها من ثروات فريدة، تمتلك قوة كامنة، ترشحها، لأن تصبح رائدة التجديد والتنمية والسلام والاستقرار والرفاهية في الداخل، وفي منطقتها، وفي العالم بأسره. وذلك لأن تركيا تمتلك: موارد طبيعية غنية، زخمًا من التراث التاريخي، موقعًا جيواستراتيجيًا يؤهلها للاضطلاع بدور مؤثر في المنطقة، لهذه الأسباب، فلسنا عاجزين، وأن كل ما ينبغي علينا الآن عمله فقط، هو توظيف هذه الإمكانات، والقدرات الضخمة[213]، ومن أجل هذا تشكل حزب العدالة والتنمية، وإضطلع بدوره في الساحة السياسية، ويقول الحزب، نحن عازمون على إسعاد شعبنا ورفعة وطننا من خلال توظيف هذه الإمكانات القدرات الضخمة، وتطوير قدرة النظام السياسي، من أجل حل المشكلات، واتخاذ القرارات، وتذليل كافة العوائق، التي تعوق التنمية داخل الوطن، والوصول بتركيا إلى المكانة التي تستحقها[214].

وتضمن برنامج الحزب، ضرورة تحديث الحياة السياسية، من خلال تعزيز قيم الديمقراطية، ودولة القانون، واحترام الدستور، وتوسيع دور مؤسسات المجتمع المدني، في الحياة السياسية، بالشكل الذي يؤمن احترام المجتمع الدولي لتركيا، ولتحقيق ذلك، لابد من اعتماد الدستور الجديد، الذي يحقق العدالة الاجتماعية، ويفعل دور الشعب في صناعة القرار، وإستبدال القوانين المتعلقة بالأحزاب، والعقوبات والقانون التجاري وقانون العمل، أما على صعيد السياسة الخارجية، فقد تصدرت مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، في قائمة أولويات الحكومة، وسعيها لمواصلة المباحثات الهادفة إلى دخول تركيا في الاتحاد الاوروبي[215].

أولاً: السياسة الخارجية في برنامج حزب العدالة والتنمية

بعد وصوله إلى الحكم، حاول حزب العدالة والتنمية، أن يطمئن المعتدلين، على أنه لن ينال من القيم العلمانية والديمقراطية الموالية للغرب، وأنه قد تخلى عن موروثه الإسلامي، وسعى

لضمان عضوية الاتحاد الأوروبي، وتحويل تركيا إلى مكان أكثر ليبرالية وتأييداً للغرب، وقد ساد اعتقاد أن الحزب يمكن أن يحول تركيا إلى الأسوأ، ولكن تركيا دولة ديمقراطية متعددة الأحزاب، لديها إعلام حر، ومحاكم علمانية وجيش قوي، وكل هذه الجهات تعد بمثابة الحارس الأمين على القيم الغربية، إضافة إلى ذلك يشكل دعم الولايات المتحدة لتركيا العلمانية، ودعمها لتركيا في الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي، بمثابة صمام الأمان لعملية التحرر التركي، التي يمكن أن تدفع حزب العدالة والتنمية، للاحتفاظ بموقفه المؤيد للغرب، ومساعيه من أجل الإصلاح[216].

ثانياً: التغير في السياسة الخارجية خلال فترة حزب العدالة والتنمية

يحظ موقع تركيا الجيوسياسي، بقوة كامنة تؤهلها، لأن تصبح منطقة جذب، للعديد من المشروعات التعاونية، والقدرة على تحويل هذه القوة الكامنة، إلى تأثير إقليمي ودولي، مرهون بتوظيف الوضعية الجيوبولتيكية، توظيفًا عقلانياً، في العلاقات السياسية والاقتصادية الدولية الأمنية.

وعلى جانب آخر، يرى الحزب، بأن الظروف الدينامية، التي أتت بها فترة ما بعد الحرب الباردة، قد شكلت مناخًا مناسبًا من أجل تطوير سياسة خارجية متعددة البدائل. وأخذت مشاريع التعاون المشتركة تتحول إلى وسيلة فاعلة في العلاقات الدولية، إذ تراجعت بشكل ملحوظ، أهمية التحالفات والتكتلات العسكرية كعنصر مميز ومتحكم في العلاقات الدولية، كما كانت من قبل. وفي هذا المناخ الجديد، يجب على تركيا إعادة تنظيم وتشكيل علاقاتها مع مراكز القوى، وفقاً لرؤى وبدائل تتصف بالمرونة.

وأن حزب العدالة والتنمية، سيتبع سياسة خارجية واقعية، خالية من الاحكام المسابقة والهواج، سياسة تكون جديرة بتاريخ تركيا، وموقعها الجغرافي، وقائمة على أساس المصالح المتبادلة. كما أن تركيا التي تحترم وحدة وسيادة أراضي الدول الأخرى، ترى احترام الدول الأخرى، والمنظمات الدولية لوحدة وسيادة أراضيها، حقًا أصيلاً لها. كما يؤمن الحزب بضرورة إعادة تحديد أولويات السياسة الخارجية لتركيا في مواجهة الحقائق الإقليمية والدولية المتغيرة، وإيجاد توازن جديد فيما بين هذه الحقائق والمصالح الوطنية، وأنه في ضوء ذلك، سيسعى الحزب إلى موائمة السياسة الخارجية لتركيا، مع الظروف الإقليمية والدولية، التي تستند علي ديناميات

جديدة، وفق منظور طويل الأجل[217]. وفي إطار الملاحظات السابقة، فإن حزب العدالة والتنمية، سيسعى لتنفيذ عدداً من الحقائق والسياسات[218]:

- تمثل تركيا عنصر استقرار في المنطقة، بديمقراطيتها واقتصادها، واحترامها لحقوق الإنسان، وبخصائصها هذه، ستبادر لحل كل الأزمات، التي تعاني منها المناطق المجاورة لها، وستسعى لتحقيق إسهامات ملموسة أكثر في حل تلك الأزمات.

- أن وجود البيئة الإقليمية الآمنة، تسهم إسهامًا مهمًا، في التنمية الاقتصادية، وأن تركيا ستبذل المزيد من الجهود من أجل إقامة الأمن والاستقرار في محيطها القريب، وستزيد من جهودها الرامية، إلى استمرار العلاقات الطيبة القائمة على الحوار مع جيرانها.

- إن لتركيا، علاقات جغرافية وتاريخية وثيقة مع أوروبا، وهي ستستمر في هذه العلاقات، في المراتب الأولى في جدول أعمال سياستها الخارجية، وستعمل على الإلتزام بكل الشروط المطلوبة، للإنضمام للاتحاد الأوروبي.

- مواصلة التعاون مع الولايات المتحدة، وكذلك مواصلة علاقات الصداقة مع روسيا الإتحادية، وآسيا الوسطى، والتأكيد على الأهمية الخاصة، للعلاقات مع الدول الإسلامية.

- يؤمن حزب العدالة والتنمية، بأن تحقيق سلام دائم وشامل، وبشكل عاجل في الشرق الاوسط، هو السبيل الوحيد لحقن الدماء، بغض النظر عن دين وعرق أصحابها، وستواصل تركيا تدعيم الجهود الرامية إلي إقرار السلام.

ويرى الباحث "سومي باكديل"، أن السياسة الخارجية التركية، قد أخذت منحنى جديداً، لا يمت، لأي من الأحزاب الإسلامية أو العلمانية، التي سبقت وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، حيث شرع الحزب بالاهتمام أكثر بمنطقة الشرق الأوسط، وبتوطيد العلاقات مع دوله، وأبدى مزيد من الاهتمام بالتوجه للغرب، والانفتاح على الأسواق العالمية، وأن توجهات السياسة الخارجية التركية، وفقاً، لـــ"باكدل" تمثلت في:

- العمل بكل جد للإنضمام للاتحاد الأوروبي.
- لعب دور حيوي ورئيسي في الشرق الأوسط.

- التعامل بإيجابية مع الغرب، الحفاظ على العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة وإسرائيل[219].

ويقول "فيليب روبنز" إن حزب العدالة والتنمية، حاول خلال دورته الانتخابية الأولى، الحفاظ على مبدأين أساسيين في إدارته للسياسة الخارجية لتركيا، **الأول**: عدم الإخلال بأي من توابث السياسة الخارجية التركية، **والثاني**: عدم استخدام الشعارات والكلمات الدينية[220].

وتقول بعض التحليلات، إنه بعد انتخابات 2007، والتي حصد الحزب فيها 43% من الأصوات، وإستحواذه على كرسي الرئاسة، يمكن ملاحظة جملة من التغيرات في السياسة الخارجية التركية، فتقول الباحثة "زايا أونس" إن عوامل التغيير والاستمرارية في السياسة الخارجية التركية باتت أكثر وضوحاً بعد عام 2007، ويمكن رؤية ذلك من خلال الملاحظات التالية[221]:

- أصبح من الواضح، أن هناك سياسة خارجية تركية مستقلة، تتبع نمطاً جديداً، يقوم على مبدأ تعدد الأبعاد، مع التمسك بالتأثير من خلال استخدام تركيا لمقومات القوة الناعمة، التي تمتلكها تركيا.

- تأكيد حزب العدالة والتنمية على التزام تركيا باستمرار التوجه نحو الاتحاد الأوروبي، والسعي للإنضمام إليه، مع الإحتفاظ هامش من الإستقلالية، في عدد من قضايا السياسة الخارجية.

- العمل على تفعيل دور تركيا في الشرق الأوسط، وذلك عبر اتباع دور الوسيط في القضايا الشائكة التي تعيشها المنطقة، مع ملاحظة تغيير في هذا الاتجاه، بدا واضحاً في التعامل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

وقد انعكس هذا التوجه على أفعال ومبادرات دعمتها تركيا، فتركيا دعمت المفاوضات السورية الإسرائيلية، وسعت للعمل على دمج حماس ضمن المنظومة الإقليمية[222]، وتنشيط علاقاتها التجارية مع إفريقيا، وحصولها على مقعد مراقب في كل من: الجامعة العربية، الاتحاد الإفريقي، منظمة الدول الامريكية، منظمة الدول الكاريبية، كما أن تركيا سعت لدعم العلاقات التركية-الروسية، وأحدثث تقارب مع أرمينيا[223].

ورغم تخوف المعارضة التركية من تأثير الاتجاه الجديد للسياسة الخارجية التركية على العلاقات التركية الغربية، إلا أن كل المؤشرات تقول بأن استمرار علاقات تركيا مع الغرب هي ضمن الأولويات الضرورية للسياسة الخارجية التركية، وأن حزب العدالة والتنمية اتخذ موقفاً إيجابياً ومشجعاً بشأن الإنضمام للاتحاد الأوروبي، وأن حكومة العدالة والتنمية تبنت كل الحزم الإصلاحية المشترطة للإنضمام للاتحاد الأوروبي عام 2003[224].

يرى بعض الباحثين أن تغير السياسة الخارجية التركية، ليس نابعاً من اعتقادات تتعلق بأسلمة السياسة الخارجية، وإنما هي محاولة صياغة دور تركيا الإقليمي في المنطقة، وتنمية قرارات السياسة الخارجية، فيها وفقاً للمصالح الإقليمية التركية[225]. حيث أن قناعات حزب العدالة والتنمية، أن تركيا تستحق ما يناسب تاريخها، ووضعها الإستراتيجي. فيما اعتبر آخرين، أن حزب العدالة والتنمية، حزباً علمانياً مدنياً، ولا يمت إلى كونه حزباً إسلامياً، وأن الحزب لا يخفي أجندة دينية، ولكنه بعتبر أن التطور الحادث في تيار الإسلام السياسي في تركيا، الذي انعكس على أداء وفكر حزب العدالة والتنمية، هو نوع من الإسلام الأوروبي، القائم على الليبرالية والقانون[226].

المبحث الثالث
دور حزب العدالة والتنمية في
تغيير البناء السياسي والدستوري

منذ اللحظة الأولى، لإعلان قيامه، حمل حزب العدالة والتنمية، شعار التغيير، وقد ألتف حوله الكثيرين، لثقتهم بتصميم قادة الحزب على التغيير، وعندما تسلم حزب العدالة والتنمية، مقاليد السلطة، قام بتغيرات جذرية، أدت إلى إنقلابات في الخارطة السياسية التركية والدستورية، كانت إلى وقت قريب، يحلم بها أغلب شرائح الشعب التركي، سواء كان ذلك، على صعيد علاقاتها الخارجية، أو تجاه ترتيب البيت من الداخل، وهو ما سوف نتناوله بالتفصيل.

المطلب الأول: دور حزب العدالة والتنمية في التغيير الداخلي

لقد فتح ترشح تركيا، لعضوية الاتحاد الأوروبي في قمة هلسنكي نهاية العام 1998، صفحة جديدة في التاريخ السياسي التركي، حيث بدأت هذه الصفحة بالتشكل بعيداً عن تأثير جنرالات الجيش، الذين كان عليهم أن يبتعدوا عن الساحة السياسية، وفقاً للمعايير الأوروبية[227]، وفيما شكل العام 2002، نقطة فاصلة في مسيرة هذا التوجه، وذلك بصعود حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، وهيمنته على السلطتين التنفيدية والتشريعية وغالبية البلديات، عمل الحزب على تثبيت مسار التجربة الديمقراطية التركية، مستغلاً حلم الأتراك، في الإنضمام للاتحاد الأوروبي، من أجل تمرير حزمة من الإصلاحات، المتمثلة في تقليص حدة العداء للدين، وللأقليات العرقية، وتقليص الدور السياسي للعسكر،

وهي إصلاحات، ما كان من الممكن لحكومة العدالة والتنمية تحويلها إلى واقع، لولا مساندة الأوروبيين والامريكيين لها، تحت مظلة، تأهيل تركيا لعضوية الاتحاد الأوروبي.

فبعد استقرارها في الحكم، استصدرت حكومة العدالة والتنمية، سلسلة من القوانين المتوافقة مع "معايير كوبنهاجن، بهدف إعادة هيكلة المؤسسات التركية، توطئة لعضوية النادي الأوروبي، وقد مثلت هذه القوانين، نقطة تحول هامة، في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي، وأمانته العامة، وهما الذراعان، اللذان ظلا دوماً يلعبان دوراً مهماً في عسكرة الحياة السياسية التركية.

أولاً: التغيير على صعيد الحقوق والحريات

التغيير على صعيد العلاقة بين الفرد والدولة: من المعروف أن أحد أهم المشكلات التي واجهت تركيا في الماضي، كان وجود مسافة بين الشعب والدولة، واتساع الهوة بين الفرد والدولة، بسبب السياسات الخاطئة، وقد كان واضحاً، أن حل المشكلات السياسية والاجتماعية التي واجهتها الدولة، كانت محكومة بالمنظور الأمني، حيث تم تجاهل المطالب الأساسية للمواطنين، طيلة أعوام طويلة، سواء في مجال الديمقراطية، أو في توسعة مجال الحقوق والحريات، بل إنه قد وُضعت العراقيل أمام مجرد التفوه بذلك[228]. وقد جرت إصلاحات مهمة في تاريخ تركيا القريب، وذلك في إطار الارتقاء بمعايير الديمقراطية، ولقد شكلت الفترة ما بين عامي 2002-2012، وهي فترة حكم حزب العدالة والتنمية، أهمية خاصة، كونها الفترة التي تحققت فيها إصلاحات ذات طبيعة تاريخية، من حيث التحول المدني والتطبيع ودولة القانون، ورفع معايير حقوق الإنسان[229].

فكل الخطوات التي بُذلت لتوسيع ساحة الحقوق الأساسية، والحريات، هدفت لتسهيل الحياة اليومية على المواطنين، ولتأكيد شعور الثقة في الدولة، ولم تكن تستهدف قطاعًا واحدًا بعينه داخل المجتمع، وإنما وضعت في اعتبارها المجتمع كله، حيث استفادت من هذه الاجراءات، كل قطاعات المجتمع، وتم التمييز بين العمليات الإرهابية، والمطالب المشروعة، من خلال الخطوات التي ترفع من سقف الحريات والديمقراطية، وتم الاقتراب بمزيد من المسئولية والإحساس، تجاه كل قطاع من قطاعات المجتمع؛ حيث تم رد المظالم، التي صدرت عن الاجراءات الخاطئة في الفترات السابقة،

وبهذه الكيفية تحقق لتركيا أن تصبح دولة، أكثر حرية وأمنًا ورفاهية وسعادة، بالنسبة لكل مواطن من مواطنيها[230].

التغيير على الصعيد الدستوري: بالرغم من أن دستوري 1961 و 1982، قد أفسحا مكاناً لـــ "حقوق الإنسان"، و "دولة القانون "، و"الدولة الديمقراطية "؛ إلا أن هذين الدستورين، قد تبنيا مقاربة خاصة بهما في هذا الإطار تجاه هذه المبادئ، ونتيجة لذلك، ظهرت مشكلات مهمة خلال تطبيق كل من الدستورين؛ تتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية ودولة القانون[231].

وبعد ان أستلم حزب العدالة والتنمية، مقاليد السلطة عام 2002، فقد شكلت الأولوية الأولى له، إحداث بعض التغييرات الدستورية التي تحد من هيمنة المؤسسة العسكرية، على كافة مؤسسات الدولة، وتحكمها في تسير البلاد، حسب رغبتها، ووفق تفسيراتها، وهي التي كانت سلطتها فوق سلطة أي حكومة منتخبة، من قبل الشعب منذ تأسيس الدولة التركية عام 1923، لذلك جعل حزب العدالة والتنمية، من أهدافه في هذا التوجه، إصدار القوانين التي من شأنها، تقريب تركيا ولو خطوة بالاتجاه الصحيح، نحو الأهداف التي رسمها الحزب لنفسه[232].

التغيير على الصعيد الفواعل الوصائية: شكل مجلس الأمن القومي، أحد أهم هذه المؤسسات الوصائية، وقد تم تشكيله باعتباره مؤسسة دستورية في دستور 1961، وذلك من أجل مساعدة السلطة السياسية، في موضوعات الأمن القومي، بيد أن القرارات المتخذه في هذا المجلس، كانت تُفهم في الغالب باعتبارها قيدًا على السلطة السياسية، فضلاً، عن ذلك، فإن العسكر، وبسبب، تعريف مفهوم الأمن القومي، كان بمقدورهم التدخل أيضًا في سلطات السلطة السياسية، وفي شكل القضاء وكل الفواعل البيروقراطية في إطار ظاهرة الوصاية، فهناك العديد من القرارات القضائية، شكلت في إطار المفهوم الوصائي، وهو ما تجلى في كثير من قرارات المحكمة الدستورية ومجلس الدولة[233].

التغيير على الصعيد دولة القانون والقضاء: من الصعب القول، بأن القضاء في تركيا الحديثة، قد سار على نحو يتناسب مع ذلك الدور بالمعنى التام، لأن القضاء، لا سيما في الفترات التي كان الفاعلون الوصائيون مؤثرين فيها، أو في الأوضاع التي كان المفهوم الوصائي حاكمًا

فيها، كان يمكنه أن يصدر قرارات في اتجاه موقف الدولة والخيارات الأيديولوجية، أكثر من أن تكون في اتجاه القانون والحريات.

وبالإضافة إلى ذلك، فإن القضاء بسبب تخلفه عن المعايير العالمية كان يمكنه التوقيع أيضًا على قرارات من شأنها انتهاك مبدأ سيادة القانون. وقد جرى خلال الفترة المذكورة بعض التعديلات الدستورية ضد الوصاية التي تواجهها السلطة السياسية، حيث تم الإقرار:

يتم انتخاب رئيس الجمهورية من الشعب مباشرة، وأن يكون ممن اتم الأربعين من العمر، وأن تكون مدته خمس سنوات بدلاً من سبع سنوات، ولفترتين فقط[234]، على ان يكون من اعضاء المجلس الوطني الكبير؛ إجراء تعديل في الدستور، بشأن تخفيض سن المترشح للبرلمان من 30 إلى 25 عام؛ تم إضافة مادة مؤقتة للدستور تنص على أن تتضمن قسيمة الاقتراع المشتركة أسماء المرشحين المستقليين في أول انتخابات عامة؛ تم الموافقة على إجراء انتخابات المجلس الوطني الكبير كل أربع سنوات، بدلاً من خمس سنوات، كما تم اعتماد ان يكون نصاب اجتماع المجلس ثلث الأعضاء؛ رفع عدد أعضاء مجلس القضاء الأعلى من 7 أعضاء إلى 22 عضواً، وأن يتم اختيارهم من قبل البرلمان ورئيس الجمهورية؛ تم ضمان حرية الصحافة، وأصبحت القوانيين الدولية المتعلقة بالحرية الاعلامية هي صاحبة الفصل، وتسمو على القوانيين المحلية؛ رفع عدد أعضاء المحكمة الدستورية من 11 إلى 17 عضواً واختيارهم من البرلمان ورئيس الجمهورية[235].

أما بالنسبة لنقطة انكسار النظام الوصائي، فقد كان للتعديلات المتعلقة بالوصايا القضائية، ثقلها البالغ في التعديلات الدستورية التي تحققت عام 2010، لاسيما من خلال التعديلات التي جرت على تشكيل المجلس الأعلى للقضاة والنواب العامّين، حيث تم كسر وصاية مجلس الدولة، ومحكمة القضاء العليا الموجودة داخل القضاء العدلي والإداري، ومن ناحية أخرى، فقد أصبح تشكيل المحكمة الدستورية أكثر تعددية، بالإضافة إلى ذلك، فإن التطوير المتعلق بنظام القضاء العسكري، سيكون من شأنه الإسهام الإيجابي، في مسألة كسر الوصاية بشكل جزئي[236].

ثانياً: على صعيد تغيير المنظور الأمني

مع إنهيار سور برلين، وانتهاء الحرب الباردة، وهبوب رياح الحرية والديمقراطية، وتسارع البحث عن عالم أكثر ديمقراطية، وأكثر حرية، على المستوى العالمي، فإنه لا يمكن القول، أن عقد التسعينيات في تركيا، قد شهد حالة مماثلة، بل على العكس تمامًا، ففي تلك الأعوام، ازداد إنغلاق تركيا على نفسها؛ حيث عاشت فترة من الأحوال غير الطبيعية، مثل تطبيق حالة الطوارئ، ووقائع تعذيب، وجرائم قتل مجهولة الفاعل، وفي تلك الفترة، كانت الدولة، تعيش حالة من العزلة تجاه عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وعن التطورات الجارية في العالم، وأصبحت من ناحية أخرى، تعيش نوعًا من "أزمة الثقة" مع مواطنيها.

وبينما كان العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام 2001، يشهد تراجعاً في مجال الحريات، وإنغلاقًاً على ذاته، كانت تركيا تمر بعملية مغايرة تمامًا لذلك؛ حيث دخلت تركيا فترة من التوسعة والراحة، في مجال التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، حيث توجهت تركيا إلى تغيير جذري في منظورها، لمفهوم الأمن المستقر، من خلال السياسات التي انتهجتها في العشر سنوات الأخيرة، وقد تخلصت من مقاربة النظر إلى الشعب والمواطنين، باعتبارهم تهديدًا في سياساتها الأمنية، وتبنت مفهومًاجديداً، يثق في الفكر الرشيد المنبثق عن العمق التاريخي للأمة، وتبنت استراتيجية، لا تعتمد فقط على المحور الأمني، بل تتسم بتعدد الأبعاد، فيما يتعلق بالإرهاب، الذي يأتي على رأس المشكلات التي تهدد الدولة، وهو ما يعد انعكاسًا للانتقال من مفهوم الدولة السلطوية إلى مفهوم الدولة الديمقراطية، وقد تم اتخاذ خطوات بالغة الأهمية، نحو التطبيع في الموضوعات الأمنية، والتي يأتي على رأسها مكافحة الإرهاب، وذلك من خلال التخلِّي عن الطوارئ والمعالجات، والمناهج التي تُعد استثنائية في دولة القانون الديمقراطية، وفي هذا النطاق[237]:

- تم إلغاء حالة الطوارئ، وأُلغيت محاكم أمن الدولة، والمحاكم ذات السلطات الخاصة.
- تم تدشين "مشروع الوحدة الوطنية والأخوة"، بهدف القضاء على الإرهاب، وتحقيق السلم الاجتماعي والأخوة.
- تم تأسيس مستشارية النظام والأمن العام، بُغية تطوير السياسات والاستراتيجيات، في مجال مكافحة الإرهاب.

- تم تغيير قانون المواطنة، وإعادة حقوق المجردين من الجنسية التركية.
- بدأت جهود متعلقة بإعادة الأسماء القديمة إلى الوحدات السكنية.

ثالثاً: الجهود المبذولة في مجال الرقابة والإشراف المدني

من أهم المشكلات التي تواجه تركيا، هي أن الرقابة والإشراف العسكري والبيروقراطي و/أو القضائي، قد حل مكان الرقابة والإشراف المدني والديمقراطي، وقد شكلت هذه التطبيقات اللاديمقراطية، التي أستمدت قوتها من دستوري 1961 و1982، موضوعات النقاش والجدال الرئيسية خلال تاريخ تركيا القريب، ويأتي على رأس هذه الموضوعات، طغيان الانعكاسات الدولتية، رغم انتقال تركيا إلى الحياة السياسية الديمقراطية، في عقد الخمسينيات من القرن الماضي، عبر منصب رئاسة الجمهورية، المزودً بسلطات واسعة ،والذي لم ينتخبه الشعب، وكذلك اجتماعات مجلس الأمن القومي، الذي يعُتقد أنه أكثر تأثيراً من مجلس الوزراء، ونقاشات التعيين والإنتخاب، وتدخلات القضاء المثيرة للجدل، وقرارات المحكمة الدستورية، التي لا تجد دعمًا أو مواجهة اجتماعية. وقد تحققت تطورات بالغة الأهمية في اتجاه تطوير الديمقراطية، من خلال سلسلة من الإصلاحات المهمة، التي تحققت في مجال الرقابة والإشراف المدني منها[238]:

انتخاب رئيس الجمهورية من قِبَل الشعب: تُعد المادة الخاصة بانتخاب رئيس الجمهورية من قِبَل الشعب التي تمت الموافقة عليها في الاستفتاء الشعبي 2007، من أهم الإصلاحات المتعلقة بالتحول الديمقراطي، ورفع معايير دولة القانون، خلال الفترة 2002-2012، حيث كان منصب رئيس الجمهورية يتمتع بوضعية خاصة، باعتباره أحد إفرازات النموذج الوصائي البيروقراطي، الذي يعكس المفهوم السائد في دستوري 1961 و1982، حيث تم تزويد منصب رئاسة الجمهورية بسلطات واسعة، على الرغم من أن هذا المنصب، هو منصب تمثيلي ذو سلطات يمكن أن تعد رمزية، وقد أصبح رئيس الجمهورية فاعل قوي ومهم، داخل النظام السياسي، بسبب سلطاته القوية في السلطة التنفيذية، ووضعيته المؤثرة في التعيينات البيروقراطية، ودوره في تشكيل القضاء. ولم يكن رئيس الجمهورية المزود بكل هذه الدرجة من السلطات القوية، ملتزمًا بأية مسئوليات، على العكس مما يقتضيه مبدأ التوازن بين السلطات والمسئوليات، وهو ما يمثل نقطة أخرى من النقاط التي لا تتفق مع طبيعة النظام البرلماني. وقد جعلت تعديلات 2007 انتخاب رئيس الجمهورية من قبل الشعب، يحمل

أهمية كبرى، في القضاء على الوصاية، حيث انكسر السياج الوصائي الذي كان مضروباً على الشعب، ومن خلال القضاء على مفهوم الدولة المهيمنة، الذي تشكلت دون الأخذ في الاعتبار، أن الشعب هو المالك الحقيقي للسلطة.

تحويل مجلس الأمن القومي إلى مؤسسة مدنية: لقد شكل تحويل مجلس الأمن القومي، إلى مؤسسة مدنية، كثير من الأهمية، من حيث عملية التحول الديمقراطي والمدني. وفي هذا النطاق، جرت تعديلات في إطار الحزمة القانونية السابعة للتوافق مع الاتحاد الأوروبي عام2003، وهي: أهمية السماح بتولي شخصية مدنية منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي، وإلغاء شرط أن يكون عسكرياً. وبهذه الكيفية أصبح مجلس الأمن القومي، جهازاً استشارياً لدى الحكومة، في سياسات الأمن القومي، كما هو الأمر في النظم الديمقراطية المعاصرة. وحسب الوضع الجديد، فإن الأمين العام لمجلس الأمن القومي يتم تعيينه، باقتراح رئيس الوزراء وتصديق رئيس الجمهورية. بالإضافة إلى أن حزمة التوافق السابعة، قد نصت أيضاً على أن ينعقد مجلس الأمن القومي انعقاده الدوري كل شهرين بدلا من كل شهر. وانعكاساً لهذه التغييرات والتعديلات، فقد تغير أيضاً ترتيب الجلوس داخل اجتماع المجلس ؛ حيث تم إلغاء نظام الجلوس القديم، الذي كان يجلس فيه، كلاً من الأعضاء العسكريين والأعضاء المدنيين في مواجهة بعضهم بعضا على الطاولة، بما يوحي لدى الرأي العام بوجود جناح عسكري و جناح مدني داخل المجلس، وتم اعتماد نظام الجلوس المختلط جنباً إلى جنب.

تقليص دور سلطات القضاء العسكري، بُذلت خطوتان إيجابيتان تجاه تغيير نظام القضاء المزدوج الذي لا يتفق مع مبادئ دولة القانون الديمقراطية، حيث تم تقليص ساحة تطبيق قانون العقوبات العسكري على المدنيين بموجب القانون رقم4963.

ثم بعد ذلك تم النص، على محاكمة العسكريين أمام المحاكم المدنية عما اقترفوه من جرائم، لاسيما جرائم محاولة الانقلاب أو القيام بانقلاب عسكري. غير أن ذلك التعديل القانوني قد تم إلغائه من قبل المحكمة الدستورية استنادا على المادة 145 من الدستور، ومن ثم تمت معالجة الموضوع مرة أخرى من خلال التعديلات الدستورية التي جرت عام 2010، وبموجب ذلك التعديل الدستوري الأخير، أصبح العسكريون يحاكمون علناً أمام المحاكم المدنية عن جرائم تغيير النظام الدستوري أو القيام بانقلابات عسكرية.

إلغاء مقعد العضو العسكري داخل بعض الهيئات والمؤسسات العامة: كان من ثمار الانقلاب العسكري في 12 أيلول 1980، أنه تم تخصيص ممثل للعسكريين داخل الكثير من الهيئات والمؤسسات العامة، وهو ما شكل صعوبة في إدارة الخدمات العامة، ويثير في الأذهان أن الحياة الاجتماعية والسياسية برمتها كانت تقع تحت إشراف ومراقبة الوصاية العسكرية.

السماح بمقاضاة قرارات مجلس الشورى العسكري. وعلى النقيض من ذلك، فإن دستور 1982، قد جعل مجلس الشورى العسكري، مسئولا عن ترقية العسكريين، وعن كل شئونهم، وأغلق الباب أمام الرقابة القضائية على قراراته. وبموجب قرارات المجلس، تم تسريح عدد كبير من ضباط الجيش، خاصة في فترات هيمنة ونفوذ الوصاية العسكرية، دون السماح لهم حتى بالدفاع عن أنفسهم، وقد تعرض نتيجة هذه القرارات الكثيرون إلى الظلم. وكان ذلك الوضع محل انتقاد واسع لتركيا في الساحتين المحلية والدولية. وقد جاءت تعديلات 2010، لتفتح الطريق أمام مقاضاة مجلس الشورى العسكري في مختلف قراراته.

إلغاء بروتوكول أماصيا[239]، والذي تم بموجبه، السماح بتدخل الوحدات العسكرية في الأحداث الاجتماعية، التي تقع داخل المدن، دون دعوة أو طلب من المحافظين.

السماح بمقاضاة انقلابي 12 سبتمبر 1980: بموجب التعديلات الدستورية لعام 2010، تم إلغاء المادة (15) المؤقتة من دستور1982، وهي مادة شكلت عائقًا أمام مقاضاة أعضاء مجلس الأمن القومي الذي قام بانقلاب 12 أيلول1980 ، وبموجب هذا التعديل، أصبح من الممكن مقاضاة قادة الانقلاب العسكري الذين لا يزالون على قيد الحياة. ويعد إلغاء هذه المادة بعد ثلاثين عاماً من انقلاب 1980، خطوة رمزية بالغة الأهمية، تحمل برسالة مفادها، أن الانقلابات العسكرية، التي ألغت نظام الدولة الديمقراطي، أو استهدفت إلغائه، لن تظل دون عقاب أو جزاء، وأن من قاموا بذلك سيحاكمون إن آجلا أو عاجل.

رابعاً: التغيير في المجال الاقتصادي والاجتماعي

لقد ألقت الإخفاقات السياسية بظلالها سنوات عديدة على الاقتصاد التركي، مما أدى لتحقيقه أداء أقل من إمكاناته الكاملة. كما كان لمستويات عدم اليقين السياسي خلال التسعينيات، تأثير سلبي

على عدد من المجالات، منها الاقتصاد. فخلال هذه الفترة، تُرِك ارتفاع التضخم، وتراكم الدين الخارجي، وزيادة عجز الحساب الجاري، الاقتصاد التركي أن يكون عرضة لصدمات محلية ودولية[240]. وقد أخفقت سلسلة من الحكومات الائتلافية، في اتخاذ التدابير اللازمة والسياسات الملائمة، في ظروف شهدت تركيا في ظلها إحدى أشد الأزمات الاقتصادية في تاريخها سنة 2001. عقب الأزمة مباشرة، أسفرت انتخابات 2002 البرلمانية، عن إخفاق أحزاب سياسية عديدة، في تأمين تمثيل لها البرلمان، وهكذا فتحت الانتخابات، صفحة جديدة في تاريخ البلاد السياسي. فاز حزب العدالة والتنمية فوزًا ساحقًا في انتخابات 2002، وشرع في سلسلة إصلاحات في السياسة، والاقتصاد، والسياسة الخارجية، وغيرها من المجالات الرئيسة التي يشار إليها مجتمعة بـ "تركيا الجديدة". وضعت الانتخابات نهاية لتعاقب الحكومات الائتلافية التي شلّت البلاد على مدار 11عاماً. ووضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها هدفاً في أن تتجاوز معدلات الاستثمار نسبة 30% من الناتج القومي الإجمالي، وذلك من خلال[241]:

1- إصلاح الجهاز الإداري للدولة، وضمان الشفافية والمراقبة والمحاسبة، وتقليص النفقات الحكومية.

2- تشكيل لجان برلمانية بملاحقة اللصوص الكبار.

3- جذب رؤوس الأموال الخارجية بشكل مباشر.

4- تأمين الطاقة وضمانها بأسعار اقتصادية على المستوى البعيد.

5- إصلاح التعليم المهني وحل مشكلة نقص الأيدي العاملة الماهرة، وتحسين بيئة العمل[242].

وقد كان لهذه الإصلاحات إنعكاسات إيجابية على الاقتصاد التركي في السنوات قيد الدراسة، تمثلت في الآتي[243]:

- جاء الاقتصاد التركي في سنة 2002، في المرتبة الـــــــ(26) على مستوى العالم، وأصبح في السنوات الأولى لحكومة العدالة والتنمية في المرتبة الــــــ(17) عالمياً، فيما أصبح الــــــ(6) أوروبياً.

- ارتفاع الدخل القومي التركي من 220 مليار في العام 2002، إلى 618 مليار دولار عام 2009، فيما ارتفاع الدخل الفردي في نفس الفترة من 3500 دولار إلى 8500، وارتفاع نسبة النمو في الاقتصاد التركي إلى 6.1 % ما بين 2002-2008.

- انخفاض الدين التركي لصندوق النقد الدولي من 23.5 مليار عام 2002 إلى 6.8 مليار عام 2009. وتراجع قيمة ديون القطاع العام من 61.4% من الناتج المحلي عام 2002 إلى 29.1% عام 2007[244].

- ارتفاع الصادرات التركية من 36 مليار دولار عام 2002 إلى 1.2 تريليون دولار عام 2009.

- ارتفاع الاحتياط الأجنبي من العملة الصعبة من 26.8 مليار عام 2002 إلى 70 مليار دولار عام 2009. أرتفاع عدد الشركات الاجنبية العاملة في تركيا من 5 آلاف شركة عام 2001 إلى 24 ألف عام 2009.

الجدول (8) مؤشرات اقتصادية حول التغيير في الاقتصاد التركي[245]

المؤشرات الاقتصادية	2002	2013
الدخل القومي الكلي	230 مليار دولار	786 مليار دولار
نصيب الفرد من الدخل القومي	3500 دولار	10500 دولار
التضخم	30%	6.16%
معدل فائدة الإقتراض	44%	5%
قروض صندوق النقذ الدولي	23.5 مليار دولار	900 مليون دولار حتى 12/2012

احتياط العملة الأجنبي	26.7 مليار دولار	100.3 مليار دولار
الصادرات	36 مليار دولار	152 مليار دولار

ـ المصدر: معهد الإحصاء التركي، تقارير سنوية من 2002-2013، http://www.turkstat.gov.tr

ومن خلال الجدول (8) يمكن ملاحظة، أنه وفي اعقاب تشكيل حزب العدالة والتنمية حكومته، والبدء بإصلاحات سياسية واقتصادية، فقد سجل الاقتصاد التركي نمواً عالياً، بلغ (6.5%) بالمتوسط على مدار الفترة 2002-2011، وقد كان لهذا النمو تأثيراً إيجابياً على مستوى الدخل القومي الذي تضاعف 3 مرات خلال الفترة نفسها من (230) مليار عام 2002 إلى (786) مليار عام 2013. كذلك، أرتفع نصيب الفرد من الدخل القومي من (3500) دولار عام 2002 إلى (10500) دولار عام 2013، حيث تسعى تركيا خلال الفترة 2013-2015 إلى رفع دخل لزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي إلى (12859) دولارًا بحلول 2015، لتصبح دولة ذات دخل مرتفع حسب معايير البنك الدولي الذي يعرف البلدان ذات الدخل القومي للفرد فوق (12276) دولاراً بأنها مرتفعة الدخل.

وبالنسبة للتضخم، فقد اتخذت حكومة العدالة والتنمية، تدابير معينة طويلة الأجل لمعالجة ارتفاع التضخم، فقامت بإتباع سياسة نقدية قائمة على أساس "استهداف التضخم" وليس أسعار الصرف المستهدفة، سمح هذا النهج للاقتصاد التركي بتسجيل معدل تضخم (9.4 %) في 2004، عقب معدل تضخم رهيب بلغ (55%) في 2001، وصولاً لمعدل تضخم بلغ (6.16%) عام 2013، وهو أدنى مستوى تاريخي منذ عام 1968.

بالنسبة للقروض والديون الخارجية، فقد مثلت تحديًا خطيرًا للاقتصاد التركي، حيث أدى تراكم ديون تركيا الخارجية الضخمة إلى عدم كفاية الاستثمار الأجنبي، ومن ثَمَّ إلى تباطؤ ملحوظ في نمو الناتج المحلي الإجمالي، كانت تركيا أحد اكثر الدول مديونية من 64 دولة، ومنذ عام 2002، نجحت الحكومة التركية في اتباع سياسة اقتصادية رشيدة، استطاعت من خلالها سداد ديونها لصندوق النقد الدولي من (23.5) مليار عام 2002 إلى (0) ديون عام 2013، بل انها تعهدت بتقديم (5) مليارات لتعزيز موار صندوق النقد الدولي للمساهمة في الاستقرار العالمي.

وبالنسبة للاحتياط الاجنبي حسب الجدول، فقد نجحت تركيا في رفع قيمة الاحتياط الاجنبي من (26.7) مليار عام 2002 إلى (100.3) مليار عام 2013.

وبالنسبة للصادرات، فقد سعت الحكومة التركية لفتح اسواق جديدة، حيث شكلت صادرات تركيا للأسواق الاسيوية ومنها أسواق الشرق الاوسط ما قيمته (39%) من إجمالي الصادرات التركية عام 2013، وقد وصلت الصادرات إلى (152) مليار دولار عام 2013 مقارنة بـــ (36) مليار عام 2002، بما يزيد عن اربعة أضعاف. بالنسبة لمعدل الفائدة على القروض والديون، فقد إنخفضت من (44%) عام 2002 إلى (5%) عام 2013، وذلك نتيجة النمو الثابت للاقتصاد التركي.

خامساً: الجهود المبذولة اتجاه التغيير في مجال حقوق الإنسان

من المعلوم أن حقوق الإنسان، بدأت تكتسب أهمية بشكل أكبر في الساحة الدولية، عقب الحرب العالمية الثانية، ولم تعد حقوق الإنسان الآن، مجرد مشكلة داخلية بالنسبة للدول، وفي هذا الإطار أصبحت الدول طرفًا في اتفاقيات حقوق الإنسان الدولية، واتخذت خطوات ضرورية من أجل جعل قوانينها الداخلية، تتماشى مع هذه الاتفاقيات، وقبلوا الدعاوى القضائية الفردية، ضد آليات الرقابة الدولية.

وبينما كانت التطورات تتوالى في العالم، بشأن حقوق الإنسان، لم يكن الوضع على ما يرام بخصوص هذا الأمر في تركيا، قبل بداية القرن الواحد والعشرين، حيث كانت تركيا في تلك السنوات دائمًا في مقدمة الدول التي تُقدم ضدها طلبات إلى المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان بشأن إدعاءات التعذيب الممنهج وانتهاكات حقوق الإنسان، وكذلك زيادة انتهاكات الحق في الحياة وسوء المعاملة في السجون وأقسام الشرطة والظروف المادية السيئة لهذه الأماكن، في حين تعد هذه الأمور كلها ضمن السلبيات الرئيسية التي تشكل جدول أعمال الدول[246].

لقد أجريت تعديلات مهمة على القوانين واللوائح في تركيا في العشر سنوات الأخيرة وخاصة بهدف تنفيذ متطلبات قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان التي هي المفتش القضائي

للاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان، وتم إحراز تقدم جاد في مجال حماية حقوق الإنسان وتطورها[247].

وفي هذا الإطار، تم بنجاح تطبيق سياسة عدم التسامح مطلقًا تجاه التعذيب، واستبعدت الجرائم مجهولة الجاني وانتهاكات الحق في الحياة من القضايا اليومية بالدولة، وتحسنت شروط الاحتجاز وجرى تحديث مراكز الشرطة، وأتيح حق إعادة المحاكمة استنادًا لقرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان، وأصبحت المعاهدات الدولية المتعلقة بالحقوق الأساسية ذات وضعية سيادية في النظام القانوني الداخلي، وتم تأسيس مجموعة متابعة الإصلاحات بهدف دعم تنفيذ الإصلاحات المنفذة خلال عملية التقدم في المسار نحو الانضمام للاتحاد الأوروبي، الاعتراف بحق امتلاك المعلومات من أجل إدارة شفافة، وتم التصديق على الاتفاقية الدولية المختصة بالحقوق المدنية والسياسية للأمم المتحدة والاتفاقية الدولية المختصة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأمم المتحدة "المعروفتان بـــــاتفاقيات التوأمة" وهما من أهم الاتفاقيات العالمية في مجال حقوق الإنسان، كما ألغيت عقوبة الإعدام، وتم التوسع في حدود حرية المطالبة بالحقوق وإقامة الجمعيات العاملة في المجال السياسي والاجتماعي بما يتماشى مع الاتفاقية الأوربية لحقوق الإنسان؛ وذلك من خلال بعض الإجراءات مثل تسهيل إقامة الجمعيات الأهلية، والتمليك للأوقاف، وتوسيع حق إقامة الاجتماعات والمظاهرات، وتم استصدار قانون جديد للصحافة، وألغيت الإجراءات التي تؤدي إلى غلق دور النشر ومصادرة آلات الطباعة، وتمت حماية حقوق مصادر الخبر للصحفيين.

وبهذه الإجراءات القانونية، التي قامت بها حكومة حزب العدالة والتنمية، أقيمت البنية التحتية لنظام عدالة العقوبة المعاصرة، وصدر حق رفع الدعوى الفرية أمام المحكمة الدستورية. كما تم التوسع في حقوق موظفي الدولة في رفع الدعاوى أمام القضاء، وإلغاء القيود على التفتيش القضائي، واتسعت الحقوق النقابية للموظفين، وتم السماح لموظفي الدولة بإبرام الاتفاقيات الجماعية، كما تم تعزيز حقوق الأطفال، وتقرر محاكمة جميع الأطفال تحت ثمانية عشر عامًا في محاكم الأطفال، وجرى تأمين حرية الأحزاب السياسية، وتأسست هيئة الرقابة العامة ومؤسسة حقوق الإنسان التركية، واتسعت الحريات المتعلقة بدور العبادة لجميع المواطنين المنتسبين للمجموعات العقائدية المختلفة، وتوفر لهم حق إقامة مختلف دور العبادة، تم تيسير عملية التملك لأوقاف الجماعات الخاصة بالأقليات[248].

وتم السماح للصحف الخاصة بالأقليات، أن تقوم بنشر الإعلانات الرسمية، كما تم توسيع حرية السفر مع تقليص إجراءات المنع من السفر، وأصبح مبدأ حماية البيانات الشخصية مكفولاً بالدستور.

وفي إطار الإجراءات القانونية الرامية إلى تعزيز حرية التعبير، تم رهن فتح التحقيقات، بإذن وزير العدل، وتم أيضًا تقليص الحد الأقصى للعقوبة، وذلك بإجراء تعديل على المادة 301 من قانون العقوبات التركي، كما تم التصديق على البروتوكول الاختياري الملحق باتفاقية مناهضة التعذيب، وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاانسانية أو المهينة، واتفاقية مجلس أوروبا لمنع الإرهاب، وبدأ إغلاق السجون، التي لا تتماشى مع معايير الأمم المتحدة، والمجلس الأوروبي[249]. ولما جاء حزب العدالة والتنمية عمل على تقليص نفوذ القائميين على العلمانية وفق ما تقتضيه حقوق الإنسان، عمل الحزب على سن القوانين والتي أهمها[250]:

- إلغاء حالة الطوارئ في جنوب شرقي تركيا[251].
- تحريم التعذيب في السجون، وفي أقسام الشرطة ومعاقبة كل من لم يلتزم بذلك.
- سن قانون حق الفرد في الحصول على المعلومات.
- السماح للأقليات في التعليم بلغاتها، فأصبح بمقدور الاكراد البث التلفزيوني وإصدار المجلات[252].
- سن قوانين تتعلق بحق حرية الملبس في المؤسسات التعليمية.
- عدم محاكمة المدنيّين أمام المحاكم العسكرية إلا في حالات الحرب
- إصدار قانون العفو عن التائبين من الاكراد الذين ألتحقوا بحركة حزب تركيا.
- إصدار قانون أربكان والذي تم بموجبه تحويل الحكم الخاص بالمسنيين إلى إقامة جبرية بدلاً من السجن.
- تعزيز حقوق المرأة السياسيّة من خلال إقرار مبدأ التمييز الإيجابي.

- سمو الاتفاقيات الدولية المبرمة في مجال حماية واحترام حقوق الإنسان على التشريعات الوطنية[253].

- تشكيل محاكم خاصّة بالأحداث، واستثناؤهم من تهم الإرهاب والجريمة المنظمة[254].

- السماح بالمظاهرات والتعبير السلمي عن الرأي بجميع أشكاله.

- إلغاء ما يسمى بــ" اللائحة السوداء" وهي لائحة بأسماء مواطنيين تطلب الأجهزة الأمنية منعهم من مغادرة البلاد لأسباب سياسية، ولا يمنعون من السفر إلا بمذكرة قضائية[255].

إن ما سبق من قوانين زادت من شعبية حزب العدالة والتنمية، بحيث جاء الحزب بخطواته وإجراءاته كمتنفس وضع تركيا في المسار الصحيح.

سادساً: الجهود المبذولة في مجال الصحة

لقد تم جمع مستشفيات هيئة التأمين الصحي ومستشفيات الدولة ،تحت مظلة وزارة الصحة، وبهذه الكيفية، أصبح المواطنون، بمنأى عن المشكلات التي كانوا يتعرضون لها، خلال تعاملهم مع المؤسسات الصحية المختلفة، كما تم توفير الرعاية الطبية المستمرة للمواطنين مجاناً، عن طريق تطبيق نظام "طبيب الأسرة"، وإنشاء وحدة حقوق المريض.

وأصبح للمواطنين الحق في الاستفادة من جميع المؤسسات الطبية، من خلال الرقم القومي التركي الخاص بكل مواطن، و تم البدء في تطبيق نظام جديد، عبر تحديد موعد مسبق للكشف بالمؤسسات الطبية عبر الهاتف أو الإنترنت، كما أصبح للجميع الحق، في صرف الأدوية من الصيدليات، التي يرغبون فيها، دون النظر، بأنهم تابعون لصندوق المعاشات، أو هيئة التأمين الصحي أو مؤسسة التأمينات الاجتماعية، وتم تخفيض أسعار الأدوية بمقدار 80%، وتطبيق نظام تحمل المستشفى التي يتواجد بها المريض المحتجز لكافة الأدوية.

ولقد أنشئت في فترة حكومة العدالة والتنمية حتى 2012، ما يقارب بــــ 2134 مؤسسة طبية جديدة، منها 611 مستشفى، و 1523 مُجمع طبي من الدرجة الأولى، وفي حين كان بوزارة الصحة 256 ألف موظف بالكادر الطبي، تضاعف هذا العدد ضعفين، فوصل إلى 507 ألف. وكان

نصيب الفرد من الإنفاق على الرعاية الصحية عام 2002 هو 330 دولاراً، بنسبة 3.8% من نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي، في حين وصل عام 2012 إلى 789 دولار، وهو ما يمثل 4.4% من نصيب الفرد في إجمالي الناتج المحلي[256]. وكان عدد المستشفيات الخاصة في تركيا عام 2002 هو271 مستشفى، وصل بنهاية عام 2012، إلى 541 مستشفى، وقد تضاعفت سعة الأسِرة في المستشفيات الخاصة ثلاثة أضعاف خلال العشر سنوات الأخيرة، لتصل إلى 35 ألف سرير، وكان عدد سيارات الإسعاف عام 2002 هو 618 سيارة، فوصل في العام 2012، إلى 3346 سيارة.

وانخفضت في العشر سنوات الأخيرة، نسبة وفيات الأمهات من 64 إلى 15.6 في المائة ألف، ومعدل وفيات المواليد من 31.5 في الألف إلى 7.5 في الألف[257].

سابعاً: التغيير والإصلاح بحق المؤسسة العسكرية

لم تكن المؤسسة العسكرية في تركيا، بمعزل عن السياسة الإصلاحية، التي شرعت حكومة حزب العدالة والتنمية البدء فيها، فقامت حكومته، بالعمل الفعلي، على تحجيم سلطة العسكر، وفق الدستور ووفق الصلاحيات التي تمتع بها الحزب، من خلال تمتعه بالأغلبية داخل البرلمان، ومن بين أهم القوانين التي سعى الحزب، إلى تغيرها بالفعل وهي:

- نزع الصفة التنفيذية عن مجلس الامن القومي، بالمراقبة والمتابعة، وجعلت قراراته ذات صفة إستشارية، حيث كان مجلس الامن القومي، يقوم باتخاد جميع القرارات المتعلقة بالجيش، دون أن يكون لوزير الدفاع أو لرئيس الوزراء، أي علاقة أو تأثير على قراراتهم.

- سحب صلاحية رئيس الاركان، بحقه في تعيين السكرتير العام، وجعله بيد رئيس الوزراء، والعمل على أن يترشح لهذا المنصب، مدنيون لأول مرة.

- قيام لجان البرلمان أو وزارة المالية بتدقيق نفقات الجيش.

- قيام لجنة الأمن القومي، بعقد اجتماعاتها كل شهرين، بدلاً من كل شهر.

المطلب الثاني: دور حزب العدالة والتنمية في التغيير الخارجي

شهدت علاقات تركيا الخارجية، سلسلة تغيرات هامة وجذرية، في سياسات حكومة العدالة والتنمية تجاه دول الجوار، مترافقة ومتزامنة مع التغيرات التي أحدثتها داخلياً، ولكنها جاءت برؤية وبفهم واضح لأحداث المنطقة، ومعطياتها، فعلى الصعيد العربي، كانت حكومة العدالة والتنمية، وبالرغم من علاقاتها المميزة مع الإدارة الأمريكية، من أشذ المعارضين للحرب على العراق، أما في جانب علاقاتها مع سوريا، فقد بدأت بسلسلة زيارات بين البلدين، أزالة حالة الإحتقان بين الطرفين، كما لعبت دوراً محورياً في القضية الفلسطينية، وفي وقف الحرب الإسرائيلية على لبنان صيف 2006، كما كان لها دوراً واضحاً كقوة إقليمية صاعدة في تعاملها مع الملف النووي الإيراني[258].

أما في علاقاتها على الصعيد الدولي، لم يطرأ تغيير جذري على سياسات حكومة العدالة والتنمية، بل سعت للإستفادة، من كل الفرص التي أتيحت بكل جد نحو الالتزام، بكل متطلبات، وشروط الانضمام للاتحاد الأوروبي.

أولاً: التغيير تجاه دول الجوار الإقليمي

بعد انتهاء الحرب الباردة، كان ينظر إلى تركيا على أنها دولة طرفية، فمن جهة الغرب على أطراف أوروبا، ومن جهة الشرق على أطراف العالم الإسلامي، ولم يكن ينظر إليها، على أنها دولة ذات أهمية إستراتيجية، ووفقاً لرؤية أحد أهم منظري العلاقات الدولية "أحمد داود أوغلو" الذي شكل مصدر الأفكار لحزب العدالة والتنمية، قبل أن يصبح أحد أركان حكومته، فقد حاول "أوغلو" أن يضع رؤية لسياسة تركيا الخارجية تمكنها من استعادة مكانتها إقليمياً ودولياً. فهو يرى أن تركيا دولة، تتمتع بموقع استراتيجي متميز، فهي دولة آسيوية أوروبية، وقريبة من إفريقيا، من خلال شرق المتوسط، وأنها دولة مركزية وليست طرفية، يجب أن تحتل مكانة جديدة، في محيطها الإقليمي، من خلال القيام بدور دبلوماسي وسياسي واقتصادي فعال في المنطقة، يرفع من مكانتها الدولية، وذلك بالاعتماد على العديد من الاستراتيجيات الهامة، والتي تمثلت في إنهاء المشكلات مع دول الجوار، وبناء علاقات قائمة على الثقة معها، وإتباع سياسة متعددة الأبعاد والمسارات، تحتفظ تركيا بموجبها بعلاقات حيوية، مع مختلف القوى العالمية[259].

1- التغيير السياسي في العلاقات مع سوريا

في إطار حرص حكومة حزب العدالة والتنمية، على التنسيق مع مختلف دول الجوار، بصدد الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة، والتصدى للتهديدات الناجمة، عن رغبة أكراد العراق، في أن يكون لهم إقليم مستقل.

فقد شهدت العلاقات السورية التركية، خلال فترة الدراسة، مرحلة متطورة في تاريخها، تحولت نحو علاقات قائمة على التعاون والتفاهم، بدلاً من علاقات، تميزت بالتوتر والصراع، شهدتها الدولتين في العهود السابقة[260]، وذلك من خلال الزيارات المتبادلة لكلا الطرفين، إذ قام رئيس الوزراء السوري في 30 من يوليو 2003 بزيارة تركيا ووقع معها أربع إتفاقيات تتعلق بالمجال النفطي، والغاز، والثروات المعدنية والتعاون التجاري، وأكدت سوريا للقيادة التركية، أنها قامت بإغلاق مقر حزب العمال الكردستاني، وشن حملة واسعة ضد أنصاره في سوريا[261]، ومن اجل مزيد من تفعيل العلاقات الثنائية بين سوريا وتركيا، ولاسيما على المستوى السياسي، قام الرئيس السوري "بشار الأسد" خلال ديسمبر 2004 بزيارة تركيا، حيث عزز إحتلال العراق من رؤية الطرفين حول الوضع فيه. ومن أجل تطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين، قام وزير الصناعة والتجارة التركي "علي جوشكن" بزيارة سوريا خلال العام 2004، التقى خلالها برئيس الوزراء السوري، وتم التاكيد على ضرورة إقامة منطقة التجارة الحرة، ومناطق زراعية وصناعية مشتركة[262]، وبلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين (1.7) مليار دولار عام 2007.

إن تطبيع العلاقات مع سوريا، لم تعد مقتصرة على العلاقات الاقتصادية، وإنما أخذت منحنى يتعلق بإحياء عملية السلام بين سوريا وإسرائيل[263]، حيث لعبت تركيا دور الوسيط، في تقريب وجهات النظر بين الطرفين السوري والإسرائيلي، الأمر الذي ساهم في مساعدة النظام السوري، على مواجهة الضغوط الدولية، وخصوصاً الأمريكية بعد احتلال العراق[264]، وهو ما اعتبر أحد النجاحات السياسية الهامة لحكومة العدالة والتنمية، كذلك تقاسمت سوريا، وتركيا الهموم الامنية المشتركة، بشأن إحتمال قيام دولة كردية في شمال العراق، وانعكاس ذلك على أوضاع البلدين والمنطقة[265]، وقد تعرضت تركيا إلى ضغوط وتحفظات أمريكية، بشأن التقارب مع سوريا، حيث رفضت تركيا المشاركة في سياسة العزل والحصار التي حاول الرئيس "بوش الإبن" فرضها

على سوريا، بل بقيت أنقرة ملتزمة، نحو الاستمرار في علاقات طيبة مع الجار السوري، وصولاً إلى علاقات عائلية حميمة، بين عائلتي الأسد وأردوغان، حتى وقوع جريمة إغتيال "رفيق الحريري". ولقد بذلت تركيا جهوداً كبيرة في سبيل المحافظة على علاقات ودية مع دمشق، بالرغم من الشكوك حول تورط سوريا في عملية الإغتيال، وقد رأت تركيا في استمرار هذه العلاقات بوضعها الطبيعي، إنه سيساهم في الوصول لقتلة الحريري، بعد أن ساهمت تركيا في إقناع القيادة السورية بضرورة الإنسحاب من لبنان، ويبدو واضحاً أن أنقرة ما كان لها ان تضحي بعلاقة إسترتتيجية، تعتبر مدخلاً لها للعالم العربي، فقد رأت مؤسسة الجيش باهمية المحافظة على هذه العلاقة من منطلقات أمنية، ومصلحة قومية، تتعلق بإحتواء تهديد النزعات الأنفصالية الكردية في شمال العراق، في حين أن حكومة أردوغان التي باتت تمثل مركز القوة تتطلع لأسباب تتعلق بهيبة تركيا، ومكانتها في الشرق الاوسط، كقوة إقليمية صاعدة، وضرورة التموضع في المحيط الجيوسياسي، إزاء الصعوبات والخيبة التي تكتنف عملية الإنضمام للأتحاد الأوروبي[266].

2- التغيير السياسي في العلاقات مع العراق

على الرغم من الموقف السلبي الذي اتخدته تركيا من حرب الخليج الثانية، والتوتر الذي أصاب العلاقات بين الطرفين التركي والعراقي، وضح أن تركيا، في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية، إتخذت طريقاً وموقفاً إيجابياً، في الحرب على العراق عام 2003، عندما رفضت السماح للقوات الامريكية، استخدام الأراضي التركية، وذلك لإدراك تركيا، أن أي تدخل عسكري أمريكي، عن طريقها سيؤدي إلى ضرر بالعلاقات الإسلامية العربية التركية، ويسيء إلى صورتها إقليمياً ودولياً، وقد حاولت بدل الجهود اللازمة للحفاظ على وحدة العراق[267]، فقامت بطروح صياغات متعددة، لحل الخلافات بين القوى السياسية، ولجأت إلى إقامة حوار مع حكومة كردستان العراق لدفع الإدارة الكردية لبذل الجهود لمنع حزب العمال الكردستاني، من الوصول للحدود التركية من الجانب العراقي، ووقف أي إمدادات ودعم لوجستي له[268].

وقد سعت تركيا إلى تعزيز علاقتها مع النظام الجديد في العراق، من خلال مساندتها للسنة، ودفعهم للمشاركة في الانتخابات البرلمانية 2005، والعمل على أن تكون الانتخابات نزيهة وشفافة، محذرة كل الأطراف في دول الجوار من التحيز لصالح طرف أي كان طائفته، لأن ذلك سيحول

العراق لساحة للمنافسات الإقليمية، وهو ما سيعود بالضرر على العراق وجيرانه[269]، وسعت في هذا الإطار إلى إستقبال رؤساء حكومات العراق المتعاقبة، والعمل على منع الإرهابيين، من التسلل للاراضي العراقية، كما سعت تركيا إلى حضور إجتماعات دول الجوار العراقي، والعمل على إيجاد صيغ لإستقراره، وعمدت إلى فتح معابرها الحدودية للتجارة مع العراق، مقابل أن يقوم العراق، بتسويق نفطه عبر خطوط الانابيب التركية إلى الأسواق العالمية.

ومع إقرار الدستور العراقي في عام 2006، وجدت تركيا نفسها، تقترب من دائرة الأخطار، التي ترتسم في العراق، وتؤثر على جميع دول المنطقة، إذ خرجت تركيا من المعادلة العراقية، بخسائر واضحة، حيث بدأ حزب العمال الكردستاني بالتمركز في شمال العراق، والبدء بإقرار صيغة النظام الفيدرالي، وتراجع موقع التركمان، والسعي لتغيير الوضع الديمغرافي، في مدينة كركوك الإستراتيجية[270].

وفي نوفمبر من عام 2007، تم عقد اجتماع موسع للدول المجاورة، للعراق في أسطنبول، بمشاركة الولايات المتحدة والامين العام للأمم المتحدة، وكانت القضية المحورية لهذا الاجتماع، هي التاكيد على وحدة الاراضي العراقية[271]، وقد شدد البيان الختامي، للاجتماع على الحاجة الملحة للتعاون على مكافحة المجموعات الإرهابية. وقد أقدمت الحكومة التركية في عام 2007، برسم الخطوط العامة التي تحدد علاقاتها بالعراق من خلال[272]:

1- حماية الوحدة السياسية والجغرافية في العراق، وإعادة التوازن المختل بين المجموعات العراقية.

2- التوصل إلى تسوية بين جميع طوائف الشعب العراقي.

3- حماية الدور المركزي للحكومة العراقية وضبط جميع معابره البرية والجوية.

4- حل قضية كركوك عبر العمل السياسي مع العراق، إنهاء وجود حزب العمال، في شمال العراق.

5- توزيع الثروات العراقية، بشكل عادل لكل العراقيين.

اما بالنسبة للتحرك التركي على الجانب الاقتصادي، فقد استغلت تركيا ضعف الهياكل الاقتصادية لإقليم كردستان، واعتماده على الإستثمارات والصادرات والخدمات الاساسية التي تقدمها تركيا، في سبيل الضغط عليهم بشأن القضية الكردية[273].وعليه، فإن المحددات الاقتصادية، شكلت آلية ضغط تم استغلالها من قبل الحزب بصدد قضايا سياسية، وخاصة تلك المتعلقة بالحفاظ على استقرار العراق.

3- التغيير السياسي في العلاقات مع إيران

بالرغم من التنافس بين تركيا وإيران، على النفوذ الإقليمي، بمنطقة الشرق الاوسط، إلا أن التغيرات التي لحقت بالمنطقة أثرت على مسار العلاقات بين البلدين، حيث شهدت العلاقات التركية-الإيرانية خلال الفترة 2002-2010 في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية تطورات كبيرة في المجالات السياسية والاقتصادية، فضلاً عن التعاون في مجال الطاقة وفي المجال الأمني، حيث توجت بتوقيع اتفاقية الأمن الشاملة عام 2002، والتي وضعت إطاراً استراتيجياً لعلاقات البلدين، ويرجع التطور في علاقات الدولتين إلى عدة، عوامل منها:

انتهاج حكومة العدالة والتنمية، سياسة خارجية متوازنة، هدفت إلى توثيق علاقاتها مع دول الجوار، فضلاً عن الاحتلال الأمريكي للعراق، وما أفرزه ذلك من تداعيات أمنية، فرضت على البلدين تعزيز التعاون الأمني بينهما[274]. حيث دخلت العلاقات التركية الإيرانية مفترقاً حاسماً، إذ ساهم احتلال العراق في تبدل موازين القوى الإقليمية لمصلحة إيران، وبشكل جعل المصالح التركية، عرضة للخطر جراء تنامي ما وصفته تركيا بالطموحات القومية الكردية. وقد أدركت تركيا خطورة الوضع الإقليمي، وتداعياته، فسعت إلى توثيق علاقاتها الثنائية مع إيران، وذلك لتنسيق الجهود بين الدولتين، لمواجهة أية تطورات قد تنتج عن الوضع في العراق، فضلاً عن إمكانية تعزيز التعاون الاقتصادي والأمني، بينهما بما يخدم مصالح البلدين[275].

فالإطار العام للسياسة التركية، إزاء الجمهورية الإيرانية، يتمثل في العمل الحثيث، لتطوير نهج يعتمد على مقاربة الجار الإسلامي الكبير، والحفاظ على روابط ثنائية مستقرة ومتوازنة معه، وقد تبنت تركيا في عهد العدالة والتنمية مفهوم التسوية عبر دبلوماسية، التفاوض لعلاج الملف النووي الإيراني، وذلك من خلال الإقرار بحق إيران بتطوير التكنولوجيا النووية لغايات سلمية،

ورفض الضغوط العسكرية للتعامل مع هذه الازمة، كما رفضت أي تعاون مع الولايات المتحدة، تمهيداً لتوجيه ضربة عسكرية ضد المواقع النووية الإيرانية، وقد تجلى ذلك الموقف من خلال تصويت تركيا ضد قرار مجلس الأمن الدولي رقم 1929 عام 2010، الداعي لتشديد العقوبات الاقتصادية على إيران[276]، وفي إطار ذلك، دعمت حكومة العدالة والتنمية، المقاربة الأوروبية، والتحاور مع إيران، كما تولت مهمة إقناع إيران بقبول سلة الحوافز المقدمة من الدول الكبرى، تمهيداً لفكرة وقف تخصيب اليورانيوم[277].

4- التغيير السياسي في العلاقات مع إسرائيل

كانت سابقاً، ترى الحكومات التركية المتعاقبة، في تطوير علاقاتها بإسرائيل، ذو أهمية اقتصادية ودبلوماسية، واستراتيجية، في وقت اتسمت علاقاتها بالدول العربية بالفتور، الأمر الذي قيد من فرص تركيا للعب دور إقليمي في منطقة الشرق الاوسط[278].

ولكن ومع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، وإحداثه تغيرات إستراتيجية في السياسة الخارجية التركية، وفقاً لرؤية "أحمد داود اوغلو"، والتي ساهمت بإعادة الحضور التركي في الشرق الاوسط، عبر تحسين علاقاتها الاقتصادية والسياسية بدول المنطقة، ومنها على سبيل المثال، اعتبار القضية الفلسطينية أحد أهم قضايا الشرق الاوسط، والتي شكلت أولوية مهمة للسياسة الخارجية التركية، وهو ما ساهم في توتير العلاقات التركية الإسرائيلية، والتي كانت تعيش حالة من التحالف الإستراتيجي منذ العام 1999، لاسيما في أعقاب الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة عام 2004، إذ وصف "رجب طيب اردوغان" العملية العسكرية الإسرائيلية، على مخيم رفح، بأنها "إرهاب دولة"، وقال: إسرائيل لا تساهم في عملية السلام، وتقوم بقتل النساء والاطفال، من دون تمييز، وتهدم المنازل، وإنه لا يمكن تفسير أعمالها إلا من باب واحد "إرهاب دولة"[279].

أما "عبد الله جول"، الذي كان يشغل وزير الخارجية آنداك، فقد أكد ان العلاقات التركية الإسرائيلية، لن تعود إلى ما كانت عليها، إذا استمرت الممارسات الإسرائيلية على هذا النحو[280]، بل أنه، وفي اعقاب فوز حماس بالانتخابات الفلسطينية، قامت تركيا، باستقبال شخصيات سياسية حمساوية، بالرغم من الإنتقاذات الإسرائيلية، وفي يونية 2006، وفي أعقاب قيام منظمة حماس،

بإختطاف جندي إسرائيلي، سارع رئيس الحكومة التركية للتوسط بين حماس والحكومة الإسرائيلية، لحل هذه القضية.

كذلك، وعلى الرغم من قيام حكومة حزب العدالة والتنمية، بالعمل على تقوية علاقاتها بمنظمة حماس، وإنتقاذها المستمر للممارسات الإسرائيلية، إلا أن تركيا واصلت الإلتزام بالاتفاقيات العسكرية والأمنية المتعددة، الموقعة بين البلدين، وكذلك استمرت العلاقات الاقتصادية بينهما على ما كانت عليه، حيث بلغ حجم التبادل التجاري عام 2006، ما يقارب 2.2 مليار دولار، كما تم التوقيع على اتفاقية نقل الغاز بين البلدين، ولكن، وفي أعقاب الحرب الإسرائيلية ضد قطاع غزة عام 2008، عادت العلاقات التركية الإسرائيلية إلى التوتر، وقد تمثل الموقف التركي في التالي[281]:

- إستنكار الهجوم الإسرائيلي ضد قطاع غزة.
- إستنهاض القوى العالمية المحبة للسلام من أجل التدخل لوقف إطلاق النار.
- المناداة عبر كل المنابر الدولية بضرورة رفع الحصار المفروض على قطاع غزة.
- المشاركة في تقديم الدعم المادي لسكان قطاع غزة.
- قيام وزير خارجية تركيا بزيارة غزة والإضطلاع على اوضاعها.

وقد شكل هذا الموقف التركي، حالة متقدمة، بشأن التعامل مع القضية الفلسطينية، في ضوء العلاقات التاريخية بين تركيا وإسرائيل، وأن هذا الموقف، قد أعطى زخماً لحزب العدالة والتنمية، وشعبية كبيرة لم يصلها الحزب من قبل.

ثانياً: التغيير في العلاقات التركية الأوروبية

لقد كان شكل حزب العدالة والتنمية، ووصوله لسدة الحكم في تركيا، أثر كبير في السياسة الدولية، الأمر الذي أتاح له المجال للعب دور على الصعيد الخارجي، يوازي ذلك الدور، الذي لعبه على الصعيد الداخلي، وهنا ومن هذا المنطلق، سنتعرض للتغيير السياسي، الذي أحدثه الحزب في

علاقاته مع الدول الأوروبية، الأقرب والجارة لتركيا الطامحة، لأن تكون عضواً فاعلاً ضمن المنظومة الأوروبية.

لايزال التطلع التركي إلى قبول الاتحاد الأوربي، بإنضمامها إليه، يشكل حجر الزواية في السياسة الخارجية التركية، وهذا التوجه نحو الغرب، ليس مجرد ظاهرة مؤقتة، وإنما هو تقليد يعود الى عشرينات القرن الماضي، عندما بدأ مؤسس الجمهورية التركية "مصطفى كمال أتاتورك" بالسعي الى التطبع بالغرب، عن طريق إدخال إصلاحات هامة، على طريقة النموذج الأوربي الغربي، وكانت النخبة التركية، ترى أن قبول عضويتها بالاتحاد الاوروبي، سيقدم حلاً لقضية الهوية، التي تعاني منها تركيا، لكونها جزء من المنظومة الأوروبية، بما سيشكل انتصاراً للثورة الكمالية[282].

وبالفعل قامت تركيا بتقديم طلبها الرسمي للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي منذ عام 1987، ومع ذلك، فان الإصلاحات الداخلية، التي إشترطها الاتحاد الأوروبي على تركيا، وقامت الحكومة التركية، بالالتزام بها، أصطدمت بالرفض الأوروبي، على أساس،أن تلك الإصلاحات، لم ترتقي إلى المواصفات المطلوبة. وإزاء الرفض الأوروبي، وكان لابد لتركيا، أن تغير من أقتراباتها وأساليبها للوصول إلى الهدف وللاستمرار في عملية المفاوضات الصعبة مع الاتحاد الأوروبي، والعمل على محاولة التوافق معه، حيث رأت الحكومة التركية، ان التوجه الى محيطها الإقليمي شرقاً وجنوباً، لا يتعارض مع توجهها الأصيل شمالاً وغرباً، بل قد يخدمه ويقدمه، من خلال ابراز، أهمية الدور التركي كقوة استقرار في الجوار الاوربي، وكهمزة وصل مع العالم الاسلامي[283].

وعلى هذا الأساس، يتعين على الاتحاد الأوروبي، أن يشجع تركيا على حل النزاعات، في جنوب القوقاز والشرق الاوسط، لضمان استقرار هذه المناطق، وهي محل اهتمام دول الاتحاد، حيث امدادات الطاقة، وطرق المرور العابرة الى الاسواق العالمية.

ومن هنا فقد عمدت "حكومة اردوغان"، إلى تحويل السياسة الخارجية التركية، بعيداً عن الغرب، وحلف الشمال الاطلسي، في المقام الأول، والتوجه نحو تحسين العلاقات مع الدول الاسلامية في الشرق الاوسط، وكذلك في القوقاز وروسيا، وقد أدى ذلك إلى خيبة أمل من بعض دول الغرب، مثلما حظيت بتقدير من قبل الدول العربية، وروسيا وايران، وعززت من دور تركيا للقيام بدور رئيسي في المنطقة[284].

ولكن، لايعني ان تركيا، قد ركزت على هذه الاولوية في سياستها الخارجية، أو تحولت من محور الغرب إلى محور الشرق، حيث يقول "داود اوغلو" وزير الخارجية التركي، أنه من الخطأ الإبقاء، على أولوية ما بصورة مصطنعة، في منطقة بعينها. لذا تسعى تركيا وراء سياسة متكاملة، تجمع كل مجالات السياسة الخارجية، وقضاياها في صورة واحدة، ويرفض "داود اوغلو" فكرة أن تركيا، تحولت من محور الغرب، الى محور الشرق الأوسط، بل ستستمر بالمحافظة على التزامها، بمسار العضوية في الاتحاد الأوروبي.

والواقع أن هذه الرؤية التركية، تنطلق في الأساس، من مفهوم سياسة التوازن، لإعطاء اكبر قدرة للمناورة لسياستها الخارجية، حيال السياسات الأمريكية في الشرق الاوسط، من خلال الحرص على التوازنات السياسية الداخلية والإقليمية والدولية، والتوجهات ذات الأفضلية، للحد من الإغتراب عن الغرب والولايات المتحدة، وتعتقد الحكومة التركية، بأنها لا يمكن أن تقوم بأي دور إقليمي، مالم يحظى بالرضا والقبول، من دون الغرب والولايات المتحدة.

لاريب، فان ما تقوم به تركيا من جهود الوساطة بين (إسرائيل) والدول العربية، وحل النزاعات في القوقاز، لا يقلل من شان العلاقات مع الغرب، حيث ستظل المحور الرئيسي لتركيا، وهذا مانجده واضحاً في تصريحات "احمد داود اوغلو" بقوله: الاتحاد الأوروبي وحلف الشمال الاطلسي هي من ركائز السياسة لايجاد التوازن بين الامن والحرية[285]، وبقوله: انه يريد للأمة، أن تلعب دوراً أكبر في الشرق الاوسط، والبلقان، ولكن العلاقات مع الغرب، سوف تستمر، لكي تصبح الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية.

ويفهم من ذلك، أن تركيا، لا تسعى إلى التفريط في العلاقات مع الغرب، وأن ما تقوم به من دورٍ جديد، في الشرق الاوسط، كالدور الذي لعبته في المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل، وموقفها من الملف النووي الايراني، ومن أحداث غزة، يأتي في اطار التحرك التركي المتعدد، بمثابة رسالة إلى دول الغرب، بأن تركيا ضرورة لهم في الشرق الاوسط، لتامين الاستقرار، الذي تنشده أوروبا، والذي سيصبح عسيراً، دون مساعدة تركيا، القادرة على التواصل مع جميع دول المنطقة، بدون استثناء.

وعلى الرغم من المعارضة الأوروبية عامة، وفرنسا على الخصوص، لدخول تركيا الاتحاد الأوروبي، إلا أن فرنسا، تسعى الى مشاركة تركيا في الانظمة الفرعية الإقليمية، كقوة إقليمية،

تساهم في استقرار منطقة الشرق الاوسط، نظراً لما تشكله من أهمية باعتبارها المجال الحيوي، لحماية مصالح الغرب في المنطقة. وبناء على كل ما تقدم، إن تركيا تسعى إلى الانغماس بفاعلية في التفاعلات الإقليمية، لزيادة مكانتها الإقليمية، لدى الاتحاد الأوروبي إلى الحد، الذي يجعل الاوربيون مقتنعون، بأهمية وزن تركيا الاستراتيجي، في السياسة الغربية، وأن أوروبا لا يمكن ان تصبح قوة عالمية، إلا من خلال إندماج تركيا الكامل فيها[286].

المبحث الرابع
حزب العدالة والتنمية والدور التركي الإقليمي

يجد التوازن التراكمى الدقيق فى سياسة تركيا الداخلية، امتداده فى سياستها الإقليمية، حيث تدير تركيا سياستها بطريقة مركبة، تجاه الأركان الثلاث للقوة فى الشرق الأوسط: إيران وإسرائيل والدول العربية، ومثلما لتركيا مصالح وقواسم مشتركة، مع الأطراف الثلاث، فلها أيضاً أهداف، لا تتفق بالضرورة مع كل من هذه الأركان الثلاث، وهو أمر مفهوم ومشروع فى السياسة الإقليمية. وتشهد الديناميات المتحكمة في علاقات تركيا بهذه الأطراف، على براعة تركية، فى قراءة المعطيات، ومن ثم تحييد التناقضات والخروج، بأفضل النتائج الممكنة، من منظور المصالح الوطنية التركية.

فالسياسات الإقليمية للدول، تبنى على عدة ركائز معروفة، مثل: التحالفات الدولية والموقع الجغرافي والامكانات البشرية والاقتصادية، ولا تقتصر على ذلك فقط، إذ تلعب الروابط التاريخية، دورها في رسم سياسات الدول، كما أن مسألة الهوية، وهي مدركات الدولة لنفسها في مواجهة محيطها الجغرافي، تعد من أهم العوامل في رسم السياسة الإقليمية للدول[287].

وقد أدت المقاربات البراغماتية، التي أوجبتها الحاجة إلى الدعم الدبلوماسي المتبادل بين تركيا والعرب، إلى إخراج العوائق التاريخية السيكولوجية من الحسابات، واتجهت العلاقات التركية العربية، نحو التحسن في السبعينات وأوائل الثمانينات، وقد أخذت تلك العلاقات، في بناء مجالات مصالح مشتركة، وروابط اقتصادية مكثفة، كانت من نتائجها، قيام مشروعات مثل خط أنابيب كركوك – يومورتالك، الذي ربط بين العراق وتركيا، إضافة إلى تبني تركيا، لعدد من السياسات الإقليمية، شكلت ميلاد سياسة خارجية تركية في المنطقة[288].

المطلب الأول: رؤية حزب العدالة والتنمية للدور الإقليمي لتركيا

يمتلك حزب العدالة والتنمية، رؤية جديدة في مجال السياسة الخارجية، تساعد تركيا، على أداء دورٍ جديد في محيطها الإقليمي، يختلف عن تلك الأدوار التي قامت بها سابقاً، وهي رؤية، ليست رؤية أيديولوجية، بل هي رؤية موضوعية واقعية، تقوم على أساس من التخطيط الإستراتيجي، طويل المدى لتعظيم الإستفادة من قدرات تركيا، سواء الموقع الجغرافي، أو الإرث التاريخ، وتتسم هذه الرؤية وفقاً للنشاط والدينامية، والحسم والحسابات، والطابع التعددي، حيث ذكر "رجب طيب أردوغان" في خطاب له عام 2004، أن التغيير ضرورة، لموكبة الطابع المتغير للعالم، وهو ما يفسر إعطاء الحكومة، الأولوية لتبني رؤية جديدة في السياسة الخارجية، من أجل نقل تركيا إلى المستقبل، وتحويلها لقوة عالمية مؤثرة، وفي السياق نفسه يقول "أحمد داود أوغلو"، أن العقد الذي أعقب انتهاء الحرب الباردة، شكل عقداً ضائعاً بالنسبة لتركيا، حيث لم تتبن تركيا تصوراً متكاملاً لدورها ومكانتها، وإنما إكتفت بسياسة ردود الأفعال، أو الإستجابة للأزمات، وعلى هذا الأساس، تتمحور الرؤية التركية، بضرورة امتلاك سياسة خارجية، موجهة لكل منطقة، مع التكامل بين أبعاد هذه السياسة ومناطقها[289].

ويلاحظ أن معظم خطابات أعضاء حكومة حزب العدالة والتنمية، تحتوي على كلمات، تعبر عن رؤية الحزب، للدور الذي يجب أن تلعبه تركيا، في السياسة الخارجية، على المستوى الإقليمي والدولي، كما تعبر عن رؤية، أوسع وأشمل، لدور تركيا في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة، فعلى سبيل المثال، تكرار استخدام قادة الحزب، لإصطلاحات مثل:"حامي الإقليم"، و"قائد إقليمي"، و"معبر"، و"نموذج"[290]، لمؤشر على هذا التغيير الذي يحمله الحزب، بشأن السياسة الخارجية. ويعبر مفهوم "حامي الإقليم" عن سياسة خارجية تعتمد على إحتواء ومساعدة دول الإقليم، لما لها من قيم وثقافة مشتركة.

أما مفهوم "المتعاون الإقليمي"، فيعني ذلك الدور الإقليمي، الذي من الممكن، أن تلعبه تركيا، لمساعدة دول المنطقة، من أجل حل خلافاتها، وذلك عبر القيام بالوساطة بين الأطراف. أما مفهوم "النموذج"، فيعني رغبة تركية، في أن تشكل هي "نموذج" يحتذى به كدولة إسلامية، ديمقراطية مدنية، وهو ما يؤهلها للريادة والزعامة، في المنطقة.

أما مفهوم "المعبر"، فهو يعني الدور، الذي يمكن أن تلعبه تركيا، بحكم موقعها الجغرافي بين ثلاث قارات، كناقل للثقافات، وللحضارات المختلفة، وهنا يؤكد "أحمد داود اوغلو"، على أن تركيا، لم تعد فقط جسر بين قارتين، وإنما هي مركز، لها أبعادها الجغرافية والتاريخية، مثل ألمانيا التي تشكل دولة مهمة في وسط أوروبا، وكذلك روسيا، وإيران ومصر، تشكل ملتقى للحضارات، حيث التنوع الثقافي والديني، والعرقي، التركي والبلقاني والقوقازي، والشرق أوسطي[291]. ويرى كثير من الباحثين، أن الرؤية الجديدة للسياسة الخارجية التركية، والتي تسعى لتفعيل دور تركي الإقليمي، قد تأثرت بعدة عوامل، منها: منهج "تورجوت أوزال"، "نظرية العمق الإستراتيجي"، "مبدأ تصفير المشاكل"، الخلفية الفكرية والإدراكية لقادة حزب العدالة والتنمية، وغيرها من الأفكار التي تأثرت بها السياسة الخارجية التركية:

أولاً: منهج "تورجوت أوزال": إن الفترة التي تلرأس فيها "أوزال" الدولة التركية، خلال 1987-1993، شكلت نقلة نوعية، في إدارة السياسة الخارجية التركية، وفقاً لرؤية واضحة، تتضمن تحويل تركيا على المستوى الداخلي، إلى دولة مدنية ديمقراطية ليبرالية، وعلى المستوى الخارجي، قوة إقليمية وعالمية، تعمل على خلق الإنسجام مع حالة التنوع التي تتميز بها تركيا[292].

فالتمهيد الذي صنعه "أوزال"، من خلال البدء بتحجيم سيطرة الجيش، على السياسة الخارجية، ورفض تبني الحل العسكري خياراً وحيداً في التعامل مع المسألة الكردية، ودعم العلاقات التركية الغربية، واتباع سياسة الانفتاح في التعامل مع جمهوريات الاتحاد السوفيتي، فيما يسمى بـ" التوجه العثماني الجديد"[293]، هي توجهات كان لها الاثر الكبير، على حزب العدالة والتنمية.

وقد رأي بعض الباحثين في ذلك "المنهج الأوزالي"، أنه المصنع الذي أعاد إنتاج الثقافة الوطنية التركية، القائمة على التفاهم بين الإسلام، وبين الثقافة التركية، والبدء بتشكيل الهوية التركية[294]. فهذه السياسة التي حدد معالمها "أوزال" شكلت أرضية لسياسة حزب العدالة والتنمية[295]،

فــ "أوزال" الذي قال "أن الشعب التركي ليس عبداً للدولة، وإنما الحكومة هي التي يجب أن تكون خادماً للشعب"، أرد بتركيا أن تتحرر من سياط الماضي المغلق، وأن لا تبقى سجينة شعارات الكمالية، وأراد أن يكون القرن القادم هو قرن تركيا[296].

العثمانية الجديدة[297]**:** هي رؤية، تحدد التوجه الخارجي، لحزب العدالة والتنمية بالأساس، حيث يسعى الحزب، إلى تحقيق التجانس بين التراث العثماني التركي، والتراث الإسلامي، في الداخل والخارج، وذلك من منطلق الإيمان، بأن تركيا، تمثل قوة إقليمية كبرى، ودون أن يعني ذلك تدشين امبراطورية عثمانية جديدة في الشرق الأوسط، وما وراءها، وليس السعي لإقامة نظام قانوني إسلامي في تركيا الحديثة، ولكن إرساء "نموذج معتدل" من العلمانية التركية في الداخل، وتبني سياسة أكثر نشاطاً في الخارج، ولاسيما في مجال الوساطة لحل النزاعات.

ففي هذا النموذج من العثمانية الجديدة، تركز أنقرة على تدعيم مصادر قوتها الناعمة، بتعظيم نفوذها السياسي والاقتصادي والدبلوماسي والثقافي، وخصوصاً في المناطق، التي كانت تابعة تاريخياً للإمبراطورية العثمانية، وكذلك في كل منطقة، حيث لتركيا، مصالح استراتيجية[298].

ومع الإشارة كذلك، إلى أن العثمانية الجديدة، لا ترى حرجاً في الاعتراف بالتعددية الثقافية، مما يساعد على استيعاب التعدد الإثني. وبخلاف المعسكر الكمالي القومي، لا ترى العثمانية الجديدة، تهديداً رئيسياً في الاعتراف بالحقوق الثقافية للأكراد، مادام ولائهم للدولة، بل إنه يمكن استيعاب طموحاتهم، في إطار الهوية المسلمة، التي تجمع كل العرقيات داخل البلاد. وأخيراً، فإن البعد الثالث من العثمانية الجديدة، يتمثل في هدفها عدم التواصل فقط مع العالم الإسلامي، كما يعتقد البعض، وإنما أيضاً الحفاظ على علاقات مميزة مع الغرب.

أفكار " أحمد داود أوغلو": كونه يعتبر، من أهم الباحثين الأكاديميين، وصاحب رؤية علمية، فيما يتعلق بالسياسة الخارجية التركية، وقد عمل مستشاراً لرئيس الوزراء، بعد انتخابات عام2002[299]، و وزيراً للخارجية، عام 2009 في الحكومة التركية الــ60، ويعتبر أحد أهم المنظرين للسياسة الخارجية التركية الجديدة، من خلال كتابه "العمق الإستراتيجي"، والمبادئ الأخرى، التي صاغها للسياسة الخارجية، وكما هو معروف، فقد أرتبطت السياسة الخارجية في عهد حكومة حزب العدالة والتنمية به، وبالأفكار التي يحملها تجاه تحويل تركيا إلى دولة مركز[300]. من هنا، فإن مسيرة تطور تركيا، باتجاه مجتمع ناضج قائم على الإنفتاح، ونظام ديمقراطي ليبرالي غربي، مستند إلى مبادئ اقتصاد السوق[301].

ربما تشكل أحد أكثر المهمات السياسية والفكرية، التي تواجه القيادة التركية، وربما هذا الأمر، الذي أستدعى ضرورة بلورة سياسة خارجية جديدة، قائمة على الموازنة بين الاستمرار في سياسة التعاون والإنخراط في المنظومات الدولية، وبين تحقيق وتعزيز مصالح تركيا القومية، وما

يقتضيه ذلك من دبلوماسية غير إنعزالية[302]. وقد أتبع "أحمد داود أوغلو" سياسة خارجية مبادرة وفعالة وفقاً لمسارين رئيسيين[303]، **المسار الأول**: سياسة "العمق الأستراتيجي"، التي طبقاً لها، فإن لتركيا قوة التأثير والالتزام النابعة من موقعها الجغرافي، **والمسار الثاني**: سياسة "تصفير المشاكل" التي هدفت إلى حل مشاكل تركيا مع جيرانها، وفي إطار ذلك، تعمل على التحرر من المفاهيم القديمة، القائمة على أنها محاطة بأعداء، وعليها الدفاع عن نفسها في مواجهتهم[304].

نظرية العمق الإستراتيجي: الحجة الأساسية، لنظرية العمق الإستراتيجي، والتي فيها طّور "داود أوغلو" سياسات تركيا الخارجية، المستندة إلى بناء أمة فاعلة، يتم بناء على "تصور جغرافي وتاريخي"[305] ليضع نهاية لما يسميه "اغتراب" دول الجوار التركي، بحيث تحال التصورات النمطية عن هذه الدول، إلى الماضي، على نحو لا يكون عائقاً أمام إعادة تموضع الدولة التركية، في منطقة الشرق الأوسط، وهي رؤية إنطلقت من ضرورة التخلي عن عقلية أن السياسة الخارجية التركية، يجب تنطلق من اعتبارات أمنية، وهي بالتالي تقوم على أساس أن دول الجوار مصادر للتهديد، وليس مصادر للفرص[306].

من هذا المنطلق، فإن، لمفهوم "العمق الاستراتيجي" مكونات عدة، والمشكلات التي يحيل عليها هذا المفهوم، تتعلق بموقع تركيا في العالم ،وفي محيطها المباشر، ومدى حاجة تركيا إلى الخروج من العزلة، وإلى تبديد الحذر وغياب الانسجام والخصام السائدين، في العلاقة مع الدول المجاورة[307]. و وهنا نتوقف هنا عند ثلاثة مكونات لمفهوم "العمق الاستراتيجي:

المكون الجغرافي: "إن تركيا يمكن أن تكون أوروبية في أوروبا، وشرقية في الشرق، لأننا نجمع الاثنين، إنها قوة إقليمية كبرى، وسط التقاطع بين مجالات جيو سياسية عدة"، بهذه العبارات يحدد أوغلو موقع تركيا الجيو استراتيجي، لهذا، فإن على تركيا، أن تضطلع بدور أساسي في الحقول الدبلوماسية والاقتصادية ،في هذه "القارة الأم"، أو "القارة الأساسية"، حيث تحتل موقع المركز[308]. علاوة على ذلك، يعتبر "أوغلو" أن على تركيا، ألاّ تقع في خطأ، الابتعاد عن هذه المناطق المجاورة، بالجري وراء إغراءات الدخول في الاتحاد الأوروبي، أو إقامة علاقات مع الأحلاف البعيدة، كما جرى في السابق، ويذهب "أوغلو" أبعد من ذلك بالقول: إن الوحدة الداخلية لتركيا، مرتبطة مباشرة بالعوامل الموجودة في هذه المناطق، إذ لا يمكن لدولة الأناضول أن تحافظ على وحدتها، في هذه الساحة الجيو سياسية الحساسة، أو تنفتح على العالم الخارجي، إذا لم تكن مؤثرة في التطورات التي تحدث فيها.

في المكون التاريخي: يرى "أوغلو"، إن سياسة تركيا الخارجية، عانت طويلاً، جرّاء عدم التوازن، لتركيزها المفرط على العلاقات مع الغرب، الأمر الذي أدّى لإهمال مصالحها مع الدول الأُخرى، وخصوصاً في الشرق، ويذهب إلى أن تركيا، وخلافاً للدول الاستعمارية، تجاهلت العلاقات مع الدول المستقلة الناشئة من تجزئة الإمبراطورية العثمانية. لذا، فإنها، تدعو لاستحضار إرث "القوة العظمى" العثمانية، والعمل لإجماع قومي جديد، يمكّن الهويات المتعددة فيها، ولا سيما التركية والكردية ،من أن تتعايش بأمان، فضلاً عن موازنة الهاجس الكمالي الخاص بالهوية الغربية لتركيا. وهذا لا يعني أن تركيا لم تعد مهتمة بالعضوية الأوروبية، فالإرث الأوروبي، مهم جداً بالنسبة لحكومة حزب العدالة والتنمية"، كونهم منفتحين على التأثير الغربي، مثلما أنهم متمسكون بقوة بالتراث الإسلامي والعثماني[309].

في المكون الثقافي والإيديولوجي: خلافاً لتركيا الكمالية ،التي أدارت ظهرها للشرق الأوسط، ونأت بنفسها عن الإسلام، فإن مقاربة "العمق الاستراتيجي"، تحمل في المقام الأول، إرادة المصالحة مع التراث الإسلامي والعثماني، وهذا الأمر يفترض التزام تركيا سياسة خارجية، أكثر نشاطاً، بما يخدم بفاعلية مصالح تركيا الاستراتيجية[310]. ومن أجل ذلك، فإن هذه المقاربة تدعو إلى تبنّي أسلوب "القوة الناعمة، لتحقيق الهدف المنشود[311].

سياسة "صفر" مشاكل مع دول الجوار[312]:

إدراكاً منها، بأن النمو و التطور بمعناه الحقيقي، لا يمكن تحقيقه، إلا في جو يسوده السلام و الاستقرار الدائمين، لذا، فقد جعلت تركيا، هذا الهدف أساساً لرؤيتها فيما يتعلق بسياستها الخارجية. إن هذا المنهج الذي يشكل ضرورة طبيعية للشعار القائل "السلام في الوطن والسلام في العالم" الذي نادى به مؤسس الجمهورية التركية "أتاتورك، هو نتاج سياسة خارجية، إنسانية، ومسؤولية حضارية[313].

إن السياسة الخارجية التركية، التي تستمد قوتها من مبادئ الدولة المبنية على أسس راسخة، من الديمقراطية والعلمانية والحقوق الاجتماعية، يتم تنفيذها اليوم بينما يشهد النظام العالمي، تغييرات هامة، وفي عالمنا، الذي أصبح مسرحاً، للتطورات السريعة، بات الخطر الذي يحدق بإمكانيات التعاون، وخطر انتشار وتعميق المشاكل، أكبر من أي وقت مضى. وفي ظل هذه

الظروف أصبح إرساء القواعد المتينة للسلام والأمن والاستقرار، أكثر صعوبة من جهة، وأكثر ضرورة وأهمية، من جهة أخرى.

إن نجاح تركيا، في إحداث نمو اقتصادي وديمقراطي، ساهم في تقوية تأثيرها وتوسيع حركتها في ميدان العلاقات الخارجية، وكذلك في جعل السياسة الخارجية، الحازمة والبناءة، التي تتبعها تركيا، في المنطقة، من السياسات المطلوبة والأكثر احتياجاً. لذا، فإن تركيا اليوم، وانطلاقاً من درايتها التامة بقدراتها، وإمكانياتها المتزايدة، وبالمسئوليات الملقاة على عاتقها، تتبع سياسة خارجية وقائية، غير مبنية على ردود الأفعال، ومتعددة الأبعاد، وليست ذات بعد واحد، وقائمة على تنظيم التطورات، بعد أخذ المبادرة، وتكثف تركيزها نحو تحقيق النتيجة، وتتميز بأنها براغماتية وواقعية، وربما الأهم من ذلك كله، أنها سياسية خارجية ذات رؤية، تحمل مبادئ الأمن للجميع، والحوار السياسي، والترابط الاقتصادي المتبادل، والتكيف الثقافي.

إن الهدف النهائي الذي ترغب تركيا بتحقيقه هو خلق جو من السلام والاستقرار، بدءاً من المنطقة القريبة المحيطة بها، بصورة تمكّن كافة الدول من العيش برخاء، ورفع مستوى التكامل بين هذه الدول إلى أعلى المستويات. من هذا المنطلق، فإن مقولة "صفر مشاكل مع الجوار"، تعتبر شعاراً، تلخص فيه تركيا تطلعاتها حيال علاقاتها مع دول الجوار.

إن تركيا ترغب في إزالة كافة المشاكل من علاقاتها مع الدول المجاورة لها، أو على الأقل، تقليصها وتخفيضها إلى أدنى المستويات، وبينما تعمل تركيا في هذا الاتجاه، بحزم وتصميم، فإنها، وبكل تأكيد لم تتخلّ أبداً عن مراعاة الحقائق، ولم تنس أن مقاربة "صفر مشاكل" هي عبارة عن هدف ورؤية مثالية. إذ أنه من غير الممكن، أن تتصور، بأن منطقتنا التي تتمتع بتاريخ متجذر، ستتمكن من حل كافة مشاكلها في وقت قصير. وضمن هذا التصور، ترغب تركيا في تطوير علاقاتها مع إيران، التي يجمعها معها تاريخ مشترك طويل، وتبذل تركيا جهودا مكثفة في المحافل الثنائية والدولية لتصبح العراق، بلدا قادراً على حماية وحدته، والحفاظ على سلامة أراضيه. ومن ناحية أخرى، اتخذت تركيا موقفاً بناءاً، حيال حل المشكلة القبرصية، ولكن المجتمع الدولي فوّت فرصة هامة لحل هذه المشكلة في عام 2004، نتيجة لرفض الجانب القبرصي اليوناني، للحل الذي تقدمت به الأمم المتحدة[314].

من هذا المنطلق، فإن السياسة الخارجية التركية، تؤمن بأن سياستها المتمثلة بـ"صفر مشاكل" مع الجوار، تحمل الكثير من الأهمية، وخاصة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط، التي هي على وشك أن تمر بنقطة تحول تاريخية، ونتمنى أن يتقدم الإصلاح بها، بشكل يستجيب لتطلعات الشعوب، ويساهم في استقرار وأمن المنطقة. وإذا ما تم ذلك بالفعل، فإننا، نعتقد بأن روح التعاون، التي حاولنا إضفاءها على المنطقة، في إطار سياسة "صفر من المشاكل" ستزداد قوة ومتانة، وإننا كـــــــ"تركيا"، سنبذل وسنستمر في بذل كافة الجهود الممكنة، لتسيير الأمور في هذا المنحى.

ويمكن القول، إن هذه الأفكار وجدت طريقها في جانب التطبيق العملي، فسياسة تركيا الجديدة في الشرق الاوسط، في العلاقات مع سوريا، إيران، العراق، وأرمينيا، ومع اليونان وقبرص وأسرائيل، أظهرت أن تغيراً حدث[315]. أن تركيا تسعى لعلاقات مع الجميع، فهي تملك الاقتصاد، والخبرة، والقوة، التي تحتاج لها الدول، التي تسعى ليكون لها دور إقليمي[316].

مبادئ السياسة الخارجية التركية في ظل حزب العدالة والتنمية[317]:

يقول "أحمد داود أوغلو" في كتابه "العمق الإستراتيجي"، إن تركيا، ومع بداية وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، بدأت بتطوير رؤيتها وسياساتها على نحو يتواكب مع المستجدات في القرن الحادي والعشرين، وبذلت جهدها لإرساء هذه الرؤية، على أرضية صلبة، توظف فيها موروثاتها التاريخية والجغرافية، توظيفاً أمثل، وهو ما يتطلب منها الالتزام، بأسس ومبادئ تمكنها من تطبيق سياسة خارجية إيجابية وفعالة[318]، وهي:

المبدأ الأول: التوازن السليم بين الحرية والأمن، والحقيقة أن نجاح تركيا، في هذه المعادلة الصعبة، جدير بالملاحظة، فقد تعرضت تركيا في عام 2007، لإختبار صعب من أجل الحفاظ على الحريات، حيث واجهت من ناحية، مخاطر الإرهاب، ومن الناحية الثانية، حرصت على صون الحريات، وهو ما يؤكد، أن الديمقراطية، هي أفضل "قوة ناعمة" تمتلكها تركيا. ومن هذه الزاوية، يرى "أوغلو" أن تركيا، بلد مركز في المنطقة، وإذا لم تحرص على الموازنة، بين الحرية والأمن، فإنها بلا شك، ستكون عاجزة، عن التأثير في محيطها، بالإضافة إلى ذلك، فإن مشروعية النظم السياسية، لا يمكنها أن تتحق، إلا عندما توفر هذه النظم، الأمن لشعوبها، مع عدم تقليص هامش حرياتها مقابل ذلك[319].

المبدأ الثاني: وفقاً لـ"أوغلو"، إن "تصفير المشكلات" مع دول الجوار، سيخرج تركيا، من كونها بلداً طرفاً، له مشكلات، وخلافات متواصلة، مع الدول المجاورة، وقد نجحت تركيا في ترسيخ هذا المبدأ، وذلك من خلال الإرتقاء بمستوى علاقاتها مع سوريا، إلى حد يوصف بالإنقلاب، في المسار الدبلوماسي، مقارنة بما كانت عليه، من قبل وصول حزب العدالة والتنمية[320].

المبدأ الثالث: اتباع سياسة خارجية متعددة الأبعاد، وهنا يرى "أوغلو"، أن العلاقات مع اللاعبين الدوليين، ليست بديلة عن بعضها البعض، بل هي متكاملة، فالعلاقات مع واشنطن، ومع روسيا، والسعي للإنضمام للاتحاد الأوروبي، هي علاقات تجري في إطار متكامل، وليست متضادة أو بديلة[321].

المبدأ الرابع: اتباع دبلوماسية ناعمة، وإعادة دور تركيا في الساحة الدولية، فمنذ فترة طويلة من التاريخ، كانت تركيا في نظر العالم "دولة جسر"، ليس لها رسالة، سوى أن تكون معبراً، بين الأطراف الكبرى، ودون أن تكون فاعلاً بينها، في حين أن تركيا، يجب أن تعرف في المرحلة الجديدة، على أنها بلد مركز، وهنا على الدبلوماسية التركية أن توائم حركتها، تبعاً للساحة التي تتحرك فيها، ولكل ساحة خطابها وأسلوبها، بذلك فإن تركيا تكون مساهمة وفاعلة، لا عبئاً في التفاعل الدولي[322].

المبدأ الخامس: الانتقال إلى دبلوماسية منتظمة ومتواصلة، وتتمثل في الالتقاء بأكبر عدد من المسئولين، على مختلف المستويات، في الدول الأخرى وفي كل القارات[323].

المبدأ السادس: التأثير في الأقاليم الداخلية والخارجية، وهنا يرى "اوغلو"، أنه كان هناك تأثير للسياسة الخارجية التركية، في البلقان والقوقاز، لاسيما، أزمتي البوسنة والهرسك، وكوسوفو، فيما كان التأثير في الشرق الأوسط محدود، وأن مشكلة الصورة النمطية والإدراك الخاطئ، لدى التركي والعربي، كانت العامل الأساس، وراء عدم انفتاح الطرفين على بعضهما البعض، بيد أن الضرورات البراغماتية حطمت الحواجز النفسية بين الطرفين، وهو ما جعل تركيا أكثر التزاماً، بسياسة شرق أوسطية فعالة، منذ وصول حزب العدالة والتنمية للحكم[324].

بالإضافة إلى هذه المبادئ والأسس الجديدة، يرى الباحث، أن استخدام تركيا، "القوة الناعمة"، و"الإرث التاريخي" للإمبراطورية العثمانية، في الشرق الأوسط، يعتبر من أهم المبادئ،

التي بنى عليها "أوغلو" سياسة بلاده، فأوغلو الذي يعتبر أحد أبرز الباحثيين في مجال البعد الثقافي، وتأثيره في مجال العلاقات الدولية، يحاول الإستفادة من الثقافة المشتركة، بين العرب والمسلمين، في توسيع دائرة نفوذ تركيا، وتأثيرها في محيطها الإقليمي، وهو ما لا يتعارض مع احتفاظ تركيا لعلاقاتها وتحالفاتها مع الولايات المتحدة، ودول الناتو، والإصرار على الإنضمام للاتحاد الأوروبي.

المطلب الثاني: العوامل المحفزة للدور التركي في الشرق الاوسط

هنا، وفي هذا إطار، لقد حدد الدكتور "حسن نافعة"، أربعة إشكاليات، قام حزب العدالة والتنمية، بإيجاد حلول لها، وقد شكلت نقلة نوعية، في اتجاه تغير الدور التركي[325]، وهي:

تعثر جهود الإنضمام إلى الاتحاد الأوروبي: قد منيت محاولات ومساعي تركيا، الدؤوبة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي بالفشل، حتى بعد قيامها بالإصلاحات المطلوبة منها، وذلك عبر تبني أوروبا "سياسة الانتظار المفتوحة" مع تركيا، فلا هي التي قبلتها، ومنحتها عضويتها، ولا هي التي رفضتها ووفرت عليها عناء الانتظار، وربما كان هذا الموقف الأوروبي، كمن يمسك العصا من المنتصف، فلا هي التي ترغب بتحمل نتائج إقصاء تركيا، ولا هي القادرة على تحمل نتائج إدماجها بالاتحاد الأوروبي. لذلك، فكل الشروط التي يطلبها الاتحاد الأوروبي، من تركيا مثل: حقوق الإنسان، قبرص، بحر إيجة، والمعايير الاقتصادية، ما هي إلا ذرائع من أجل إبقاء تركيا، وبشكل دائم، في حالة من الترقب، ضمن ما يسمى بإستراتيجية الغموض التي تتبعها أوروبا مع تركيا[326]. وجدير بالذكر، أن تركيا، لن تكف عن محاولة الانضمام للاتحاد الأوروبي، وهي تتوجه شرقًا، لتستفيد من تواجدها العربي، بهدف تحسين أوراقها التفاوضية غرباً. وذلك لأن مسألة الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، هي أحد أهم المصالح الحيوية التركية، وهي هدف لن يتحقق إلا من خلال توجه تركيا نحو محيطها العربي الإسلامي، والانخراط مباشرة في قضاياه، من خلال ممارسة دور الوسيط الإقليمي المقبول.

تعثر السياسة الأمريكية في المنطقة: حيث نتج عن تراجع الدور الأمريكي في المنطقة، إعطاء هامش حركة للقوى الإقليمية في المنطقة، للإستفادة منه، وفي هذا الإطار، تأتي التحركات التركية مع كل من سوريا وإيران ومصر والسعودية، لملئ الفراغ، الناتج عن محاولات الولايات المتحدة، منح هذه الدول، دوراً أقوى في المنطقة[327].

التكلفة السياسية للتمدد التركي في المنطقة، أقل بكثير من العائد السياسي: أن المكتسبات السياسية والاقتصادية، التي يمكن أن تحصل عليها تركيا، من جراء لعبها دور إقليمي، ستكون محققة تماماً في حالة الشرق الأوسط، وتكفي هنا الإشارة، للدور الإيراني، والذي استثمرت فيه إيران، مالياً وأيديولوجيا، لبناء شبكة من التحالفات مع الدول، والحركات والأحزاب السياسية، لمدة ثلاثين عاماً، مقارنة بين مساحات التأثير التي يملكها كل طرف، وهنا، فإن تركيا، تتنافس مع إيران، بأدوات جديدة، ولكن بمدخل أقل كلفة سياسية من إيران[328].

إمتلاك الدول العربية مفاتيح أساسية في الصراع الجيو-بوليتيك العالمي، حيث لا يمكن تصنيف إمكانات الدول العربية فقط، في خانة موارد الطاقة من النفط والغاز، وإنما أيضاً من امتلاكها للجغرافيا الإستراتيجية، فالدول العربية تطل على المضايق المتحكمة في السلسلة البحرية الأهم في العالم، المتجهة من الشرق الأوسط شرقًا، وحتى أوروبا الغربية، والولايات المتحدة غربًا، أي في مضايق هرمز وباب المندب، وقناة السويس، وجبل طارق. وتشكل هذه المضايق، عنق الزجاجة، للسلسلة البحرية الأهم في نصف الكرة الغربي، و تأسيسًا على ذلك، لا يمكن حصر أهمية الدول العربية، في النفط والغاز فقط، بل في جغرافيتها السياسية، التي لا تقل عن - إن لم تكن تتفوق على- الأهمية الجيوبوليتيكية، لكل من إيران وتركيا، في حسم الصراعات الكونية[329].

الصورة الإيجابية لتركيا لدى الشعوب العربية: هناك ترحيب غير مسبوق من قبل قطاعات واسعة من الشعب العربي، بدور تركي في المنطقة، حيث وصل إلى حد الحديث عن "نموذج تركي" و هو ما يعني اهمية، بل وضرورة الأستفادة من الدروس، التي يقدمها مثل التداول السلمي للسلطة، وإدماج التيارات الإسلامية في العملية الديمقراطية، والفصل بين السلطات، وتوسيع هامش المناورة، في إطار سياسة التعامل مع القطب العالمي الأوحد[330].

أن منطقة الشرق الأوسط تمثل المجال الجغرافي الوحيد لتركيا، تستطيع تركيا، من خلال الشرق الأوسط، لعب دور إقليمي، دون الإصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، وألبانيا والبوسنة حيث النفوذ الأوروبي[331].

ويخلص الباحث هنا، إلى أن المصالح المشتركة، بين تركيا ودول الشرق الاوسط، وإستثمار حزب العدالة والتنمية، لمعطيات الأحداث السياسية، في المنطقة العربية، أسهما في تجاوز كثير من

القضايا، التي تشكل نقطة خلاف في العلاقات بين الجانبين، والإنتقال إلى حالة من التعاون المشترك، في كثير من المجالات[332].

المطلب الثالث: التصورات الذاتية والقيمية للدور التركي

تعتبر تركيا قوة حضارية قديمة، فقد كانت أحد أهم القوى الحضارية، زمن الإمبراطورية العثمانية، التي سعت على مدى حضورها التاريخي، إلى إصباغ سياستها الخارجية، بالإيديولوجيا الدينية، كونها شكلت دولة الخلافة للمسلمين، أينما كانوا، ولكن مع إنكفاء هذه الإمبراطورية، من حيث الجغرافيا، والفكر الديني والعقائدي، عادت مع تشيكل الجمهورية عام 1924، لعزلتها وإنطوائها، إلا أن ما حدث عام 2002، وفوز حزب ذو صبغة إسلامية، والوصول للحكم في دولة علمانية، جعل المراقبين يصفون ما حدث، بأنه شكل ثورة، حملت في طياتها، إحياء للفكر الإسلامي.

وفي هذا الإطار، تتبدى جلياً أهمية صياغة القيادة، لرؤية واضحة للدور الإقليمي، من حيث أهدافه ومجالاته، وتبعاته ومردوداته، القائمة والمحتملة، فضلاً على بناء المقومات والمتطلبات اللازمة للمارسة هذا الدور[333]. فوجود الرؤية يسمح بخلق حالة من الإتساق والتراكمية والفاعلية، في الدور الإقليمي للدولة.

من هنا، فقد جاء حزب العدالة والتنمية، إلى السلطة، حاملاً معه رؤية، حول إعادة ترتيب تركيا؛ على مستوى الداخل؛ وعلى مستوى الدور التركي الخارجي، فأعاد ترتيب البيت الداخلي، من خلال سلسلة طويلة من الإصلاحات الدستورية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية، وعلى مستوى الديمقراطية والحريات الأساسية، وحقوق الإنسان، مما سمح بخلق علاقة جديدة، بين المواطن والدولة، تقوم على أساسي بناء "الدولة النموذج" في المحيط الإقليمي، وهو ما عزز من قدرة تركيا، على القيام بدور فاعل ونشيط على المستويين الإقليمي والدولي، وقد لخص "أحمد داود أوغلو" في كتابه العمق الإستراتيجي، رؤية القيادة التركية، لدور بلادها ومكانتها، على الصعيد الإقليمي والدولي، وشكل هذه العلاقات مع محيطها الإقليمي، ومكانتها الدولية، التي يجب أن تكون عليها، وأن تركيا، لم تعد دولة طرفية أو مجرد جسر، لعبور الأخرين، وإنما هي دولة مركز، تبني علاقاتها ضمن منظور ورؤية، عنوانها إعادة صياغة الدور التركي، بما يحفظ لها مكانتها، وثقلها، وتاريخها المؤثر، في صناعة التاريخ.

فرؤية القيادة التركية، حملت معها فكرة، أن " تركيا بكل ما لديها من ثروات فريدة، تمتلك قوة كامنة ترشحها لأن تصبح رائدة التجديد، والتنمية، والسلام، والاستقرار والرفاهية، في الداخل، وفي منطقتها، وفي العالم بأسره[334].

أولاً: رؤية وإدراك القيادة التركية للدور التركي

من الثابت نظرياً، أن دور الفرد محاط دائماً ببيئة من البيروقراطية، والثوابت التي من الصعب التأثير عليها، ولكن عند الحديث عن السياسة الخارجية، فالعديد من الدراسات، أظهرت أن للفرد وخصائصه الشخصية والنفسية، دوراً كبيراً، في صنع السياسة الخارجية للدولة[335].

ففي حين يمثل متغير النخبة الحاكمة[336]، أحد أهم المتغيرات، التي أشار إليها منظروا السياسة الخارجية، حيث يفترض هؤلاء، أن أصول وتكوين النخبة الحاكمة، ينعكس بشكل مباشر على قدرة الدول على اتباع سياسة خارجية فعالة، فالنسق القيمي والعقيدي للنخبة الحاكمة، من أكثر المحددات تأثيراً على صنع السياسة الخارجية للوحدة الدولية، كما يؤدي إلى تغيير نسبي في السياسة الخارجية، تبعاً لتغير النخبة الحاكمة، التي تاتي بنسق عقيدي مختلف، يؤثر على إدراك محددات السياسة الخارجية، وبالتالي صنعها. فيؤثر النسق العقيدي على إدراك النخبة الحاكمة للمحددات والمتغيرات المحيطة، ويضع قيوداً على خيارات السياسة الخارجية، ويوفر التبريرات المناسبة لإختيارات السياسة الخارجية للوحدة الدولية.

ثانياً: السمات القيادية

لقد لعبت القيادات التركية المتعاقبة منذ اعلان الجمهورية عام 1924، دوراً بارزاً، في رسم سياسات، وتوجهات تركيا الداخلية والخارجية، لا سيما، وأن النظام السياسي التركي، مصنف ضمن النظم الديمقراطية المغلقة، التي تلعب فيها الزعامات الفردية، أدوارا محورية، لكن بغض النظر عن هذه الخاصية، فإن ما يهمنا هنا، هو إبراز مميزات القيادات التركية، وعملية الانتقال السلمي للسلطة، من جيل لآخر، و أثرها في وضع السياسات، واتخاذ القرارات، في ظل التحولات التي تشهدها دائرة صنع القرار في تركيا، خصوصاً في فترة الدراسة 2002-2010، ومع تنوع

الأهداف في توجهات السياسة الخارجية التركية، وتأثيرها على أهداف سياستها الإقليمية، التي تنعكس على طبيعة الدور الإقليمي التي تقوم به تركيا، أو تطمح للقيام بها مستقبلاً.

يعد **"مصطفى كمال أتاتورك"** الأب الروحي للجمهورية التركية[337]، والذي قاد الأتراك للانتصار في حرب الاستقلال، وتأسيس الجمهورية، وقد استطاع في أوج حالة الضعف والهزيمة، والاحتلال، أن يقدم فكراً مختلفاً، إذ أعطى لمفهوم الثورة ضد استسلام الخليفة، للاحتلال مدلولاً، يختلف عن المدلول المعتاد، وأسند للجيش دوراً مركزياً في الثورة، وفي تأسيس الجمهورية، والمحافظة على مبادئها. وإذا كانت حقبة "أتاتورك" و"حزب الشعب"، قد تميزت بسيطرة الإيديولوجيا الأتاتوركية، على طبيعة النظام السياسي، والسياسات المتبعة، فإن عهد "أردوغان" و"حزب العدالة والتنمية"، شهد نقلة نوعية، أو ما يسمى بالجمهورية الثانية، فقد جاء "أردوغان" وحزب العدالة والتنمية، بمسار معاكس، للمسار القديم، وليخالف من خلاله، سياسات الماضي اللاعقلانية القائمة، على الاستبداد والعلمانية المتطرفة، وعمل على اعادة هيكلة ومأسسة النظام السياسي والاقتصادي التركي، بهدف تحديث تركيا.

"رجب طيب أردوغان": تميز برغم من تخرجه من مدارس "الإمام الخطيب" ذات التوجه الديني[338]، بنزعته العملية البراغماتية الصريحة، وحماسته لإجراء إصلاح سياسي واقتصادي، لا يشكل تمرداً على الماضي، بقدر ما يشكل تصحيح للمسار، وللمكانة، وللقدرات التركية، التي إنكفئت على ذاتها، وحيدت من مقوماتها الكبيرة. وقد ساهم "أردوغان" و"حزب العدالة والتنمية"، في وضع تركيا على مسار التحديث والإصلاح، ليعبر عن التكيف الإيجابي لتركيا، مع المتغيرات الحاصلة، بعد نهاية الحرب الباردة، وأحداث سبتمبر 2001، والمتغيرات في الشرق الأوسط، واحتلال العراق. وقد عمل قادة حزب العدالة والتنمية، وما زالوا يعملون، على إحداث تغيرات داخلية، سياسية اجتماعية واقتصادية، وخارجية تمثلت في استغلال المعطيات الجيوسياسية والجيو استراتيجية، لتحويل تركيا إلى قوة إقليمية، في الوقت التي تشهد فيه ما تسمى بخريطة الشرق الأوسط، إعادة تشكيل، وتوزيع، لمراكز القوة والنفوذ، والسلطة والقرار، وتتزاحم فيه القوى الإقليمية، على حجز مكان لها، في الخريطة الجيو استراتيجية التي مازالت تتشكل، بعد إنهيار البوابة الشرقية للمنطقة أثر احتلال العراق، والمتغيرات الجديدة التي دول المنطقة.

نجح قادة تركيا الجدد، ولا سيما "اردوغان- غول- أوغلو"، في دفع تركيا نحو الأرتقاء الإقليمي والدولي، عبر قيام تركيا، بتعزيز قوتها الناعمة، وجعلها نموذجاً سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، على مستوى المنطقة، وقد ترافق ذلك مع صياغة مفاهيم تركية جديدة، تتناسب مع متطلبات الصعود بتركيا، مثل العمق الاستراتيجي، وديبلوماسية تصفير المشاكل والنزاعات، بشكل يجعل من تركيا المركز الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة. إن الصورة النمطية لتركيا، كدولة ذات نظام تسيطر عليه المؤسسة العسكرية، أصبحت بحاجة إلى إعادة نظر، فيبدو أن التحولات العالمية، و متطلبات التنمية و التحديث الاقتصادي، و وصول قيادة جديدة ذات توجه اسلامي للحكم، قد فرضت على تركيا الدولة والمجتمع، التخلي عن النمط التقليدي العلماني والعسكري، في وضع السياسات، واتخاذ القرارات المصيرية.

فقد أصبحت السياسة الخارجية التركية أكثر إدراكا و إيجابية خلال الفترة المحددة بوصول حزب العدالة والتنمية، بصورة لم يشهدها تاريخ الجمهورية التركية من قبل. إذ أصبح صنع القرار في السياسة الخارجية أقل من الناحية الفردية الشخصية، و أكثر من الناحية المؤسساتية عن ذي قبل، ففي عهد "اتاتورك" كانت معظم قرارات السياسة الخارجية، يتم اتخاذها بطريقة فردية، فكان " اتاتورك " بمثابة "الأب "، جاء بعد ذلك "اردوغان وفريقه" ليفتح آفاقا جديدة، حيث توطدت روابط تركيا بدول العالم عموماً ودول المنطقة على وجه الخصوص.

ثالثاً: تركيا تشكل نموذج براغماتي ديمقراطي:

تستطيع تركيا، وعلى الرغم من ثلاثة إنقلابات عسكرية أعوام 1960، 1971، 1980، وعلى الرغم من الشوائب العديدة في الدساتير التركية المتعاقبة، والقوانين وآلية اتخاذ القرارات فيها، ودور المؤسسة العسكرية، أن تزعم، أنها صاحبة أول تجربة ديمقراطية في المنطقة، فمنذ انتخابات 1946، ومازالت هذه التجربة المستمرة، تشكل نموذجاً، لدول المنطقة، وتكتسب أهميتها الراهنة من رياح التحول نحو الديمقراطية، كما تشكل من وجهة نظر أمريكية نموذج معتدل، مقارنة بالنموذج الإيراني[339].

وإنطلاقاً من الشعار الذي أطلقه "أتاتورك" السلام في الداخل والسلام في الخارج، أدرك حزب العدالة والتنمية، بأن تركيا لا تستطيع أن تؤدي دوراً إقليمياً، ما لم تحقيق السلام الداخلي، من

هنا جاءت المبادرة التي أطلقها "اردوغان"، بانفتاحه على الاكراد، واعتبار أن المصالحة معهم ضرورة، لا يمكن تفاديها، مهما بلغت صعوباتها وعوائقها[340]، فهي عنصر أساسي في الحملة الدبلوماسية، التي بدأها وزير الخارجية "أحمد داود اوغلو"، والتي تهدف الى جعل تركيا، لاعباً اساسياً في الشرق الاوسط، من خلال التوسط بحل النزاعات، وتعزيز الروابط الاقتصادية والتجارية، مع سورية والعراق وايران، إضافة الى نشر السلام والاستقرار في المنطقة[341].

فالمشكلة الكردية، تعد أحد المشاكل المستعصية التي ورثتها حكومة حزب العدالة والتنمية، من الحكومات السابقة، حيث المواجهات العسكرية المستمرة مع عناصر حزب العمال، في جنوب شرق تركيا، والتي وجدت ملاذاً آمنا في شمال العراق، حيث الفراغ الأمني، الذي حصل بعد الاحتلال الامريكي للعراق، الأمر الذي تطلب تحشيد آلاف الجنود الأتراك، على الحدود التركية العراقية.

وقد شكلت هذه المصالحة عنصر أساسي في الحملة الدبلوماسية التي بدأها وزير الخارجية التركي "داود أوغلو" من اجل جعل تركيا لاعباً أساسياً في الشرق الاوسط[342]، وتعد الإجراءات الإصلاحية التي اعلنت عنها حكومة "حزب العدالة والتنمية" ثقافية أكثر منها سياسية تجاه الانفتاح على الاكراد.

وقد شكلت هذه الإصلاحات المتنوعة، ترحيب وإشادة، من قبل الولايات المتحدة، باعتبار أن تركيا تشكل نموذجاً للدول الإسلامية، حيث قال الرئيس الامريكي السابق "بوش الإبن"، لدى حضوره قمة الناتو في اسطنبول في حزيران 2004، "انني أقدر كثيراً، أن بلدكم، قد وضع على كيفية أن يكون البلد المسلم الذي يتبنى الديمقراطية وسيادة القانون والحرية[343].

فتركيا تمثل نموذجاً للديمقراطية الاسلامية المعتدلة، التي تبحث عنها الولايات المتحدة، وتسعى إلى تنمية تجربتها، وتمثل نموذجاً لقدرة الهوية الإسلامية، على التكيف وتقدير القيم الاساسية في المجتمع، من حرية وحكم قانون وعدالة وإصلاح وشفافية، وتمثل نموذجاً للإسلاميين، لمعرفة كيف يتعاملون مع الاوضاع الداخلية في بلدانهم، من خلال نهج الواقعية، والبراجماتية والاعتدال.

وهذا مانجده حاضراً في تصريحات "أحمد داود اوغلو"، من أن تركيا، هي البلد الوحيد، التي يستطيع ان يتحدث عن المنطقة، في أوروبا، من حيث قيم الديمقراطية والحرية، وبذلك، فان تحرك حكومة "اردوغان"، نحو تطبيق الديمقراطية، والتوجه الجدي، لحل المشكلة الكردية، من جذورها، يعطي دافعاً قوياً للقيام بسياسة خارجية نشطة، على الصعيدين الإقليمي والدولي[344]. فالحاجة إلى تركيا على الصعيد الدولي أصبحت ضرورة للغاية في المسائل التالية[345]:

- الديمقراطية والإسلام في نموذجها السياسي.
- الاعتدال الإسلامي في نموذجها الديني.
- التعايش الحضاري والديني في نموذجها الثقافي.
- نقل الطاقة في نموذجها الجغرافي.
- السلام والاستقرار والامن الإقليمي في نموذجها الدبلوماسي.

رابعاً: أمتلاك تركيا خطاباً تصالحياً وتعاونياً

يحاول خطاب تركيا الجديد، التركيز على القواسم المشتركة مع العالم العربي، وإظهار البلاد على أنها موحدة مع هذا العالم، وتربطها به علاقة عضوية، وأن ما يتعرض له من مشاكل، وأزمات، هي بمثابة مشاكل للجميع، وعلى الجميع مواجهتها، كطرف واحد، ويحاول الخطاب التركي، إشراك تركيا، في كافة القضايا – غير الأزمات- عند الحديث عن الجانب الاقتصادي، والتعاون بين بلدان المنطقة، والقمم المشتركة، والتعاون والتبادل الاقتصادي، وكذلك في القضايا السياسية والأيديولوجية وغيرها، وهنا يقول "داود أوغلو": ترى تركيا، أن لها مصيراً مشتركاً، يجمعها بالدول العربية، ولذا، فإنها تعمل بكل ما تستطيع من جهد وتأثير، على حل مشكلات المنطقة، باعتبارها مشكلات خاصة[346].

وتثمن تركيا، دور الدول الفاعلة في المنطقة، وقدرتها على تقديم اسهامات جادة، في المبادرات التي تتعهدها، وتأمل أن تتعاون على حل مشكلاتها بجهد مشترك، وكأفراد في أسرة

واحدة[347]. وقد أشار أوغلو، إلى أن تركيا ستكون دائماً، وستواصل العمل من أجل استقرار ورفاهية شعوب المنطقة[348].

وقد تحدث "أوردوغان" في خطاب له في لبنان، أن بيروت، عندما كانت محاصرة، شعرنا أننا نحن المحاصرون، لقد أغرقتنا الدماء التي سالت في صبرا وشاتيلاً بالألام، وعندما أستشهد أخي الغالي "رفيق الحريري" في بيروت، شعرت بالألم العميق، لقد أحزنتنا القنابل التي انهمرت على لبنان. إنني متأكد، وكما أننا نشعر بالألم، فإنكم تشعرون به، بسقوط القتلى الأتراك من أجل غزة، وكذلك عندما نتحدث عن كابول وبغداد ودارفور... نحن سنرفع أصواتنا عالياً، تجاه الطغيان والقراصنة، في عمق البحار، وللدفاع عن الحقوق، وسندافع عن المظلومين، وسنستمر برفع أصواتنا، من أجل الأطفال والأبرياء، وإعادة الحقوق إلى القدس وغزة ودعم بيروت[349].

لا شك أن الكثيرين نظرو لمثل هذا الخطاب على أنه "عثمانية جديدة" لما فيه من أستحضار لدفاع الدولة العثمانية عن أقاليمها التي تواجه المخاطر أو العدوان الخارجي، كما فيه نقد لادع وكبير لإسرائيل التي يجمع العرب على أنها عدوهم التقليدي.

خامساً: الاستقرار السياسي

يقول "هاينس كرامر" في دراسة له[350]، إن الاستقرار السياسي، مهم لتمكين الدولة، من فرض تصوراتها الإقليمية، في مواجهة الدول المنافسة، وتعد تركيا بلداً، يمتلك نظاماً سياسياً مستقراً، ويتفوق على أنظمة دول المنطقة، وقد وظفت تركيا مساعيها نحو الاتحاد الأوروبي، من أجل تحقيق إصلاحات ديمقراطية في الداخل التركي، وتقليص نفوذ المؤسسة العسكرية في السياسة، التي سبق أن أطاحت بحكومات منتخبة، حيث أستطاع حزب العدالة والتنمية، من إحداث مجموعة من الإصلاحات السياسية الجذرية، غيرت بموجبها تركيبة مجلس الأمن القومي، الذي كان يسيطر عليه العسكريون، وأصبح أمينه العام، يعين من رئيس الوزراء، ويعقد إجتماعاته كل شهرين، والأهم من ذلك تحوله إلى أداة إستشارية، وليس تنفيذية.

كما أجرى استفتاء شعبياً في أكتوبر من العام 2007، أسفر عن تعديل طريقة انتخاب رئيس الجمهورية، بحيث بات ينتخب من الشعب مباشرة، وخفض المدة القانونية للرئاسة من 7 سنوات إلى 5 سنوات، قابلة للتجديد لمرة واحدة، وزاد من دور المجتمع المدني، في صنع السياسات العامة، وبالتالي قدمت تركيا نموذجاً ديمقراطياً حقق لها الاستقرار الداخلي و الفرصة للنفوذ السياسي الإقليمي.

الخلاصة

من خلال ما تناوله هذا الفصل، فقد تبين أن تغييراً قد حدث، وأن المسافة بين تركيا الدولة والمجتمع قد تقلصت، وأن خطوات الحكومة التركية التي يقودها حزب العدالة والتنمية، حملت تركيا الكبيرة والقوية إلى المستقبل، فعملية التغيير والبناء التي مرت بها تركيا خلال السنوات قيد الدراسة شكلت ما يمكن وصفه بالثورة، حيث رأي فيها ساسة العصر بالمقاربة الصحيحة لما يسمى بالثورة على صعيد الداخل من حيث الديمقراطية وحقوق الإنسان، الاقتصاد وبناء مؤسسات الدولة، الحرية والامن، وعلى صعيد الخارج، من حيث انهاء سنوات طويلة من العزلة عاشتها الدولة التركية.

فحزب العدالة والتنمية الذي شكل حكومة منفرداً، قد نجح بإدارة دولة، غلب عليها ما يسمى بــــ"الدولة العميقة"، وكذلك نجح في تقديم رؤية جديدة، تأخذ تركيا إلى المستقبل، من دولة مدينة إلى دولة دائنة، ومن دولة تقمع فيها الحريات، إلى دولة أصبحت "نموذج" لحماية الحريات وحقوق الانسان، ومن دولة أعيتها سنوات العزلة، إلى دولة أعادت اكتشاف مقدراتها ومقوماتها، نحو بوابة العالمية، مروراً بالشرق الأوسط، الذي سجل فيه تاريخها المجيد.

الفصل الثالث
المحددات الداخلية والخارجية
للدور التركي في الشرق الأوسط

تمهيد

نظراً لكون الدور الذي تلعبه الدولة، أو يحتمل أن تلعبه في المستقبل، يرتبط أساساً بحجم ما تملكه من إمكانيات أو مقومات أو مقدرات مشكلة، لعناصر قوة الوحدة القومية، و لأنه يمكن توقع طبيعة الدور الذي تضطلع به الدولة، إنطلاقاً من مستوى إمكانياتها، فإنه ينبغي علينا، في سعينا لمعرفة طبيعة الدور الذي تلعبه تركيا في الشرق الأوسط، أن نطلع على عناصر القوة التركية، والتي يمكن تصنيفها إلى عناصر مادية، تتضمن الجانب الطبيعي، المتشكل من الموقع و المساحة و الموارد الطبيعية، التي تؤثر في طبيعة الخيارات الاستراتيجية في سياستها الإقليمية، و تؤثر على فرص تحقيق التقدم في الشأن الاقتصادي، الذي يعتمد بدرجة كبيرة على ما تمتلكه الدولة من موارد طبيعية، تساهم في رفع نسب النمو الاقتصادي، وفي توفير الموارد المالية، لفرص تطور صناعي وتكنولوجي، يسمح بإدخال عمليات تحديث للقدرات العسكرية.

والعناصر غير المادية، تتمثل في المقومات المجتمعية، التي تعكس بنية البيئة الداخلية للدولة، بما تحويه من مجموعات سكانية، وقيم اجتماعية وثقافية وحضارية وتاريخية، ودور هذه القيم و المؤسسات، في زيادة ما تتمتع به تركيا من جاذبية، تدعم قوتها الناعمة ،مما يساعدها على نشر قيمها و نفوذها إقليمياً وعالمياً، ويزيد من قدرتها على القيام، بوضع جدول الأعمال في السياسة الإقليمية والعالمية.

ولكن كما رأينا، فإن مجرد امتلاك مثل تلك الإمكانيات المذكورة أعلاه، وإن كان ضرورياً، إلا أنه ليس كافياً لوحده، لأن الأمر يتطلب وجود قيادة ونخب فاعلة، في دائرة صنع القرار، لها تصور وإدراك واضحين، لطبيعة الدور، الذي يمكن أن تلعبه دولتهم في محيطها الإقليمي، و امتلاك القدرة على الاستغلال الأمثل، لتلك الإمكانيات، لخدمة الأهداف والتصورات المحددة مسبقاً، لذلك، فمن الواجب معرفة مميزات القيادة التركية، وذلك في إطار المقومات القيادية.

المبحث الأول
المحددات المادية للدور التركي في الشرق الأوسط

تنامي القوة التركية، واتساع نفوذها في منطقة الشرق الأوسط، في مختلف المجالات، شكل واحداً من أهم المواضيع المميزة خلال العقد الاخير، وهذا يدفعنا للتساؤل عن عوامل صعود القوة التركية، ومظاهرها المختلفة، سواء المادية منها طبيعية كانت أو اقتصادية أو عسكرية، وغير المادية أي العناصر الاجتماعية، والثقافية والحضارية، وجانب القوة الناعمة، كأحد دعائم قدرة القوى الكبرى على التأثير، في ظل تنامي إدراك صناع القرار في تركيا خصوصاً في ظل حكومة العدالة والتنمية، ومدى أحقية تركيا في الطموح للعب دور فاعل، ومؤثر إقليمياً وعالمياً. **ويتضمن هذا المبحث:**

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والبشرية

المطلب الثاني: المحددات الاقتصادية

المطلب الثالث: المحددات العسكرية والإستراتيجية

المطلب الأول: المحددات الجغرافية والبشرية

لعبت منطقة الأناضول دوراً حاسماً في التاريخ، على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ شكّلت هذه المنطقة تقاطعاً لمختلف الحضارات البشريّة العريقة، التي شكّلت قلب العالم القديم، فكانت "اسطنبول" عاصمة لثلاثة من أكبر الإمبراطوريات، وأقواها على مر العصور من الرومانية إلى البيزنطيّة، وانتهاءً بالإمبراطورية العثمانيّة (1288-1924)، التي حكمت منطقة تمتد على مستوى قارات العالم الثلاث القديم، إلى أن ضعفت وتفككت، أثر دخولها الحرب العالمية الأولى، فأنهى "مصطفى كمال أتاتورك" الخلافة سنة 1922، وأعلن قيام "جمهورية تركيا" الحديثة العام 1923[351]. وقد إنكفأت تركيا على ذاتها في الحرب العالمية الثانية، ثمّ قامت باستعادة جزء من دورها الجيوسياسي، والتاريخي، خلال فترة الحرب الباردة، عندما شكّلت حائطاً منيعاً، في وجه المد الشيوعي.

ومع انهيار الاتحاد السوفيتي العام 1991، بدت الفرصة سانحة أمام تركيا الحديثة، لتلعب دوراً حاسما يعمل على إعادة تشكل النظام الإقليمي والدولي، عبر ما يعرف باسم "العالم التركي"، الذي يضم دولاً تمتد من غرب الصين إلى أوروبا[352]، ولكن، وفي ضوء غياب رؤية واضحة للجمهورية التركية، لم تستطع تركيا استغلال، أو لم تكن، قادرة على لعب دور، يليق بمكانتها التاريخية، لعدة أسباب، منها: عدم وجود دوافع ذاتية لقيادة المنطقة، وانحسار التفكير في كيفية حماية العلمانية الأتاتوركية فقط، هذا من جانب، ومن الجانب الآخر، عدم القدرة على إيجاد تفاعلات داخلية، تدفع باتجاه استغلال المعطيات الجيوسياسية واستراتيجية، لتحويل تركيا إلى قوة إقليمية ودولية كبرى. لكن ومع استلام "العدالة والتنمية" الحكم، تغيرت المعطيات كلياً، وعمل قادة الحزب ومازالوا يعملون، على احداث تغييرات داخلية وخارجية، وعلى استغلال المعطيات الجيو سياسية والجيو استراتيجية، لتحويل تركيا إلى قوة اقليمية كبرى، في الوقت التي تشهد فيه المنطقة اعادة تشكيل، وتوزيع، لمراكز القوة والقيادة[353]، وقد نجحت تركيا تحت قيادتها الحالية، بالاتجاه نحو الصعود الإقليمي، وذلك من خلال تعزيز قوتها "الناعمة"، وجعلها نموذجاً سياسياً واقتصادياً على مستوى المنطقة.

أولاً: العامل الجغرافي

الحديث عن العلاقة بين الجغرافيا والسياسة، كعامل مؤثر في رسم السياسات الخارجية، أدى إلى ظهور مدرسة علمية سميت بـــــ"المدرسة الجيوبوليتيكية"، التي تزعمها الألماني "فريدريك راتزال" في القرن الـــ19، والتي عنيت بدراسة الموقع، المناخ، التضاريس، كعوامل محركة للدور، الذي يمكن أن تلعبه الجغرافيا في السياسات الخارجية للدول[354]. ويقول "راتزال"، أنه على الرغم من تسارع معطيات التقدم التكنولوجي، إلا أنه من الخطأ، إنكار الدور الذي تؤديه الجغرافيا في التفكير الإستراتيجي لصانع القرار، وتحديد توجهاته الخارجية[355]، حيث شكل موقع "تركيا" تاريخياً، أحد أهم الركائز لبناء رصيد إقليمي، والتحول نحو إنطلاقتها للعالمية[356].

تبلغ مساحة الأراضي التركية (7.83562) كم، أنظر الجدول (9)، وهي تقع في غرب قارة آسيا بين خطي طول (25.4) و(44.48) درجة شرقاً، وهي دولة قارية وبحرية، وتوازي مساحة ألمانيا واسبانيا مجتمعتين، وتحد تركيا 8 دول، جورجيا وأرمينا وأذربيجان من الجنوب الشرقي بخط حدود (252) كم، (268) كم، (9) كم على التوالي، وفي الغرب، اليونان بخط حدود (206) كم، وفي الشرق، إيران (499) كم، وفي الجنوب، سوريا (822) كم، والعراق (352) كم، وفي الشمال الغربي، بلغاريا (240) كم[357]. وتتيح هذه الحدود الجغرافية حرية اختيار أكبر في أي سياسات أو تحالفات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالاها الجغرافي.

وتعتبر أكثر من ثلث مساحة تركيا، أراضي زراعية، وتغطي الغابات أكثر من ربع أراضيها، وبها جبال عديدة، أعلاها جبل أرارات الذي يرتفع بـــــــ (5137) متر، فوق مستوى البحر، وتتحكم تركيا، بعدة جزر معظمها في بحر إيجة، والبحر المتوسط، وأهمها جزيرة أمروز (279) كم[358].

وتحد تركيا المياه من ثلاث جهات، في الشمال البحر الاسود، وفي الجنوب البحر المتوسط، وفي الغرب بحر إيجة، كما أن لتركيا، سيطرة على ممرين بحريين، وهما مضيق البسفور في الشمال، ويبلغ طوله (30) كم، وعرضه (1) كم، ويصل البحر الأسود، ببحر مرمرة، وفي الجنوب الغربي مضيق "الدردنيل" ويبلغ طوله (60) كم، وعرضه (1-6) كم، ويصل بحر مرمرة بالبحر

المتوسط[359]. وتتوسط تركيا قارات العالم القديم آسيا، أوروبا، إفريقيا، وتقع في قلب المجال الجغرافي، الذي يطلق عليه إصطلاحاً "أوروآسيا"، وهي المنطقة الوسطية المتحكمة في "قلب العالم"، الأمر الذي يؤهلها، لأن تكون دولة محورية أو حاسمة، وفق نظرية "هالفورد ماكندر" في المجال الجيو-بوليتك، وتمتد الأراضي التركية بين أوروبا وآسيا، حيث يشكل الجزء الواقع في آسيا، ما يعادل (97%) من مساحة تركيا، ويضم العاصمة أنقرة، بينما يقع الجزء المتبقي في أوروبا، ويضم أسطنبول[360]. ولعل الأهم فيما سبق يتمثل في أن تركيا تجاور منطقة الشرق الأوسط المعروفة بمقدراتها وإمكانياتها المتعددة.

الجدول (9) بعض المؤشرات الجغرافية[361]

المساحة	كيلو متر مربع
المسطح	783.562
اليابسة	769.632
المياه	13930
الحدود البرية	2648
الحدود المائية	7200

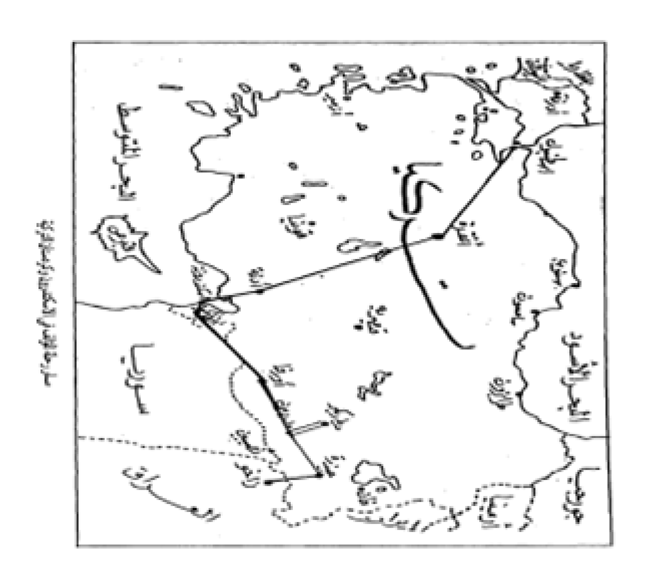
- المصدر: Cia factbook تقديرات 2011

وتستغل تركيا مركز ثقلها الجيوبوليتيكي، في منطقة الشرق الأوسط، إضافة إلى عضويتها في منظمات إقليمية ودولية ذات فاعلية ،في لعب دور كبير في السياسة الدولية والإقليمية، يتمثل في ملء الفراغ الحادث في المنظومة الإقليمية، بعد احتلال العراق، وتزعزع علاقتها بإسرائيل، ولعب

دور القوة الموازية لطموح إيران الإقليمي، إضافة إلى قيامها بدور الوسيط في الإقليم، ناهيك عن السعي لأن تكون القوة الإقليمية الأقوى في المنطقة[362].

وعليه يمكن القول، بأن الموقع الجيواستراتيجي، الذي تتمتع به تركيا، يؤهلها ويفرض عليها الاهتمام بالاعتبارات الإقليمية، ويبعد عنها أي شكل من أشكال التهديد الأمني، لأراضيها من ناحية، ويعود عليها بمنافع اقتصادية عديدة، سواء في إطار علاقاتها التجارية أو من خلال عبور موارد الطاقة عبر أراضيها، من ناحية ثانية، ويمنحها موقعها هذا مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي والدولي، من ناحية ثالثة[363].

خريطة (1) توضح الحدود الجغرافية للجمهورية التركية



ثانياً: العامل السكاني[364]

يعتبر عدد السكان ونموه، عامل قوة للدولة، لكن هذا المتغير، يؤثر في البلدان المتطورة، أكثر منه، مما يؤثر في البلدان الفقيرة، حيث يقدر عدد سكان تركيا بـ (78.5) مليون نسمة، (26.9%) من السكان 14 عاماً أو أقل، وذلك وفقاً لاحصائيات عام 2011، وبمعدل نمو بلغ (1%)، وهي بذلك تحتل المرتبة الـ 17 عالمياً من حيث ترتيب السكان، وهو ما يعني انها دولة

فتية[365]، أنظر الجدول (10)، (99.8%) من السكان هم سُنة، (10 إلى 20) مليون هم من العلويين، وتقدر الإحصائيات أن (87%) من الشعب التركي يقرأ ويكتب،(95.3%) من الرجال، و(79.6%) من النساء، وتشير هذه الأرقام إلى أنها الأعلى في الدول الإسلامية، مقارنة بمصر (71.4%)، إيران (77%)[366].

الجدول (10) مؤشرات سكانية[367]

المؤشر	التعداد
عدد السكان	78.785.548
نسبة الحضر	70.5%
معدل النمو	1.235%
ذكور	35901154
إناث	35615946
0-14 سنة	26.3%
15-64 سنة	66.9%
65 فأكثر	6.6%

- المصدر: cia factbook تقديرات 2011

وتعتبر التركيبة السكانية لتركيا، معقدة ومكونة من عشرات الأعراق، التي ترجع أسباب تشكيلها، إلى عهد الدولة العثمانية، حيث كانت مناطق نفوذها، وحكمها، تشمل أراضي واسعة في

آسيا وأوروبا وأفريقيا، وحسب التقديرات، يشكل الأتراك، أكبر تشكيلة عرقية للسكان حوالي (70%-80%)، يليهم الأكراد (20%-30%)، الزازيون (2%-3%)، العرب (2%)، الشركس (0.5%)، والجورجيون (0.5%)[368].

المطلب الثاني: المحدد الاقتصادي

إن البحث في الأدوار الإقليمية ،التي عرضتها نظريات التحليل الإقليمي، لـــــــ"دافيد مايرز"، و"كانتوري"، و"شبيغل"، يدفع في هذا المجال إلى عرض نقاط القوة الاقتصادية للدولة التركية، كفاعل إقليمي، يراد دراسته، وبعدها توقيع النتائج النظرية على الحقائق الإقليمية، لكي يتأتى فحص النظريات من جهة، والوصول إلى وضع تحليل يساعد على الفهم والتنبؤ بسلوك الفاعل، من جهة أخرى.

فحسب نظرية الدور لـــــ"هولستي"، تمتلك تركيا إدراكاً قوياً لنفسها، كقيادة إقليمية، رغم محدودية إمكاناتها الاقتصادية، في ظل نظام دولي، تحددت طبيعة الفواعل فيه، نسبة للعوامل الاقتصادية، فحسب دراسات البنك الدولي، فقد وضعت تركيا بين الدول المتوقع لها الصعود الاقتصادي، واحتلت المرتبة الـــ"17" عالمياً[369]. وقد برز العامل الاقتصادي في تركيا في فترة الدراسة ،كعامل من عوامل نجاح حزب العدالة والتنمية، الذي قدم لتركيا نموذجاً مميزاً في الاقتصاد، مما انعكس على الوضع الداخلي، حيث أدى هذا النجاح الاقتصادي، إلى نجاح على المستوى الداخلي، وبالتالي نجاح في السياسة الخارجية التركية.

- الإمكانيات الاقتصادية التركية[370]

شكل الوضع الاقتصادي البائس، والانهيار التجاري والمالي لتركيا، التحدي الرئيسي لحزب العدالة والتنمية، عند تسلمه لمقاليد السلطة، عام 2002، إذ استطاع الحزب، النهوض بالاقتصاد التركي، بما يشبه المعجزة، بعد عقود طويلة من فضائح الفساد، والبؤس المالي، الذي عاش فيه الأتراك.

لما كان الاقتصاد، يعد الشرط الأهم، لمنح الدول مكانة القوى الكبرى، وبوصفه المعيار الحقيقي لمقومات القوة والقدرة التي تمتلكها، فإن موقع تركيا وطبيعتها المتنوعة، جعلا منها بلداً غنياً بالموارد الطبيعية، وبالثروات المعدنية والمساحة الشاسعة، وهو ما جعلت منها بلداً، تتمتع بالاكتفاء الذاتي، من الناحية الغذائية الزراعية، وتحتل مكاناً متقدماً بالمجال الصناعي، حيث يحتل الاقتصاد التركي المرتبة 17 عالمياً[371]، ومرشح، لأن يدخل قائمة العشرة الأوائل، خلال السنوات القليلة القادمة.

أدرج الاقتصاد التركي، ضمن سبعة قوى اقتصادية صاعدة في العالم، إلى جانب الصين والبرازيل والهند وإندونيسيا والمكسيك وروسيا، وذلك وفقاً لتقرير صادر عن مركز الدراسات بالكونغرس الأمريكي، حول مستقبل الاقتصاد العالمي[372]. وقد تحدث التقرير بثناء عن تركيا، حيث جاءت تركيا بعد الصين في النمو الاقتصادي، وتحتل تركيا المركز (17) اقتصادياً في العالم، والرابع أو الخامس على المستوى الأوروبي[373]، وبنفس الاتجاه، يتوقع "جورج فريدمان"، أن يصبح الاقتصاد التركي من ضمن العشرة الأوائل الكبار في العالم بحلول عام 2020[374].

وتظهر الأهمية الاقتصادية، وقوتها في تركيا ،من خلال الجداول الإحصائية والرسومات البيانية، التي تبين الوضع الاقتصادي لتركيا، ولا تقتصر مفاعيل النجاح الاقتصادي، وتأثيراتها على الداخل التركي فقط، بل تتعداه إلى إطارها الإقليمي والدولي، وهذا الذي ساعد تركيا في لعب أدوار إقليمية كبيرة، حيث كان للاقتصاد الدور الأهم في تحريكها. ففي يناير 2011، وحسب تصريحات لـــــ"أردوغان" عبر موقعه الإلكتروني "توتير"، أعرب فيها عن ارتياحه، لزيادة حجم التبادل التجاري مع الدول العربية، والذي تزايد من(13) مليار دولار عام 2004 إلى (34) مليار دولار في عام2010، كما بلغت الاستثمارات العربية في تركيا (14) مليار دولار خلال السنوات الست الماضية، وأضاف: أنه يأمل في إنشاء مناطق تجارية حرة مع البلدان العربية، حيث توجد اتفاقيات للتجارة الحرة بين المغرب وتونس ومصر، وسورية وفلسطين والأردن، وأن تركيا مازالت تتباحث لتوقيع اتفاقية تجارية حرة مع لبنان وليبيا ودول مجلس التعاون الخليجي، واختتم تصريحاته بقوله: "هدفنا أن نصل مع الدول العربية لاتفاقيات إستراتيجية، تساهم في التعاون الإقليمي، والتكامل الاقتصادي فيما بيننا[375].

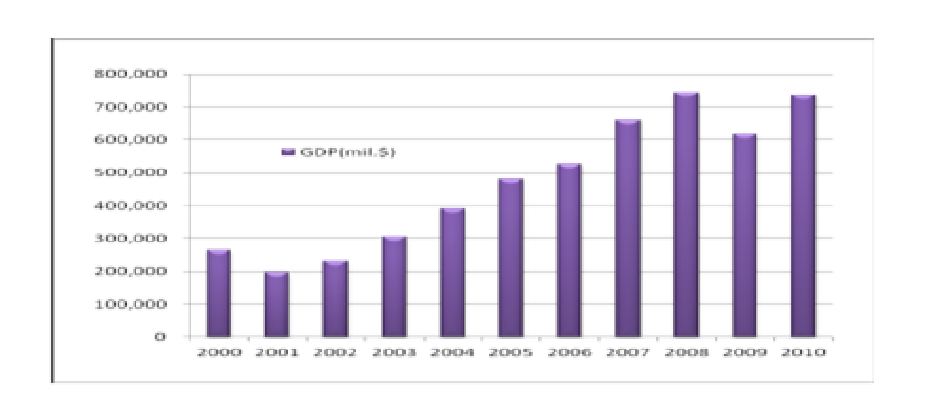
وكانت تركيا، قد بدأت بسلسلة من الإصلاحات الاقتصادية[376]، انتهت بأزمة عميقة سنة 2001، كان من مظاهرها: انخفاض معدل النمو، وزيادة معدلات التضخم، وارتفاع العجز في خزينة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها، وارتفاع سعر الفائدة، وعدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه التغيرات، وتردي أوضاعها، وبعد مجيء حزب العدالة والتنمية، تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية، التي اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولي، ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت، عوضاً من نظام الصرف المرن، وتم التزود باحتياطي خارجي، بلغ ما يقارب (25) مليار دولار، من أجل ضمان نجاح البرنامج، ومن هنا بدأت موجة كبيرة من الإصلاح، تجتاح القطاعات المالية والإدارية. ويمكن تقسيم المراحل التي تطور فيها الاقتصاد التركي حتى الآن في حكم حزب العدالة والتنمية، إلى مرحلتين أساسيتين:

أولاً: مرحلة التأسيس للنمو الاقتصادي 2002-2008:

يمكن القول، أنه من الناحية التقنية، إن أي دولة، إذا استطاعت تحقيق معدلات نمو على مدار خمس سنوات مستمرة، فهذا يعني، أنها قد أسست لبرنامج نمو مستمر، ولقد استطاعت تركيا الخروج من تلك الأزمة بسرعة، عن طريق الإصلاحات التي اتبعتها، والتي تمثلت بالدعم الخارجي، والتعامل مع الأسواق الخارجية، ولهذا فقد حققت تركيا نمواً ملحوظاً، وبدأت عجلة التغيير نحو الأفضل في الدوران، حيث مر الاقتصاد التركي، بعملية تحول كبيرة خلال الفترة 2002-2010، وكان من نتائج هذا التحول:

ازدياد الناتج الاجمالي خلال الفترة المذكورة من (300) مليار دولار عام 2002 إلى (750) مليار دولار عام 2008، بمعدل نمو بلغ (6.8%)[377]، إرتفاع نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من (3.3) آلاف دولار عام 2002[378]، إلى (12) ألف دولار عام2008 [379]. ارتفع حجم الصادرات من 33 مليار دولار عام 2002 إلى (130) مليار دولار في نهاية سنة 2008، انظر الشكل (1)، والذي يوضح التغيير في مؤشرات الاقتصاد خلال الفترة المذكورة..

الشكل (1) يوضح الناتج المحلي الإجمالي (GDP) من 2000-2010[380]



- المصدر: معهد الاحصاء التركي للسنوات 2000-2010 بالإضافة لهيئة الاستثمار التركية 2010-2011

كما اعتمدت زيادة معدلات النمو بعد عام 2002، في جزء كبير منها، إلى الاعتماد على استثمارات القطاع الخاص، التي اهتمت به الحكومة، وعملت على حل كثير من مشاكله، حيث أدى الدعم الحكومي له خلال الفترة 2002-2010، إلى ارتفاع حجم الاستثمارات إلى أربعة أضعاف ونصف، وارتفاع حجم الانتاج إلى ضعفين، وارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص، بنسبة (300%)، فيما ارتفعت الاستثمارات الحكومية إلى (100%)، وارتفاع نسب الاستهلاك في نفس الفترة لتصل إلى (39%) في القطاع الخاص، و(22%) في القطاع الحكومي[381]. وبلغ مجموع قيمة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي، مانسبته حوالي (25%)، وهي النسبة الأعلى على المستوى الأوروبي.

ويوضح الجدول (11) المواضيع المتعلقة بزيادة رأس المال، وعلاقتها بمعدلات نمو الاستثمار والصناعة، بين الفترة الواقعة بين 1990-2001، والفترة بين 2002-2008، ويلاحظ بناء على تلك المؤشرات وغيرها، أن القطاع العام، ترك السوق للقطاع الخاص، حيث بلغ حجم استثمارات القطاع الخاص عام 2002 حوالي (21) مليار دولار، في حين ارتفعت عام 2006، لتصل إلى (67) مليار دولار.

الجدول (11) التوجهات الاقتصادية طويلة الأمد[382]

التوجهات الاقتصادية طويلة	1990-2001	2002-2008

الأمد (%)		
التضخم	74%	13.4%
النمو	3%	6%
معدل نمو الاستثمار	3.1%	14.5%
معدل نمو الانتاج الصناعي	3.8%	6.1%
زيادة الصادرات	8.8%	23%

وبالنسبة إلى التضخم، فبعد أن وصلت نسبة التضخم (74%) عام 2001، انخفضت في نهاية سنة 2007 إلى (8.4%)، ثم عادت وأرتفعت قليلاً، حتى وصلت (10%) عام 2008، بسبب زيادة الأسعار العالمية، وفي هذه المرحلة تحققت تطورات مهمة، وبشكل متواز مع الإصلاحات التي عقبت الأزمة الاقتصادية، حيث تم تغطية جزء كبير من عجز الموازنة العامة للدولة، فيما استمر عجز القطاع الخاص استمر لأسباب تنظيمية، ومن أجل حل هذه المشكلة، كان لا بد من إحداث تحول صناعي فاعل، وتعميق دور الإصلاحات، التي تزيد من حجم الادخار، وإعادة توظيف المدخرات في الاستثمار من جديد[383].

من جهة أخرى، فقد عملت حكومة حزب العدالة والتنمية، على اتخاذ سلسلة خطوات، زادت بموجبها من رفع معدلات الاستثمار، وذلك من خلال: زيادة التقشف الحكومي، وخفض النفقات، إصلاح الجهاز الادراي للدولة، وضمان مبدأ الشفافية والمحاسبة، إصلاح التعليم المهني، وحل مشكلة نقص العمالة الماهرة، جذب روؤس الاموال الخارجية، بشكل مباشر، والتي تجاوزت ما نسبته الـ (30%) من الناتج المحلي الإجمالي، تأمين الطاقة، وضمان تدفقها بأسعار اقتصادية، على المدى الطويل[384].

ومن الأمور الجديرة بالملاحظة، والتي لعبت دوراً بارز في نمو الاقتصاد التركي، خلال الفترة 2002-2008، هي زيادة معدلات انتاجية العامل التركي، محققاً إنتاجية، تجاوز فيها نظيره الأوروبي والأمريكي، وكذلك مساهمة قطاع الخدمات، الذي لعب دوراً بارزاً ومحركاً رئيسياً في الاقتصاد، حيث شكل ما نسبته (70%) من الناتج المحلي الاجمالي[385].

ومن الأمور التي سجلت خلال فترة الدراسة، انخفاض نسبة العجز في الموازنة العامة للدولة، واستقرار الاسعار، حيث يعتبر التضخم، وما يحمله من عدم استقرار في الأسعار، من أهم العراقيل التي تواجه اقتصاديات الدول.

كذلك انخفضت النسبة الإجمالية لأسهم ديون القطاع العام من الناتج القومي الاجمالي من (1.7%) عام 2002 إلى (30.5%) عام 2008، وكذلك انخفض عجز الموازنة العامة من الناتج القومي الاجمالي من (16.5%) عام 2001 إلى (2%) خلال الفترة 2004-2008[386].

ثانياً: مرحلة تثبيت النمو الاقتصادي 2008-2010، وفيها، تحقيق انجازاتٍ اقتصادية ومالية متعددة، بالاعتماد على تطوير القطاعات المنتجة، في الاقتصاد التركي، وزيادة معدلات الاستثمار الخارجي، إضافة إلى تعزيز خطة تطوير الصادرات التركية.

فقد وصل إجمالي الناتج المحلي إلى (775) مليار دولار عام 2010، وارتفعت حصة الفرد من الناتج المحلي إلى (15) ألف دولار، بالرغم من الزيادة السكانية البالغة حوالي مليون نسمة سنوياً. في حين بلغت إيرادات السياحة (33) مليار دولار، وبلغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (13) مليار دولار، وعدد الشركات ذات رؤوس الأموال الأجنبية (36.5) ألف شركة، وانخفضت نسبة التضخم إلى (7.5%).

خلال هذه الفترة، التي شهدت نمو الاقتصاد التركي، تحققت تطورات هامة، فيما يخص التجارة الخارجية، فقد أرتفعت الصادرات من (33) مليار دولار عام 2002، إلى (135) مليار دولار عام 2010، وارتفعت الواردات في نفس الفترة من (15) مليار دولار إلى (202) مليار دولار.

وبالنسبة للاستثمارات الخارجية، فلقد مضت تركيا بسلسلة خطوات جيدة، في مجال جذب رؤوس الأموال الأجنبية، لتقترب في ذلك من مستويات الدول الصناعية، ومقاييس الاتحاد

الأوروبي، حيث استطاعت أن تجذب كثير من الاستثمارات إلى الداخل، وحسب منظمة التجارة والتنمية "الأونكتاد"، فإن تركيا تحتل المرتبة السادسة عشر عالمياً، من بين أكثر الدول الجاذبة للاستثمار عام 2007، بمقدار تجاوز (20) مليار دولار، لتصل نسبتها (1.5%) من مجموع الاستثمارات العالمية، وبذلك استطاعت تركيا تمويل ما نسبته (50%) من العجز الجاري، وأن تجعل من هذه الاستثمارات محركاً للنمو[387].

والجدول رقم (12)، يبين نجاح الاقتصاد التركي، في تحقيق ناتجاً محلياً ضخماُ نسبياً، سواء بالمقاييس العربية أو العالمية[388]، وفي الوقت الذي يعد فيه التضخم، من النوع المعقول، بعد أن عانى الاقتصاد التركي لفترات من التضخم المرتفع، وكذلك تعد معدلات البطالة مرتفعة نسبياً في تركيا، وذلك أن تركيا، تمتلك كتلة سكانية كبيرة، وتعد الثانية من حيث العدد من الدول بعد مصر[389].

ووفقاً لتقرير صادر عن مؤسسة "ستراتفور"، فإن نمو الاقتصاد التركي، يعد أحد العوامل، التي ستسمح لتركيا باستعادة دورها الإقليمي[390]. ويشكل الاقتصاد التركي أكبر اقتصاد إسلامي، والأكثر ديناميكية، متفوقاً على نظيره الاقتصاد السعودي، وإذا ما أضيف إلى ذلك، موقع تركيا الجغرافي، وامتلاكها أكبر شبكة نقل ومرور للطاقة في العالم، فإن ذلك سيقودنا، إلى أن الدور الإقليمي التركي، سيتصاعد حتماً لاستعادة حالته التاريخية، ولو بشكل بطئ[391]. والواقع أن التحسن الذي شهده الاقتصاد التركي، كان نتاج الإجراءات الاقتصادية، التي اتخذها حزب العدالة والتنمية، بهدف تثبيت دعائم نفوذه داخل المجتمع التركي، بكل شرائحه، ومن تم الإنطلاق نحو دور إقليمي أكبر، يكون العامل الاقتصادي وراء تحريكه.

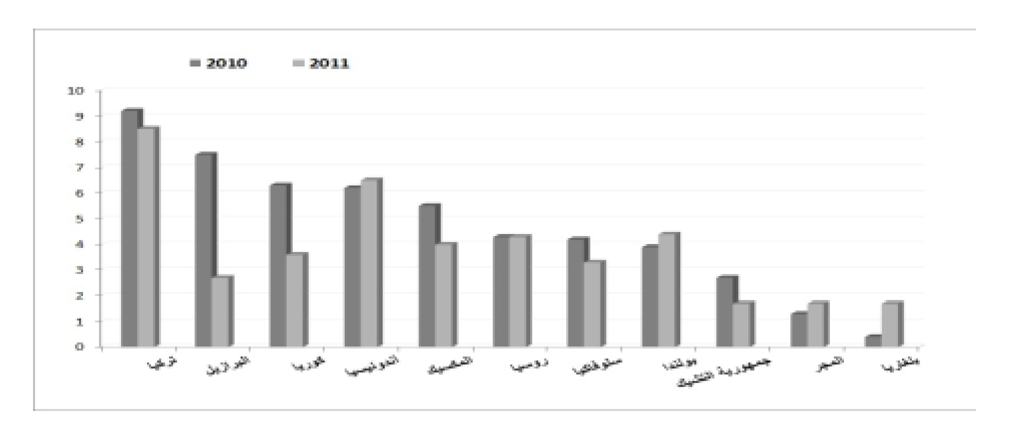
وفي الوقت الذي لم تتمكن فيه العديد من اقتصاديات الدول، التعافي، من الركود المالي العالمي الأخير، حقق الاقتصاد التركي نمواً بنسبة (9.2%) في عام2010، أنظر الشكل (2)، وهو ما جعله يبرز كأسرع الاقتصاديات، نمواً في أوروبا، وواحداً من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم[392].

الجدول (12) مؤشرات اقتصادية رئيسية، 2008-2010[393]

الناتج المحلي الاجمالي	1.053 تريليون دولار
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	14600 دولار
نسبة النمو	6.6%
مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي	
الزراعة	9.2%
الصناعة	26.9%
الخدمات	63.9%
القوة العاملة	26.46
البطالة	10.3%
نسبة السكان عند خط الفقر	16.9%
ميزان المدفوعات الجاري	71.69
الصادرات	133
الواردات	212.2
الدين الخارجي	313.6

- **المصدر: CIA, year book, 2011**

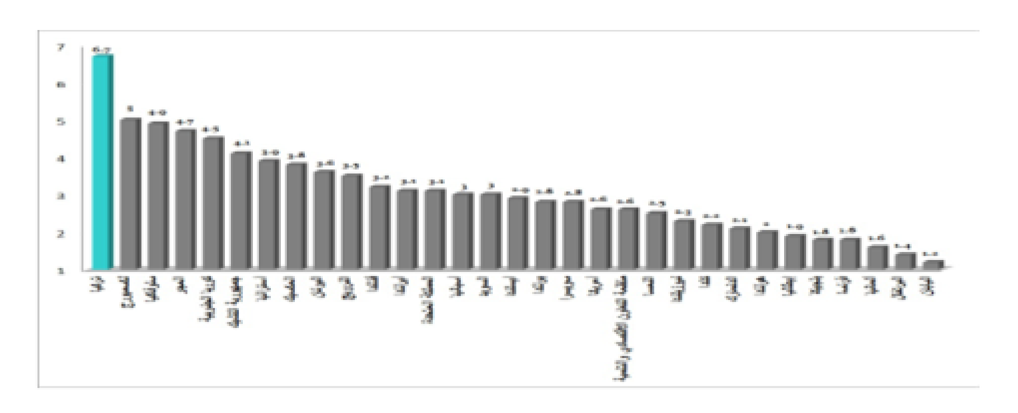
الشكل (2)، توقعات اقتصادية لنمو اقتصاد بعض الدول



المصدر: تقرير التوقعات الاقتصادية العالمية الصادر عن صندوق النقد الدولي لشهر أبريل 2011

وعلاوة على ما سبق، ووفقاً لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يتوقع أن تصبح تركيا أسرع نظام اقتصادي بين الأنظمة الاقتصادية النامية في الدول الأعضاء في المنظمة خلال الأعوام القادمة بين 2011 م و 2017، مع متوسط سنوي لمعدل النمو يصل إلى (6.7%)[394]، أنظر الشكل (3).

الشكل (3) توقعات بنمو بعض الدول النامية



المصدر: معهد الإحصاء التركي (TurkStat)، تقارير متنوعة، عام 2013

وإذا كانت الجداول والأشكال السابقة، قد بينت كيفية نمو الاقتصاد التركي، ونمو إجمالي الناتج المحلي له على مدار الأعوام قيد الدراسة، وكيفية مروره كأسرع الاقتصاديات نمواً إلى أوروبا، وواحداً من أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم، وهذا ما يتنبأ له علماء الاقتصاد في العالم، بأنه سيستمر بهذا المستوى حتى عام 2017.

عليه، يرى الباحث، ضرورة النظر إلى الجدول (13)، وملاحظة الفرق بين عام 2009 وعام 2012 في الناتج المحلي الإجمالي للدول الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط تركيا، إسرائيل، إيران، السعودية، مصر[395].

جدول (13) يوضح مقارنات بين تركيا وبعض الدول في منطقة الشرق الأوسط

الدولة	الناتج المحلي	نصيب الفرد من الدخل	معدل إستثمار	معدل الإدخار	معدل التضخم	معدل البطالة	نسبة الدين إلى الناتج	عدد السكان
تركيا	١٠٢٨	١٣.٩٢٠	٢٠.١	١٣.٦	٨.٦	١١.٩	٤٢.٢	٧١.٣
مصر	٤٩٧	٥.٨٩٨	١٨.٩	١٦.٩	١١.٧	٩.٠	٧٣.٨	٩١.٠
السعودية	٥٩٣	٢٣.٨٠٠	٢٢.٩	٣٧.٨	٥.٤	١٠.٠	٩.٩	٢٧.٦
سوريا	٥٩	٢.٨٢٣	٢٤.٣	٢٠.٤	٤.٤	٨.٤	٢٩.٧	٢١.٠
العراق	٨١	٢.٥٣١	---	٢٦.٢	٢.٤	----	١١٩.٦	٣٢.٠
إيران	٨٢٠	١١.٢٥٠	-	-	-	-	-	٧١.٠
إسرائيل	٢٠١	٢٨.٢٠٨	-	-	-	-	-	٧.٢

المصدر: IMF:World Outlook Data Base, Oct.2011، بالإضافة لتصرف الباحث.

- المطلب الثالث: المحددات العسكرية والاستراتيجية

يمكن القول، ان تركيا، تسعى منذ فترة لإعادة بناء وضعها الإقليمي، في المنطقة، مستغلة الظروف والبيئة الإقليمية والدولية لتحقيق ذلك، كما تسعى لخلق منطقة نفوذ لها في منطقة الشرق الأوسط، وذلك استثماراً للأحداث الجارية، في بعض دوله، وعلى مقربة من حدودها، خصوصاً الاحتلال الأمريكي للعراق، كما شكلت بموقعها الجيو-استراتيجي، قاعدة انطلاق لمختلف الجهات، خاصة أنها تشكل القاعدة الأمامية لحلف شمال الأطلسي، في منطقة الشرق الأوسط، لذلك فقوتها العسكرية كانت وستبقى، محل اهتمام حلف شمال الأطلسي[396].

بموجب التقاليد، ووفقاً للنصوص المستندة إلى تلك التقاليد، يضطلع الجيش التركي، بمهمة الدفاع عن الجمهورية، وفي هذا السياق ينطوي الأمن على معنى الوقوف في وجه جملة من التهديدات الداخلية منها والخارجية، والتطورات التي يمكن اعتبارها مرشحة لنسف الاستقرار الداخلي، تقع ضمن دائرة مسؤولية الجيش[397]، لما كان يراد بهذا المقوم مجموع الموارد العسكرية المتاحة للدولة، والجاهزية للاستخدام، بالإضافة للقدرات العسكرية الكافية لها، والتي يمكن ترجمتها إلى قدرات عسكرية فاعلة من خلال التعبئة، وعبر الأدوات الاقتصادية والاعلامية.

تعد القوات المسلحة التركية، ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي، بعد الولايات المتحدة، وهي ثامن أكبر جيش عالمي، من حيث تعداد الجيش التركي. ويتيح الإتساع والعمق الجغرافي التركي، إمكانية إنشاء القواعد العسكرية، ونشر القوات، مع تدريبها على أعمال القتال في كافة أنواع الأراضي وبخاصة الجبلية، والزراعية منها، وبمحاذاة السواحل البحرية ،وعلى امتداد الشواطئ النهرية، هذه الطبيعة ساعدت تركيا على[398]:

- التحكم بمضيق البسفور والدردنيل البحريين، ذوي الأهمية الإستراتيجية المتحكمان في حركة القوات إلى المناطق الجغرافية المتاخمة عبر البحرين الأسود والمتوسط.

- توفر شبكة ضخمة من خطوط المواصلات البرية والبحرية والجوية، حرية الحركة، والمناورة للقوات المسلحة التركية، داخل مناطق العمليات الإستراتيجية المهمة للجمهورية التركية.

- تعد منطقة شرق وجنوب شرق الأناضول، أقصر الطرق البرية والجوية والدولية، بين الشرق والغرب، أن تركيا تمثل اتجاه الأقتراب الرئيسي، إلى عمق القارة الأوروبية من جهة الشرق.

- توفر عناصر الإنتاج وتقدم التكنولوجيا العسكرية إمكانية قيام الصناعات الحربية التركية، والتي من أبرزها صناعات تجميع الطائرات، وعربات القتال، والصناعات الإلكترونية، ونظم التسلح البحرية.

وبالنسبة لقوات الجيش التركي البرية، فتعد هذه القوات ثاني أكبر جيش في حلف شمال الأطلسي "الناتو" بعد الولايات المتحدة، وهي ثاني أكبر جيش عالمياً، من حيث عدد الجنود الموضوعين في الخدمة، ويتكون الجيش التركي، من أربع جيوش ميدانية تتوزع على الشكل التالي[399]:

- الجيش الاول ومقره منطقة مرمرة، تقع قيادته في أسطنبول، وقسم كبير منه، منتشر في القسم الأوروبي من تركيا، ومهمته حماية أسطنبول، مضيق البسفور والدردنيل وشبه جزيرة كوجائلي.

- الجيش الثاني، ومقره جنوب شرقي تركيا، ومقره في مالاطيا، وينتشر في جنوب شرق الأناضول، ومهامه دفاعية في مواجهة إيران، العراق وسوريا.

- الجيش الثالث، ومقره شمال شرقي تركيا، ومقره في أرزينجان، وينتشر في شرقي الأناضول، ويغطي الحدود مع جورجيا، أرمينيا، أذربيجان، ومن الشرق والمنطقة الشمالية.

- الجيش الرابع، ويسمى جيش "إيجه"، ومقره أزمير، وينتشر على الحدود مع اليونان.

وقد تم تقسيم البلاد إلى أربع مناطق عسكرية، اعتماداً على العناصر الإستراتيجية، من حيث التضاريس، التموين، الاتصالات، والخطر الخارجي المحتمل، وقد أوكلت مهمة الدفاع عن هذه القطاعات، إلى الجيوش الأربعة. ومعظم أنظمة التسليح التي تستخدمها القوات المسلحة التركية أمريكية المصدر، لكن تركيا عملت خلال السنوات الأخيرة، على الاعتماد على أنظمة التسلح من دول أخرى، وفي موازاة ذلك، قامت بإنشاء صناعاتها الدفاعية الخاصة لتحقيق الإكتفاء الذاتي، وهي تسعى للدخول في مشاريع إنتاج أسلحة، وأنظمة تسليح مشتركة، أو بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، الأمر الذي يسمح بإنتقال التكنولوجيا إليها.

وفي ظل المتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية، من إنهيار للاتحاد السوفيتي وهيمنة الولايات المتحدة على النظام الدولي، وتراجع خطر نشوب حروب بين الشرق والغرب، **دخل الجيش التركي في عملية تحديث شاملة هدفت إلى**[400]**:**

- العمل على تثبيت موقع تركيا، كلاعب أساسي على الصعيد الدولي، كدولة محورية ذات دور حاسم من الناحية الجيواستراتيجية، ومن منطلق القدرة على تزعم المنطقة، وتحقيق الأمن والاستقرار، وتأمين البيئة السياسية الاقتصادية الاجتماعية، في المحيط التركي في الشرق الاوسط.

- وقوع تركيا في منطقة هشة من الناحية الجيوسياسية، في مثلث البلقان،الشرق الأوسط، القوقاز، دفعها للعمل على تحديث وتطوير قواتها المسلحة، لتكون قادرة على تحمل مسؤولية الدفاع عن البلاد، وحماية وحدتها، في مواجهة، أي أخطار تنتج عن المتغيرات الدولية.

- توسيع القاعدة الصناعية العسكرية، سيقود بالنتيجة إلى تحسن اقتصادي، الأمر الذي من شأنه السماح للعسكر بتوسيع دائرة نفوذهم في السياسة الداخلية. بالإضافة لمهام ودور القوات المسلحة في حماية الدولة، من أي عدوان خارجي، وحماية النظام الجمهوري، الذي أرساه "أتاتورك"، فإن القوات المسلحة التركية، تلعب دوراً اجتماعياً مهماً في حياة المواطن يتمثل في الآتي[401] :

- دعم قوى الأمن الداخلي، وحفظ النظام العام في الدولة

- امداد الدولة بالعمالة الماهرة من المجندين الذين يتم تسريحهم من الجيش، وكانوا قد تلقوا تدريبات مهنية عالية.

- الاسهام في مكافحة الأمن عن طريق القانون الصادر عام 1960، والذي يحتم على المجنديين خريجي المدارس الثانوية، قضاء 6 أشهر من مدة خدمتهم الإجبارية، في مكافحة الأمية في القرى.

والجدول (14)، يبن بعض المقارنات بشأن الإمكانيات العسكرية والتسليحية لبعض الدول في منطقة الشرق الأوسط، والتي يمكن لها أن تشكل عامل منافس لأي دور تركي إقليمي في المنطقة.

وعند الحديث عن القوى المنافسة لتركيا، في المنطقة، نجد أن تركيا تحتل الترتيب الثاني من حيث عدد السكان، مقارنة بمصر التي تحتل الترتيب الأول، فيما تاتي إبران في المرتبة الثانية، وبشأن المؤهلين للخدمة العسكرية، نجد أن إيران تحتل المرتبة الأولى، فيما تتساوى كلا من تركيا ومصر، فيما تأتي تركيا، بالمرتبة الأولى، فيما يتعلق باعداد القوات العاملة، وإيران ثانياً، ومصر ثالثاً، وكذلك في القوات الجوية، وامتلاك المطارات العسكرية، تحتل إيران المرتبة الاولى، وتركيا ثانياً، ومصر ثالثاً، وكذلك على صعيد القوات البحرية، تحتل إيران المترتبة الأولى، يليها مصر ثانياً، تركيا ثالثاً.

والجدول (14) يوضح أرقام وإحصاءات حول مقدرات القوة العسكرية التركية مقارنة مع بعض الدول الإقليمية[402]:

نوع القوة	تركيا	إسرائيل	مصر	إيران
الترتيب العالمي للقوة من 67	11	13	14	16
عدد السكان	79,749,363	7,765,700	83,688,164	78,868,711
القوى العاملة المتوفرة	41,637,773	3,511,190	41,157,220	46,247,556
المؤهلين للخدمة العسكرية	35,005,326	2,963,642	35,305,381	39,556,497
عدد السكان الذين بعمر الخدمة العسكرية	1,370,407	121,722	1,532,052	1,392,483

أعداد القوات العاملة	613,900	187,000	468,500	545,000
قوات الاحتياط	429,000	565,000	479,000	651,000
عدد الطائرات المقاتلة	1,512	656	863	1,858
طائرات هيلوكبتر	570	138	200	800
مطارات عامة	98	47	98	324
دبابات	4460	3870	2895	4487
مدفعية مجنزرة	1,741	350	2,760	2,368
مواقع مورتور	8,840	1,750	10,334	5000
أسلحة مضادة للدروع	47,027	9000	23,600	11,400
عربات دعم لوجستي	23,960	17,690	57,235	24,000
سفن تجارية	629	8	67	76
موانئ رئيسية	9	4	7	3
سفن القوات البحرية	183	65	221	408

حملات طائرات	-	-	-	-
غواصات	14	4	4	29
فرقاطة حربية	17	-	8	9
سفن حربية قديمة	7	3	2	3
طائرات نشر الألغام	20	-	28	7
طائرات حفر السواحل	43	60	51	287
طائرات برمائية	45	-	20	26

المبحث الثاني
المحددات الخارجية للدور التركي
في منطقة الشرق الأوسط

تؤثر البيئة الدولية والإقليمية، على الدور الإقليمي ومستقبله، من حيث المفهوم والمضمون، والأدوات، التي تخص ذلك الدور، وكذلك القيود الواردة عليه، والفرص المتاحة أمامه، إذ تلعب بنية النظام الدولي دوراً حاسماً في رسم رؤية الدولة الخارجية، وتوجهاتها الإقليمية.

ويمكن القول، إن نظام الأحادية القطبية، المتمثل بالهيمنة الامريكية، وأحداث سبتمبر 2001، واحتلال العراق، كان لها تداعياتها على المعطيات الإقليمية، وأدوار الفاعليين الإقليميين، وأن هذه الأحادية، في النظام الدولي، سعت إلى عدم بلورة أنظمة إقليمية، بل فرض حدوداً على الدور الإقليمي، لأي دولة طامحة للعب هذا الدور.

المطلب الأول: التحولات في بنية النظام الدولي

تتفاعل النظم الإقليمية[403] ضمن بيئة دولية أوسع، تتخطى حدود البيئة الإقليمية، فالنظم الإقليمية، تتأثر بتحولات النظام الدولي، وبأفعال القوى الكبرى الخارجة عن عضوية النظام، والتي تستعمل وسائل مختلفة عسكرية، وسياسية، واقتصادية وثقافية، للتغلغل في النظم الإقليمية.

ويطلق على هذه العملية، في أدبيات الدراسات الإقليمية، مصطلح "نظام التغلغل"، الذي يدل على الدور الذي تلعبه قوى خارجية، في تفاعلات النظم الإقليمية، وهذا معناه، أن التفاعلات في النظم الإقليمية ،لا تقتصر على الدول أعضاء النظام فقط، بل تتعداها إلى قوى خارجة عنه.

وتختلف درجة تأثر النظم الإقليمية بتحولات النظام الدولي، وتدخل القوى الخارجية، وفقاً لمجموعة من المحددات الأساسية، التي تحكم هذه العلاقات، وهي[404]:

إمكانيات أو قدرات النظام الإقليمي: كلما كانت قدرات النظام الإقليمي ضعيفة، زادت فرص تأثير النظام الدولي، فضعف أو انخفاض القدرات المادية والعسكرية، يؤدي كما يقول "بايندر" إلى تزايد الاعتماد على الخارج، لتغطية النقص في القدرات، ومن ثم يفتح الباب أمام الاختراق، والتأثير الخارجي، أما إذا كانت قدرات النظام الإقليمي مرتفعة، فإن درجة تأثره بتحولات النظام الدولي تكون أقل.

مصالح القوى الدولية في النظام الإقليمي: فإذا كانت مصالح القوى المسيطرة على قيادة النظام الدولي، هي مصالح متشعبة، وعالية الأهمية في أحد النظم الإقليمية، فإن التحولات التي تحدث في النظام الدولي، تؤدي إلى حدوث تحولات عنيفة، في ذلك النظام، أما إذا كانت هذه المصالح محدودة وضعيفة، فإن أثر التحولات يكون هامشياً.

فالنظم الإقليمية تختلف من حيث درجة خضوعها للنظام الدولي، ومن حيث نمط هذا الخضوع، فالنظم الإقليمية الواقعة في الدوائر الجيوبوليتيكية الحيوية للقوى المسيطرة في النظام الدولي، تميل إلى الخضوع إلى إحدى هذه القوى، أو تعمل بتناسق تام معها، و من ثم تكون أكثر حساسية للتغيرات التي تحدث في قيادة النظام الدولي، من النظم الواقعة خارج المجال الحيوي المباشر للقوى الدولية الكبرى المسيطرة، فهذه تتمتع بقدر أعلى نسبياً من الاستقلال الذاتي.

نمط الارتباطات والعلاقات القائمة بين القوى الدولية والإقليمية: فالارتباطات القوية، مثل وجود سلسلة من العلاقات، ومستوى مرتفع من المعاملات مع قوة دولية مسيطرة، تميل إلى تعظيم أثر التحولات الدولية على النظام الإقليمي، أما نمط الارتباطات والعلاقات الضعيفة أو المحدودة، فإنها تحد من أثر التحولات في النظام الدولي، على النظم الإقليمية[405].

الصراعات الإقليمية ومدى تماسك النظام الإقليمي: إن وجود مستوى عال من الصراعات الإقليمية الداخلية، و مستوى منخفض من التماسك الاقتصادي، والسياسي، والاجتماعي، داخل وحدات النظام، فإن التغيرات الدولية، تكون قادرة على التأثير في التفاعلات الإقليمية بدرجة عميقة.

أما إذا كانت الصراعات الإقليمية محدودة، ودرجة التماسك مرتفعة، فإن التغيرات الدولية تكون محدودة التأثير، من هذا المنظور، يمكن اعتبار الصراعات الإقليمية، بمثابة أحد المحددات للتأثير الدولي، ويمكن اعتبارها في نفس الوقت نتيجة له.

وجود قيادة إقليمية: إن وجود قيادة إقليمية قوية تحظى بالشرعية، والتأييد من جانب الفواعل الرئيسية، في النظام الإقليمي، يؤدي إلى تخفيض أثر التحولات الدولية على النظام الإقليمي، وعلى العكس، فإن ضعف هذه القيادة أو غيابها، أو تشتت ولاءات هذه القوى الإقليمية، يؤدي إلى زيادة قابلية النظام الإقليمي للتأثر بالتحولات التي تحدث في النظام الدولي.

إن هذه المعايير المحددة لدرجة تأثر النظام الإقليمي بتحولات البيئة الدولية، توصلنا إلى دراسة مسألة الانقطاع و التواصل بين تحولات النظام الدولي وتفاعلات النظم الإقليمية، أي معرفة ما إذا كان هناك تأثير للتحولات التي تمس البيئة الدولية من حيث توزيع القوة، و طبيعة الوحدات، ومواضيع التفاعل، والمفاهيم، والقضايا على طبيعة البيئة الإقليمية، ومن ثم على تفاعلات النظم الإقليمية.

وعلى ضوء ذلك، بنينا تحليلنا في هذا المبحث، على مدى تأثير تحولات البيئة الدولية، على تفاعلات النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، ومن ثم على طبيعة و فاعلية الدور التركي، على اعتبار أن الكل يؤثر على الجزء، ويكون ذلك من خلال دراسة، تأثير التغير في موازين القوى دولياً، على التوازنات الاستراتيجية في النظام الإقليمي، بعد انفراد الولايات المتحدة ،بالريادة في النظام الدولي، وتتبع أطوار الاستراتيجية الأمريكية الجديدة في التعامل مع القوى الرئيسية في الشرق الاوسط، فالتغيرات في بنية النظام الدولي التي اعقبت الحرب الباردة، قادت لإحداث انقلاب في مناخ السياسة التركية داخلياً وخارجياً، وأدت لتراجع روابط انقرة بحلفائها الغربيين، وسعيها إلى تاكيد العلاقات مع جوارها الإقليمي.

وضمن هذا السياق، تشهد السياسة الخارجية التركية، سلسلة من المتغيرات، يمكن وصفها بالجذرية على المستويين:

الأول: محاولة ابتكار توازن جديد بين ارتباطات تعاونية، عبر جملة من الأطر متعددة القوميات، من جهة، والمتابعة الجادة والمستمرة، لمصالح قومية، يجرى تعزيزها وحمايتها، عبر قدرة

عسكرية، مازالت تنمو بشكل متصاعد أكثر عن ذي قبل، من جهة ثانية[406]. أما **الثاني**: فإن النخبة السياسية التركية، أصبحت أكثر إدراكاً، لضرورات إقامة علاقات خارجية، تتجاوز حدود الأطر التقليدية للسياسة الخارجية التركية، لفترة ما قبل الحرب الباردة، التي تجسدت أساساً في السعي الحثيث نحو الارتباط بمنظومة الغرب. هذا السعي الذي يمثل العمود الفقري للسياسة الخارجية، قد حظى، وما زال يحظى، بأكبر تأييد له في المؤسسة العسكرية التركية، والنخب السياسية والاقتصادية ذات التوجهات الغربية.

فعلاقات خارجية متوازنة، حتى وإن لم تكن بديلاً من التوجه نحو الغرب الأوروبي، إلا انها تمثل عاملاً إيجابياً وعنصراً مضافاً إلى الخيارات التركية، على صعيد المستقبل المنظور[407].

لقد هيأ نهاية الحرب الباردة، أمام تركيا آفاقاً جديدة على صعيد الدور الإقليمي اتجاه الشرق، وباتت قدرة تركيا على الإمساك بالفرص المتاحة لها، أكثر وضوحاً لجعلها قوة إقليمية، تسهم في صياغة التوازنات الإقليمية الجديدة، في جوارها الجغرافي وبيئتها الإقليمية. ولعل ما عزز هذا التوجه التركي، وإمتلاكها قدرة المناورة في خياراتها السياسية، حدثان مفصليان كانا أشبه بالزلزال، وهما سقوط الاتحاد السوفيتي، وما نتج عنه من اهتزاز أسس النظام الدولي، والثاني، احتلال العراق، وهو ما نبه دوائر القرار في تركيا، إلى أهمية إعادة التفكير في الرؤية التركية القديمة إلى منطقة الشرق الأوسط[408].

وفي خضم نقاشات موسعة في شأن المكاسب التي حققتها تركيا، في ظل التحولات التي شهدها النظام الدولي، كعضو فاعل داخل هوية السياسة الأمنية والدفاعية الأوروبية، تبلور لدى الأتراك، تصور مفاده، أن الرابح الأكبر هو الولايات المتحدة ودول شرق أوروبا، مقارنة بالمكاسب التي حققتها تركيا، قد عزز هذا التصورات الشعور التركي، بانها ستبقى إلى اجل غير مسمى خارج إطار الاتحاد الأوروبي، فالاندفاع التركي تجاه أوروبا يقابل من الطرف الأخر بنوع من البرودة وربما الرفض[409].

المطلب الثاني: تركيا والاستراتيجية الامريكية

إن المتتبع لتاريخ العلاقات الامريكية التركية، بعد الحرب العالمية الثانية، يجد أن هذه العلاقات، تم تأسيسها على أساس المصالح الاستراتيجية، والأمن المشترك، حيال تركيا، وخلال الحرب الباردة، فإن الولايات المتحدة، كانت تنظر إلى تركيا باعتبارها سداً ثابتاً، ضد النفوذ السوفيتي، في الشرق الاوسط، والشريك الإستراتيجي، الذي لابد منه للولايات المتحدة. لذلك، فإن حتمية هذا التحالف، تبررها وتفسرها، عدد من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية والجغرافية والفكرية، التي صاغت العلاقة بين الطرفين، ووضعتها في قالب تحالفى تعاوني، لا يستطيع أي من الطرفين، المخاطرة بتجاوزه، أو الخروج عليه. وقد ساهمت هذه العوامل منفردة أو مجتمعة في صياغة شكل وضرورات، وأهداف، هذه العلاقة، وأعطتها صفة الحتمية[410].

ولكن، وبعد انتهاء الحرب الباردة، ولاسيما بعد احداث 11 أيلول 2001، بدأت الولايات المتحدة، بتغيير نظرتها إلى تركيا، باعتبارها أكثر من مجرد حاجز جغرافي أمام الخطر الشيوعي، فهي اليوم مطالبة بالقيام بالدور نفسه في مواجهة العدو الجديد للغرب، وهو الإسلام الأصولي، حيث يرى الإستراتيجيون الامريكيون، أن "النموذج التركي" يشكل أفضل حاجز أمام تمدد الأصولية، في الشرق الاوسط[411]، مما يؤثر الى حدوث تحول في طبيعة هذه العلاقة، اذ ان معظم سنوات التحالف، والعلاقة تم إنشائها في اطار الحرب الباردة[412].

وبعد ان اختارت الولايات المتحدة، العالم الاسلامي، كساحة مواجهة لها، في إطار حربها المعلنة على مايسمى بالإرهاب، عبر قيامها بغزو أفغانستان والعراق بين عامي 2001-2003، تزايدت الحاجة الامريكية إلى الدور التركي، ليس من منطلقات عسكرية، فحسب، وإنما، لاعتبارات حضارية، وثقافية وسياسية، واقتصادية، في المقام الأول[413]، فضلاً عن ذلك، فإن النظام الدولي الحالي، الذي يمر بمرحلة انتقالية، تتهدد فيها الأحادية القطبية، بأكثر من طريقة، ومن قبل أكثر من قوى دولية، يقدم مناخاً ملائماً للفاعلين الإقليميين الكبار، مثل تركيا، بهدف توسيع حركتها، ولزيادة قدرتها على المناورة.

فهناك تصور واضح لدى واشنطن، بان تركيا يمكن لها أن تشكل نموذجاً إسلامياً معتدل، يحتذى به، وكعضو مسلم وحيد في حلف الناتو، إضافة إلى علاقاتها التاريخية مع الغرب[414].

والأهم من كل ذلك، فإن منطقة الشرق الأوسط ككل، تشكل أهم التحديات الإستراتيجية المطروحة على الإدارات الأمريكية المتعاقبة، من حيث الإبقاء على الهيمنة الامريكية، في منطقة جغرافية إستراتيجية، تضم أكبر إحتياطي عالمي، من النفط والغاز الطبيعي.

ولاشك، أن أحد الأهداف الإستراتيجية للولايات المتحدة، في آسيا الوسطى، والقوقاز، هو تمهيد الأرضية المناسبة، أمام الشركات النفطية الأمريكية العملاقة الطامحة، في استثمار نفط المنطقة، والتي تعد اليوم الثانية، من حيث الاحتياطي النفطي في العالم، بعد الخليج العربي، وقد هدف السعي الامريكي الحثيث، إلى تدشين خط جديد لنقل النفط والغاز الطبيعي، عبر خط باكو- تبليسي- سيحان التركي، على البحر المتوسط، من أجل الالتفاف على خطوط النفط العابرة لروسيا وأوكرانيا، وروسيا البيضاء، ثم إلى أوروبا الغربية[415].

ومن المرجح أن تكون السياسة الأمريكية، قد ساهمت بفتح الطريق أمام تركيا، للامتداد إقليمياً، وذلك من خلال دفع تركيا، باتجاه تخفيف التوتر بين هذه الدول وبين تركيا، وسهل سبل التعاون معها، فحاله الاستقطاب الإقليمي السائد، أعطت وزناً كبيراً للسياسة التركية، العابرة للاستقطابات[416].

وعليه، وبالرغم من أن العلاقات التركية- الامريكية، في زمن الرئيس "بوش الإبن"، قد أتسمت بعدم الاستقرار، بسبب انتهاج حكومة أردوغان، سياسة إقليمية مستقلة، حيال الكثير من قضايا المنطقة، بما لا يتناسب مع السياسة الامريكية، لاسيما الموقف التركي، من احتلال العراق، والمشكلة الكردية، التي شكلت العامل الأكثر حضوراً، في توتر العلاقات الدبلوماسية بين البلدين[417].

غير ان هذا التأزم في العلاقة التركية الامريكية، قد تم تجاوزه، بعد بعد عدة زيارات لمسؤولين أمريكان، منها قيام الرئيس "بوش الإبن" بزيارة أنقرة، في 27 حزيران 2004، لحضور اجتماعات "قمة الناتو"، حيث قال "بوش" في مؤتمر صحفي مشترك مع "أردوغان": "أقدر كثيراً" النموذج" الذي تقدمه بلادكم، لكيف يمكن أن تكون الدولة، إسلامية وتؤمن في الوقت ذاته بالديمقراطية، وحكم القانون والحرية، كما أن الزيارة، التي قامت به وزيرة الخارجية الامريكية السابقة "كونداليزا رايس" لأنقرة، في 24 نيسان 2006، وتأكيدها مع نظيرها "عبدالله غول" على أهمية الشراكة الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وتركيا، مشيرة إلى تطابق وجهات نظر البلدين، تجاه جملة من القضايا الإقليمية، والدولية، خصوصاً ما يتعلق بالعراق وايران وافغانستان[418].

ويشير مضمون وثيقة الرؤية الاستراتيجية المشتركة التركية- الامريكية، إلى أن الخارجية التركية، قد خطت خطوات مهمة عن طريق إعادة تفعيل الدور التركي الإقليمي والدولي، وتركز

الوثيقة إلى تصعيد الدور التركي في المستقبل المنظور، فيما يخص القضايا العربية، مثل قضيتا العراق وفلسطين، فضلاً عن قضية الملف النووي الايراني[419].

والواقع ان قيام البرلمان التركي، برفض طلب الأدارة التركية، للسماح بدخول القوات الامريكية، عبر الأراضي التركية إلى شمال العراق، عشية الغزو الامريكي للعراق عام 2003، كانت نقطة تحول تاريخي بالنسبة لتركيا، حيث أثبتت تركيا، قدراتها على عدم الإنسياق، وراء السياسة الامريكية، الساعية للعدوان على الشعوب من ناحية، وضعف قدرة واشنطن للضغط على تركيا من ناحية ثانية. ولاعتقاد تركيا، بأن الولايات المتحدة، تدرك وتعترف، بحقيقة أهمية الدور التركي، في الاستقرار الإقليمي والعالمي، وأن تجاهل هذه الحقيقة، سيلحق الضرر بعلاقة الشراكة الاستراتيجية، بينهما.

ورغم هذة الحقائق، التي لا يمكن تجاهلها، فإنه لا يمكن لتركيا، أن تلعب دوراً فاعلاً، ومهماً في معالجة قضايا المنطقة، وحلها، دون الرضا الأمريكي، ودون الإتفاق مع واشنطن، على مبادئ أساسية، رؤية مشتركة وتعاون في الجهود بينهما، حول طبيعة الدور التركي[420].

ويتضح من ذلك، رفض الولايات المتحدة، دور الوساطة التي عرضتها تركيا للتوسط بينها وبين إيران، فيما يخص الملف النووي، بعيداً عن محاولات عزل إيران، ومعاقبتها اقتصادياً، وإنما من خلال إشراكها الحوار معها، بشأن الاستقرار بالمنطقة[421]. كذلك الحال عدم رضا الولايات المتحدة عن العلاقة التي بدات تتوطد بين تركيا وسورية والتزام تركيا الصمت حيال الضغوط الدولية والإقليمية بقيادة واشنطن ضد سورية عام 2007، والتي كانت تهدف لإنسحاب القوات السورية من لبنان[422].

ومع ذلك، فإن وصول "باراك اوباما" إلى البيت الابيض، قد ساهم في تخفيف حدة الخلافات بين تركيا والولايات المتحدة، حيث كان أختيار تركيا، كأول بلد اسلامي، يتم زيارته، لدليل على مدى اهتمام الادارة الامريكية الجديدة، بالدور التركي الإقليمي، حيث تحدث الرئيس "أوباما" يوم 6 نيسان 2009، أن الولايات المتحدة، ستواصل دعمها لتركيا، لما لها من دور مركزي، وأن الولايات المتحدة وتركيا، تسعيان لخدمة الفرص والازدهار لشعبينا، وخاصة، عندما يتعلق الأمر بالطاقة، ويمكننا زيادة التجارة والاستثمار بين بلدينا، وقد دعا "أوباما" الى قبول تركيا في عضوية الاتحاد الأوروبي بقوله:

"دعوني أكون واضحاً، إن الولايات المتحدة، تؤيد بشدة، مساعي تركيا، لكي تصبح عضواً في الاتحاد الأوروبي"[423].

والواقع، إن التوجه الامريكي الجديد، حيال تركيا، عبر منح حكومة "أردوغان" حرية المناورة والحركة، باتجاه انتهاج سياسات إقليمية فاعلة، ومؤثرة، طالما، تناغمت هذه السياسات مع التوجه الامريكي، إزاء المنطقة، حيث تتوخى "إدارة اوباما" دوراً رئيسياً لتركيا في الشرق الاوسط، وفي الجوانب التي تخص القضايا والتحديات، التي تواجه الولايات المتحدة، وقد أكد كثيرون، على أن تركيا، ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الأمريكية، في منطقة الشرق الأوسط، وذلك إنطلاقاً من عدة اعتبارات، أهمها[424]:

- الدور المهم لتركيا كنافدة، على محاور وبلدان ذات أهمية خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، مثل: إسرائيل، العراق،إ يران، سوريا، جورجيا، أومينيا، جورجيا وأذربيجان، ودورها المحوري في حفظ الإستقرار، في الحزام الممتد من وسط أوروبا، حتى تخوم الهند وروسيا.
- الموقع الإستراتيجي لتركيا، كممر بحري، يخترق البحر الأسود، وبحر قزوين، والبحر المتوسط.
- التخفيف من الدعم السوري والإيراني لحزب الله في لبنان، وحماس في غزة
- ايقاف إنجراف تركيا، نحو التعاون الاستراتيجي مع روسيا.
- توفير طرق أنابيب نقل موارد الطاقة، من حوض بحر قزوين، باعتبار أن تركيا، تشكل ممر العبور للاسواق العالمية.
- النظر لتركيا، باعتبارها "نموذجاً" لدولة مسلمة ديمقراطية، لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما قد يحسن من الصورة الأمريكية في المنطقة[425].

المطلب الثالث: حالة الفراغ الإقليمي ونظرية العمق الاستراتيجي

لقد شكل احتلال العراق عام 2003، وما حصل من تغيير فيه، لاسيما إضعاف قدرته العسكرية والسياسية والاقتصادية، واقعاً متغيراً رئيساً، في الواقع الجيوسياسي للمنطقة، الأمر الذي أتاح للقوى الإقليمية، الساعية إلى تحقيق دور إقليمي معترف به، وما يرتبط من تأشير هذه المساعي الإقليمية، يأتي في سياق الإنقسام والصراع بين مختلف القوى الإقليمية، للسيطرة على المنطقة غير المستقرة والمعقدة، بسبب التدخلات الإقليمية والدولية.

وفي ظل غياب إي قوى عربية على الساحة الإقليمية، فإن فراغ القوى الإقليمية، قد أغرى الدول غير العربية، كإيران وتركيا، على السعي لملئ هذا الفراغ، وبسبب طبيعة الخطاب الإيراني، وعلاقة ايران المتوترة مع الغرب، كان لتركيا حظاً أوفر، في مد دورها الإقليمي، لاسيما، أنها تسعى إلى منافسة إيران، عبر خلق قاعدة مصالح مشتركة معها. كما لم تتأزم العلاقات الإسرائيلية-التركية إلى حد المواجهة، وتصبح عائقاً أمام حكومة "أردوغان" عند تبنيها موقفاً قوياً وعادلاً، أبان العدوان الإسرائيلي على غزة وبعده[426]. وفيما يخص التنافس التركي- الايراني، على الدور الإقليمي في المنطقة، لابد أن نشير إلى بعض الخواص، التي تمتلكها تركيا وهي مايلي[427]:

- إمكانية القبول التركي، لدى جميع دول المنطقة، حيث لا توجد حساسيات للسيطرة السياسية، أو العقدية، كما هو الحال مع إيران.

- قدرة تركيا، وهي الدولة الوحيدة التي بوسعها ان تمنع إيران من التوسع حيال الدول العربية، سياسياً وعسكرياً وعقائدياً، ولديها امكانيات، لا تتوفر لدى غيرها من الدول العربية.

- عدم منافسة تركيا للنظام العربي، ولا أية دولة عربية، وليست لديها حسابات خلافية، معها؛ وتناغم الأداء التركي، في العلاقات مع الدول العربية، مع القضايا المركزية ذات الاهتمام المشترك.

لاريب، أن العدوان الإسرائيلي، على غزة، قد كشف عن توجه تركي نحو الجنوب، الأمر الذي منحها فرصة التدخل المباشر، على خط إقليمي ساخن، يمنحها فرصة الدور الفاعل، في الساحة الإقليمية، ويمكنها من محاولة حل الكثير من قضايا المنطقة العالقة، مع الكثير من اللاعبين المحليين والإقليميين والدوليين، باعتبار غزة، نقطة إنطلاق نحو القضية الفلسطينية، والملفات العالقة الأخرى في منطقة الشرق الاوسط[428].

وعلى هذا الأساس، كان موقف تركيا المتشدد، حيال العدوان الإسرائيلي، ولاسيما، تلك المواجهة العاصفة بين "اردوغان" و"شيمون بيريز"، اثناء جلسة منتدى دافوس الاقتصادي، يناير 2009، حيث انتقد "اردوغان" إسرائيل بشدة وقال: انها تتحمل مسؤولية الماساة والظلم، الذي أوقعته في غزة، وقتل المدنيين، اثناء عدوانها[429].

وقد لاقى، موقف "اردوغان" الجريء إزاء العدوان الإسرائيلي على غزة، دعماً شعبياً كبيراً، لدى الشعب التركي، وتعاطفاً قوياً من أوساط الشعب العربي، باعتباره موقفاً فريداً وعادلاً، لم يكن بوسع أي رئيس عربي أو إسلامي، أن يتخذه في ظل الوهن العربي، والصمت الدولي القائم.

وعلى الرغم، ما أحدثه هذا الموقف، من توتر في العلاقات التركية- الإسرائيلية، فإن ذلك، لم يساهم في وصول العلاقات بين البلدين، إلى نقطة اللاعودة، حيث ساد نوع من الفتور بينهما، سرعان ما تلاشى، في ضوء الزيارة التي قام بها وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي "بنيامين اليعازر" لتركيا، حيث صرح في أسطنبول بقوله: "إن تركيا، تستطيع ان تساهم بعودة الأمور إلى نصابها في النزاع، بين سوريا وإسرائيل، وعلى تركيا، أن تمارس دورها"، وأكد على أن وجود علاقات تعاون بين تركيا وسورية، شيء لايزعجنا[430].

وضمن هذا الإطار، صرح "أردوغان" خلال مؤتمر صحفي في ليبيا، أن بلاده، لعبت دور الوسيط خلال خمس جولات من المفاوضات بين سورية وإسرائيل، ونقلت وكالة انباء الاناضول، عن "أوردغان" تأكيده: أنه في حال طلب منا مجدداً القيام بمثل هذه المهمة، فنحن عازمون على عدم التردد في تقديم كل دعم، نكون قادرين عليه[431].

والواقع، إن تركيا وإسرائيل بحاجة إلى بعضهما،، وتركيا تدرك بأن الطريق إلى واشنطن، يمر عبر تل ابيب، وهي بحاجة لتطوير معداتها العسكرية كذلك، فإن إسرائيل أيضاً، بحاجة إلى الاجواء التركية، لتدريب طياريها، وجمع المعلومات عن إيران والعراق، إضافة لحاجتها للمياه التركية.

ولا يقتصر، دور تركيا في المشاركة، من أجل إيجاد حل عادل للقضية الفلسطينية، وإنما يشمل دورها وإنخراطها المتزايد، في العراق وسورية وايران ولبنان، ففي العراق، ترى لها دوراً

أساسياً من أجل تحقيق الاستقرار فيه، وأن يكون دولة موحدة، قادر على كبح النفوذ الإيراني. أما دورها في سورية، فقد أثمرت العلاقات معها، إلى مرحلة نوعية ومتقدمة، عززت من فرص الثقة بين الجانبين، وتحقيق مصالحهما المشتركة.

وبشان دورها مع إيران، تحاول تركيا، أن تقوم بدور الوسيط بين إيران والغرب، فيما يخص برنامجها النووي، ومن الملاحظ، أن طبيعة العلاقات التركية الإيرانية، تتحدد تحت تأثير تغير النظام في إيران، وتضارب المصالح في آسيا الوسطى، والقوقاز، والعلاقات مع الولايات المتحدة، و إسرائيل، والقلق حول مستقبل العراق بشكل عام، وشماله على وجه الخصوص. بالإضافة إلى ذلك، هناك استثمارات الشركات التركية، في إيران، والإتفاقيات المتعلقة بشراء الغاز الطبيعي، وارتفاع حجم التجارة بين تركيا وإيران، من (1.3) مليار دولار عام 2002، إلى (10.2) مليار دولار عام 2010[432].

وتعتمد تركيا، سياسة خارجية مع إيران، مماثلة لتلك التي يتبعها الاتحاد الأوروبي، والهادفة لإستيعاب طموحات إيران، لذا تحرص تركيا على الموازنة، في سياق العلاقات الناشئة، في مثلث الولايات المتحدة وإسرائيل والاسلحة النووية.

وتتلخص السياسة التركية حيال إيران، بأنها ضد امتلاك إيران الأسلحة النووية، ولكنها ترفض استخدام الخيار العسكري ضد إيران، وتدعو الى اعتماد سياسة الحوار، لإيجاد حلول عملية، لمسألة البرنامج النووي الإيراني، منها أن تكون تركيا، مكاناً مناسباً، لتخصيب اليورانيوم الإيراني.

وبناءاً على كل ما تقدم، فإن، الفراغ الإقليمي الناشىء، عن غياب قوى إقليمية فاعلة، قد فسح المجال للسياسة التركية، بمزيد من التحرك الإقليمي الفعال، للمحافظة على الاستقرار، من خلال إدامة التواصل مع جميع الأطراف الإقليمية، وبشكل متوازن، وهذا يعني أن التوجه نحو الشرق ليس توجهاً تكتيكياً، بل يعكس خياراً استراتيجياً تفرضه مصالح تركيا الاقتصادية من ناحية، والتوجه الشعبي التركي من ناحية أخرى[433].

المبحث الثالث
أبعاد التغير في الدور التركي
في منطقة الشرق الاوسط

هناك عوامل وأبعاد كثيرة، أسست العلاقات العربية التركية، ثم أصبحت إطاراً لها، تتحرك فيه، وتتعامل مع ما يطرأ عليه، من تغيرات ومستجدات، وإذا كان الجوار والجيرة، هو الأساس الأول الذي بنيت عليه هذه العلاقات، فإن متطلبات هذا الجوار، وما يستدعيه، من اتصال وتفاعل وتعايش وتفاهم وتعاون من جهة، وتنافر وتأزم من جهة أخرى.

فقد شهدت السنوات الأخيرة، تزايد الاهتمام بالدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، وقضاياها، لاسيما، بعد وصول حزب العدالة والتنمية، والذي حرصت قياداته، على تأكيد تبنيهم، رؤية جديدة ومختلفة جوهرياً للسياسة الخارجية التركية، في الدوائر المختلفة، ولاسيما، الدائرة الشرق أوسطية، وقد عزز هذا التوجه النشاط التركي، على أكثر من اتجاه، بشأن قضايا المنطقة، سواء فيما يتعلق بالصراع العربي الإسرائيلي، أو المسألة العراقية، أو الملف النووي الإيراني، أو بشأن الإصلاح الديمقراطي والدستوري في المنطقة، وطرح تركيا كنموذج في ذلك[434]. وفي هذا المبحث سنتناول العوامل والمحددات المؤثرة في توجهات واهتمامات السياسة التركية في المنطقة:

المطلب الأول: البعد المكاني

تقوم السياسة الخارجية التركية، على ما يعرف بمفهوم العمق الإستراتيجي، والسياسة المتعددة الابعاد، والتي تفترض رؤية تركيا لذاتها كونها دولة مركز، وليست دولة طرف.

وينظر "أحمد داود أوغلو" بأن تركيا، أكبر من دولة مواجهة أو جسر، فتركيا دولة مركزية، ليس بالمعنى الجغرافي فقط، وإنما بالمعنى التاريخي والثقافي والقومي، وبتوثيق وتعزيز علاقاتها بدول الشرق الأوسط، دون أن تتخلى عن علاقاتها التقليدية، يمكن لتركيا أن تصبح خلال عقود قليلة دولة محورية، ولاعباً رئيسياً على المسرح العالمي[435].

إن البعد المكاني، في الجوار الجيوبوليتيكي، يتمثل في أن قيام الدولة القومية، ورسم الحدود بين الوحدات السياسية، قد فرض نوعاً من العلاقات الدولية، سواء ما أتسم منها بالإيجابية، أو ما اتسم منها بالسلبية. لتركيا موقع جغرافي متميز، فهي جسر متعدد الاتجاهات بين أوروبا، الشرق الاوسط، آسيا الصغرى، وهي علمانية إسلامية، تمثل حلقة وصل بين الغرب والعالم الإسلامي، فالعلاقات العربية التركية، لا يمكن أن يتم تناولها بمعزل عن البعد الجغرافي، وما ورثته، من قضايا تعاونية أو خلافية، كما أن العلاقات مع إيران، لم تدرس بعيدة عن شط العرب، والجزر الإماراتية، أما الشق الإفريقي من العالم العربي، فقد كانت للجغرافيا أدواراً في قيام علاقات، وتفجير صراعات، فلقد جعل الجوار الجغرافي، حركة الجماعات القاطنة في الوحدات السياسية متقاربة، وذات امتدادات على جانبي الحدود، الأمر الذي أدى قيام تداخلات ديمغرافية، ولدت سمات مشتركة في العرق والحضارة.

المطلب الثاني: البعد التاريخي - الديني

إن المتتبع للسياسة الخارجية التركية، على مدى عقود سابقة من الزمن، يلاحظ بأن تركيا العلمانية، ذات الأغلبية المسلمة، اتجهت على الدوام، في إطار إستراتيجيات طويلة الأمد نحو الغرب، من أجل أن تصبح عضواً كاملاً بالنادي الأوروبي، ولكن، وبوصول حزب العدالة والتنمية، إلى السلطة، عام 2002، فإن مرحلة جديدة في السياسة الخارجية التركية، قد بدأت تتجه نحو صياغة رؤية براغماتية، خاصة بها على الصعيدين الإقليمي والدولي، بالتوازي مع طموحاتها الأوروبية[436].

ويرى الكاتب والمؤرخ "محمد حسنيين هيكل"، بأن التغيير الحاصل في السياسة الخارجية التركية، إنما هو متوافق مع التغيير التاريخي، وأن ثقافتها الإسلامية، والسلطة الشرعية، فيها تصب بهذا الاتجاه، وأنه، وعلى الرغم من اعتماد تركيا النظام العلماني الأيديولوجي، منذ تأسيسها عام

1924، إلا أن الإسلام، بقى حاضراً بقوة في المجتمع التركي، وقد عاد مؤخراً إلى الإستقواء وبدأ يشكل واقعاً هاماً، على ساحة الفعل السياسي التركي الداخلي[437].

ولا ريب، أن العامل الديني التاريخي، يعطي للسياسة الخارجية التركية، زخماً مضافاً لمقومات الدور الإقليمي، ففي هذا الإطار، يؤكد الأتراك قدرة بنظامها العلماني، وتجربتها الاقتصادية الليبرالية، وحضور هويتها الإسلامية، على أن تشكل نموذجاً ملائماً، يمكن لدول الشرق الأوسط، الاستفادة منه في إصلاحاتها، بمعنى أنه يمكن، لتركيا أن تقدم نفسها للمنطقة، باعتبارها دولة مسلمة، ذات نظام علماني، لها أهميتها على مستوى منظمة المؤتمر الإسلامي، وعلى الصعيد الغربي، تحاول تركيا توظيف ما تتمتع به من ميزة، باعتبارها البلد الأوروبي الوحيد في منظمة إسلامية، الأمر الذي يؤهلها كي تكون جسراً بين أوروبا والشرق الاوسط، وكأداة فاعلة للإسهام في تأمين مصالح أوروبا والغرب[438].

وإذا كانت اشارة "أحمد داود أوغلو" حول مكانة تركيا بالقول، في كتابه "العمق الإستراتيجي" "إنه لا يمكن حل أي مشاكل سياسية بالشرق الاوسط، دون استخدام الأرشيف العثماني" وهو قول يهدف إلى إعمال الماضي العثماني، ليمنح تركيا موقعاً في مسار السلام في الشرق الاوسط[439].

وعلى هذا الأساس، فإن توجه تركيا حيال المنطقة العربية، ليست مجرد خيار، وإنما هو ضرورة لحاجتها إلى دور إقليمي جديد، يحفظ مكانتها في الإستراتيجية الغربية، ضمن الإطار الإقليمي، وقد أوجدت التغيرات التي تشهدها المنطقة العربية، عوامل مساعدة للولوج التركي، نحو التفاعل مع معطيات المنطقة، وهو ما دفع كثير من الأصوات المثقفة، إلى المطالبة بقراءة جديدة للعلاقات التاريخية التركية العربية، بعيداً عن تصوير تركيا، بأنها كانت قوة استعمارية.

وبناءاً على كل ما تقدم من من معطيات دولية وإقليمية، جاءت الفرصة مؤاتية للسياسة التركية، للأخذ بزمام المبادرة والتركيز في توجهها نحو الجنوب، بما يحقق موقعاً فاعلاً ومؤثراً في الساحة الإقليمية، وبما يجعل تركيا قادرة على قيادة المنطقة، والإستفادة من التأكل الاستراتيجي العربي، وغياب أية قوة قادرة على إيجاد نوع من التوازن، على أقل تقدير في الفترة الحالية.

المطلب الثالث: البعد السياسي والدبلوماسي

إنطلاقاً من رؤية تركيا لمكانتها كدولة مركز في المنطقة، تحقق الاستقرار والأمن لذاتها ولجيرانها، حيث يذكر "داود أوغلو"، أنه لا ينبغي أن ينظر إلى وجود تركيا في مركز الشرق الأوسط، على أنه أمر سلبي، يكون عل شكل حروب، وإنما المقصود، أن تكون تركيا في لب التطورات في الشرق الأوسط، بشكل سلمي، وبأدوات ثقافية واقتصادية، وفي تأكيد على نفس المعنى، خلص "عبد الله غول" في خطاب له بعنوان "تركيا والعراق والشرق الأوسط، آفاق مستقبلية، أمام مجلس العلاقات الخارجية في نيويورك فبراير 2007، إلى أن تركيا بقوتها العسكرية وقوتها الناعمة، ونموها الاقتصادي، تمتلك مركزاً فريداً من أجل دفع الأمن والسلام والرخاء، لجميع شعوب الشرق الاوسط الذي ننتمي إليه[440].

من هنا سعت تركيا إلى التأكيد على ضرورة الأهتمام بالآليات الدبلوماسية، لمعالجة اشكاليات المنطقة، بدلاً من الإبقاء عليها أو الأستفادة من استمرارها أو تصاعدها، فوفقاً لـ" عبد الله غول" اقتراب الحكومة التركية، يقوم على التركيز على مزايا حل الصراعات، والتوصل للصيغ التوفيقية[441]، وتقوم هذه الرؤية التركية، على التحول من منظور المباريات الصفرية التي تقوم على أساس أن مكسب أي طرف بالضرورة خسارة للطرف الآخر، إلى إمكانية التوصل لصياغات وحلول توافقية تنتج مكاسب مشتركة للأطراف.

ويلاحظ أن الخطاب التركي، الذي تم تأكيده، على لسان الثلاثي " غول- اردوغان- أوغلو"، يقوم على منهج الانخراط والحوار والمشاركة والتفاوض، في حل أزمات الشرق الاوسط، ورفض مناهج العزل والتهميش والعزل والاقصاء، ويطرح الخطاب التركي، مبررين أساسيين بهذا الخصوص:

المبرر الأول: يقوم على تفضيل الاقترابات البناءة القائمة، على الانخراط أتساقاً مع فكرة التعاون الإقليمي، كأحد المحاور الأساسية لسياسة التركية في الشرق الاوسط، لا الإنعزال، الذي يقود إلى حالة من عدم الاستقرار، ومزيد من التشدد، وتقليل آليات التأثير، على مواقف الأطراف وسياساتهم[442].

أما **التبرير الثاني**: فهو يتعلق بالدفاع عن إقدام تركيا، على تبني مثل هذا الاقتراب البناء، بشكل منفرد في بعض الأحيان، إذ يفتح ذلك، قنوات اتصال مع كل الأطراف، وهو ما يسمح بتوظيف مكانة تركيا وقدراتها، لنقل رسائل تحقق الأهداف المبتغاة على نحو أكثر فاعلية، فالاتصال، لا يعني الانحياز إلى طرف على حساب طرف، إذ يظل الأكثر أهمية هو مضمون الرسائل، التي يتم نقلها، وقد ظهر ذلك في موقف تركيا وحرصها على التواصل مع أطراف دول الممانعة، وفقاً للتعريف الأمريكي "سوريا وايران وحزب الله وحماس" بشأن تطورات الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وذلك على الرغم من الضغوط الأمريكية والإسرائيلية، الرافضة لأي اتصالات مع هذا المحور.

وقد ارتبطت الرؤية التركية، بشأن الموقف السياسي، من أحداث الشرق الأوسط، إلى الميل نحو إطلاق مبادرات وتشجيعها والاستعداد لتحمل المخاطر الناجمة عن هذه المواقف، وهو ما يختلف جذرياً عن السياسة الخارجية التركية التقليدية القائمة، على إبقاء الوضع القائم والميل، نحو تبني سياسة خارجية حذرة[443].

فالدبلوماسيون، وصناع القرار الأتراك، مالوا عادة إلى إتباع الأساليب والطرق المألوفة، وتجنب المخاطر، وهي خصائص ساهمت في استمرار تعايش تركيا مع العديد من المشكلات في علاقاتها الثنائية بدول الجوار، مع المبادرة إلى طرق حلها.

وعلى العكس من ذلك، جاء "أردوغان"، ليؤكد على أهمية السعي إلى التغيير، ومبدأ السبق بخطوة واحدة، وهو ما آثار انتقاد بعض الأطراف التركية المعارضة بوصف أن أردوغان يقدم تنازلات مجانية عن المصالح التركية، وهو ما يدفع الأطراف الاخرى لتكثيف الضغط على تركيا بهدف تقديم المزيد من التنازلات[444]، ويرى "أحمد داود أوغلو" أن هذا الطرح، يشكل دلالة مغايرة وواضحة، تعكس قوة الطرف المبادر وليس العكس، حيث أن الضعف بعينه، هو اعتبار جار ما غير موجود، وإتباع دبلوماسية توتر بشكل دائم معه، كما أن الطرف الذي يستطيع المبادرة في العلاقات المتوترة، يظهره واثقاً من نفسه وأفعاله وقدراته[445]. ولا يقتصر هذا الموقف من استخدام الأساليب الدبلوماسية على مستوى العلاقات الثنائية، لتركيا مع دول الجوار، وإنما يمتد على المستوى الإقليمي، حيث بدأت الدبلوماسية التركية، من وصول حزب العدالة والتنمية للحكم، بإتباع دبلوماسية طرح المبادرات لمعالجة القضايا الإقليمية.

ويورد الخطاب الرسمي التركي، خلال فترة الدراسة، نماذج متعددة لهذه المبادرات السياسية والدبلوماسية، مثل: مبادرة "الصناعة من أجل السلام " والتي تولد عنها إنشاء ملتقى أنقرة للتعاون الاقتصادي بين فلسطين وإسرائيل وتركيا، والدعوة لإعادة إحياء مشروع "أوزال" لأنابيب السلام، والدعوة لإنشاء آلية اجتماعات دول جوار العراق. أي أن مفهوم تركيا لدورها في تشجيع المشاركة والحوار والمبادرات الدبلوماسية يتجه **بالأساس إلى مستويين**:

الأول/ هو دور تركيا بوصفها أحد أطراف الصراع، أما **الثاني**/ فيتعلق بتركيا كأحد الأطراف الثالثة وضرورة تجنبها سياسات العزل، وإلتزامها بتشجيع أطراف الصراع، على التواصل والحوار مع بعضها، لحل الخلافات بطرق سلمية. وقد جاء تبني حزب العدالة والتنمية، لسياسة "تصفير المشكلات"، مع دول الجوار، كمفهوم ونظرية عمل، واعتمدت الحكومة التركية على سلسلة من اللقاءات على مستوى مرتفع مع دول الجوار، كجزء أساسي من السياسة التركية الجديدة بالإضافة إلى تعزيز أبعاد التعاون الاقتصادية والثقافية وغيرها.

وتشير تركيا إلى التطورات الإيجابية في علاقاتها مع سوريا والعراق وإيران، كنماذج لنجاح الاستراتيجية التركية الجديدة، وقد ساهم هذا السلوك التركي في المنطقة، في تعزيز الدور التركي الإقليمي، ورفع مكانة تركيا كدولة مركز، وإزالة بعض المصادر التقليدية، لتقييد علاقاتها بباقي الأطراف بالمنطقة، مثل الخلافات حول الحدود والمياه والإرهاب[446].

وتشير تركيا إلى إسهاماتها في اللعب كوسيط بين سوريا وإسرائيل والسلطة الفلسطينية، كذلك بين حركة فتح وحماس في الخلاف الفلسطيني الداخلي، وبين إيران الغرب، بشأن الملف النووي الإيراني، وجهودها في معالجة الأزمة اللبنانية، وهو ما يتفق مع إحدى العناصر الحاكمة للرؤية التركية بشأن التعامل مع دول الجوار، كنموذج ناجح، لمثل هذا الدور التركي.

ويروج مهندس السياسة الخارجية التركية، "داود أوغلو" في هذا السياق، لقدرات تركيا الخاصة التي تمكنها من ممارسة دور محوري في ترتيبات الوساطة، وتفعيل آليات الحوار وتعزيز الأمن في المنطقة، فتركيا تتمتع بمقومات الوسيط المثالي، فهي الدولة الوحيدة التي تتمتع بقنوات اتصال مع كافة الاطراف بالمنطقة سواء على مستوى الدول أو الفاعليين غير الدول في المنطقة[447].

كذلك إن علاقات تركيا مع الدول العربية وإسرائيل، وتمتعها بمصداقية لدى الطرفين، والعلاقات الاقتصادية والتجارية، كلها عوامل ساهمت في تعزيز القدرة التركية من اللعب كوسيط فاعل، في أية مفاوضات للسلام في المنطقة، ويأتي في إطار هذا الرفض التركي المعلن لسياسة المحاور وتقسيم دول المنطقة، ووضعها في مواجهة بعضها البعض، على أساس عرقي ومذهبي، ويلاحظ في هذا السياق، الطابع المرن نسبياً الذي تضفيه تركيا على هذا الرفض، حيث تميز بين الرفض السلبي لهذه السياسات القائمة على الإنعزالية، والرفض الإيجابي القائم على الإنخراط في تفاعلات المنطقة، بهدف تحقيق التواصل بين الأطراف المختلفة، ويظهر ذلك في مؤشرات متعددة من بينها "توازن" زيارات المسؤولين الأتراك لدول المنطقة، ويبرر الأتراك هذه المواقف القائمة على عدم الانحياز، لأي من الأطراف[448].

ويتفق ذلك، مع فكرة إخراج تركيا من كونها بلد جبهة أو مواجهة، أو عضو في محاور، أو جبهات إلى دولة مركز على مسافة من الجميع، تتمتع بدور فاعل، ومؤثر ومبادر في كل القضايا الإقليمية، ويضرب "أوغلو" مثالاً على ذلك بقدرة تركيا على التقريب بين مصر وإيران، مثلاً بما يخدم الاستقرار في المنطقة، حيث اعتبر "أوغلو" وهو مهندس السياسة التركية، أنه إذا لم تكن هناك علاقات دبلوماسية بين دولتين قويتين، وذات ثقل مثل مصر وإيران، فإن ذلك يقلل من فرص تحقيق الاستقرار في الشرق الاوسط، من هنا تأتي ضرورة وجود دور طرف ثالث للتدخل، وتأسيس قنوات اتصال، وحوار بين الدولتين[449].

المطلب الرابع: البعد الاقتصادي

يحتل الجانب الاقتصادي، في العلاقات التركية – العربية، مكانة هامة، فتركيا، تبحث لأن تكون قوة إقليمية فاعلة في المنطقة، وهذا يحتاج إلى قاعدة إنتاجية، وتأسيس نظام اقتصادي إقليمي هي مركزه، وهي تعي تمامًا، أن التحولات في النظام العالمي، وتحولات الاقتصاد الدولي، إنعكست على البيئة المحلية والإقليمية والدولية، ففرضت عليها التجانس، وتبادل المصالح، والاعتماد المتبادل. من هنا بدأت تركيا تطرح على العلن توجهاتها الاقتصادية الجديدة، وذلك، من خلال الإنفتاح على الشرق الأوسط، والاستفادة من أسواقه، وبناء مصالح اقتصادية واسعة، وخاصة مع دوله، العربية، لتكون هي سلة إقتصادات لشعوبه، وهي توظف ثرواتها المائية، ومشاريعها

الزراعية العملاقة، وإنتاجها الصناعي، وبيئتها السياحية وموقعها الجغرافي، كخط ترانزيت دولي، لتعزيز مسعاها لتكون شريكًا اقتصاديًا قائداً، في المنطقة[450]. لذا يرى حزب العدالة والتنمية، أن تعزيز علاقات تركيا الاقتصادية بالعالم، مع تنوع هذه العلاقات هو السبيل لتعزيز مكانة تركيا، باعتبار أن الاقتصاد، أصبح هو الموجه للسياسة، وليس العكس على حد تعبير أردوغان[451].

وقد عملت تركيا على تذليل معظم العقبات التي تعترض طريقها، وخاصة مع جيرانها، ومحيطها الإقليمي، بحيث نجحت قدر الإمكان، ألا تجعل الجانب السياسي، يشكل عائقًا ومحددًا، لتطوير العلاقات الاقتصادية، وهي تحاول إحداث توازن في علاقاتها ما بين الأنظمة الرسمية والشعوب، أو بين علاقاتها مع العرب وإسرائيل[452].

وثمة ربط مباشر في الخطاب التركي، بين حل الصراعات، وبناء السلام، في المنطقة من ناحية، وبين تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي، من الناحية الأخرى، حيث تشكل تنمية الاعتماد الاقتصادي المتبادل، مكوناً أساسياً، في رؤية حكومة حزب العدالة والتنمية، للشرق الاوسط، إذ لا يمكن تحقيق الاستقرار بالشرق الاوسط، إذا استمرت سيطرة الطابع الإنعزالي، على العلاقات بين اقتصاديات المنطقة[453].

ويؤكد "اردوغان"، على أن الاقتصاد، أصبح الآن هو الموجه للسياسة، بعد ان كانت العلاقات الاقتصادية تخضع للاعتبارات السياسية[454]، فالحكومة التركية أعطت الأولوية لتطوير العلاقات الاقتصادية، مع الأطراف الأخرى، بهدف خلق أساس متين، يشكل مقدمة لتطوير العلاقات الثنائية السياسية والأمنية، وإفساح المجال من أجل معالجة الخلافات، بالطرق الدبلوماسية، بل، وتعزيز وإطلاق قدرات تركيا الكامنة المعطلة، بما يدعم مكانتها الإقليمية، وقد ظهرت تطبيقات هذا المبدأ، من خلال حرص الحكومة التركية، على توقيع مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية، وأتفاقات التجارية الحرة، مع عدد من الدول العربية، وقامت بتشجيع كل المبادرات ذات البعد الاقتصادي، المطروحة في المنطقة، والتي تمتد باتجاه علاقات تركيا الاقتصادية المباشرة مع دول المنطقة، أو التي تشمل تنشيط دور تركيا كطرف ثالث، في حل الخلافات في المنطقة، وهو ما يفضي إلى تعزيز مكانة ودور تركيا في المنطقة[455].

وقد سعى "أردوغان" إلى تعزيز مؤشرات التنافسية الدولي الشامل في تركيا، ومحاولة تفعيل الأداء الاقتصادي، وتعزيز كفاءة الحكومة، وكفاءة بيئة الأعمال[456]، وهنا يمكن التمييز بين

ثلاث أنماط للدور الاقتصادي، وفقاً لرؤية حزب العدالة والتنمية، وهي دور تركيا كمركز اقتصادي إقليمي، ودور تركيا كمركز لخطوط نقل الطاقة، ودور تركيا كشريك أساسي فيما يعرف بمشروع السلام الاقتصادي.

بشأن دور تركيا كمركز اقتصادي: لقد تعددت مظاهر الاهتمام التركي، بكيفية تعزيز المكانة الاقتصادية لتركيا بالشرق الأوسط، بحيث تصبح مركزاً وقوة دافعة، لتنمية الاعتماد المتبادل ومشروعات التعاون الإقليمي، على المستويين الثنائي والمتعدد، وقد أشار "أحمد داود أوغلو" في كتابه "العمق الاستراتيجي"، إلى سعي الغرب، باتجاه تشجيع الدور التركي المتعلق بالقضايا الأمنية، في المنطقة، مع محاولتهم تحجيم أي دور اقتصادي، هو خلل يقود حتماً، إلى فقدان عملية التوازن، محذراً من سلبيات هذا الغياب[457].

وقد تجلت مظاهر هذا الاهتمام، بالزيارات الرسمية، والمتعددة، لكبار المسئولين ورجال الأعمال الأتراك، لدول المنطقة، والقيام بعقد اتفاقيات تعزيز العلاقات التجارية، مع هذه دول، والاهتمام بتنشيط المجالس المشتركة لرجال الأعمال، واللجان الاقتصادية المشتركة، والمؤتمرات الاقتصادية.

ويمكن الإشارة، في هذا السياق، إلى قيام الحكومة التركية، بعقد سلسلة اتفاقيات اقتصادية وتجارية مع دول الشرق الاوسط، منها: اتفاقية التجارة الحرة مع إسرائيل عام 1997، واتفاقية التجارة الحرة مع كل من "سوريا، المغرب، تونس عام 2004، مصر والسلطة الفلسطينية عام 2005، بالإضافة لتفعيل مجموعة من الآليات، لتعزيز الإطار المؤسسي لعلاقات تركيا بدول المنطقة.

فعلى المستوى الثنائي، تم التوصل مع **إيران** إلى مجموعة من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية منها، اتفاقية التعزيز والحماية المتبادلة للاستثمارات في عام 2005، وتشكيل اللجنة الاقتصادية المشتركة، بالإضافة لتنشيط مجلس الأعمال التركي الإيراني، واتفاق التعاون بين البلدين في مجال السياحة عام 2005. ومع **سوريا** تم التوصل إلى مجموعة من الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية خلال الأعوام 2005-2008، والزيارات المتبادلة لرجال الأعمال من الطرفين، السوري والتركي، وإنشاء الملتقى التركي السوري والذي عقد أولى جلساته في دمشق في إبريل عام 2008 بحضور رئيس الوزراء التركي "طيب أردوغان". ومع **السعودية** هناك الاتفاقية التأسيسية لمجلس

الاعمال السعودي التركي عام 2003، واتفاقية حماية الاستثمارات المتبادلة عام 2006، ومذكرة التفاهم في مجال الصحة عام 2006، كذلك تم عقد سلسلة اتفاقيات متبادلة مع دول الخليج كافة فيما يتعلق بالتجارة، والمشاريع الاقتصادية، والاستثمارات خلال الفترة 2003-2008[458].

ومع **مصر**، تمتد الروابط الاقتصادية بين البلدين الى عقد السبعينات من القرن الماضي. وثمة عدد من الأتفاقات الاقتصادية، قد وقعت بين البلدين مثل: اتفاقية التجارة الحرة عام 1976، والغاء الضرائب بين الطرفين في 1993، واتفاقية التعاون الاقتصادي والتقني الموقعة عام 1994، واتفاقية التجارة الحرة الموقعة عام 1996 والتي تعد تجديداً لاتفاقية التجارة الحرة 1976، وفى 2006 تم تخصيص مليونى متر مربع، كمنطقة صناعية تركية، فى مدينة السادس من أكتوبر، للإسهام فى زيادة حجم الاستثمارات، وقد وضع حجر أساسها "عبد الله جول" خلال زيارته لمصر مطلع 2008.

وشهدت العلاقات التجارية بين البلدين، نمواً متزايداً، خاصة خلال أعوام 2007، 2008، 2009 بسبب دخول اتفاقية منطقة التجارة الحرة بين البلدين، حيز النفاذ، اعتباراً من 1/3/2007، بما أسهم فى تعزيز التبادل التجارى، حيث ارتفع حجم التجارة، اعتباراً من عام 2005، من 727 مليون دولار إلى ثلاثة مليارات دولار عام 2009. وزادت الاستثمارات التركية في مصر، زيادة واضحة، حيث بلغ عدد الشركات التركية العاملة في مصر، ما يقارب من 290 شركة في أواخر عام 2009[459].

وعلى المستوى متعدد الاطراف، وقعت تركيا مع دول مجلس التعاون الخليجي في مايو 2005، اتفاقية إطار لتعزيز العلاقات الاقتصادية، ولبحث إقامة منطقة تجارة حرة بين الجانبين[460]، كما يمكن الإشارة، إلى أن الملتقى الاقتصادي العربي التركي، الذي يعقد سنوياً تحت رعاية وزارة المالية التركية، والجامعة العربية، في اسطنبول منذ العام 2006، يوفر المجال للقاء صانعي السياسات، على المستوى العام والخاص، للبحث في القضايا المشتركة[461].

وثمة مؤشرات، على نجاح حكومة حزب العدالة والتنمية، في سعيها نحو تفعيل الدور التركي، فنمو الاقتصاد التركي، وزيادة جاذبيته، قد ساهما في تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية، بين تركيا ومنطقة الشرق الاوسط، على نحو ظهر في زيادة حجم التبادل التجاري بين الجانبين المنطقة، فمثلاً، فقد بلغ حجم التبادل التجاري بين إيران وتركيا، (8) مليارات دولار في

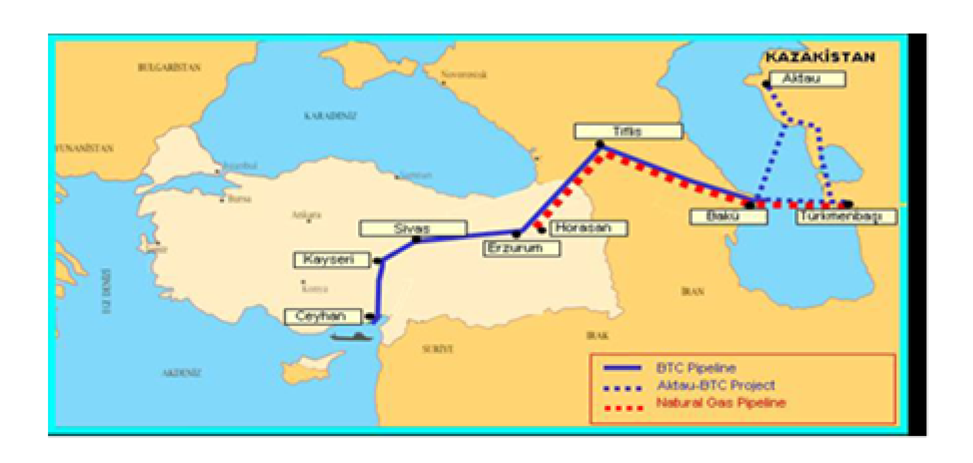
عام 2008، بعد أن كان (1.2) مليار دولار عام 2003، كذلك، زاد حجم التبادل التجاري، بين تركيا وإسرائيل من (1.3) مليار عام 2001، إلى (2.7) مليار دولار عام 2007.

كما أن العلاقات الاقتصادية والتجارية التركية العربية، شهدت قفزة كبيرة خلال العام 2006، حيث تشير المعلومات، إلى أن الإستثمارات العربية في تركيا، قدرت بــــ (36) مليار دولار، وثمة مؤشر آخر، على أن العلاقات العربية التركية، فقد تضاعف حجم التبادل التركي الخليجي (4) مرات منذ عام 2003، حيث وصل إلى (10) مليارات دولار عام 2008[462].

دور تركيا كمركز لخطوط نقل الطاقة: تمتع تركيا بموقع جغرافي، أنظر خريطة (2) جعلها تشكل أحد الممرات العالمية لعبور مصادر الطاقة، فتركيا تقع في مركز متوسط للدول المنتجة والدول المستهلكة للطاقة، وهو ما يعني قربها من (72%) من الإحتياط العالمي للغاز، و (73%) من الاحتياط العالمي للنفط[463]. ومن أبرز خطوط الأنابيب التي تشترك فيها تركيا مع دول جوارها،وهي:

- خط أنابيب كركوك-جيهان، ويصدر حوالي (1.6) مليون برميل من النفط، يومياً، عبر البحر الأبيض المتوسط إلى أوروبا.
- خط أنابيب غاز إيران- تركيا، حيث يتم فيه إنتاج (10) بليون متر مكعب من الغاز.
- خط أنابيب غاز بلو ستريم، وهو خط يمر تحت مياه البحر الأسود، ويربط بين تركيا وروسيا.
- خط أنابيب باكو- تبليسي- جيهان، ويشكل عصب نقل الطاقة من الشرق إلى الغرب.
- خط أنابيب غاز جنوب القوقاز، ويربط بين الحقول الساحلية للغاز في شاه دينز بأذربيجان إلى تركيا عبر جورجيا، ويبلغ إنتاجه اليومي، ما يقرب (8) ملايين متر مكعب من الغاز.

خريطة (2) يوضح خطوط البترول والغاز التي تشترك فيها مع الدول المجاورة[464]



المصدر: وزارة الطاقة التركية، تقارير متنوعة، يناير 2009

المطلب الخامس: البعد الأمني

لعبت المحددات الأمنية، دوراً أساسياً في تشكيل معالم السياسة الخارجية التركية، في الفترة السابقة لوصول حزب العدالة والتنمية، غير أن حكومة الحزب، والتي تشكلت بعد انتخابات عام 2002، قد صاغت مفهوماً مغايراً للأمن القومي التركي، ينطلق من أن الجوار التركي، ليس بالضرورة مصدراً لتهديدات الأمن القومي، وإنما سيشكل التعاون المشترك، مع هذا الجوار، سبيل التعامل مع كافة التهديدات، التي يمكن أن تؤثر على سلامة الأمن والاستقرار التركي[465].

ويلاحظ، أن خطاب حكومة العدالة والتنمية، يقوم في هذا الإطار، على التركيز على مفهوم الامن المشترك أو الأمن للجميع، باعتباره المبدأ الأول الحاكم لتوجهات السياسة التركية، في المنطقة، ويعني ذلك تجنب، تبني الاقترابات، التي تستهدف تحقيق أمن دولة واحدة، أو مجموعة معينة، من الدول على حساب دول أخرى بالمنطقة، وتجنب التركيز على تساؤلات "من مع من" و"من ضد من"، فالمطلوب وفقاً للمنظور التركي، هو "الأمن المشترك لدول المنطقة ككل[466].

وتقوم الرؤية التركية، على أساس أنه يمكن لتركيا أن تلعب دور المركز، في تعزيز التنسيق الأمني الإقليمي، والمطلوب وفقاً لـــ"غول" التزام تركيا ودول المنطقة والقوى الخارجية الأخرى، بقواعد للسلوك وإجراءات لبناء الثقة، وآليات لحل الصراع، وتتمثل: احترام الوحدة الوطنية،

والتكامل الإقليمي، والالتزام بالحل السلمي للصراعات، وتكريس الجهود لمكافحة الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والشفافية في الشؤون العسكرية[467].

وبهذا المعنى، فإن هذه المقترحات لا تتعارض، مع حرية تركيا في التحرك الإنفرادي، من أجل تحقيق أمنها، فالإستراتيجية الأمنية التركية، تعتمد في ركنها الأول على "أمتلاك قوات مسلحة رادعة، من اجل حماية مصالح تركيا القومية، ولعل أهم المؤشرات على ذلك الموقف، هو قرارات البرلمان في اكتوبر 2007، بتفويض الحكومة والجيش، سلطة إرسال قوات تركية، إلى العراق لتعقب مقاتلي حزب العمال الكردستاني[468]، بالإضافة، إلى ذلك، قيام الموقف الرسمي التركي، بالعمل على تشجيع تحركات حلف الناتو، لتوسيع أنشطته في منطقة المتوسط، باعتبارها عنصر تعزيز لتصورات تركيا، حول آليات التنسيق المشترك في الشرق الاوسط، وفي هذا الإطار، يشير موقع وزارة الخارجية التركية، إلى الدعم التركي لبرنامج حوار المتوسط الذي دشنه الناتو عام 1994 باعتباره يساهم في تحقيق الأمن والاستقرار، ويعزز التفاهم المتبادل، ويقضي على حالات سوء الإدراك بين الناتو وشركائه، وفي هذا السياق، تدعم تركيا مبادرة "تعاون اسطنبول" التي اطلقها الناتو في قمته في أسطنبول في يونيو 2004، باعتبارها تأتي استجابة للتحديات الأمنية في حقبة ما بعد سبتمبر 2001، وتساهم في تحقيق الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي، بالتكامل مع الجهود الأخرى.

ويرى بعض السياسيين بأن الاحتلال الأمريكي للعراق، والتطورات المتتابعة في السياق الخليجي، تعزز من مكانة تركيا كفاعل قادر على موازنة النفوذ الإيراني في المنطقة، وتجعل من هذا الدور الموازن موضع رضى من جميع الاطراف، حتى لو لم يقم أي طرف بالتعبير صراحةً عن ذلك[469].

المبحث الرابع
نماذج الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط

قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة، كانت العلاقات العربية التركية، لا تأخذ الشكل الجماعي للعلاقات، وإنما تقام بين تركيا وكل بلد عربي على حدا، وذلك من منظور المصالح الأمنية، للبلدين المعنيين، وقد شكلت توجهات السياسة التركية المتطلعة إلى الغرب، ووجود تركيا عضواً فاعلاً في حلف الناتو، فضلاً عن علاقاتها المميزة مع إسرائيل، بعداً مهماً على طبيعة وشكل العلاقات العربية التركية، فتارة نجد أن هذه العلاقات، تتجاذبها موجات من التقدم والجمود والتراجع، بما تمليه عليها السياسات والوقائع الأمنية، وتارة نجدها عرضة للتوترات والخلافات، مع هذا البلد العربي أو ذاك، وفقاً للظروف الدولية والإقليمية، وللسياسات الداخلية في البلدين[470].

لكن، ومع التحولات والتغيرات البنيوية، التي شهدها النظام الدولي، عقب إنهيار الاتحاد السوفيتي، وما تبع ذلك من تغيرات إقليمية وداخلية[471]، نجد أن العلاقات التركية العربية، بشكل عام، ودول الجوار بشكل خاص، أنها أخذت تتشكل وتتأسس، على أرضية عقلانية، أكثر من أي وقت مضى، والتي أملتها استحقاقات وظروف ما بعد الحرب الباردة.

فالتغيير الذي طرأ على البيئة المحلية التركية، نتيجة تغييرات طرأت على المدركات الذهنية، التي بدأت تتمحور حول ضرورة تجاوز الترسبات السيكولوجية الماضية، وترسيخ الوعي، بمصير إقليمي مشترك، والحفاظ على علاقات بينية متوازنة، هي أوضح تجسيد لمعالم التغيير، التي طرأت على السياسة الخارجية التركية تجاه المنطقة، بعد وصول حزب العدالة و التنمية للسلطة في تركيا[472].

المطلب الأول: الدور التركي في الأزمة السورية

شهدت العلاقات التركية السورية، تطوراً كبيراً، ونقلة نوعية، مثلت انفصالاً عن الماضي، منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة[473]، ويدخل تحسن العلاقات الثنائية، بين البلدين في سياق تفاهم الحكومتين التركية والسورية، حول إعادة تعريف كل دولة لوزنها ودورها الإقليمي، في المنطقة، ففي تركيا هناك إجماع، على أنه في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، تقف تركيا وسط متغيرات جيوسياسية واستراتيجية جديدة، ومن جهتها تدرك سوريا، إنها لا تملك أسباب القوة السياسية والاقتصادية والإستراتيجية ،التي تملكها تركيا، وبالتالي، فان المطلوب منها، هو تغيير توجهاتها بما يتوافق والمستجدات الجديدة في المنطقة، وبما يقود إلى تعزيز البيت السوري وتحصينه، من التدخلات والضغوط الخارجية.

إن العامل الجوهري، في تبدلات السياسة الخارجية التركية، في عهد حكومة العدالة والتنمية، ومنها سياسة تركيا تجاه سوريا، يكمن في محاولتها الخروج، من واقع الحصار الإقليمي، الذي وصلت إليه، في ظل ارتباط سياساتها بالولايات المتحدة وإسرائيل، وكلتاهما لم تنفع في تقوية تركيا، ولا في جعلها تتغلب على مشاكلها الاقتصادية، الأمر الذي رسخ القناعة لدى الأتراك، بضرورة التخفيف من حدة القيد الأمريكي والإسرائيلي، وتفعيل علاقات تركيا بدول الجوار، ومنها سوريا، وقد تمحور الموقف التركي تجاه سوريا على النقاط التالية[474]:

- محاولة تركيا إمتلاك المزيد من عناصر التأثير، لمواجهة التحرك الإيراني في المنطقة، لذلك فقد لعبت تركيا دوراً هاماً في فك العزلة السورية، والحيلولة دون الإستهداف الأمريكي لها، من خلال استخدام القناة الاوروبية، وعلى وجه الخصوص الفرنسية منها، كما لعبت تركيا دوراً هاماً في التأثير على الولايات المتحدة، من أجل الحوار مع سوريا.

- تسوية قضية الخلاف حول مياه نهر الفرات، حيث وافقت تركيا، على تزويد سوريا بقدر معين من مياه نهر دجلة لري مناطق في سوريا على مقربة من مثلث الحدود بين سوريا والعراق وتركيا، كما بدأت مناقشة استراتيجيات "ري مشتركة"[475]، وبذلك تخلت تركيا عن سياسات سابقة، طالما اعتبرت فيها، أن نهري دجلة والفرات، لا يخضعان لمفهوم النهر الدولي، وأنهما يشكلان ثروة قومية، تخص تركيا وحدها، فبعد توقيع الجانبين على بروتوكول مشترك عام

2001، بهدف إقامة مشاريع مشتركة، تم الأتفاق بين تركيا وسوريا والعراق على إنشاء معهد للمياه سنة 2008، يهدف لوضع مقترحات تعالج، أي حالات خلاف حول المياه[476].

- مواجهة التحدي الكردي، حيث قامت تركيا بالتنسيق والتعاون مع سوريا، بشأن القضية الكردية، لمنع قيام دولة كردية مستقلة في شمال العراق، أو في أي جزء من كردستان التاريخية، على اعتبار أن ذلك الخطر، لن تقتصر تداعياته على سوريا، وإنما سينتقل إلى جنوب شرق الأناضول الكردي[477].

- وبشأن قضايا الحدود، أتفقت تركيا وسوريا، في ديسمبر عام 2004، على الاعتراف رسمياً بالحدود بينهما، واقرار الجانبان علانية، أنه لم يعد بينهما، أية قضايا تتعلق بالحدود[478].

كما نجحت المساعي التركية، للوساطة بين سوريا وإسرائيل لرعاية مفاوضات سلام غير مباشرة بين الجانبين، من أجل التوصل إلى اتفاق سلام سوري إسرائيلي، ينعكس مباشرة أو غير مباشرة على الملفين الفلسطيني واللبناني. ولقد عقدت في أسطنبول أول جولة حوار في مايو 2008، وتلتها أربع جولات، وقد حظيت هذه الوساطة بدعم أمريكي وأوروبي، خاصة بعد لقاء أوردوغان مع الرئيس "ساركوزي" في دمشق سبتمبر 2009، حيث اكتسبت هذه الوساطة، طابعاً وبعداً جديدين، عبر عنهما التنسيق والتعاون الفرنسي التركي، الهادف إلى تحقيق سلام شامل، بأبعاده السورية واللبنانية والفلسطينية.

بالإضافة إلى ذلك، سعى البلدين إلى تنمية العلاقات الاقتصادية بينهما، وذلك من خلال التوقيع على عدة اتفاقات، تهدف إلى تنمية التجارة والسياحة والإستثمار بين البلدين.

كما تم التوصل لاتفاقية تجارة حرة بين البلدين عام 2007، فيما زادت الصادرات التركية لسوريا بين عامي 2002-2003، بنسبة (37%)، وبلغت حجم الاستثمارات التركية بـ400 مليون دولار، كما تكللت العلاقات بينهما بإلغاء تأشيرة الدخول، وفتح الحدود المشتركة، وإنشاء خط سكة حديد، يربط الدولتين، مما يعد تطوراً هاماً على صعيد الانفتاح التركي على الجوار العربي.

المطلب الثاني: تركيا وكردستان العراق

بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، أصبح العراق واحداً من أبرز مسائل السياسة الخارجية التركية، حيث نادى حزب العدالة والتنمية، بضرورة إستقلال العراق، والحفاظ على وحدة أراضيه، ووحدته السياسية والمساهمة في تحقيق الأمن والسلام، وقد أسهمت عدة عوامل في تحديد شكل العلاقات التركية – العراقية، وهي:

وضع مدينة كركوك ونفطها ومصير السكان التركمان: كان أحد الأهداف الرئيسية للسياسة الخارجية التركية في العراق منذ عام 2003، هو حماية السكان التركمان السنة في مدينة كركوك، وذلك لإبقاء نفط كركوك، خارج الأيدي الكردية، حتى لا يقوم الأكراد، بتدعيم إستقلالهم الذاتي، أو حتى محاولة الاستقلال في المستقبل.

المطامح السياسية للأكراد العراقيين إلى إقامة حكم ذاتي، بعد احتلال الأمريكي للعراق، طورت منطقة كردستان العراق، ومظاهر دولة قائمة بالفعل، وقد شجع واقع الأستقلال الذاتي الكردي المتمثل في وجود سلطة كردية، إلى دفع تركيا إلى التعامل مع هذا الكيان[479]**.**

وقد تمحور السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية في:

- الحيلولة دون تقسيم العراق، على أساس طائفي أو عرقي، يمكن أن يؤدي إلى ظهور دولة كردية مستقلة أو كونفدرالية، عاصمتها كركوك المدينة الغنية بالنفط .

- القضاء على حزب العمال الكردستاني، وحرمانه من أي ملاذ آمن له شمال العراق، خاصة في ظل اتهام تركيا، لحكومة كردستان العراق، بدعم الحزب وتوفير مقومات الصمود له.

ولقد توضحت معالم السياسة التركية تجاه العراق، في خطاب "أردوغان" أمام نواب حزبه، في يناير 2007، والذي أكد فيه، على دعم وحدة العراق، ورفض تقسيمه، وتصحيح الخلل في التوازنات، بين المجموعات العرقية، وضرورة الإشراف الحصري للحكومة المركزية، على ثروات النفط والمصادر الطبيعية الأخرى[480]. ولتحقيق هذه الأهداف التركية، عملت تركيا على استخدام وسائل وأدوات، تراوحت بين خيار الضغط الدبلوماسي، والخيار العسكري، والتهديد بفرض العقوبات الاقتصادية، وذلك على النحو التالي[481]:

- فتح باب الحوار مع أكراد العراق، وذلك من خلال دعوة "جلال طالباني"، رئيس وزراء إقليم كردستان العراق، لزيارة تركيا في فبراير 2008، ولقاء "مراد أوزجلك" المبعوث التركي الخاص، و"أحمد داود أوغلو" المستشار الخاص لرئيس الوزراء التركي.

- التهديد باستخدام القوة العسكرية، واستخدامها فعلياً، حيث هددت تركيا الأكراد، أكثر من مرة، بأنها ستستخدم القوة العسكرية ضدهم، إذا حالوا الإنفصال أو الإستيلاء على مدينة كركوك، ولقد شنت القوات التركية، عدة هجمات ضد قواعد حزب العمال الكردستاني، المتواجد شمال العراق.

- احتفاظ تركيا بقواعد عسكرية في شمال العراق، من بينها القاعدة الموجودة في دهوك ومناطق أخرى.

- التهديد بفرض عقوبات اقتصادية، حيث يعتمد إقليم كردستان العراق، على تركيا اقتصادياً، من عدة نواح، توظفها تركيا كأداة ضغط على الإقليم.

من جهة أخرى، سعت تركيا، إلى توظيف الورقة التركمانية، لتبرير تدخلها في شمال العراق، ولمنع الأكراد من السيطرة على كركوك، ولقد لعبت تركيا دوراً أساسياً في إنشاء الجبهة التركمانية، ودعمها مالياً وسياسياً[482]. كما سعت إلى توحيد المواقف الإقليمية من القضية الكردية، وخاصة مواقف كل من سوريا وإيران، وذلك للخروج بموقف موحد، يدعم وحدة الأراضي العراقية، ولقد ساعد على ذلك ازدياد المخاوف التركية السورية الإيرانية، بعدما أدت التطورات في شمال العراق، إلى حدوث إضطرابات في المناطق الكردية، في الدول الثلاث، وهو ما دعا تركيا وسوريا، إلى التوقيع على اتفاقية أمنية للتعاون في مجال مكافحة الإرهاب، كما وقعت تركيا وإيران على مذكرة تفاهم في ابريل 2007، تتعلق بالتعاون في القضايا الأمنية وتبادل المعلومات الاستخباراتية لمحاربة حزب العمال الكردستاني[483]. إضافة إلى كل ما سبق، تطمح تركيا أيضاً إلى لعب دور أكبر في عراق ما بعد الاحتلال، حيث ترى تركيا أن بإمكانها ملء الفراغ، الذي سيخلفه الامريكيون بعد انسحابها من العراق، فتركيا، باعتبارها وسيطاً محايداً، وبلداً مسلماً، وعضواً في حلف الناتو، من الممكن أن تتولى مسؤولية تحديث الجيش العراقي في المرحلة المقبلة. وقد سعت تركيا لأن تكون معبراً للطاقة إلى أوروبا، وذلك من خلال إنشاء مجلس التعاون الاستراتيجي، بين تركيا والعراق والذي يهدف إلى[484]:

- زيادة سعة خط أنابيب النفط القائم بين كركوك وجيهان التركي، طبقاً لأتفاق مع الحكومة العراقية من حوالي 800 ألف برميل في اليوم إلى حوالي مليون برميل.

- إنشاء شبكة أنابيب لنقل الغاز الطبيعي من العراق، إلى الاسواق العالمية من خلال تركيا.

- التنقيب عن النفط في جنوب العراق، حيث حصلت شركة "نفط تركيا" الحكومية على امتياز التنقيب عن النفط جنوب العراق، وتسويقه عالمياً، وقد دعمت واشنطن هذه الاتفاقية كوسيلة لمنع تركيا من توقيع اتفاقيات للطاقة مع إيران.

وفي سبيل تحقيق هذه الاهداف، فتحت تركيا، قنوات اتصال واسعة النطاق، مع القوى والقيادات العربية السنية والشيعية، بما في ذلك قوى المقاومة، وكذلك، أصبحت تركيا عضواً في لقاءات الدول المجاورة للعراق.

وفي عام 2009 عززت تركيا العلاقات الإستراتيجية مع العراق، من خلال تحويل إجتماعات كبار الوزراء والمسؤولين إلى مجالس إستراتيجية رفيعة المستوى، لتتولى مناقشة القضايا الإستراتيجية بين البلدين، عبر إجتماعين سنويين لرئيسي وزراء البلدين، كما وافقت عام 2010، على بدء تحويل مناطق التجارة الحرة مع العراق إلى مناطق تجارة حرة، متعددة الأطراف[485]. وقد عززت تركيا علاقاتها التجارية مع بغداد، كي تصل إلى نحو (7) مليار دولار خلال العام 2009، والمخطط لها ان تصل إلى (20) مليار دولار بحلول عام 2014[486].

المطلب الثالث: العلاقات التركية الإيرانية

إكتسبت العلاقات الإيرانية-التركية، أهمية مضاعفة، لدى دوائر المختصين والباحثين، وصناع القرار في منطقتنا العربية، حيث أن إيران وتركيا تحيطان بالجغرافيا العربية، من الشرق والشمال، فتتداخلان معها بوشائج التاريخ، وروابط الحضارة المشتركة، على نحو، قلما تتوافر في مناطق جغرافية أخرى، ويضاف إلى ذلك، أن إيران وتركيا، ليستا دولتين اعتياديتين في الجوار الجغرافي، بل هما قوتان إقليميتان، يتجاوز حضورهما الإقليمي، الحدود السياسية لكليهما. لذلك، فإن العلاقات

الإيرانية–التركية في أبعادها السياسية والإستراتيجية، تتجاوز معاني أي علاقات ثنائية، بين بلدين غير عربيين[487].

ولكن، وعلى الرغم من العقود الطويلة، من العداء الأيديولوجي، بين الإمبراطوريتين السابقتين، باعتبار أن تركيا وريثة الإمبراطورية العثمانية "السنية"، وأن إيران امتداد للإمبراطورية الصفوية "الشيعية"[488].

فالعلاقات التركية الإيرانية، لها جذور ضاربة في القدم، وقد شهدت فترات من الشذ والجذب، غير أنها ومنذ قيام الجمهورية في تركيا عام 1923، دخلت في مرحلة مختلفة وجديدة، منذ مجئ حزب العدالة والتنمية للسلطة[489]، وقد أتسمت بالاستقرار، وتسير في منحنى مميز، ولعل ذلك يعود إلى توازن القوى بين الطرفين من جهة، وإلى اختلاف دوائر الإهتمام الإقليمية بينهما من جهة أخرى، ولكن هذه العلاقات، اتخذت بعداً جديداً مع التحولات التي طرأت على سياسة تركيا الخارجية[490]، إذ انخرط الطرفان التركي والإيراني، في علاقات اقتصادية وسياسية قوية، وفي محاولة إيجاد آليات جديدة لمكافحة الارهاب. غير أن الأمر، لا يخلو من تنافس وخلافات، بشأن بعض الملفات المهمة والحساسة[491]، وأن هذا التنافس التاريخي، الذي ميزهما، قد تجلت مظاهره، في كثير من الأحيان، بيد انه عملياً يمكن القول بأن السياسة التركية إزاء إيران قد اعتمدت على ركائز ثلاث[492]:

- تامين الطاقة.
- التنسيق في المشاكل الأمنية المتعلقة بالمشكلة الكردية.
- اعتبار إيران بالنسبة لتركيا منفذاً إلى وسط أسيا وجنوبها.

ومن الناحية الأمنية، ثمة تقارب كبير بين تركيا وإيران، فيما يتعلق بالعراق، وأهمية الحفاظ على وحدة أراضيه، وكذلك الموقف من حزب العمال الكردستاني، و أنه بالموازة مع تحسن العلاقات السياسية بين البلدين في هذه المرحلة، شهدت حركة تصدير السلع والبضائع من تركيا إلى إيران، زيادة مطردة[493].

وقد تحسنت العلاقات التركية الإيرانية أكثر بسبب السياسات التي كانت تتبعها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس "بوش الإبن"، خاصة بعد أن مارست تلك الإدارة، ضغوطاً شديدة على

حكومة حزب العدالة والتنمية بمجرد وصوله للسلطة، من أجل السماح للوحدات العسكرية الأمريكية بالمرور إلى العراق، ولم تتحمس تركيا، لهذا الموضوع، ورفض البرلمان التركي المذكرة المتعلقة بهذا الموضوع، وقد لاقى هذا الموقف التركي، تقدير كبير في إيران، رغم ما كانت تضمره إيران، من عدم ارتياح بسبب علاقات تركيا بإسرائيل، وعضويتها في حلف الناتو، فمن الواضح، أن إيران كانت تسعى إلى إستدراج تركيا بعيداً عن توجهها نحو الغرب[494].

وقد ترسخت سمعة تركيا الإيجابية في المنطقة، بفضل الجهود الكثيفة التي بدلتها الحكومة التركية، من أجل وقف إطلاق النار أثناء الاعتداءات الإسرائيلية على لبنان في صيف عام 2006، وقد جاءت المشادة الكلامية التي نشبت بين "أوردوغان" و"بيرس" في منتدى دافوس، لتزيد من موجة الإعجاب بتركيا في إيران، وبينما كانت تصريحات المسؤولين الإيرانيي،ن لا تتوقف مدحاً وإشادة بهذا الموقف، عموم الشعب يمطرون السفارة التركية في طهران، بالورود، بل إن هناك من اقترح إطلاق اسم "أوردوغان" على أحد الشوارع في طهران.

ولكن وبالرغم من هذه التغيرات المهمة، في النظرة الإيرانية، وفي الوعي الإيراني، إزاء تركيا في السنوات الأخيرة، إلا أنه في الوقت نفسه، لا يمكن الاعتقاد، أن السياسة الخارجية التركية، تتماهى تماماً مع المصالح الإيرانية، أوتتطابق معها، فالواقع، أن إيران متخوفة من نية تركيا إقصائها، فيما يتعلق ببعض خياراتها بالمنطقة، وكمثال على ذلك، وعلى أثر الازمة الجورجية، طرحت تركيا مشروع منتدى التعاون القوقازي، وهي خطوة أزعجت إيران، وفي رده على الاقتراح التركي، صرح وزير الخارجية الإيراني "منوشهر متكي"، بأن أي كيان إقليمي، لا تشارك فيه إيران، لن يكون بمقدوره تأمين الاستقرار.

وهناك ثمة أسباب ستواجهها السياسة التركية مع إيران[495]:

- سياسة تركيا الخارجية، تقوم على تحقيق الاستقرار والأمن للجميع، بينما تستند نظيرتها الإيرانية، إلى التوتر المضبوط في بعض الملفات والمناطق في الشرق الأوسط.

- صعود تركيا الإقليمي، يؤدي عملياً لتقليص النفوذ الإيراني، لأنها توجد بالمنطقة نفسها، التي تطمح إيران لتزعمها.

- أن الموقف التركي من البرنامج النووي الإيراني ليس ثابتاً، ويبدو أن الأتراك، يعتقدون ان حصول إيران على السلاح النووي، من شأنه أن يهدد أمنهم، وهذا ما أكده أستطلاع رأي، أجراه مركز "ميتروبول" للأبحاث الإستراتيجية والإجتماعية،في يناير عام 2010، حيث بين أن (56.7%) من الأتراك، يعتبرون أمتلاك إيران للسلاح النووي، يشكل خطراً على الأمن القومي التركي.

- أن الموقف التركي من عملية السلام، أقرب إلى موقف الدول العربية منه إلى إيران، وهو ما قد يتسبب بتردي العلاقات التركية الإيرانية، بالإضافة أن الصعود الإيراني بالمنطقة، يعتمد على معاداة إسرائيل، وان تحقيق السلام، يعني إضعاف موقع إيران[496].

المطلب الرابع: الدور التركي في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

تفتخر تركيا بكونها دولة ديمقراطية عصرية، تؤمن بالمبادئ، التي تقوم عليها الدولة الحديثة، وبما أقرته الحضارة الإنسانية المعاصرة، من مبادئ حقوق الإنسان، والحريات العامة، وحق الشعوب في الاستقلال، لذا تفسر تركيا، تدخلها في القضية الفلسطينية، من منطلق معارضتها لفكرة الاحتلال، في مرحلة تاريخية وصلت فيها البشرية إلى النضج الكافي لرفض الممارسات القمعية للاحتلال[497].

وهنا، تنطلق تركيا في موقفها من القضية الفلسطينية، من كونها دولة عضو في الأمم المتحدة، ومن واجبها الدفاع، عن قرارات هذه المنظمة الدولية المتعلقة بالشعب الفلسطيني، غير أن انقسام الأتراك جغرافياً وسياسياً بين الشرق الأوسط وأوروبا، وحرصهم على تفعيل دورهم في المنطقة، لإحداث توازن ما في وجه تحالفات إقليمية جديدة، قد لا يكون على حساب مصالحهم الدولية، بينما الطريق إلى الاتحاد الأوروبي لا يزال مليئاً بالعقبات[498].

لقد أولت تركيا اهتماماً كبيراً بالقضية الفلسطينية، ولقد أتاح التصور الجغرافي الجديد لها، لعب دور قوي في المنطقة، حيث طرأ تحول على السياسة التركية، في تعاملها مع الشرق الأوسط، خاصة تجاه القضية الفلسطينية[499]، تجلى ذلك من خلال المواقف والتصريحات، والمبادرات الدبلوماسية، والإجراءات العملية التي قامت بها تركيا على الصعيد الإقليمي والدولي، وذلك تجسيدًا

" للمبادرة الدبلوماسية" التي تنتهجها تركيا من أجل تنفيذ توجهات سياساتها الخارجية الانفتاحية مثل المصالحة الفلسطينية، وقضية الجندي شاليط، وحرب غزة، هذا عدا عن توظيفها لمكانتها الدولية لتسليط الضوء على الحق الفلسطيني المشروع، وبالتالي، نجد أن هناك دورًا فاعلاً ومؤثرًا، ورؤية مستقلة، لتركيا تجاه فلسطين، وبالمقارنة مع الدور التركي قبل عام2002 ، الذي اقتصر فقط على التصريحات المنددة، التي لم تترجم إلى دور فعلي وحقيقي في فلسطين[500].

ويمكن القول، أن الدور التركي المساند للقضية الفلسطينية، ينبع من توجه قيادات حزب العدالة والتنمية، على أساس خلفيتهم الإسلامية، والتي انحازت تماماً للقضية الفلسطينية[501].

وقد عبر صانعو السياسة التركية[502]، عن ذلك، في العديد من تصريحاتهم، فيقول" يالشين اقدوغان" مستشار رئيس الوزراء التركي "اردوغان"، إن حزب العدالة والتنمية، حزب جماهيري، على المستوى القومي، وديمقراطي محافظ في القيم، ويستمد حاضره، من التاريخ والثقافة، والدين في الماضي[503]، ومن ذلك، يرى قادة الحزب، أنه من الضروري، إقامة علاقات جيدة مع العالم الإسلامي، إنطلاقًا من الروابط الدينية والتاريخية، والثقافية، دون التقليل من علاقات تركيا مع الغرب.

من هنا، فإن الدور التركي في فلسطين، يعبر عن تلك الرؤية، وهذا ما أكد عليه وزير الخارجية التركي السابق "علي باباجان" بالقول:" نحن لدينا شعور بمسؤولية تاريخية إزاء الفلسطينيين، والقضية الفلسطينية"[504]، وفي تصريحات أخرى، قال "أردوغان": إن سجلات الطابو الفلسطينيين، محفوظة في أرشيف الدولة العثمانية[505]"، إضافة إلى ذلك، فقد عرف عن "أردوغان" وقادة حزب العدالة والتنمية، تضامنهم مع فلسطين، من منطلقات القيم الإنسانية والدينية، منذ أن كانوا أعضاء في الأحزاب الإسلامية ،التي كان يرأسها "نجم الدين أربكان"، الذي كان يقول دائماً، إن فلسطين ليست للفلسطينيين وحدهم، و لا للعرب وحدهم، و إنما هي للمسلمين جميعاً[506].

ووصف رئيس الوزراء التركي "بولنت أجاويد" عام 2002، ما حدث في مخيم جنين الفلسطيني، خلال قيام القوات الإسرائيلية، بإقتحامه، بأنها "إبادة جماعية"[507]، كما أدان "أوردوغان" اغتيال الشيخ "أحمد ياسين" عام 2004، ووصف ما يحدث من خسائر في المدنيين الفلسطينيين، خلال اقتحامات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، بأنه "إرهاب دولة".

وكمثال على زيادة الاهتمام التركي الجدي بالقضية الفلسطينية، فقد أنشأت المكتب الفلسطيني لتنسيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي، كما أنشأت الوكالة التركية للتعاون والتنمية[508].

وقد استند الموقف التركي من القضية الفلسطينية من عدة منطلقات وهي:

- ضرورة تنفيذ قرارات الامم المتحدة الخاصة بفلسطين، وأنه من واجب تركيا، وهي عضو أممي الدعوة إلى تنفيذ هذه القرارات الدولية.

- أن القضية الفلسطينية، لازالت موجودة وحاضرة، بشكل كبير لدى وجدان وعقيدة الشعب التركي، نظراً لروابط دينية وتاريخية.

- أن الرؤية التركية، تقوم على أساس ان حل القضية الفلسطينية، يشكل مفتاح الاستقرار إقليمياً ودولياً، وبالتالي، فإن هذا الاستقرار، سيعود بالفائدة على تركيا وجيرانها الإقليميين، وهو ما أكده "أحمد داوود أوغلو" حينما قال:" إن تركيا ستكون موجودة في قلب التطورات في الشرق الأوسط، بشكل سلمي وبأدوات اقتصادية وثقافية[509].

- أن تركيا دولة مركز وانفتاح، وتعدد أبعاد ومسارات، وأن انفتاحها على الجميع، وبمسافة واحدة، سيساهم في لعبها دور بارز، في ايجاد حل للقضية الفلسطينية[510].

ويمكن تمييز موقف الحكومة التركية، بشأن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي خلال مرحلتين متداخلتين[511]:

المرحلة الاولى: من بداية حكم العدالة والتنمية 2002 إلى حرب غزة عام 2008، وفيها استمر الموقف التركي التقليدي المؤيد لإقامة دولة فلسطينية، ورفض الاحتلال، فخلال الإنسحاب الإسرائيلي من غزة عام 2005، عرضت تركيا التوسط بين الجانبين، إلا أن حكومة شارون رفضت الوساطة، وبادر "أوردوغان" في ذلك الوقت، بعرض مساعدة الفلسطينين في المجال الاقتصادي، وكان أفضل مثال على ذلك، هو مبادرة اتحاد الغرف والتبادل التجاري بإدارة منطقة صناعية على الحدود بين قطاع غزة وإسرائيل[512]، وكانت مبادرة "الصناعة من أجل السلام"، مثال للدور التركي الجديد، تحت إطار التصور الجغرافي الجديد والتي ستشكل أساساً للتعاون بين تركيا وفلسطين ولإسرائيل .

المرحلة الثانية: من 2008 حتى 2010، حيث بدا الموقف التركي في هذه المرحلة، يرفض الحصار الإسرائيلي على قطاع غزة، حيث شدد "عبد الله غول"، على أن تركيا مهتمة بالمشكلة الفلسطينية، وأنها ستواصل العمل على وقف العنف بين الإسرائيليين والفلسطينيين[513]. وأنه على أثر حرب 2008 ضد قطاع غزة، كان رد الفعل التركي جرئياً وقوياً، ومنسجماً مع رد فعل الشارع التركي، حيث وصف "أوردوغان" التصرف الإسرائيلي، بأنه بمثابة إزدراء، وعدم احترام لتركيا، وأن من لا يدين هذه الحرب فهم مزدوجي المعايير.

ولأن، هذا العدوان على قطاع غزة، جاء بعد أربعة أيام من زيارة قام بها رئيس الوزراء الإسرائيلي "ايهود أولمرت" لتركيا، لبحث الوساطة التركية في المحادثات غير المباشرة بين إسرائيل وتركيا، فقد حمل "أوردوغان" إسرائيل مسؤولية المأساة الإنسانية في غزة[514]، بادياً جولة عربية واسعة للعمل على تطوير موقف عربي تركي مشترك من هذه الحرب، كما أوفد مستشاره للشؤون الخارجية "أحمد داود أوغلو" للمشاركة في المفاوضات بين الوسيط المصري من ناحية، وحركة حماس وإسرائيل من ناحية أخرى، بالإضافة لقيام تركيا بالمشاركة بمؤتمر قمة الدوحة، والذي هدف لبحث الحرب في غزة، وقد أثار "أردوغان" إعجاب قطاع واسع من الشارع العربي، وردود فعل إسرائيلية معاكسة، عندما وجه انتقادات حادة للسياسة الإسرائيلية خلال ملتقى دافوس، وانسحب من الجلسة التي جمعته بالرئيس الإسرائيلي "شمعون بيرس" يوم 29 يناير 2009[515]، وعند عودته، وجد الآلاف، بإستقباله بالمطار مشيدين بموقفه في دافوس، ورافعين شعارات مؤيدة للقضية الفلسطينية، حيث تعد القضية الفلسطينية أحد أهم القضايا ذات التأثير الحساس، بالنسبة لكثير من شرائح المجتمع التركي، وهي من القضايا القليلة التي حملت الناخبين الأتراك للضغط على السياسيين، لاتخاذ موقف في السياسة الخارجية، حيث أظهر استطلاع للرأي أجري في نوفمبر عام 2003 أن (66%) من الشعب التركي، يحملون مشاعر مؤيدة للشعب الفلسطيني في كفاحهم ضد الاحتلال[516]، وفي استطلاع آخر في يوليو 2004، أيد (82%) مواقف "أردوغان" المؤيدة للفلسطينيين.

وبشأن المحاولات التركية لرفع الحصار عن غزة، وما حدث بعد قيام القوات الإسرائيلية، بمهاجمة سفينة مرمرة التركية التي أقتربت من حدود غزة البحرية، في الـــــ31 مايو 2010، واستشهاد (9) أتراك، فقد وصف "أردوغان" ذلك بأنه، سقوطاً للإنسانية، وتهوراً حقيراً، وإرهاب

دولة، محذراً إسرائيل من محاولة اختبار صبر تركيا، ومشدداً على أن تركيا، لن تدير ظهرها للشعب الفلسطيني[517]. كذلك في في ردها السريع على هذا الاعتداء، قامت الحكومة التركية، بعدد من الإجراءات، منها استدعاء السفير التركي لدى تل أبيب، وإلغاء ثلاث مناورات عسكرية مبرمجة مشتركة مع إسرائيل، ودعوة مجلس الأمن لاجتماع طارىء لمناقشة الهجوم، وإلغاء المباريات التي كان من المفروض أن يشترك فـيها منتخب تركيا للشباب لكرة القدم والموجود في إسرائيل حينها، و دعوة مجلس حلف الناتو إلى اجتماع طارئ.

كما قاطعت تركيا مؤتمرا لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية حول السياحة، الذي نظمته إسرائيل خلال شهر أكتوبر 2010. وقد وضعت تركيا شروطا لعودة العلاقات إلى طبيعتها مع إسرائيل، منها الاعتذار الرسمي عن حادثة الهجوم، ودفع التعويضات، والموافقة على تشكيل لجنة تحقيق دولية[518].

كما لاقت الإعتداءات الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، احتجاجات واسعة في جميع المناطق التركية، وخرج مئات الآلاف في تظاهرات تستنكر وتندد بالعدوان الإسرائيلي، داعين حكومة بلادهم لقطع العلاقات مع تل أبيب، ووقف كافة أنواع التعاون معها، لإثبات مصداقية تصريحات "أوردوغان" ضد إسرائيل وتحويلها من مجرد تصريحات إعلامية إلى لغة أفعال. ووضعت هذه الدعوات "أردوغان" أمام خيارات وتحديات جديدة، خاصة بعد أن كان اتهم إسرائيل بعدم احترامها لتركيا بسبب الهجوم على غزة، معتبراً الموقف الإسرائيلي أشارة مهمة لرفضها السلام في المنطقة، حيث سبق وأن قامت إسرائيل عام 2007 بتسريب المعلومات المتعلقة بمساعي وزير الخارجية "عبدالله غول" للإفراج عن الجندي الإسرائيلي المختطف من قبل حركة حماس.

الخلاصة

يتبين مما تم عرضه من بعض النماذج للدور التركي، مع دول الجوار الإقليمي، أن حزب العدالة والتنمية نجح في تطبيق رؤيته للسياسة الخارجية المتأثرة بأفكار منظر السياسة الخارجية، "أحمد داود أوغلو"، القائمة على تعدد الابعاد والمسارات، وإنهاء المشكلات إلى درجة الصفر، وإقامة أفضل العلاقات مع دول الجوار، وذلك في سبيل ان تصبح تركيا بلد، يشكل مركز جذب، يساهم في إرساء السلام الإقليمي والعالمي، وهي رؤية عكست توجه تركيا الجديد في المنطقة، وعودة تركيا لتكون لاعباً هاماً في المنطقة، بعد أن كانت تتبع سياسات تجنبها الإنخراط في شئون الشرق الاوسط.

وكان لنجاح تركيا، خلال فترة الدراسة، في سياسة الانفتاح على دول المنطقة وخلق مساحات من العلاقات المتبادلة من خلال الإنخراط في القضية الفلسطينية، وإقامة علاقات مع سوريا وإيران، تقوم على المصالح المشتركة، انعكاساً إيجابياً على الاقتصاد التركي، وعلى دور تركيا الفاعل في العديد من قضايا المنطقة، نتيجة لتوازنها وإتزانها في العلاقات مع كافة الأطراف في المنطقة.

من ناحية أخرى، فقد شكل الإنخراط التركي وتزايد نفوذه، وقيامها بدور الوسيط، نقطة قلق، وأثر سلباً على علاقات التحالف التركية الإسرائيلية، وذلك في ضوء دعم تركيا للمواقف العربية في العديد من القضايا، وجملة الإنتقادات التي وجهها "أردوغان" لإسرائيل، نتيجة الحرب على قطاع غزة وفرض حصار قاسي عليه.

الفصل الرابع
تحديات الدور التركي ومستقبله

تمهيد

بالرغم من سعي تركيا للعب دور فاعل ومؤثر في الشرق الاوسط، يقوم على أساس تصفير المشاكل مع دول الجوار، وتوفير الاستقرار في محيطها، إقامة علاقات متوازنة مع دول الشرق الاوسط، بالمقارنة بالسنوات الماضية، إلا أن ثمة تحديات تواجه الدور التركي، على الصعيد الداخل التركي، حيث هناك انقسام حول ما يطرحه حزب العدالة والتنمية، من رؤية للسياسة الخارجية التركية، وكذلك تحدي المؤسسة العسكرية ذات الباع الطويل في النظام السياسي التركي، وإن بدا أن حزب العدالة والتنمية، قد نجح بتحييد هذه المؤسسة، والتي ينظر لها بحامي العلمانية التركي.

من جهة أخرى، أن هناك ثمة تحديات إقليمية ودولية، تمثلها الدول الكبيرة في الإقليم مصر وإيران وإسرائيل، ومدى تقبلها بدور تركي فاعل ومهيمن في الشرق الأوسط.

وسيتناول هذا الفصل مبحثين:

المبحث الأول: التحديات التي تواجه الدور التركي في الشرق الاوسط

المبحث الثاني: مستقبل وسيناريوهات الدور التركي.

المبحث الأول
التحديات الداخلية والإقليمية

يحتل مفهوم المأزق الأمني، كمفهوم تحليلي، أهمية خاصة في تفسير العلاقات الدولية البينية في منطقة الشرق الأوسط، وتعنى الأزمة الأمنية، وجود تهديد اتجاه قيم مكتسبة، واقترانه بمخاوف ضد الآخر عند اتخاذ الطرف (أ) أي إجراءات دفاعية تستدعي الطرف (ب) إلى اعتبارها تهديداً مباشراً له[519]، وما يعزز هذا الافتراض، حالة الاعتماد على الذات، في تحقيق الأمن الإقليمي، وهذا أهم ما يميز النظام الشرق أوسطي.

ومن أهم إضافات "الواقعيين الجدد" من خلال كتاب "مأساة القوى الكبرى" *The tragedy of great power* لـــ" جون ميرشهايمر"[520]، التأكيد على أن القوى الكبرى، تحقق أمنها من خلال تحقيق الهيمنة، لأن مكانتها في سلم القوى، تمنع الدول الأخرى من الهجوم عليها، فيتحقق بذلك أمنها، أما القوى الإقليمية، فهي تسعى لإحداث التوازن على المستوى الإقليمي، الذي تتواجد به، ويتطلب ذلك منها الاستناد إلى عناصر من القوة الصلبة والناعمة، وهذا ما عملت تركيا على تحقيقه من خلال سياسة الانفتاح، على كافة الأطراف في الشرق الأوسط، والتواجد في بؤر التوتر الإقليمي، والمتمثلة في فلسطين (الصراع مع إسرائيل، والخلافات الداخلية بين فتح وحماس)، ولبنان (الحكومة وحزب الله)، والعراق (الصراع الطائفي)، وإيران (البرنامج النووي الإيراني).

ويبين المشهد الإقليمي، أن بؤر التوتر التي تربط النظام الشرق أوسطي، بأمن القوى الكبرى، أو ما عبر عنه "باري بازان" بمركب القوى الكبرى، فيتمثل في إشكالية الإرهاب الذي يعرف في مكونات الفكر الغربي بـــــ"الإسلام المتطرف"، ويعد من أهم قضايا الاشتباك

الحضاري، ما بين الفواعل التي تعرف نفسها على أساس ديني، وبين القوى الغربية، التي لها مصالح داخل الشرق الأوسط[521].

المطلب الأول: تحديات داخلية تواجه الدور التركي

تصاعدت خلال السنوات الأخيرة، التحديات التي توجهها حكومة حزب العدالة والتنمية، على الساحة المحلية، بفعل تنامي الاستقطاب السياسي والاجتماعي، والتي برزت منها:

أولاً: الدولة العميقة (إرث اتاتورك)

يعطي مصطلح "الدولة العميقة"، إشاراتٍ ذات مدلولات تركية، نظراً لبداية تداول المصطلح بين الصحفيين، والكتاب، وعموم الأتراك منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي[522]، وقد عكس هذا المصطلح في ذلك الوقت، حقيقة شكل النظام السياسي التركي، ووجود نخبٍ سياسية وإعلامية وعسكرية واجتماعية واقتصادية، بنت شبكة من العلاقات تقوم على المصالح، لتتحكم بالقرار السياسي وآليات عمل الحكومات المختلفة، بغض النظر عن وجود أفراد هذه النخب، في واجهة العمل السياسي الرسمي أم لا.

وقد استمر تصاعد قوة "الدولة العميقة"[523] في المرحلة الممتدة من ثمانينيات القرن العشرين إلى مطلع القرن الحالي، بقوة نظراً لحالة الفساد الحكومي، وعدم قدرة أي حزبٍ سياسي تركي، على الوصول إلى الحكم، بهامشٍ تصويتي يؤهله لقيادة البلاد، وتطبيق خطة سياسية واقتصادية واضحة، فترافقت قوة الدولة العميقة مع ضعف الحكومات التركية التي وصلت للحكم في هذه المرحلة، ويضاف إلى ضعف الحكومات المتعاقبة، رغبة القوى الغربية وخصوصاً الولايات المتحدة في التصدي لمشاريع دولية، لا تخدم مصالحها في موقعٍ إستراتيجي يربط قارتين ببعضهما، فكان الخوف من التمدد الشيوعي، في تركيا من جهة، وتصاعد وتيرة نشاط الحركات الكردية، دافعين إلى تشكيل تنظيمات سرية وشبكة علاقات خارج الأطر الرسمية للدولة، تعتمد بتمويلها على بعض الدول الغربية، وشبكات الجريمة المنظمة، وتحظى بحماية بعض السفارات الأجنبية، وبعض قادة الجيش، والأجهزة الأمنية التركية[524].

ومع تطور حضور حزب العدالة والتنمية، على المستوى الشعبي والجماهيري، وقيادته الحكومة التركية بنجاح، لم يسبق له مثيل في تاريخ الجمهورية التركية، كان هدف تنظيمات

وشبكات الدولة العميقة، هي محاولة وضع كل العراقيل الممكنة، في وجه نجاح هذه الحكومة، واستخدام مختلف قنوات التأثير الإعلامي والقضائي والأمني على الحزب وأعضائه منذ عام 2002- 2008. لكن الشكل الأكثر وضوحاً لبنية ومفهوم الدولة العميقة، توضح بجلاء بعد اكتشاف شبكة أو يعرف بـ"تنظيم أرجينيكون".

ففي حزيران 2008، ألقت السلطات التركية القبض على عددٍ من المتورطين، فيما بات يعرف بـــ"شبكة أرجينيكون"، ومن بينهم جنرالان متقاعدان، وفي إطار التحقيق في نشاطات الشبكة القومية المتطرفة التي دارت تساؤلاتٌ وشبهاتٌ كثيرة حول دورها في السياسة الداخلية التركية. وقد اتهمت الشبكة بالتخطيط للإطاحة بحكومة حزب العدالة والتمية عن طريق إثارة الاضطرابات والقلاقل تمهيداً لانقلابٍ عسكري مخططٍ له عام 2009، وذلك في حال فشل ما بات يعرف بالانقلاب القضائي. إذ تزامن نشاط الشبكة مع بدء جلسات النظر في الدعوى، التي رفعها المدعي العام التركي، أمام المحكمة الدستورية التركية، بحظر حزب العدالة والتنمية ومنع الكثير من قادته من مزاولة العمل السياسي.

وتضم شبكة أرجينيكون، أكثر من مئة شخصية، بينهم جنرالاتٌ ورؤساء جامعات، وصحفيون، ومحامون، ورجال أعمال، وتمت إماطة اللثام عنها، بعد العثور على قنابل تعود للجيش التركي في منزل أحد الضباط المتقاعدين، في إسطنبول أواسط عام 2007، بينما تم العثور لاحقاً، على أكثر من 700 كليو غرام من المتفجرات، في شاحنة يعتقد أن للشبكة علاقة بها[525].

وقد أثار اكتشاف الشبكة، وعلاقاتها داخل مؤسسات الحكم في تركيا، وصلاتها الأجنبية، موجة من التحليلات والمواقف داخل تركيا وخارجها، ووقد مكن اكتشاف هذه الشبكة، حزب العدالة والتنمية، من تفادي مصيرٍ كاد ان يقع فيه، مشابه لمصير الحزب الديمقراطي وقادته (عدنان مندريس وجلال بايار) خلال خمسينات القرن الماضي، وبذلك قضت الحكومة التركية، على العمود الفقري للدولة العميقة، بعد أن طبعت الحياة السياسية في تركيا، بطابع الانقلابات والاضطرابات الأمنية، وتدخل الجيش في السياسة.

أسهم تحجيم ومحاصرة نفوذ الدولة العميقة، في استقرار الحكومة التركية، وتفرغ حزب العدالة والتنمية، لتحقيق الإنجازات الاقتصادية والاجتماعية، وتحسين حياة ودخل الفرد التركي، الأمر الذي انعكس أيضاً على قدرة الدولة التركية، لاتخاذها سياساتٍ مستقلة، إلى حدٍ كبير عن التبعية الغربية. فالشبكة التي تشير تقارير متعددة، إلى علاقتها بالمنظومة الاستخبارية الأميركية،

التي أنشئت في مراحل الحرب الباردة، أصبحت أضعف من أن تشكل رأس حربة، للتأثير في الحياة السياسية في تركيا، وعلى قرارات الحكومة فيها. وبذلك حذت تركيا حذو الكثير من الدول الأوربية، في التخلص من الشبكات والمنظمات التي كانت تدار من قبل المخابرات الأميركية، كمنظمة "الغلاديو" الإيطالية، و"الغال" الإسبانية، و"المشروع 26" في سويسرا، وغيرها من المنظمات، التي كان يعتمد عليها في تنفيذ السياسات الاستخبارية في الدول الأوربية وتركيا[526].

ثانياً: المشكلة الكردية

يشكل الأكراد في تركيا، ثاني أكبر مجموعة عرقية بعد العرق التركي، حيث تقدر نسبة الأكراد بـــ 20%[527]، ويتمركز الوجود الجغرافي لهم في مناطق الجنوب الشرقي، المحادية لسوريا والعراق وإيران، ويعتبر أكراد تركيا أمتداداً لأكراد المنطقة، ولأن تركيا، تعد جزء من الشرق الأوسط، فإن الأقليات التي لها وجود متميز، توجد بشكل رئيسي في تلك الدول، ويطلق تاريخياً على المناطق التي يقطنها الأكراد أسم "كردستان"، لذا يسمي أكراد تركيا، مناطقهم بأنها "كردستان الشمالية"، فيما الأراضي العراق الشمالية "كردستان الجنوبية"، وأراضي إيران الكردية "كردستان الشرقية"[528]، وتقدر مساحة إقليم كردستان بنحو 410 ألف كم مربع، منها 194 ألف كيلو متر مربع في تركيا، فيما تقدر بعض الدراسات مساحتها بحوالي 230 ألف كلم مربع، أي ما نسبته 30% من مساحة تركيا الكلية[529].

ليست مشكلة الأقلية الكردية وليدة اليوم، فهي موجودة منذ العهد العثماني، وتعد من أكثر القضايا نعقيداً داخل المجتمع التركي، ولا يمكن أيضاً اعتبارها أقلية كالأقليات الأخرى، ولا يمكن اعتبارها مشكلة داخلية، ويقتصر حلها على تحسين الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية، وكذا تحقيق الاعتراف بالإختلاف الثقافي داخل الدولة، وقد أرسى أتاتورك دعائم الجمهورية العلمانية، على أساس الإقصاء العرقي والديني[530]، حيث كان تعامل الحكومة التركية، مع هذه الاقلية في البدايات الأولى إنطلاقاً من مبدأ وعقيدة الدولة الرسمية القائلة بـــــــ" أمه ودولة واحدة غير قابلة للتجزئة"، وبالتالي يمكن اعتبارها مسألة داخلية، وأمراً محسوماً، اتجاه رفض أي تدخل أجنبي. وقد تميز أكراد تركيا بقدر كبير من الفعالية، وكان لنشاطهم المستمر، في تأكيد هويتهم، ومطالبهم وحقوقهم الإثنية والقومية، تأثير كبير نسبياً، في تركيا والمنطقة.

وقد شكلوا خلال عدة عقود أحد مصادر التهديد الرئيسة أو النشطة لــ" الأمن القومي" من منظور الدولة الكمالية، والبند الأول في جدول أولويات سياستها الداخلية والخارجية، ومثلما شكلت "أتفاقية سيفر" 1920، عقدة لدى الأتراك تعرف بـــــــ " متلازمة سيفر"[531]، فإن اتفاقية لوزان 1923، تشكل بدورها عقدة لدى الاكراد يمكن وصفها بـــــ" متلازمة لوزان"، وقد شكل أكراد تركيا نوعاً من مركزية إثنية في المجال الكردي للمنطقة والشتات.

وأن ثمة عوامل أخرى عديدة، تجعل المسألة الكردية، في تركيا تحظى بإهتمام كبير، بسبب تأثيرها المحتمل في السياسات والإستراتيجيات الأمريكية والأوروبية. ولكن، ولأن المسألة الكردية، من منظور تركيا، هي مسألة تطورية، وتعتمد على مقولة رئيسية تخلص إلى أن الأكراد هم تكوين غير مستقر وقابل للإندماج، في سياقات إثنية وسياسات أخرى، وليس لديهم تجربة دولتية أو منوال كردي، معروف أو قابل للإحياء والتأثير، هذا إلى جانب تاثرهم بـــــ"عادة تاريخية"، تتمثل في بقائهم على هامش السلطة التركية، خلال عدة قرون[532].

غير أن الصورة التي كونتها تركيا عن الاكراد، لم تكن مطابقة، لا لواقع الحال، ولا للحركية التاريخية الكردية، ومن ثم لم تفض إلى سياسات ناجحة أو مستقرة، وبقيت المسالة الكردية، جرحاً نازفاً لم تستطع تركيا البراء منه[533]. وبسببه، وجدت نفسها، مدفوعة لطرح المبادرات، والعمل من أجل التوصل لتسويات على هذا الصعيد، بحثاً عن الاستقرار كوجه داخلي لإستراتيجية "العمق الإستراتيجي"، التي تشكل الإطار الفكري أو الأيديولوجي لسياسة الدولة الخارجية.

بعد وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة، فقد ورثت حكومته المشكلة الكردية بكل ثقلها، ولم يتغير التعاطي الأمني والعسكري، مع هذه المشكلة، وتحديداً في الدورة البرلمانية 2002-2007، وذلك للأسباب الآتية:

أولاً: تفضيل حكومة العدالة والتنمية تجنب صدام مبكر مع المؤسسة العسكرية، وبعض الأحزاب المعارضة، ولاسيما منها المعروفة بتطرفها تجاه المسألة الكردية.

ثانياً: لم تك حكومة العدالة والتنمية، تمتلك أغلبية برلمانية كافية لتشكيل الحكومة بمفردها[534].

ثالثاً: الخلاف المستمر مع رئاسة الجمهورية، ممثلة برئيس الجمهورية السابق "أحمد نجدت سيزار"، المعروف بأفكاره "الكمالية" خلال المدة الممتدة من 2002 إلى 2007، حيث أضحت الرئاسة، بالنسبة إلى العلمانيين، سورًا منيعًا في وجه حكومة حزب العدالة والتنمية[535].

رابعاً: تداعيات الاحتلال الأمريكي للعراق عام 2003، وانتقال العراق من الصيغة الوحدوية إلى الصيغة الفيدرالية، وظهور كيان كردي في شمالي العراق (كردستان العراق)، وتمركز مقاتلي حزب العمال الكردستاني فيه، وهي تطورات سلبية، رأت فيها حكومة العدالة والتنمية، تهديد لأمنها القومي[536].

ولكن، وعلى الرغم من تلك الأسباب سالفة الذكر، فلم يتردد "رجب طيب أردوغان"، من عرض موقف حكومته لحل المسألة الكردية، ففي عام 2005، وخلال زيارة له إلى ديار بكر التي تقطنها أغلبية كردية، صرّح من هناك قائلًا: ‘‘بكل صراحة أن الرد على المظالم المستمرة التي يتعرض لها الأكراد منذ مدة طويلة، ليس بالقمع، ولكن بالمزيد من الديمقراطية" [537]، كما أعلن أيضًا أن’’المسألة الكردية هي مشكلته"، وقال إن "تجاهل أخطاء الماضي، ليس من سلوك الدول الكبرى"، وبالتالي، أكد على أنه عازم على إعادة حل القضية، بالمزيد من حقوق المواطنة، والمزيد من الرفاهية. فقد كان خطابه بمثابة اعتراف رسمي من الدولة التركية بالمسألة الكردية[538].

مع ذلك، قوبلت تصريحاته بالشك والريبة، من المعارضة التركية والأكراد، **فالأولى**: اتهمته بالرضوخ لمطالب "الإرهابيين"، أما **الثانية** فرأت في تصريحاته، مجرد كلام وخطب، دون أي فعل على الأرض[539]، ولهذه الأسباب، فشلت الحكومة في اتخاذ أي خطوات تعزز هذا الخطاب.

وقد شكلت الإنجازات الاقتصادية، التي حققتها حكومة العدالة والتنمية، في الدورة الأولى للانتخابات (2002-2007)، دافعاً قوياً عن الناخبين الاتراك، لإعادة انتخاب حزب العدالة والتنمية، في دورته التالية، في نتيجة مهدت الطريق للحزب، لتشكيل حكومة بمفرده، بعيداً عن أي ائتلاف حكومي[540].

وبهذا الفوز، سيطر حزب العدالة والتنمية، على الرئاسات الثلاثة، وهي البرلمان، الحكومة، الرئاسة، وهي سيطرة دفعته لطرح رؤية للمشكلة الكردية وفقاً لممعايير "كوبنهاجن"، تقوم على أنها مشكلة اقتصادية- اجتماعية، وان التنمية في مناطق الأناضول، ستنهي المشكلة[541]. وشرعت الحكومة

التركية في تبني مقاربة تنموية، إنطلاقاً من اعتبارين رئيسين، **الأول**: استحالة حل المسألة الكردية، بالوسائل الأمنية والعسكرية، **والثاني** هو الاقتناع، بأن ضعف مستويات التنمية، هو ما يشكل بيئة مناسبة لاتجاه الناس، نحو خيارات راديكالية، وفي مقدمتها، تأييد حزب العمال الكردستاني، والمنظمات المقربة منه[542].

وقد منحت هذه العوامل، حكومة العدالة والتنمية زخمًا شعبيًا وسياسيًا، للانفتاح على الاكراد، **وقد تمثل ذلك في**: الرفع التدريجي لنظام الطوارئ المعمول به في مناطقهم، والسماح باللغة الكردية كلغة تعليم وإعلام ضمن ضوابط محددة، وزيادة الاهتمام بتنمية المناطق الكردية[543]. واستمرارًا بهذا النهج أطلقت حكومة العدالة والتنمية في عام 2009، مبادرة لمعالجة المسألة الكردية. وقد شددت هذه المبادرة على إجراء مناقشة متعمقة بشأنها وعرضها على الرأي العام. في البداية عرفت المبادرة باسم"الانفتاح الكردي"، ثم ما لبثت أن عرفت بمسميات عدة؛ كالانفتاح الديمقراطي، ومشروع الوحدة الوطنية، والمبادرة الديمقراطية فضلًا عن مسّميات أخرى. وكان لهذه المبادرة غايتين، من وجهة نظر الحكومة التركية، **أولهما**: التحويل الجذري للنظام السياسي التركي الذي تشكّل بعد الانقلاب العسكري عام1980، من خلال توسيع فهم المواطنة، الأمر الذي من شأنه، إعادة تعريف المجتمع السياسي، وتعزيز مشاركة المجتمع المدني، والانخراط في لا مركزية الدولة مع الحكومات على المستويات المحلية، للتكامل مع العاصمة السياسية[544]. **ثانيهما**: هو وضع حد للصراع المسلح، من خلال نزع سلاح وتسريح حزب العمال الكردستاني.

أما عن العوامل التي ساهمت في صياغة تلك المبادرة، يمكن إجمالها بخمسة عوامل، وهي:

1- أنها تكمل إحدى مبادئ الحكومة التركية، القائمة على مبدأ "تصفير المشكلات"، وتمنحها مصداقية داخلية وخارجية، وأنها تعد استجابة لانعدام الأمن داخليًا، بسبب إنشاء حكومة إقليم كردستان في العراق عام 2004.

2- حصول حزب المجتمع الديمقراطي (الذي تم اغلاقه من قبل المحكمة الدستورية)، على نسبة تصويت غير مسبوقة في جنوبي شرق الدولة، في الانتخابات البلدية، التي أجريت في مارس

2009، لذا حاولت الحكومة، استمالة الهيئة الانتخابية الكردية، للحصول على أصواتهم، وكسب المقاعد التي خسرتها من خلال المبادرة الجديدة.

3- بعد فشل محاولات القضاء على قواعد حزب العمال الكردستاني في إقليم كردستان العراق، واقتراب انسحاب قوات الاحتلال الأمريكي من العراق، اضطرت حكومة العدالة والتنمية إلى ايجاد حل جديد للوضع في جنوبي شرق الدولة، الذي أصبح صعبًا، ولا سيما مع التغيرات التي طرأت على ميزان القوى عبر الحدود مع العراق.

4- ما يسمى بقضية أرغينكيون، التي حققت في أنشطة "الدولة العميقة" داخل تركيا، وتحييد دور المؤسسة العسكرية، أصبحت آفاق حل المسألة الكردية، من خلال وسائل غير عسكرية أكثر سهولة.

5- شجع الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته تركيا، في ظل حكومة العدالة والتنمية، على حل المسألة الكردية، بطرق سلمية، بالنظر إلى الحاجة الماسة لخفض النفقات العسكرية، المبالغ فيها، وكان دور تركيا كمركز للطاقة ومفترق خطوط أنابيب جزءًا من المعادلة.

وقد رأت حكومة العدالة والتنمية، أن قدرتها على إيجاد حل للمسألة الكردية، فإن ذلك سيوفر لها القدرة على تأمين المناطق المحيطة بها لتحقيق مشاريع نقل الطاقة الجديدة، بما في ذلك خط" نابوكو[545]، ومن جهة أخرى، رات الحكومة، أن ما دامت المشكلة الكردية لم تجد حلاً، أو لم تحجم إلى أبعاد يمكن قبولها، فستنطوي دائماً على بدائل من شأنها تدمير أهداف من نوع تحول تركيا إلى قوة صاعدة في النظام الدولي كقوة إقليمية في المساحة الجيو-سياسية المهمة، والخطرة الممتدة من منطقة البلقان، لآسيا الوسطى، ومن البحر الأسود والشرق الأوسط. وإذا تمكنت تركيا من حل مشكلتها الكردية، فإنها ستكتسب من الأهمية ما من شأنه، أن يجعلها تحتل موقعها، من بين أول عشرة دول في العالم، من حيث التأثير على توجهاته، أما في حال فشل تركيا في إيجاد حل لهذه المشكلة، فإنه من الصعب عليها أن تتمكن من الحفاظ على حدودها الحالية كدولة مستقرة.

وهذا يعني أن أهمية إيجاد حل للمشكلة الكردية، لا يقتصر على كونها مدخل تركيا للبروز كقوة في الساحة الدولية، بل الأخطر من ذلك، أنها تنطوي على ما يتعلق بوجود الدولة واستمراريتها. وأن مشكلة الأكراد في تركيا، ليست مشكلتهم وحدهم، بقدر ما هي أصلاً مشكلة

تركيا مع نفسها، وإذا نجحت تركيا في التصالح مع ذاتها، ستعزز حظوظها في التحول إلى جسر بين العالمين العربي والإسلامي من جهة، وأوروبا والغرب من جهة ثانية، وستقدم المثال الذي يحتذى به إلى الدول المجاورة التي تعيش فيها أقليات كردية، وربما لإسرائيل أيضاً[546].

ثالثاً: موقف القوى العلمانية من الإسلام

تشير الدراسات التركية المتعددة، إلى أن معظم الشعب التركي، خصوصاً خارج المدن، يرى أن الإسلام هو المكون الرئيسي للدولة التركية[547]، ولكن القوى العلمانية، انقسمت إزاء كيفية التعامل مع هذا الوافد الجديد وهو "حزب العدالة والتنمية "إلى اتجاهين: **الأول**: أصر على ضرورة مواجهة هذا الحزب، باعتباره امتداداً للحركة الإسلامية التقليدية[548]، وهو الذي خرج أصلاً من عباءة "اربكان" وحزبيه الرفاه ثم الفضيلة، بينما اعتبر الاتجاه الآخر، أنه قد حان الوقت لفتح صفحة جديدة في التعامل مع المعطيات الجديدة، خاصة مع اقتراب تركيا من أبواب الاتحاد الأوربي، الذي يطالب انقره بالمزيد من الديمقراطية، والحد من دور العسكر في الحياة السياسية.

الثاني: كان أنصاره، يرون في حزب العدالة والتنمية توجهاً إسلامياً محافظاً ومعتدلاً وتوفيقياً، الأمر الذي لفت انتباه الولايات المتحدة، وحتى إسرائيل، والذي ينسجم ومطامحها إزاء معارضة القوى الإسلامية الراديكالية، والمناهضة لسياستها في التوسع والهيمنة الدولي، خاصة وأن الأولى تريد لتجربة تركيا الإسلامية الديمقراطية المعتدلة، أن تشكل نموذجاً مقبولاً لدى كل الدول الإسلامية، لا سيما بعد أحداث سبتمبر، وكان هذا كافياً لواشنطن وحلفائها في تركيا، للدخول في حوار مع العدالة والتنمية[549].

في ضوء ذلك، نشرت إحدى الصحف التركية مقابلة مع "اولتي كولاج" رئيس الشؤون الدينية السابق، والمعروف بعلاقاته الوطيدة مع الجيش، ذكر فيها ان الجنرال "كنعان ايفرين" قائد انقلاب أيلول 1980 قابل مبعوثاً من حزب العدالة والتنمية، حيث أكد "ايفرين" الذي كان يتحدث باسم العسكر خلال اللقاء، على ضرورة، أن يكون حزب العدالة والتنمية حزباً علمانياً، حتى يمكن قبوله، وأن تجربة "أربكان" يجب أن تكون حاضرة، لدى قادة حزب العدالة والتنمية[550].

رابعاً: جماعة غولن[551]:

أدى توتر العلاقة خلال السنوات القليلة الماضية بين حزب العدالة والتنمية و"جماعة غولن"[552]، إلى نشوب أزمة بين الطرفين، وصلت إلى طريق مسدود، تكلل هذا التوتر بقرار حكومة العدالة والتنمية، إلغاء "المدارس التحضيرية" التي أسستها الجماعة، وتستخدمها في استقطاب أعضاء جدد ،وتأمين بعض مصادر التمويل، وكانت الجماعة قد عبرت في السنوات الأخيرة، عن تحفظاتها حيال العديد من سياسات حزب العدالة والتنمية، يمكن إيجازها **في النقاط التالية**:

- ابتعاد حكومة أردوغان عن مساري الإصلاح وتعزيز الديمقراطية، بالإضافة للتعثر في صياغة دستور جديد.

- التوجه نحو الشرق الأوسط، على حساب مساعي الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وتوتير العلاقة مع "إسرائيل"، مما أبعد تركيا عن المعسكر الغربي، وقربها من إيران، وروسيا، والشرق الأوسط.

- الابتعاد عن الواقعية في السياسة الخارجية، وتبني أسلوب "المغامرة"، وهو ما أدَّى إلىنوع من التخبط، وخسارة تركيا حلفائها.

- التحفظات حول تعاطي حكومة أردوغان مع ملف الانفتاح مع الأكراد، ودعم المصالحة، حيث ترى الجماعة، أن حزب العدالة والتنمية، قد قدم تنازلات لحزب العمال الكردستاني، الذي يستغل أجواء المصالحة لتكثيف دعايته، وإعادة انتشار عناصره، دون أن ينسحب من الأراضي التركية.

- اتسام موقف حكومة أردوغان، من إيران بالمرونة ،وعدم الحسم، وتبني "موقف عاطفي"، وتجاهل أهداف إيران، المتمثلة بالغايات الطائفية والتوسعية، ومحاولات الاختراق.

-إغلاق مراكز الدروس الخاصة، وإبعاد المنتمين إليها، عن المناصب المهمة، الأمر الذي اعتبرته الجماعة محاولة تضييق واستئثار بآليات الفعل السياسي[553].

وبناء على هذه التجاذبات، سعى "فتح الله غولن"، مؤخراً إلى التحالف مع الأحزاب العلمانية المعارضة، لحكومة العدالة والتنمية، عبر تكرار نفس النهج الذي سار عليه في التعامل مع "نجم الدين أربكان" إبان رئاسته لرئاسة وزراء تركيا خلال الفترة الممتدة بين 1996-1997، عندما جعل من نفسه خصماً لأربكان.

خامساً: تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسة

كان دور الجيش المهيمن في السياسة التركية، إحدى العقبات الكبيرة، أمام توطيد الديمقراطية في تركيا، فقد سيطر الجيش على السياسة التركية، منذ تأسيس الجمهورية في عام 1923، وازداد نفوذه في الستينيات، من خلال التدخلات العسكرية المباشرة وغير المباشرة، وقيامه بانقلابات، حيث عَدَّ الجيش التركي نفسه وصيّاً على مبادئ "أتاتورك"، وخصوصاً العلمانية والقومية، ولم يتردد في التدخل سياسياً وعسكرياً كلما شعر بخطر.

لكن في الآونة الأخيرة، ومنذ تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في نوفمبر 2002، بدأت المؤسسة العسكرية، تفقد نفوذها بشكل ملحوظ، حيث حدث تحول هائل في ميزان القوى على حساب الجيش، ونشأ نظام أصبح للمدنيين فيه اليد العليا، ومع ذلك، فإن التقدم الذي تم إحرازه، في فرض السيطرة المدنية، على الجيش، لم يحول حتى الآن، العلاقة بين المدنيين والعسكريين في تركيا، إلى نموذج ديمقراطي حقيقي[554].

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة؛ ومن خلال الإستفادة من من جملة الإصلاحات التي يطالب بها الاتحاد الأوروبي؛ عملت حكوماته إلى تقليص سلطة الجيش في السياسة، وأن قيام المؤسسة العسكرية بالحد من حرية عمل الأحزاب السياسية، يشكل أحد مظاهر التقييد على الحريات السياسية، بما يتعارض مع المعايير الديمقراطية، والمعايير الأوروبية، وإنه لا يمكن حل أي حزب سياسي إلا في حالة ضلوعه بأعمال عنف أو إرهاب[555]، ولكن يمكن القول، أنه وفقاً للمراقبين، أن تحدي المؤسسة العسكرية، سيبقى ماثلاً في الحياة السياسية، وأن إجراء تعديلات دستورية أو قانونية، أمر لا يمثل وحده، ضمانة أكيدة لمرابطة الجيش في ثكناته، فتغيير وضعية الجيش، له آليتان ينبغي التأثير فيهما معاً، وبشكل متزامن، فإلى جانب التعديلات التشريعية، المطلوب تغيير في الذهنية العسكرية لأجيال مختلفة في صفوف الجيش، من حيث الثقافة الفوقية

العسكرية، وثقافة الإنقلابات المترسخة منذ عقود طويلة، فتتحول تركيا إلى دولة ديمقراطية حقيقية[556].

سادساً: النزعة السلطوية لــ"أردوغان"

على الرغم من السياسات الإصلاحية، التي تبناها "رجب طيب أردوغان"، غير أن ثمة توجهاً، تصاعد بمرور الوقت، للسيطرة على مختلف مؤسسات الدولة، فبمرور الوقت، تحول حزب العدالة والتنمية، من حزب جماعة يعبر عن توجه إسلامي أكثر اعتدالاً، إلى حزب أكثر تشدداً، خاضع لزعيم واحد يسيطر على مختلف مقدراته، وتيسير أعماله، وقد تزامن هذا مع تنامي نزعته المتشددة، التي نتجت عما حققته تركيا من مكاسب متلاحقة سواء على الصعيد المحلي أو المستويين الإقليمي والدولي، دون مراعاة أن التقدم التركي خلال السنوات الخالية، لم يرتبط وحسب، بنمط التطورات الايجابية نسبياً على مسرح عمليات تركيا، وإنما بالتفاعلات السلبية الحادثة على مسرح عمليات الإقليم، والتي أتاحت لتركيا الترويج لنفسها باعتبارها ليست وحسب قوة إقليمية، وإنما أيضاً باعتبارها "نموذجا" للدول العربية السنية، التي شهدت ثورات شعبية منذ أواخر عام 2010. كان من نتائج ذلك، أن أصبح كل صوت مختلفاً، وصاحب رأي معارض، وفق رؤية أردوغان وصحبه، محض تعبير عن اتجاه يسعى للعودة بتركيا إلى مرحلة ما قبل حزب العدالة والتنمية، بما يشكل إعاقة لتقدم تركيا، وعلى الرغم من انتقال أردوغان من منصب رئيس الوزراء إلى مقعد رئيس الدولة، ذي الصلاحيات الرمزية، غير أن المتابع بدقة لنمط العلاقة بين رئيس الوزراء ورئيس الدولة في تركيا، سيكتشف أن صلاحيات رئيس الوزراء انتقلت معه إلى مقر إقامته في "القصر الأبيض" الجديد، دون أن يسبق ذلك إصلاحات دستورية وقانونية، تسمح به وتجيزه، ترافق ذلك مع مظاهر متصاعدة لسيطرة أردوغان على نحو شبه كامل على السلطتين التشريعية والقضائية، هذا مع إعلانه بدء اجتماعات هيئة المستشارين عن قيام النظام الرئاسي عام 2015، هذا التطورات لا تنبئ بظهور زعيم سلطوي في دولة شبه ديمقراطية، وحسب، وإنما تنبئ باحتمالات تفجر الأوضاع في الدولة على نحو فجائي.[557]

المطلب الثاني: تحديات إقليمية منافسة للدور التركي:

الطموح التركي لم يسير في فراغ، وإنما في منطقة ملئية بالأطراف، وهي تسعى لتكون المهيمن على النظام الإقليمي في الشرق الأوسط، وبالتالي هناك جملة من التحديات الإقليمية، توجهها حكومة حزب العدالة والتنمية، على الساحة الإقليمية، بفعل تنامي الاستقطاب في المنطقة:

أولاً: تحديات على صعيد الدول المنافسة:

1- الدور المصري: الموازن الإقليمي[558]:

تعتبر مصر تاريخياً هي القوة الأولى في الشرق الأوسط[559]، ويستند دورها الإقليمي إلى عدة ركائز، في مقدمتها، أنها تشكل مركز الثقل في هذا الإقليم، وأكثر وحداته سكاناً، وأفضلها من حيث موقعها الجغرافي والإستراتيجي، وتاريخها الحضاري، وريادتها الثقافية، وثقلها العسكري والسياسي والأمني[560]، والواقع أن مصر بكل مقوماتها الموضوعية، من موقع جغرافي ذي طبيعة إستراتيجية يقع في قلب المنطقة، ومن خبرة تاريخية، ووضع ثقافي رائد، ووزن بشري كبير، مؤهلة للعب دور القيادة الإقليمية. وبالطبع، فإن هذا الدور ليس وليد صدفة[561]، فمصر من الدول الفاعلة في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، وهي دولة محورية تحتل موقع استراتجي يجمع مابين قارتي أفريقيا وآسيا، وتمتلك أهم ممر مائي (قناة السويس) يربط الشرق بالغرب، وهو ما يضعها كدولة مركز في المنطقة، بالنسبة لمصالح الدول الكبرى، كما تعتبر مصر أهم قوة بشرية، فحسب إحصاءات 2010، بلغ عدد سكانها (91) مليون نسمة[562].

على المستوى القيمي (القوة الناعمة)، يطول الحديث دائماً عن مصر، وقوتها الناعمة، ولكن ثمة أربعة عناوين يمكن اعتمادها في هذا الإطار، كأبرز أدوات القوة المصرية الناعمة، التي يمكن بتفعيلها وصياغة إستراتيجية جديدة لتوظيفها في إعادة الاعتبار لمصر كقوة إقليمية[563]، وهي تتلخص في:

البعد الحضاري-الثقافي، يمكن النظر إلى هذا البعد، باعتباره رأس مالاً معنويًا، يمكن توظيفه في إطار القوة الناعمة للدولة المصرية، فعامل اللغة، وتأثيرها على الرأي العام الإقليمي، هو عامل حاسم في توجيه الرسائل السياسية والثقافية، والمثال الساطع هنا، هو قدرة مصر على مخاطبة أوسع الشرائح السكانية باللغة العربية، التي تعد أوسع اللهجات انتشاراً في المنطقة، مثلما

تملك مصر تاريخاً مشتركاً مع المنطقة، منذ عصور سحيقة، واستمر الدور المصري قائماً طوال التاريخ، وتوج دئماً بالأبعاد الثقافية، قبل العناصر العسكرية والاقتصادية.

وقد صاغت الثقافة المصرية في العصر الحديث، جانباً كبيراً من وعي ووجدان الشعوب العربية، عبر أعلامها في الأدب والفنون والثقافة، ورموزها الفكرية، ونوابغها في العلوم الطبيعية والإنسانية، كذلك تمتلك مصر، بفضل حيوية سكانها ومثقفيها أكثرية عناصر القوة الناعمة، في الإقليم حتى الآن، ففيها يتم إنتاج أكبر عدد من الأفلام السينمائية، والمسلسلات التلفزيونية، وأكبر عدد من الكتب، والمقالات العلمية المنشورة، ومازالت اللهجة المصرية هي أوسع اللهجات العربية انتشاراً، وينتمي أغلب الحائزين على الجوائز الأدبية والفنية، في المنطقة إلى مصر، وفي أرض الكنانة يعقد عدد كبير من الأنشطة الثقافية، في الوطن العربي، وأخيراً، فإن مصر تجتذب سنوياً أكبر عدد من السياح مقارنة بغيرها من الدول العربية.

البعد الديني-المؤسسي: لقد حظيت مصر الأزهر، بمكانة متميزة، بحكم كونها مركزًا للتعليم الديني، ومثل الأزهر شعاعًا تعليميًا، وفد إليه، طلاب العلم، من كل أقطار الدنيا عبر قرون وسنوات طويلة، وحصلت مصر بذلك نفوذًا دينيًا، في أقطار العالم الإسلامي، وقد ظل الأزهر، كمؤسسة حضارية، وعلى امتداد أكثر من ألف عام، يستقبل طلاب الدول العربية والإسلامية، ويزودهم بالعلوم والمعارف والثقافة الرفيعة، ثم يعودون إلى بلدانهم سفراء للعلم والحضارة، ويصبحون همزة الاتصال والوصال، بين مصر وأزهرها، وتلك البلدان.

البعد السياسي: لقد كان حضور مصر ظاهراً في عملية السلام وفي الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بدءاً من مفاوضات مدريد، أوسلو، واشنطن، القاهرة، طابا، شرم الشيخ، كوسيط بين الاطراف، بالإضافة لذلك، فإن دور مصر في المصالحة الفلسطينية، له اهميته وثقله، وأن رغبة الجميع على الساحة الفلسطينية والعربية، أن يبقى الملف الفسطيني برعاية مصرية لدليل على أهمية دور مصر، وأن ذلك يشكل اعتراف من جميع الأطراف، بدور مصر، وأن أي محاولات لتغيير هذه الحقيقة، مستغلاً ظروف داخلية مصرية، لن يستطيع النجاح في ذلك، وأن إصرار الفلسطينيين على أن تبقى مصر، هي الراعي الحصر لقضيتهم، سواء فيما يتعلق بالمفاوضات مع إسرائيل، أو بشأن المصالحة الفلسطينية الداخلية، لمؤشر على حرص الجميع، ان تبقى مصر هي المركز، الذي تدور حوله الدول الشقيقة الأخرى[564].

عسكرياً: تملك مصر الجيش الـــــ(13) على المستوى العالمي، ويقدر حجم جيشها حسب تقرير الميزان العسكري لعام 2013 بـــــ 468.500 جندي نظامي، و "479.00" قوات احتياط، ولهذا دلالات إستراتيجية لا يمكن تجاهلها لجهة أي دور إقليمي في الشرق الأوسط[565].

اقتصادياً: حيث تعد عناصر القوة الصلبة عنصر مهم لتحقيق الهيمنة الإقليمية، لذلك تعاني مصر في أحد أهم شقي القوة الصلبة وهو الشق الاقتصادي من تبعية اقتصادية للخارج، فهي تعتمد بشكل كبيير على المساعدات الاقتصادية لتلبية مطالب شعبها، لذلك تسعى للحفاظ على علاقتها التعاونية مع الدول الكبرى وتستغل مكانتها السياسية من أجل تحقيق أكبر كسب اقتصادي[566]، ولكن استناد الدور المصري الإقليمي على الإمكانات الاقتصادية، ليس بمفهوم الإمكانات الكامنة، ولكن بتوظيف السياسات العامة لهذه الإمكانات، فمصر لديها العديد من الإمكانات الاقتصادية، غير المستغلة، أو التي أسيئ استغلالها، وفي مقدمتها قواها البشرية، فضلاً عن مواردها الطبيعية المتنوعة.

2- الدور الإيراني: دور المعرقل الإقليمي

تعتبر إيران الفارسية، قوة حضارية قديمة، فقد كانت أحد أهم القوى الحضارية الموازية للإمبراطورية الرومانية، وشكلت الترعة التوسعية الإيرانية اتجاه الأطراف الإقليمية، أحد أهم السمات التي ميزت توجهاتها الخارجية، والتي يمكن أن يرصدها الباحث في تاريخ العلاقات الإيرانية في المنطقة.

فقد سعت إيران على مدى حضورها التاريخي، إلى إصباغ سياستها الخارجية، بالصبغة الإيديولوجية، حيث برزت القومية الفارسية ،قبل الفتح الإسلامي، أما الإيديولوجية الدينية، فبرزت مع قيام الدولة الصفوية الشيعية عام 1501، لمواجهة الإمبراطورية العثمانية السنية، غير أن سنوات "حكم الشاه"، رجحت الكفة للقومية الفارسية، وللحكم العلماني، على حساب الحكم الثيوقراطي[567]، إلا أن ما حدث في إيران عام 1979، جعل المراقبين الدوليين والإقليميين، يجمعون على توصيف الحدث، تحت مسمى الثورة الإيديولوجية، ذات الطابع الديني، التي حملت في طياتها حركة إحياء للفكر الإسلامي، في إطاره الشيعي، ولأن أي حدث، أو ظاهرة دولية، لا

تنفصل عن سياقها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، ببعديها الداخلي والخارجي، كانت هناك عدة عوامل ساعدت على إحياء الفكر السياسي الشيعي.

وقد لعبت الهوية الإيديولوجية للثورة الإسلامية الإيرانية، دوراً بارزاً في تغيير توجهات السياسة الخارجية وتقليص مساحة الاختيارات، بالنسبة لصانع القرار، حيث أصبحت مبادئ الثورة، مرجعية السلوك الخارجي، في المقابل، كانت هناك توجهات سياسية داخلية، تعتبر إيران "دولة أمة"، عليها أن تحظى بدور القوة الإقليمية، في الشرق الأوسط، ووسيلتها في ذلك العلاقات الاقتصادية والسياسية، مع دول الجوار الإقليمي أو القوى الكبرى، وذهب فريق ثالث إلى اعتبار ان مبادئ الإسلام تدخل ضمن المصالح القومية الإيرانية.

فالحفاظ على بقاء الجمهورية ،مرهون بالحفاظ على بقاء هياكل الدولة المادية، والأهم البناء القيمي، الذي تعد الثورة المنبع الأساسي له[568]، لذلك نجد أفكار الإصلاح والتجديد، والتي تدخل جميعها في إطار عملية إعادة النظر في مبادئ الثورة، ومدى تكيفها مع المستجدات الإقليمية والعالمية، تؤخذ بعين الريبة من طرف رجال الدين والتيار المحافظ.

الموقع الجيو استراتيجي :يرجع المعهد الملكي للشؤون الدولية، في برنامجه الدراسي بخصوص الشرق الأوسط لسنة 2006، تصاعد النفوذ الإيراني للأسباب المؤسسة، على أهمية الموقع الجيوستراتجي لإيران، باعتبارها حلقة وصل بين أهم إقليمين نفطيين هما الشرق أوسط وإقليم وسط آسيا، وهي بذلك تحتل مركز القلب للمناطق النفطية في العالم، إضافة إلى كونها مدخل رئيسي لجمهوريات وسط آسيا ومنطقة القوقاز، التي حسب توصيف أستاذ الجيوبوليتك "سبيكمان" تعتبر قلب العالم، ومركز الصراع ما بين القوى الكبرى للسيطرة عليها[569].

عسكرياً: تملك إيران قدرات عسكرية تقليدية كبيرة، تشمل: 545 ألف جندي في الخدمة، و651 ألف قوات إحتياط، إضافة لصواريخ باليستية متوسطة المدى، تصل مسافة بين 1300 -2000 كم، وطبقاً لتقديرات معهد الدراسات الإستراتجية لعام 2011، فإن إيران تملك أكثر من 400 قذيفة أرض أرض و 25 قذيفة إس إ س- 8 ب و 200 قذيفة من نوع سكود القادرة على ضرب أي أهداف في المنظومة الخليجية، كما أخذت إيران خطوات واسعة، بشأن تطوير صواريخ كروز[570]، بالإضافة للمشروع النووي، والذي تسعى من خلاله التأكيد على دورها الإقليمي.

اقتصادياً: قدر الإنتاج المحلي الإجمالي الإيراني، بحوالي 196 مليار دولار في مابين عامي 2005 و2006، ومتوسط الفرد من الناتج القومي 3100 دولار، وخلال الفترة نفسها انخفضت المخاطر الاقتصادية لإيران، فبعد أن كانت تحتل المرتبة 79 عالمياً، من حيث ارتفاع المخاطر المالية، أصبحت تحتل المرتبة 39 عالمياً، ومتوسط معدل نمو نحو 5.9%، كما ارتفع الاحتياطي النقدي لإيران بمقدار 10 مليار دولار، حيث وصل إلى 45 مليار دولار في عام 2006، وانخفضت الديون الخارجية لتصل إلى 14 مليار دولار عام 2006، كما ارتفعت الودائع البنكية الإيرانية إلى 128 مليار دولار[571].

وارتفع معدل النمو الاقتصادي إلى 7.5%، وقد حققت إيران أمنها الغذائي في إنتاج القمح والسلع الإستراتجية، واحتلت المرتبة 37 عالمياً كدولة زراعية[572]. أما بالنسبة لقدراتها النفطية، وموقعها في سوق النفط، فإن انتاج النفط، يمثل 65% من ناتجها القومي الإجمالي، وتعتبر إيران من أهم الدول النفطية في العالم لامتلاكها 10 ٪ من مخزون النفط العالمي، واحتلالها المرتبة الرابعة، من حيث الإنتاج بعد السعودية والولايات المتحدة وروسيا، كما تملك 15 ٪ من احتياطي الغاز الطبيعي في العالم، مما يحتم حضورها كدولة نفطية رئيسية، أثناء رسم السياسات العامة، لمنظمة الدول المنتجة للنفط[573]. إن الأبعاد الاقتصادية للدور الإقليمي الإيراني، جاءت تابعة للفكر الإيديولوجي للثورة، والذي يتوافق مع الرغبة الإيرانية، لأن تكون دولة مهيمنة إقليمياً مما دفع إيران إلى مواجهة الفواعل المعرقلة، لهذا الطموح، وأولها الولايات المتحدة،و التي تسعى إيران للعمل إلى تطويق مصالحها الاقتصادية النفطية في الشرق الأوسط.

وعليه يلعب الاقتصاد في ظل التحولات العالمية الجارية، دوراً فاعلاً في دفع أي دور إقليمي، فأغلب التجمعات الإقليمية في العالم ذات طابع وظيفي اقتصادي، حيث تقوم على مبدأ الاعتماد المتبادل، الذي يساهم في دعم اقتصاديات الدول، وتحقيق التنمية.

أما السياسة الاقتصادية الإيرانية، فإنها تقوم على المساعدات الخارجية لأطراف غير قادرة على استثمار وتنمية رأس المال إلا في الحرب مما يعود بخسائر كبيرة على الاقتصاد الإيراني خاصة مع تصاعد المطالب الشعبية الاقتصادية، ولعل هذه النقطة هي أهم ما يمكن الاستناد عليه في النظام العالمي الحالي لتحليل أي دور إقليمي.

3- الدور الإسرائيلي المهيمن الإقليمي[574]

لا يمكن تجاهل، أن إسرائيل ظلت تحافظ على دورها باعتبارها قوة إقليمية، ذات مستويات تسليحية عالية، مرتبطة بعلاقات تحالف استراتيجي مع الولايات المتحدة[575]، وأنها تملك إدراكاً قوياً لنفسها، كقوة إقليمية ،تسعى لفرض قوتها في بيئة رافضة، فهي تعتبر دولة شرق أوسطية، من حيث البعد الجغرافي وليس القيمي، فأغلب دول الشرق أوسط إسلامية الهوية، وإسرائيل محسوبة على الحضارة الغربية، رغم ذلك يعد مفهوم القوة الإقليمية المهيمنة، هدف استراتجي، ارتبط بولادة الدولة العبرية عام 1948، وما يؤكد ذلك، عدم ترسيم إسرائيل لحدودها، ومواجهتها لكافة المنافسين الإقليمين، من مصر والسعودية والعراق وسوريا، حيث استطاعت هذه الدول، وفي مراحل تاريخية معينة، القيام بأدوار أحبطت المسعى الإسرائيلي لفرض هيمنتها، واستخدمت لذلك العديد، من الوسائل، أهمها التحالف مع القوى الإقليمية كتركيا، أو الدولية، كالولايات المتحدة الأمريكية[576].

عسكرياً: تملك إسرائيل مقارنة مع الدول الشرق أوسطية، قوة صلبة، تمكنها من احتلال موقع الصدارة، من بين الدول المرشحة لاحتلال مركز القطب الإقليمي المهيمن، فهي الدولة الوحيدة، لحد الآن في الشرق الأوسط، التي تملك 200 رأس نووي، انظر الجدول (15)، كما تملك إسرائيل جيش يقدر بـــ 175.500 فعلي و 565.000 احتياط[577].

الاقتصاد الإسرائيلي، يعد من أكثر الاقتصاديات قوة وتنوعاً، على مستوى الشرق الأوسط، فدخل الفرد الإسرائيلي من أعلى الدخول في العالم، ويعتمد الاقتصاد على الصناعات التكنولوجية والعسكرية المتطورة، وكذلك على الزراعة والسياحة، حيث تعد من أكثر الدول إكتفاءاً في المجال الزراعي، ويعتبر تجارة تصدير الماس، من الموارد الأساسية في الاقتصاد الإسرائيلي.

الجدول (15) يوضح القدرات العسكرية والنووية الإسرائيلية[578]

النوع	المدى	الحمولة	الوضع
طائرة(ب) F-16 a /B/C/D	1600	5400	250 طائرة يعتقد الكثيرون أنها لتوصيل

الصقر			الأسلحة النووية
الصواريخ البالستية Jericho II Jericho I	1500 1800 4000	750 1000 1000 1300	50 صاروخ، وكان أول صاروخ امتلكته كان عام1990 وقامت باختباره في 2001/6/27
غواصة الدولفين	/	/	مزودة بقدرات نووية وصواريخ كروز

ثانياً: الموقف الامريكي من الدور التركي

تعد تركيا بالأساس حليف استراتيجي للولايات المتحدة، وهي الدولة الإسلامية الوحيدة، العضو في حلف "الناتو"، وكانت محوراً مهما في المعسكر الغربي، إبان الحرب الباردة، ويوجد في تركيا واحدة من أكبر القواعد العسكرية الأمريكية بالخارج، وهي "قاعدة انجرليك" الجوية جنوب تركيا، وبعد سقوط الاتحاد السوفييتي، استمر الدور التركي، حيث شاركت تركيا في الحرب الأمريكية على أفغانستان عام 2001[579].

ويمكن القول، أن متغيراً أساسًا ساهم في إعادة تشكيل العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا، في مرحلة ما بعد 11سبتمبر2001، حيث تمكن حزب العدالة والتنمية من الوصول للحكم[580].

وهنا يمكن رصد ثلاثة ملامح أساسية مثلت تحولًا مهمًا في نظرة تركيا لعلاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية حسبما رآها قيادة حزب العدالة والتنمية[581]:

أولها، العمل على عدم إعطاء الولايات المتحدة "الضوء الأخضر" من أجل توظيف تركيا، لخدمة مصالح واشنطن، وسياساتها في الشرق الأوسط، على غرار ما كان عليه الحال، إبان عقد التسعينيات من القرن المنقضي.

ثانيها، إعادة التفكير في البيئة العربية بعيدًا، عن منظور العلاقة مع الولايات المتحدة الامريكية، وهو ما يعني التحلل نسبيًا من ضغوطات الولايات المتحدة، من أجل تقوية العلاقات مع الدول العربية.

ثالثهما الدفع باتجاه تحميل الولايات المتحدة الامريكية، جزءًا من أعباء انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي.

وقد سعت الدولة التركية، في ظل حكومة العدالة والتنمية، إلى تأطير علاقتها مع الولايات المتحدة، انطلاقًا من المصالح المشتركة بينهما، وليس كدولة "متعهدة تقديم خدمات" لها، لذلك برزت تصدعات في العلاقات التركية الامريكية، أخذت في الظهور في عهد إدارة الرئيس السابق "بوش الإبن"، وتركيا في عهد حكومة العدالة والتنمية؛ حيث كان لكل منهما وجهات نظر مختلفة، بشأن النهج الأمثل في حل المشكلات والقضايا الإقليمية[582]. وإذا كانت هذه العلاقات، قد شهدت توتراً، طيلة فترتي الرئيس "بوش الإبن"، إلا أن ذلك لم يمنع الإدارة الامريكية، من أن تستمر في النظر إلى تركيا، كحليف إستراتيجي مهم، لا يمكن التفريط فيه، مهما وصلت الخلافات معه، وقد زاد من ذلك، التحول الذي مارسته حكومة العدالة والتنمية في سياستها الخارجية، تجاه إعطاء المزيد من الاهتمام للشرق الأوسط، ليس فقط باعتباره مجرد "حديقة خلفية"، وإنما باعتباره أحد المنافذ المهمة، لتركيا نحو العالمية، وقد بدا واضحاً، أنه كلما زاد الإنخراط التركي في ملفات الشرق الاوسط، كلما زاد الطلب الأمريكي عليها، وأرتفعت اسهمها، كحليف يجب استرضاؤه والاعتماد عليه. وقد أكد كثيرون، على أن تركيا، ستظل أحد المفاتيح المهمة للسياسة الامريكية، في الشرق الأوسط، وذلك من عدة اعتبارات أهمها[583]:

- الموقع الإستراتيجي لتركيا، كممر ملاحي وبحري، والدور المهم لها كنافذة على محاور وبلدان ذات اهمية بالنسبة للولايات المتحدة، ودورها المحوري في حفظ الاستقرار، في الحزام الممتد من وسط أوروبا حتى تخوم الهند وروسيا.

- النظر لتركيا باعتبارها نموذجاً لدولة ديمقراطية مسلمة، لديها تحالف وثيق مع الولايات المتحدة، وهو ما قد يحسن من صورة الولايات المتحدة في المنطقة.

- تركيا باعتبارها ممراً احتياطاً لإمدادات النفط والغاز، من دول آسيا الوسطى إلى أوروبا عبر خط (باكو-تبليس- جيهان)، وذلك كبديل عن الخط الروسي الممتد عبر أوكرانيا.

من هنا، ترى واشنطن، أن بإمكان تركيا، أن تلعب دوراً مهماً في أكثر من جبهة، وقد نشطت تركيا خلال فترة الدراسة، كي تخلق لنفسها حيزاً معتبراً في الشرق الاوسط، ووسعت من دوائر حركتها الخارجية، وذلك ضمن رؤية أمريكية، رأت بالدور التركي في الشرق الأوسط، أن من شأنه، أن يحقق لها مزايا عديدة منها:

- خلق حالة توازن بين تركيا وإيران في الشرق الاوسط، وذلك في ظل حالة فراغ استراتيجي، خلفها احتلال العراق، والعمل على الاستفادة من الحفاظ على وحدة العراق.

- الاستفادة من إمكانية قيام تركيا بدور الوسيط، بين إيران والمجتمع الدولي، وكذلك من احداث إختراق في العلاقات السورية الإسرائيلية، لإرتباطها بعلاقات جيدة مع كلتاهما.

وبناءً على ما سبق؛ فإن الولايات المتحدة، بحاجة إلى أن تنظر إلى تركيا، بوصفها حليفًا إقليميًا قويًا، لها مصالح متنوعة وتحالفات مختلفة، وليس على أنها مجرد تابع للولايات المتحدة، كما تحتاج الولايات المتحدة أيضًا، إلى أن تكون مرنة وبراغماتية إلى حد كاف، لكي تدرك قيمة الجهود التي تبذلها في سد الفجوات بين الولايات المتحدة وبعض الجهات الإقليمية الفاعلة. لذا ستحتاج كل من تركيا والولايات المتحدة الأمريكية إلى بعض الوقت لتغيير مواقفهم التقليدية تجاه بعضهما البعض. فالحرب الباردة قد انتهت، ومن ثم من حقهما أن تنوع شراكتهما بما يخدم مصالحها، شريطة ألا تنعكس على علاقاتهما الثنائية بشكل سلبي، وهذا يعد تحدٍ جديد لهما في قادم الأيام.

المبحث الثاني
السيناريوهات المستقبلية
للدور التركي في الشرق الاوسط

إذا كانت عملية الاستشراف، بطبيعتها، محاطة بالعديد من الصعوبات، فإن هذا التحفظ، يبدو أكثر حضوراً، بالنظر الى حالة عدم الاستقرار، والتغيرات المتلاحقة والممتدة، التي تشهدها المنطقة العربية، في الوقت الراهن، ومن ثم، فان الحديث عن مستقبل الدور التركي، يظل أقرب للاجتهادات الأولية، التي تتطلب المراجعة، وكذلك تبقى مرهونة بطبيعة التحولات، التي ستشهدها المنطقة، وما سيترتب عليها من آثار، تنعكس على طبيعة الدور التركي، خلال السنوات اللاحقة. وهنا يمكن طرح عدة سيناريوهات، لمِا يمكن ان يكون عليه، مستقبل الدور التركي في المنطقة.

فقد جاءت التحولات التي تشهدها المنطقة العربية، لتضع واحدة، من اكبر التحولات في تاريخ تركيا الحديث، والتي مثلتها نظرية "العمق الإستراتيجي"، تحت الاختبار الجدي، ولتشكل حداً فاصلاً بين مرحلتين، من سياسة تركيا الخارجية، في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، فقد كان واضحاً، أن تركيا تفاجأت بقيام الثورات العربية، ولم تكن بالتالي، مستعدة لها، ولكيفية التعاطي معها، خصوصاً في البداية على الأقل، قد اتسم أداء الدبلوماسية التركية بالارتباك، واختلطت المصالح بالمبادئ، وباتت ازدواجية المعايير في التعامل مع هذا الحدث في اكثر من ملف.

لكن مع الوقت، بدأت تركيا ببلورة سياساتها بشكل أكثر وضوحاً، وهو ما طرح علامات استفهام كبيرة، وتساؤلات مشروعة، عمّا إذا كانت السياسة الخارجية التركية، أمام منعطف جديد، ورؤية جديدة، عنوانها الانقلاب على سياسات الانفتاح السابقة، التي سادت مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢[584]، وعبر عنها "داود أوغلو" في أكثر من مناسبة.

وبناءاً على ذلك، يمكن طرح السيناريوهات الآتية، لمِا يمكن ان يكون عليه، مستقبل الدور التركي في المنطقة العربية ،والتي تتمثل في الآتي[585]:

المطلب الأول: سيناريو تعزيز حضور الدور التركي وفاعليته (دور إقليمي مهيمن)

يقوم هذا السيناريو على افتراض مفاده، أن التغيرات الراهنة، التي تشهدها المنطقة، من شأنها أن تعزز من حضور تركيا، مع زيادة جاذبية أدوارها، وذلك في إطار عدة مسارات مختلفة، وهما:

المسار الأول: مسار تعزيز الدور التركي مع تراجع القوي العربية: وذلك في إطار توقع زيادة فاعلية الدورين التركي والإيراني، لملء الفراغ الإقليمي، المتزايد الذي سينجم عن انشغال دول المنطقة، بقضاياها الداخلية، وعجزها عن النهوض بأدوارها الخارجية بفاعلية، وهو ما يشكل امتدادا للأوضاع في مرحلة ما قبل الثورة، حيث كان تراجع الأدوار العربية، أحد مصادر بروز أدوار القوى الأخرى، في المنطقة، ويمكن تصور ارتباط هذا الصعود في الدور التركي بتزايد التنسيق التركي - الإيراني، أو التركي - الخليجي، مع استدعاء تحليلات أخرى، لإمكانية تأثير التغيرات في المنطقة، في تعزيز أهمية تركيا في الفكر الاستراتيجي الغربي، كحليف ديمقراطي، أكثر استقراراً، ودفع إسرائيل لمعالجة أسرع لخلافاتها مع تركيا، بهدف تحجيم السيناريوهات السلبية، التي قد تنجم عن تغير البيئة الإقليمية[586].

المسار الثاني: مسار تعزيز الدور التركي، مرتبطا بنجاح الثورات وتفعيل التعاون العربي - التركي: فمن الناحية الاقتصادية مثلاً، يمكن للإصلاحات السياسية والاقتصادية في المنطقة، أن تسهم في تحسين إمكانيات التعاون الاقتصادي، بين تركيا ودول المنطقة، وتفعيل مشروعات التكامل الاقتصادي[587].

المسار الثالث: **مسار تعزيز الدور التركي، بناءاً على القدرات الذاتية والمحددات الخارجية**: وذلك بالنظر إلى الإمكانيات المادية والمعنوية، التي تتمتع بها تركيا، والتي تسمح لها،

بلعب دور إقليمي مهيمن، خصوصاً في ظل ظروف ومعطيات وتغيرات تشهدها المنطقة، وفي ضوء النجاحات التي حققتها حكومة اردوغان، بشأن تامين الاستقرار السياسي والاقتصادي في تركيا، والمحافظة عليه، للإنطلاق نحو دور إقليمي فاعل ومؤثر، حيث ستكون تركيا، حسب ما أعلن عنه "أحمد داود أوغلو" في أكثر من مناسبة، **دولة فعل وليست دولة رد فعل**، وأن القادم في التوجه التركي، سيعمق من إنخراط تركيا في السياسة الإقليمية، والمنظمات الدولية والسياسة العالمية.

ويرى بعض المراقبين للتطورات في الشأن التركي، أن بإمكان تركيا، الظهور بوصفها قوة إقليمية مهيمنة، لاسيما، وأنها تمتلك موقعاً إستراتيجياً، وقدرات ديمغرافية ومجتمعية، وإمكانيات اقتصادية، وإدراك وفهم وتفهم لمكانة تركيا، وعلاقات فاعلة مع الولايات المتحدة، وهي القطب الدولي المهيمن على النظام الدولي، فضلاً، عن علاقاتها المميزة مع المحيط الإقليمي، ببعديه العربي والإسلامي، وبما يمّكن تركيا من بناء شبكة واسعة من العلاقات المميزة، مع القوى الدولية والإقليمية المحيطة، وذلك ضمن هامش ريادي واضح، وبشكل متساوق مع ما تمتلكه من قدرات معنوية وموضوعية.

وفي إطار هذا الهامش من الرؤية، تبين الدلائل، أن هناك مؤشرات قوة عديدة في هذا الواقع المفترض، تبرز معالمه في جملة من المعطيات، التي يستدل منها، أنه سيكون لتركيا دوراً واعداً، ولكنه سيظل مشروطاً، بجملة من المستلزمات، لعل في مقدمتها[588]:

- على الصعيد الداخلي:

- استمرار التأييد الشعبي لحكومة "اردوغان"، وبالشكل الذي يؤمن استمرارها في الحكم، وهو ما ظهر فعلاً في انتخابات 2002، 2007، 2011.
- حل المشكلة الكردية سلمياً، والاستمرار في إجراء إصلاحات ذات بعد مؤسساتي ومجتمعي.
- التأكيد على إعادة ضبط دور وموقع المؤسسة العسكرية في السياسة التركية.

- على الصعيد الإقليمي:

- استمرار غياب القوى الفاعلة في المنطقة، وضعف النظام العربي الإقليمي.

- استمرار إدراك تركيا، أن التغيرات الراهنة في المنطقة، من شأنها أن تعزز من حضورها الإقليمي، وأن الأنظمة العربية القديمة، شارفت على الإنتهاء، ولكن هذا الموقف أما امتحان صعب في الموضوع السوري المرتبط عضوياً بقضايا داخلية تركية، وصراع إقليمي على موقع سوريا الجديد، وعليه فإن براغماتية الموقف التركي ناتجة عن واقعية السياسية الخارجية التركية التي تسعى للموازنة بين حسابات الربح والخسارة في مصالحها القومية[589]:

- على الصعيد الدولي:

- الاستمرار في خلق حالة التناغم القائمة بين السياسة الخارجية التركية والسياسة الامريكية، حيث تعد تركيا بالنسبة للولايات المتحدة، بأنها "دولة النموذج"، الذي يجب ان تعتمد عليها في المنطقة، الأمر الذي يتيح لتركيا، مركزاً مهماً للساحة الإقليمية.

- لمَّا كانت دوافع الإستراتيجية الأمريكية، تتمثل في السعي لحماية منابع النفط وطرقه، بما يضمن حماية حلفاء وأصدقاء الولايات المتحدة، لاسيما إسرائيل وتركيا، منها أن تستمر تركيا، وضمن هذا التصوَّر، في الظهور بوصفها مفتاح المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط، وبما يمكنَّها من النهوض بدور إقليمي واعد، اعتماداً على الدعم الأمريكي له، لاسيما، وأن هناك مجموعة مقومات مادية ومجتمعية، شكلت الأرضية المناسبة لدور تركي إقليمي فاعل، ذات صبغة إسلامية، مقارنة بالدول الأخرى في المنطقة.

المطلب الثاني: سيناريو بقاء الدور التركي على ما هو عليه الآن (دور إقليمي متوازن)

يقوم هذا السيناريو على حضور الدور التركي، مع محدودية فاعليته، وهو ما يمثل استمراراً للوضع القائم، بدرجة أو بأخرى، وامتداداً للسياسة التركية، التي تجسدت في التعامل مع الثورات العربية.

وبخلاف التصور الإيجابي لتعزيز الدور التركي، فإن هذا التصور، لا يشترط حدوث تحولات أو تغييرات جذرية، داخلية وإقليمية، بقدر ما يقوم على افتراض، استقرار الداخل التركي،

وعدم امتداد مظاهر عدم الاستقرار في المنطقة إليه، لكن تسارع وتيرة التغيرات الإقليمية، قد يكون من شأنه، الكشف بشكل أكبر عن الإشكاليات الكامنة في الدور التركي، ورؤيته ومحدودية قدرته، على تحقيق نتائج ملموسة، بشكل يؤثر سلباً في الاهتمام بهذا الدور وجاذبيته، بما يدفع إلى تراجعه تريجياً[590].

بالإضافة إلى أن محاولات فرض الولايات المتحدة الأمريكية، لرؤيتها ومدركاتها، يلقي بضلاله الإيجابية والسلبية على النظام الدولي، الأمر الذي لابد، وأن ينعكس على الأدوار الإقليمية لدول الشرق الأوسط، لاسيما الدور التركي، وذلك في وقت تسعى فيه واشنطن، إلى فرض أو إقامة نظام أمنى إقليمي متعدد الأطراف، يعمل على ضمان تحقيق مصالحها الإقليمية، في منطقة الشرق الأوسط، فلم يتجاوز الدور التركي في فترة ما قبل نهاية الحرب الباردة، كونه بوابة حلف "الناتو" في المنطقة، لذلك كان أي قياس لأهمية ذلك الدور، متوقف على الوضع التركي ضمن الإستراتجية العالمية للقوى الكبرى.

من هنا، وفي ظل تغيرات بنيوية شهدها النظام الدولي والإقليمي على صعيد القوة والنفوذ والأيديولوجيا، أدت إلى تراجع الاعتماد على تركيا، وهو ما دفع هذه الأخيرة، إلى تفعيل دورها والعمل على استقلاليته استناداً إلى مكونات ومقومات القوة المادية والقيمية، لذلك يمكن رصد مجموعة من الملاحظات لتحليل الدور التركي[591].

- على الصعيد الإقليمي:

- تحول الدور التركي من حارس للغرب، الذي كان يهدف لمحاصرة التمدد الشيوعي، إلى دور محوري في الإقليم،، يولي للمصالح التركية، وتاريخها الحضاري، أهمية في تحقيق مفهوم القوة الإقليمية.

- مشاركة تركيا قوى التحالف في حرب الخليج الثانية، مما جعلها جزء لا يتجزأ من الخارطة الجيوسياسية والجيواستراتجية للمنطقة، كما أن ظهور التهديدات الأمنية الجديدة، التي تخص الأمن المائي، وأمن الطاقة، وممراتها، وقضايا الأقليات العرقية، أو ما يعرف بالتراعات داخل الدول، مثل قضية الأكراد، ساهمت في تفعيل الدور التركي داخل الإقليم، وفي إحدى

تصريحات الرئيس التركي الأسبق" تورغت أوزال" عن التوجه المستقبلي لتركي، حيث قال: بعد انتهاء هذه الحرب، لن يعود الشرق الأوسط إلى ما كان عليه، إذا ما أخذنا بعين الاعتبار، كل الحقائق التاريخية في المنطقة، فقد يكون بإمكاننا جلب السلام، وانه على القوى الأخرى أن تسهل لنا هذه المهمة..... نحن مستعدون، لتنفيذ كل المشاريع التي تعيد بناء المنطقة اقتصادياً، بما فيها طرق إيصال المياه التركية إلى شبه الجزيرة العربية، في خطوط تسير جنبا إلى جنب مع أنابيب البترول والغاز[592].

- دخول تركيا كوسيط في عملية السلام بين العرب وإسرائيل، يعطيها فرصة للمشاركة في الترتيبات الإقليمية، بعد توقيع اتفاقيات السلام، فطالبت الحكومة التركية، بأن تجري محادثات السلام على أراضيها، بحجة أنها فاعل مهم في النظام الإقليمي الشرق أوسطي، إضافة إلى أنها البلد الوحيد الذي تربطه علاقات تعاونية مع كل من طرفي النزاع العرب والإسرائيليين، وقد ظلت تركيا تحاول لعب دور الوسيط المحايد، حتى توقيع اتفاقيات التعاون العسكري بينها وبين إسرائيل، مما أدى إلى إدخال متغيرات جديدة، على التوازن الإستراتجي الإقليمي، حيث سمحت تركيا بموجب هذه الاتفاقيات للمقاتلات الإسرائيلية، باستخدام القواعد التركية في حالة الطوارئ، وتشكيل مركز مشترك للأبحاث الإستراتجية، والسماح للجيش الإسرائيلي، بمراقبة سوريا وإيران من الأراضي التركية، وقيام إسرائيل بتدريب القوات التركية، على حدود سوريا والعراق وإيران[593].

- إنفتاح تركيا على كافة الأطراف في منطقة الشرق الاوسط والتي منها حركة حماس، أعطى تركيا مجالاً إقليمياً أوسع للتحرك وتحقيق مصالحها، فرغم أهمية العلاقات التركية الإسرائيلية، إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة التركية من إقامة علاقات مع العدو الأهم لإسرائيل في الإقليم إيران، كما لم يمنعها من فتح علاقات تعاونية مع سوريا وحماس.

وما يمكن التأكيد عليه في هذا الإطار، أن تركيا تبرز بدور"الموازن" بين الدول الخليجية وإسرائيل، فقد تكون المعبر الاقتصادي والسياسي لإسرائيل، لدخول المنظومة الخليجية، ما قد يدفع عملية التطبيع أكثر ما بين الدول الخليجية العربية وإسرائيل، خاصة وأن هناك محور يدعو إلى السلام من خلال المبادرة العربية، وما يترتب عن ذلك، من اختلال الموازين لصالح الدور الإسرائيلي والتركي، كمنافس قوي على حساب الدور الإيراني، لذلك تعتبر تركيا ورقة رابحة، من خلال أوراق المساومة، التي تملكها في دعم وضع قوة إقليمية على أخرى[594].

- **على الصعيد الدولي:**

- يظهر الدور الموازن لتركيا ما بين الولايات المتحدة وإيران، في فتح تركيا للعلاقات مع إيران، خاصة على مستوى التعاون الاقتصادي، فقد قامت تركيا بتحدي الولايات المتحدة، بخرقها للحصار الاقتصادي الذي فرض على إيران، بموجب قانون "داماتو" عام 1995، فبعد أسبوعين من استصدار القانون، وقع رئيس الحكومة التركي "نجم الدين أربكان" عقداً بقيمة (20) مليار دولار، يضمن استفادة تركيا من الغاز الطبيعي الإيراني لمدة عشرين عام[595]. كما رفض رئيس الحكومة التركية "رجب طيب أوردغان" الضغط الذي يمارسه المجتمع الدولي على المشروع النووي الإيراني، فيما يقبع الصمت على المشروع النووي الإسرائيلي، إضافة إلى سعي حكومته، لفك الحصار على قطاع غزة، وما نتج عن ذلك، من توتر للعلاقات الإسرائيلية التركية، أثر مهاجمة الجيش الإسرائيلي لقافلة الحرية، في 31 مايو 2010 ،التي كانت تحمل المساعدات الإنسانية لسكان قطاع غزة.

لذلك يمكن القول، أن الدور التركي في الشرق أوسط، يسعى إلى لعب دور الموازن، بين الفرقاء الإقليمين، سواء فيما يتعلق بالمحور المعتدل، صاحب العلاقات الإستراتيجية مع الولايات المتحدة، أو المحور الراديكالي. فتركيا تحظى بعلاقات منفتحة مع كل الفواعل الإقليمين، سواء محور الاعتدال، أو محور الممانعة، مما أعطها فرصة أكبر للمساومة[596].

المطلب الثالث: سيناريو محدودية وانكفاء الدور التركي

يفترض هذا السيناريو صعوبة وربما إستحالة تحقيق أي دور تركي إقليمي، سواء على مستوى الحضور، أو الفاعلية والتأثير، وذلك بالإستناد إلى أن النظام السياسي التركي، بدأ يفقد الشرعية (بالنظر للاوضاع الداخلية في تركيا من أتهامات بالفساد الحكومي والاعتصامات ضد حكومة أردوغان).

وأن سلوك السياسة الخارجية التركية، فيما يتعلق بالتطورات الإقليمية مع دول الجوار، يتوقف على كيفية تعامل تركيا مع معطيات وتداعيات الثورات العربية، فتدبدب المواقف التركية،

إزاء ليبيا، و العدوانية تجاه سوريا، وهنا يمكن النظر إلى العلاقات التركية السورية المتوترة، وكذلك العلاقات التركية الخليجية والمصرية، نتيجة لموقفها المنحاز والمتبني لتيارات الإسلام السياسي، وعليه، فإن الأهداف التي وضعتها حكومة اردوغان، وفكرة "اوغلو" في وضع سياسة تركية جديدة، تقوم على دمج قضايا السياسة الخارجية، في إطار واحد لصياغة السياسات، وتوفير البرامج، ومنها القدرة على اتباع سياسة خارجية متكاملة، لادراج قضايا متعددة، في نفس الاطار لم تتحقق بالشكل المطلوب، الأمر الذي خلق حالة من التناقض بين هذه الرؤية التركية لشكل وأبعاد وطبيعة الدور التركي، والمواقف العملية التركية على الأرض، وهو دفع لتناول بعض التحليلات، تأكيد نهاية "العمق الإستراتيجي"، مع ظهور عدم حيادية تركيا في تدخلاتها في المنطقة، بما يؤثر سلباً، ويعرض علاقات تركيا الإقليمية، إلى عملية إنكسار[597]، وهو ما استدعي التراجع عنها، والانكفاء، نحو الداخل، وربما القبول بدور البلد المنبوذ في السياسة الإقليمية، وتتوقف عملية انكفاء الدور الإقليمي على مايلي:

- على الصعيد الداخلي:

- عدم قدرة حزب العدالة والتنمية الاحتفاظ بنسبة الاغلبية في البرلمان التركي في أي انتخابات قادمة.

- قيام المؤسسة العسكرية التركية بتجميع نفوذها والقيام بإنقلاب، وذلك إحتجاجاً على السياسات التي يتبعها حزب العدالة والتنمية، والتي من شأنها تهديد النظام العلماني التركي.

- إخفاق حكومة اردوغان في تحقيق المصالحة مع الاكراد، وعدم اعطائهم الحقوق الكاملة.

- تفاقم التحديات الاقتصادية، بالشكل الذي يؤثر سلباً على اي دور إقليمي.

- حالة التشابك على المستوى الداخلي التركي، بين النظام الحاكم والمعارضة، بما يخلق تخوفاً من أن التغيرات التي يشهدها النظام السياسي التركي، هي تغيرات قد تزول بتراجع حزب العدالة والتنمية إلى سدة المعارضة.

- على الصعيد الإقليمي:

- عدم قدرة تركيا على تحقيق الموازنة، في علاقاتها مع دول المنطقة، خصوصاً في ظل تبنيها لوجهة نظر الأخوان المسلمين، في التعاطي مع التغيرات التي تشهدها المنطقة، بما يفقدها خاصية التوازن، في العلاقة بين المعتدلين والمتشددين، أذ ان وقوفها على مسافة متساوية منهما، يجعلها في موقع "موازن" على نحو يدعم دورها الإقليمي.

- ازدياد حساسيات القوى الإقليمية الأخرى، مثل ايران ومصر، وهو ما سيحد ويقلل من فاعلية الدور التركي، في منطقة الشرق الاوسط، وإعادة بروز الدور المصري الإقليمي بما يخدم مصالح ومكانة النظام الإقليمي العربي.

- فشل السياسة التركية في سوريا، وفقدانها القدرة على التعاطي وبفاعلية مع القضايا الإقليمية، وبدون إثارة الدول المجاورة.

- تخوف دول الجوار، من أن يكون الطموح التركي، مبني على أساس عودة العثمانيين الجدد.

- عدم قدرة تركيا على الإمساك بورقة العراق، التي تعد من أهم الأوراق، التي تحتفظ بها إيران حالياً، وتسعى الى استخدامها لدعم نفوذها الإقليمي، وانتزاع إعتراف امريكي، بهذا النفوذ.

- تناقض الرؤية التركية للتعامل مع الجوار، ومبدأ تصفير المشكلات، مع حقائق الأمور والمواقف التركية بشأن تطورات المنطقة، بما يؤكد تماهي هذه المواقف مع الرؤية الغربية والأمريكية.

- على الصعيد الدولي:

- فشل تركيا في تقديم نفسها، على أنها الدولة الجسر للتفاهم بين الشرق والغرب.

- تضاؤل الأهمية الاستراتيجية لتركيا لدى الولايات المتحدة، ومن تم رفضها، قيام تركيا بأي دور إقليمي، خارج نطاق الرغبة والتصورات الامريكية.

- فشل المحاولات التركية بالانضمام للاتحاد الاوربي، سيكون عائقاً امام بروز أي دور إقليمي تركي.

وهنا يمكن التأكيد، على أن المتتبع للبحث في العلوم الاجتماعية، يدرك تماماً استحالة الجزم بالنتائج، عكس العلوم الطبيعية، لذلك يبقى حل طرح مجموعة من السيناريوهات، والعمل على دعم سيناريو دون نفي الأخر، الحل الأمثل لضمان نتائج بحثية تقريبية لا يقينية، خاصة وأن البحث يخص إقليماً، تغيب عنه الشفافية السياسية، التي غيبت معها الشفافية العلمية، إضافة إلى تشابك القضايا السياسية، مع القضايا التي تمس القيم، بما يجعل الباحث يميل رغماً عنه للبناء القيمي الذي يتبنا، وهو ما يحد من دقة نتائج البحث.

ولا يعني هذا بأي حال، السعي لاجتناب السيناريو الآخر، والتبرير في حال انقضاء طموح تركيا الإقليمي المهيمن، بل هو مجرد تأكيد حقيقة، أن تركيا هي قوة إقليمية، وفقاً للظروف البنيوية التي تحكم الشرق الأوسط، خلال فترة الدراسة، وأن أي تغيير في تلك البيئة الشرق أوسطية، سيتطلب تغير موقع تركيا، وربما إنزلاقه إلى دور آخر، قد يكون دور المساوم أو الموازن الإقليميين، كما قد يكون دور المنبوذ، مما يدخل تركيا، في مرحلة إعادة بناء الذات، التي قد تمس بأسس النظام السياسي القائم حالياً، وبرؤية حزب العدالة والتنمية للدور التركي، إقليمياً ودولياً خلال فترة حكمه.

الخاتمة والنتائج

تمحورت الدراسة حول تحليل التغير في النظام السياسي التركي خلال الفترة 2002-2010، وأثره على فاعلية الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، وفي سبيل ذلك عملت الدراسة على تناول الموضوع من خلال تقسيمها إلى أسئلة فرعية، بحيث يتناول كل سؤال جانب من الجوانب التي تتعلق به، وقد عملت الدراسة على تناول التطور التاريخي للنظام السياسي التركي، ومؤسسات الحكم والقوى السياسية وجماعات المصالح التي لها أثر على تشكيل النظام، وكذلك الأمر تطرقت الدراسة إلى مظاهر التغير في النظام السياسي التي شكلت مقدمات التغير ووصول حزب العدالة والتنمية للحكم، ودوره في تغير البناء السياسي والدستوري على المستويين الداخلي والخارجي، وكذلك رؤية الحزب للدور التركي والعوامل المؤثرة، وتصوراته لهذا الدور.

وعملت الدراسة أيضاً على تناول المحددات الداخلية والخارجية للدور التركي، وحاولت الدراسة تقديم نماذج للتغير في الدور التركي مع دول الجوار، بالإضافة إلى أشارتها للتحديات التي تواجه الدور التركي في منطقة تعيش حالة من الفوضى. **وقد خرجت الدراسة من خلال إجابتها على الأسئلة الفرعية بمجموعة من الاستنتاجات أهمها:**

بشأن النظام السياسي التركي، فقد تبين أنه بوصول حزب العدالة والتنمية للسلطة عام 2002: أن هناك تغيرات في النظام السياسي التركي، بدأت بالظهور، شكلت منعطفاً تاريخياً بعد قيام الجمهورية التركية، ذات الوجه العلماني، تمثلت في تربع حزب إسلامي محافظ على سدة الحكم؛ وقيامه بسلسة إصلاحات كبيرة على صعيد الداخل (الاقتصاد وحقوق الإنسان والقوانين، إلخ)، والخارجي على صعيد الرؤية والمنهج، من خلال "سياسة تصفير المشاكل" مع دول الجوار، ونظرية العمق الاستراتيجي، حيث أفسح هذا التغيير، المجال أمام تركيا، لأن تمارس دوراً إقليمياً

فاعلاً، خصوصاً بعد نجاحها بتسويق نموذجها السياسي، خلال فترة الدراسة، القائم على النموذج الديمقراطي الإسلامي، إلى الحد الذي دعا بعض النخب السياسية العربية، بضرورة قيام الأحزاب العربية بالإقتداء بحزب العدالة والتنمية، في أشارة إلى التأثير الذي باتت تتمتع به تركيا على المستوى الإقليمي .

وأن سياسة حكومة حزب العدالة والتنمية وفقاً للبرنامج السياسي، ليس لديه مشروعاً للهيمنة، وليست مبنية على توجهات أيديولوجية معينة، تسعى إلى فرضها، فأقصى ما تسعى إليه هذه السياسة، هو تعزيز المصالح الإقليمية التركية، وتوفير بدائل لسياسة التوجه غرباً، ويدرك الأتراك أن مثل هذه الطموحات لا يمكن تحقيقها بدون تبادل للمصالح سواء على صعيد المصالح السياسية أو الاقتصادية أو الأمنية.

وبشأن مظاهر التغيير في النظام السياسي التركي، فقد تبين أن: هناك العديد من المؤشرات والأزمات التي عاشها النظام السياسي التركي قبل عام 2002، شكلت أهم معطيات ومقدمات وصول حزب العدالة والتنمية للحكم. وأن وصول حزب العدالة والتنمية إلى رأس النظام السياسي، هو نتاج تراث متراكم من الممارسة السياسية، التي أفضت إلى نظام سياسي تركي ديمقراطي، تشارك فيه كل الأحزاب السياسية، بغض النظر عن توجهاتها الفكرية والأيديولوجية منذ الخمسينيات من القرن الماضي، وأن هذا الوصول، لم يشكل تحولاً مفصلياً، وذلك، نتيجة لكون الحركة الإسلامية التركية، جزء من النظام السياسي، وقد استمدت وجودها من الدولة ذاتها. وأن اعتراف حزب العدالة والتنمية بعلمانية النظام السياسي التركي، واحترامه لمبادئ الأتاتوركية، وتمتعه بمرونة التعاطي مع كل مخاوف الإرث التاريخي للدولة التركية، شكل عامل نجاح للحزب للبقاء على رأس النظام.

وبشأن التغيير على صعيد الداخل التركي، فقد تبين أن: حزب العدالة والتنمية نجح من نزع المفهوم الأمني في السياسة الداخلية، قد وسع مساحة اللاعبين المدنيين في مؤسسات صنع القرار، وأن تغير سياسة التعامل مع الأكراد، كان نتاج لتغيير مفهومها الأمني في التعامل مع المشكلة الكردية. وأنه على الرغم من الصعوبات التي واجهت تركيا من أجل اكتساب عضوية الاتحاد الأوروبي، إلا أن هذه الصعوبات، أفادت كثيراً في قيام حزب العدالة والتنمية بإجراء إصلاحات دستورية وسياسية واقتصادية ساهمت في شأن تحفيز ورفع قدرة تركيا للتوجه شرقاً،

ولعب دور فاعل في المنطقة. وأن حزب العدالة والتنمية، قد نجح في استثمار "معايير كوبنهاجن" للانضمام للاتحاد الأوروبي، في تحييد المؤسسة العسكرية التي شكلت أحد مفاتيح بوابة النظام السياسي التركي العلماني.

وأن الخطوات التي يقوم بها حزب العدالة والتنمية ممثلاً بحكومته، لا يمكن اعتبارها أو النظر إليها، كخطوات ارتجالية أو عفوية، وإنما هي خطوات عملية انطلقت من تصورات ورؤى فكرية، تهدف إلى محاولة إعادة الوجه التاريخي لتركيا. أن حزب العدالة والتنمية، قد نجح خلال فترة حكمه، أن يقدم نموذجاً للعمل السياسي الحكيم، الذي يتخذ من الإسلام وعاءاً ثقافياً، وينبع آليات ديمقراطية عصرية، ويسعى لإيجاد حلول وسط لأزمات شكلت تاريخياً استعصاء على الحل.

وبشأن التغيير على صعيد علاقاتها الخارجية، فقد تبين أن: محاولات تركيا خلال فترة حزب العدالة والتنمية للعب دور الوسيط في قضايا صراعية، هو نابع من منهجية فكرية تحمل بعداً استراتيجياً للارتقاء بالدور التركي على المستويين الإقليمي والدولي، بدلاً من سياسة السلبية التي مارستها تركيا مع جوارها الإقليمي الشرق أوسطي، و أن تركيا استطاعت في ظل حزب العدالة والتنمية أن تحول العلاقات من حدود المواجهة إلى حدود التعاون مع كافة جيرانها وبما يؤهلها للانغماس في التفاعلات السياسية الإقليمية والدولية، بشكل مكثف وفاعل. ومثالاً على ذلك، فقد نجحت تركيا في ظل حزب العدالة والتنمية، من تحويل توترها الدائم مع سوريا إلى علاقات احترام ومصالح متبادلة. وأنه من المهم الإدراك أن الطموح التركي متعدد الأبعاد والمسارات، الهادف إلى دور تركي إقليمي، جعل تركيا تتحرك كدولة براغماتية ديمقراطية، تطوي صفحة الماضي، وتسعى للمصالحة مع الجميع، وتصفير المشاكل مع جوارها الإقليمي. وأن سياسة الانفتاح التي مارستها الدولة التركية مع إيران، سوريا، وكردستان العراق دليل واضح على هذا الطموح.

بشأن امتلاك تركيا لمقومات دور إقليمي، فقد تبين أن: إمتلاك الموقع الجيو-استراتيجي، والقدرات المجتمعية والسكانية، والإمكانيات الاقتصادية، والإدراك والفهم لمكانة تركيا، والعلاقات مع الولايات المتحدة، هي مؤشرات حقيقية لقدرة تركيا على لعب دور إقليمي، و يمنحها مجالاً أوسع للحركة والبحث عن النفوذ الإقليمي الدولي من ناحية ثانية.

وبشأن ما تواجه تركيا من تحديات على مستوى الداخل والخارج، فقد بينت الدراسة: أن هناك مجموعة من التحديات، منها تحدى المؤسسة العسكرية، الذي لايزال ماثلاً، بالرغم من نجاح

حزب العدالة والتنمية في تحييد دورها التقليدي في النظام السياسي التركي، بالإضافة لتحديات تتعلق بـــ"أردغان، ورغبته بمزيد النزعات السلطوية، والحزب، وعلاقته داخل أطره، وبمؤسسات الدول، والمعارضة، بات يشكل تحدياً بالنسبة لاستمرار تماسك حزب العدالة والتنمية، فضلاً ما يمثله ذلك من تداعيات سلبية على الصورة النمطية للدولة التركية داخلياً أو خارجياً. أيضاً تواجه تركيا مجموعة من التحديات الخارجية، ممثلة بكل من مصر، إيران، إسرائيل، ومدى تقبلها بدور تركي فاعل في المنطقة، والذي من المحتمل أن يكون على حساب هذه الدول.

وأنه إلى جانب حيازة تركيا للإمكانيات الاقتصادية والبشرية والجغرافية والعسكرية، تمتلك تركيا الإرادة و الرغبة والرؤية وربما الخيال السياسي، في تسخير تلك الموارد للاضطلاع بدور إقليمي و عالمي مؤثر، بفضل القيادة التركية التي وضعت إستراتيجية متكاملة، وذلك ضمن رؤية وتصور واضحين، لكيفية توظيف الإمكانيات المتوفرة من أجل دعم مكانة تركيا إقليمياً وعالمياً، وتحويلها من دولة هامش إلى دولة مركز. وأن التحسن الذي شهده الاقتصاد التركي في الأعوام الأخيرة، نتيجة الإجراءات الاقتصادية التي اتخذتها حكومة "اردوغان"، قد انعكس ايجابياً على أداء سياستها الداخلية والخارجية، وفرت لحزب العدالة والتنمية مقومات تثبيت دعائم نفوذه داخل المجتمع التركي واستمرار وجوده على رأس الحكم، ومن ثم الانطلاق للعب دور إقليمي اكبر يكون العامل الاقتصادي وراء تحريكه. وأن حالة الفراغ في النظام العربي وهشاشته، دفعت باتجاه تنامي الدور التركي، وحصر تنافسها مع إيران وإسرائيل وربما مصر كدول إقليمية قائدة في المنطقة. وأن مفردات السياسة التركية، لم تتغير جذرياً، بالرغم من مرور عشرات السنيين على تأسيس الجمهورية، لجهة طبيعة المجتمع والدولة، النظام السياسي والحريات العامة، الإرث التاريخي والتفاعلات الخارجية، وأن التغيير الحاصل في دور تركيا، هو بالضرورة تغيير في الشكل أكثر منه في المضمون أو في الدرجة أكثر منه في النوع. وأن ما يجري هو تغيير في الخطاب السياسي، وفي ترتيب مفردات السياسة التركية، وفي الوزن النسبي لأولويات السياسة التركية، وأن الثابت هو "الطموح التركي للانضمام للاتحاد الأوروبي، وهو ما يعني أن هذا الثابت هو المؤسس للحدث التركي. وأن الاتجاه شرقاً هدفه حيازة المزيد من القوة للاندفاع نحو الغرب.

ويرى الباحث، في الخلاصة، أنه يمكن القول، إن السياسة الإقليمية التركية الجديدة، في منطقة الشرق الأوسط، تنبع من رؤية وإدراك مختلف ومغاير لما سبقه من توجهات، تقوم على أن تركيا الدولة والإمكانيات والجغرافيا والتاريخ، يمكن لها؛ أو من الحتمي لها؛ القيام بدور يجعلها دولة

مركز تؤثر في السياسة الإقليمية، بما يخدم مصالحها العليا، وانه لا يمكن حماية تركيا إلا عبر دور يتفاعل مع محيطه الإقليمي، حيث أنها ارتأت أن بقدراتها ووزنها الإستراتيجي وإرثها التاريخي، وعلاقاتها وتحالفاتها الدولية، قادرة على أداء دور الوسيط الفاعل في قضايا المنطقة.

وقد شكل فوز حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002، الفرصة التاريخية للبد في خطوة أولى، تجاه دور إقليمي تركي يتبلور ضمن رؤية تعيد صياغة سياستها الخارجية نحو محيطها الإقليمي.

ومن خلال الدراسة وما تناولته من فصول تفصيلية، أمكن لنا التوصل إلى أن تركيا الدولة والمجتمع، صارت تمتلك المقومات والعناصر الرئيسية التي تمكنها من القيام بدور فاعل ومؤثر ووسيط في منطقة مليئة بالتوترات والصراعات بين أطرافها، فشكلت نظام سياسي يحمل بدور الاستقرار، الذي لم تشهده الساحة التركية عبر سنيين طويلة، ويحمل رؤية وبرنامج عمل، حول أي دور لتركيا يجب أن يكون في الشرق الأوسط، حيث استطاعت تركيا المضي قدماً نحو إصلاحات حقيقية، أكسبتها المصداقية، وكذلك استطاعت الانفتاح بعلاقاتها الإقليمية، مستغلة القوة التركية الناعمة، فقامت بدور الوسيط ما بين سوريا وإسرائيل، وأعادت صياغة علاقاتها بإيران ضمن سياسة المصالح المشتركة، وحافظت على سياسة متوازنة مع العراق، تقوم على ضرورة المحافظة على وحدة أراضيه، وتدخلت بالشأن الفلسطيني الداخلي على مستوى واحد من جميع الأطراف، كما لعبت دور الوسيط بين حماس وإسرائيل، قبل أن تتوتر نتيجة الحرب على قطاع غزة.

وفي النهاية، فإن التغير في النظام السياسي التركي الناتج عن وصول حزب العدالة والتنمية، والذي يسعى للاستمرار في لعب دور فاعل في الشرق الأوسط، يظل مرتهن بعوامل داخلية وخارجية حاكمة لهذا الدور، وكيفية معالجته لسلسلة التحديات التي تواجه هذا الدور سواء كانت داخلية تتعلق بالقدرة على استمرار حزب العدالة والتنمية في البقاء في الحكم وتطبيقه لرؤيته، أو خارجية تتعلق بدول الإقليم، ومدى تسليمها بالدور التركي، وربما الانسجام معها، أو بموقف أمريكي قابل أو رافض للدور التركي بما يخدم المصالح الأمريكية. وبالتالي، فإن مستقبل الدور التركي ومدى فاعليته وقدرته على التأثير في قضايا المنطقة، وبما يخدم ويعظم مصالح تركيا الإقليمية، يعتمد على استمرار الحكومة التركية، وهي حكومة حزب العدالة والتنمية في إتباع سياسة موضوعية وعقلانية، بحيث تأخذ كل معطيات وظروف المنطقة بعين الاعتبار، وأن هناك التزامات

واستحقاقات تستوجب من صانع القرار في تركيا احترامها والتعاطي معها، ضمن منطق الاحترام المتبادل وتحقيق المصالح المشتركة لكل أطراف المنطقة، والابتعاد قدر الإمكان، عن أي محاولات لإظهار أن عودة تركيا للمنطقة تأتي ضمن عودة للإرث التاريخي لتركيا بكل ما يحمله من حساسيات لدول المنطقة.

كذلك، فإن المطلوب عربياً، التقييم الموضوعي للدور التركي، بعيدًا عن التعويل عليه وكأنه خلاص الأمة، أو تجاهله، أو التحفز ضده، وكأن العثمانيين على الأبواب، فتركيا، بحكم جوارها على الأقل، تمثل طرفًا أصيلًا في بعض القضايا يمكن لنا الاستفادة منه، ضمن لعبة المصالح، لكن الطبيعة المعقدة، والممتدة لقضايا المنطقة، وتعقيدات الداخل التركي، تجعل الدور التركي –على نشاطه– مقيدًا بعوامل ذاتية، ومعطيات خارجية، وأدوار ومواقف أطراف أخرى، بعضها مبادر ويطرح تصورات ومشروعات مخالفة للرؤية التركية، وبعضها يتعين عليه النهوض بمسؤولياته قبل الرهان على الأدوار التركية أو الارتهان بها. أن ثمة تحديات تواجه الطموح التركي، وأن سياسة "صفر مشاكل مع دول والجوار، بحاجة لإعادة دراسة، فتركيا اليوم تواجه عالماً فوضوياً، ويستحيل عليها إقامة علاقات جيدة مع جوارها الإقليمي بدون مشاكل، وبصورة متزامنة.

وهنا يطرح الباحث عدة أسئلة ستبقى مفتوحة، خلال الأيام القادمة حول الدور التركي:

هل إمكانيات تركيا ومقوماتها الداخلية والخارجية، ستسمح لتركيا بالوصول للعالمية، كما يخطط القادة الأتراك؟ وهل يمكن اعتبار أن توجه الدور التركي نحو الشرق، والذي يحمل نوع من الإيديولوجيا الناعمة، بمفردات التاريخ المشترك، العلاقات الطيبة، الثقافة المترابطة، الدين الواحد، هي إيديولوجيا تقوم على مبدأ التمكين الذي تتبناه الأحزاب الإسلامية؟ أم لا؟.

وما هي انعكاسات التحولات التي تشهدها المنطقة، في فترة ما بعد الدراسة، وقيام تركيا بتبني وجهات نظر أطراف معينة، على فاعلية وطموحات الدور التركي في المنطقة؟.

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية

الوثائق:

1- الدستور التركي 1982

2- البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية

Ottman constitution 1876: http://www.worldstatesmen.org/3-
Ottman constitution 1876.htm,January 11,2011 accessed,

The longman dictionary of contemporary English:4-

المعاجم والموسوعات العلمية:

1. إسماعيل صبري مقلد، محمد محمود ربيع، موسوعة العلوم السياسية، الكويت، جامعة الكويت، 1999.

2. إسماعيل عبد الفتاح، معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008.

3. الموسوعة الشاملة للدولة التركية، الجزء الأول، ابريل 2012.

4. جيوفر روبرت، واليستري ادوارد، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجابي، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ط1999،1.

5. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الجزء الأول، بيروت، 1989.

6. غي هرمية وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، ترجمة: هيثم اللمع، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 2005.

7. محمد الهزايمة، موسوعة الأيديولوجيا والسياسة، الجامعة التونسية، تونس، 1994.

8. ناظم عبد الواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، دار مجدلاوي للننشر والتوزيع، عمان، ط1، 2009.

الكتب العربية:

1. إبراهيم درويش، النظام السياسي: دراسة فلسفية تحليلية، مكتبة النهضة العربية، مج1، القاهرة، 1968.

2. أحمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية الإقليمية، القاهرة مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، الطبعة الاولى، 2001.

3. أحمد داود أوغلو، العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، ترجمة: إبراهيم بيومي، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2006.

4. --------، العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل، الدار العربية للنشر ناشرون، ط2، بيروت، 2011.

5. أحمد عادل عبد الحكيم، حرب اللاعنف، الخيار الثالث، أكاديمية التغير، ط3، 2013.

6. أحمد عبد الرحيم، أصول التاريخ العثماني، ط3، القاهرة، دار الشروق، 2003.

7. أحمد يوسف أحمد، نيفين مسعد، حال الأمة العربية 2007-2008، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.

8. إدريس بووانو، اسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد، مؤسسة الرسالة، دمشق، ط1، 2005.

9. الصفصائي، أحمد القطوري، التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والمعاصرة، (خاص)، ج1، ط1، القاهرة، 2006.

10. الأمم المتحدة: ضرورات الإصلاع بعد نصف قرن، مجموعة باحثين، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1996.

11. أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية، دراسة في خطاب صدام الحضارات وحوار الثقافات، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2007.

12. إيان كريب، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، (ترجمة: محمد حسين غلوم)، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، 1999.

13. بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق، المشكلات والآفاق المستقبلية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2005.

14. تموثي دن، الواقعية، في: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، ترجمة: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2008.

15. جانيس ج.تيري، السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، دور جماعات الضغط والمجموعات ذات الاهتمامات الخاصة، (ترجمة: حسان اليستاني)، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2006.

16. جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية، ط1، 1998.

17. جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، الطبعة الأولى، 2010.

18. جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط7، 2001.

19. جوزيف ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض، مكتبة العبيكان للنشر، ط1، 2007.

20. جيمس دوروتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد الحي، الكويت: كاظمة للنشر والترجمة والتوزيع، 1985

21. حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أوردوغان، قصة زعيم، ترجمة: طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2011.

22. حيدري، نبيل، تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، ط1، دمشق، صيدا للطباعة والنشر، 1986

23. خالد الأصور، المد الإسلامي من أربكان إلى أردوغان، دار الهيثم للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، 2007.

24. خالد الحروب، التيار الإسلامي والعلمنة السياسية: التجربة التركية وتجارب الحركات الإسلامية العربية، معهد أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين، 2008.

25. خليل اينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية، من النشوء إلى الإنحدار، ترجمة: محمد الأرناؤوط، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، ليبيا، 2002

26. خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 1999.

27. راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية، الصراع الثقافي في تركيا، ترجمة: علا عادل، ط1، مركز المحروسة، القاهرة، 2012.

28. رضا هلال، السيف والهلال،تركيا من أتاتورك إلى أرباكان، دار الشروق، ط1، القاهرة، 1999.

29. رنا الخماش، العلاقات التركية ـ الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (1996-2009م)، مركز دراسات الشرق الأوسط, عمان، ط1، 2010.

30. روبرت دال، التحليل السياسي الحديث، (ترجمة: علا أبو زيد)، مراجعة: علي الدين هلال، القاهرة، مركز الأهرام، 1993.

31. سعد الدين إبراهيم، مستقبل النظام الدولي، عمان، منتدى الفكر العربي، ط1، 1989.

32. سمير عبد الرحيم الجلبي، المعجم الحديث للتحليل السياسي، الدار العربية للموسوعات، ط1، بيروت، 1999.

33. صادق الاسود، علم الاجتماع السياسي: أسسه، وأبعاده، بغداد، منشورات جامعة بغداد، ط1، 1986.

34. عادل ثابت فتحي، النظرية السياسية المعاصرة، الدار الجامعية الجديدة، ط1، القاهرة، 2007.

35. عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا: ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق، القاهرة، 2007.

36. عبد الرازق بركات، تركيا وقضية السلام في الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرث الأوسط، القاهرة، عدد12، 2004.

37. عدنان السيد حسين، نظرية العلاقات الدولية، دار أمواج للنشر، بيروت، ط1، 2003.

38. عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، الموسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الامارات للدراسات الاستراتيجية، 2006.

39. علي الدين هلال، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي، دراسة في العلاقات السياسية العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط7، 2001.

40. عمر الحضرمي، العلاقات التركية – العربية: تاريخها وواقعها ونظرة في مستقبلها، دار جرير، 2010.

41. عوني عبد الرحمن السبعاوي، عبد الجبار النعيمي، العلاقات الخليجية التركية: معطيات الواقع ودلالات المستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، 2000.

42. غراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة:تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ترجمة: السيد أنور نجم محمود، معهد الولايات المتحدة للسلام- واشنطن، 2008.

43. فلاديمير ايفنوفيتش دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة: يوسف إبراهيم الجهماني، دار حوران للنشر، الطبعة الأولى، دمشق، 1999.

44. فواز جرجس، النظام الإقليمي العربي والقوى الخمس الكبرى: دراسة في العلاقات العربية- الدولية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1998.

45. فيليب روبنس، تركيا والشرق الأوسط، ترجمة: دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، الطبعة الأولى، دمشق، 1993.

46. كريب، إيان، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة: محمد حسين غلوم، سلسلة عالم المعرفة، العدد 244،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، 1999.

47. كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة صراع الإسلام والعلمانية، مكتبة جزيرة الورد، الطبعة الأولى، القاهرة، 2010.

48. لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الأوربي، دراسة لمسيرة الانضمام، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2007.

49. ماري ملز باتريك، سلاطين بني عثمان، مؤسسة عز الدين للطباعة، الطبعة الأولى، بيروت، 1986.

50. مجموعة مؤلفين، العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، تقديم: محمد نور الدين، ط1، بيروت، مايو 2012.

51. محمد الجوهري، المدخل إلى علم الاجتماع، القاهرة، 2007.

52. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، بيروت، دار الجليل، ط2، 2001.

53. محمد السيد سليم، مفهوم الدور الإقليمي، في التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، تحرير: هدى ميتكس، مركز البحوث والدراسات السياسية، القاهرة، مكتبة الشروق، ط1، 2011.

54. محمد زاهد جول، التجربة النهضوية التركية، كيف قاد حزب العدالة والتنمية تركيا إلى التقدم، دار وجوه للنشر والتوزيع، مركز نماء للبحوث والدراسات، الطبعة الأولى، بيروت، 2013.

55. محمد صادق إسماعيل، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان، العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، القاهرة، 2013.

56. محمد نور الدين, تركيا في الزمن المتحول: قلق الهوية وصراع الخيارات، دار رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، بيروت، 1997.

57. محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية، مركز الدراسات والبحوث والتوثيق، الطبعة الأولى، بيروت، 1998.

58. مصطفى الخشاب، المدخل إلى علم الاجتماع، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1992.

59. مصطفى الزين، ذئب الأناضول، رياض الريس للكتب والنشر، الطبعة الأولى، لندن، 1991.

60. مصطفى الطحان, تركيا التي عرفت من السلطان إلى نجم الدين أربكان، الصحوة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى, مصر،القاهرة، 2006.

61. مصطفى حلمي، الأسرار الخفية وراء إلغاء الخلافة الإسلامية، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة الأولى، 2004.

62. ممدوح عبد العليم، تركيا البحث عن الذات، مركز الأهرام للنشر، الطبعة الأولى، القاهرة، 2012.

63. مولود زايد الطبيب، علم الاجتماع السياسي، دار الكتب الوطنية، الطبعة الأولى، جامعة السابع من إبريل، ليبيا، 2007.

64. ميشيل نوفل، عودة تركيا إلى الشرق؛ الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار العربية للنشر ناشرون، ط1، بيروت، 2010.

65. ناجي أبي عاد، ميشيل لاغيتون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية، ترجمة: محمد النجار، الدار الأهلية للنشر والتوزيع،، عمان، 1999.

66. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت دار الكتاب العربي، ط1، 1985.

67. هاني الياس الحديثي، سياسة باكستان الإقليمية، 1971-1994، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية؟، ط1، 1998.

68. هايتس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، ترجمة: فاضل جنكر، مكتبة العبيكان، ط1، الرياض، 2001.

69. هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج الإمام سليمان حلمي، دار آفاق العلمية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1998.

70. وليد رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، ط1، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 2006.

71. وليد عبد الحي، مدخل إلى الدراسات المستقبلية في العلوم السياسية، المركز العلمي للدراسات السياسية، عمان، 2002.

72. ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، القاهرة، الهيئة العامة المصرية للكتاب، 2006.

73. يالمز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة: عدنان محمود سلمان، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، المجلد الثاني، أستانبول، 1990.

تقارير ودراسات في صيغة كتب:

1. تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مجموعة مشاركين، (تحرير: محمد عبد المعطي)، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ومركز الجزيرة للدراسات، الطبعة الاولى، 2009.

2. تركيا جسر بين حضارتين، على ضوء مساعي إنضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، (تحرير: أسامة أحمد مجاهد)، منتدى أباند وجامعة القاهرة، القاهرة، 2012.

3. التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، (تحرير: هدى ميتكيس)، مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، القاهرة، 2011.

4. الثورة الصامتة، حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2102، (ترجمة: طارق عبد الجليل، أحمد سامي العايدي)، أصدارات مستشارية النظام العام والأمن التركية، (8)، ط2، نوفمبر 2013.

5. دور مصر الإقليمي، تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، (تحرير: عبد العليم محمد)، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 1997.

6. عبد الكريم علي، الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين، مواجهة طويلة تصل إلى التعايش، في تركيا صراع الهوية، تحرير لقاء مكي، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، 2006.

7. عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا: المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، ط1، أبو ظبي، 2008.

8. عمرو الشوبكي، الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية، في تركي الدخيل، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، 2013.

9. كمال السعيد حبيب، الإسلاميون الاتراك.. من الهامش إلى المركز، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، (تحرير: محمد عبد العاطي)، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009.

10. معمر خولي، الإصلاح السياسي في تركيا، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، يوليو 2011.

الدوريات والمجلات:

1. أحمد السيد تركي، الأحزاب العلمانية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد13، 1998.

2. أحمد داود أوغلو، تركيا والديناميات الأساسية للشرق الأوسط، ترجمة: غزال يشيل أوغلو، شؤون الأوسط، العدد 116، 2004.

3. أحمد نوري النعيمي، الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العددان:38-39.

4. أسامة الغزالي حرب، تركيا صدام حضارات في بلد واحد، القاهرة، مجلة السياسة الدولية، العدد131، يناير 1998.

5. أفراح ناثر جاسم، الإسلام الاجتماعي في تركيا "فتح الله غولين نموذجاً" ، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 4، العدد9، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، ابريل 2008.

6. الأمن القومي التركي في الشرق الأوسط، سلسلة دراسات إقليمية، العدد 2، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، حزيران 2005.

7. الرؤية الإستراتيجية للتوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة مختارات إيرانية، العدد 107.

8. أميرة إسماعيل ألعبيدي، تركيا والتطورات على الساحة العراقية حتى عام 2004، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 5، العدد15، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، ابريل 2009.

9. أمين حطيط، الميزان العسكري لعام 2008، المجلة العربية للعلوم السياسية، لبنان، العدد 20، خريف 2008.

10. إيمان حمدي، مصر والزعامة الإقليمية: القوى المنافسة والتحديات، مجلة أوراق الشرق الأوسط، لبنان، العدد 68، ديسمبر 1997.

11. بدر عبد العاطي، أثر العامل الخارجي على السياسات الخارجية للدول، دراسة حالة للسياسة اليابانية تجاه إسرائيل 1973-2003، السياسة الدولية، العدد 153، يوليو 2003.

12. بشير عبد الفتاح، المحددات الداخلية للسياسة الخارجية التركية، أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الأوسط، القاهرة، العدد43، 2009، ص 69-96.

13. بشير نافع، دور تركيا الإقليمي... آفاق ما بعد غزة، شؤون عربية، العدد 37، 2009، ص 67-78.

14. بولنت اراس، التغيرات في التضاريس السياسية داخل تركيا، وأثرها على السياسية الخارجية، في النموذج التركي، مجلة شرق نامة، العدد 7، أكتوبر 2010.

15. تركيا إلى أين، دور وتحديات، مجلة المستقبل العربي، العدد 364، 2009.

16. تركيا من أتاتورك إلى أردوغان، سلسلة ملفات، جريدة الشرق الأوسط، أكتوبر 2007.

17. تركيا والعدوان الإسرائيلي على لبنان: أدوار وتوازنات، شؤون الأوسط، العدد 123، 2006.

18. جمال زهران، تأثير العوامل الخارجية على الدور الإقليمي في مصر في: عبد المنعم المشاط، الدور الإقليمي لمصر في الشرق الأوسط، القاهرة، مركز الاهرام للبحوث والدراسات السياسية، 1995.

19. جنكيز تشاندار، المشكلة الكردية، معيار تصالح تركيا مع نفسها، مجلة آفاق المستقبل، العدد 4، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أبو ظبي، مارس/ إبريل 2010.

20. جون بيليس، ستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للترجمة والنشر، ط1، الإمارات العربية، 2004.

21. حسين بوقارة، الإستشراف في العلاقات الدولية، مقاربة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، يونيو 2004.

22. حسين قادري، العولمة والصراع الإسرائيلي- الفلسطيني، عالم التربية، العدد 17، 2007.

23. حنا عزو بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية- التركية 1984-2007، مجلة شؤون إقليمية، المجلد 5، العدد12، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، أكتوبر 2008.

24. خالد الحروب، تركيا إسلامية علمانية، مجلة وجهات نظر، العدد 117، أكتوبر 2008.

25. دبلوماسية أردوغان في الشرق الأوسط: ناصر جديد قيد الولادة؟، أمر الله أوصلو، ترجمة: رائد صباح قاسم، ترجمات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، السنة الأولى، المجلد1، العدد3، ابريل 2009.

26. رواء زكي يونس الطويل، مستقبل العلاقات العراقية الإيرانية التركية، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 4، العدد9، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، ابريل 2008.

27. زياد عبد الوهاب النعيمي، الرؤية الأمريكية لدور تركيا الإقليمي، تحليلات استراتيجية، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 4، العدد42، جامعة الموصل، ابريل 2009.

28. سعد عبدالعزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية في تركيا، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 5، العدد12، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، أكتوبر 2008.

29. سعيد الدين حقي توفيق، دراسة في النظام السياسي التركي للفترة 1960-1980، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، العدد 14، 1984.

30. سعيد الدين حقي توفيق، دراسة في النظام السياسي التركي للفترة 1960-1980، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، العدد 14، 1984.

31. سمير صالحة، خارطة الأحزاب التركية الحالية، جريدة الشرق الأوسط، العدد: 10386، تاريخ/ 6/5/2007.

32. سونر كاجابتاي، 7 أعوام من حكم حزب العدالة والتنمية الإسلامي، مجلة القلم، العدد ، 2011.

33. صايل فلاح السرحان، أثر المحددات الجيوسياسية على العلاقات العربية التركية 2002-2011، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، 2013.

34. عارف محمد خلف، الدور التركي الإقليمي، كلية القانون، قسم العلوم السياسية، جامعة الموصل، ص: 26.

35. عبد الرازق بركات، تركيا وقضايا الشرق الأوسط، عناصر القدرة والركائز والتوجه، شؤون الشرق الأوسط، العدد 12، جامعة عين شمس، 2004.

36. عبد شاطر عبد الرحمن،سياسة تركيا البلقانية ما بعد الحرب الباردة 1991-2001، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 6، العدد16، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، يوليو 2009.

37. عبير محمد عاطف الغندور، جدلية بدائل التوجه التركي المعاصر، دراسة استشرافية، مجلة دراسات الشرق الاوسط، المجلد 3، العدد 6، القاهرة، 2011.

38. لقمان عمر محمود النعيمي، أي مستقبل لتركيا وسياستها الخارجية بعد انتخاب غول رئيساً للجمهورية فيها؟، تحليلات استراتيجية، مركز الدراسات الإقليمية، المجلد 1، العدد23، جامعة الموصل، اكتوبر 2007.

39. لقمان عمر محمود النعيمي، العلاقات التركية الإيرانية بين التعاون والتنافس 1991- 2001، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 5، العدد15، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، ابريل 2009.

40. لقمان عمر محمود النعيمي،العلاقات التركية الإيرانية 2002-2008، مجلة دراسات إقليمية، المجلد 6، العدد17، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العراق، أكتوبر 2009.

41. لقمان عمر محمود، الدبلوماسية التركية تجاه القضية الفلسطينية في عهد حكومة اردوغان الأولى 2002 - 2007، أوراق إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، السنة الثالثة، العدد13، يناير 2009.

42. محمد ظريف، الإسلام السياسي في الوطن العربي، المغرب، المجلة المغربية لعلم الاجتماع السياسي، ط2، نوفمبر 1992.

43. محمد نور الدين، تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة، مجلة المستقبل العربي، بيروت لبنان، العدد 287،يناير 2003.

44. محمد نور الدين، تركيا والأكراد: من ديار بكر إلى كركوك، شؤون الاوسط، العدد 206، 2007.

45. محمد نور الدين، الديمقراطية التركية أمام أمتحان جديد، جريدة الشرق القطرية، 2003.

46. محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، لبنان، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، يناير 2007.

47. ميشال نوفل، القيمة الإستراتيجية للإيران، بيروت، مجلة شؤون الاوسط، العدد 49، فبراير 1996.

48. هزبع حسن شالوح، حزب العدالة التركي حتى الانقلاب عام 1980، العراق، جامعة ديالي، قسم التاريخ، مجلة ديالي، العدد 28، 2008.

49. هشام الحمامي، الحركة الإسلامية في تركيا، مجلة المجتمع الكويتية، المجلد 72، العدد 1770، 2007.

50. هيثم الكيلاني، تركيا والعرب، دراسة في العلاقات العربية والتركية، دراسات إستراتيجية، العدد 6، 1996

51. هيثم الكيلاني، هموم الأمن القومي العربي مع جواره، مجلة شؤون عربية، العدد 77، مارس 1994.

الرسائل الجامعية:

1. ابتسام علي مصطفى، التحول الديمقراطي في تركيا ما بين 1990-2004، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2007.

2. أنور" محمد العتوم، أثر المتغيرات المحلية والإقليمية والدولية على العلاقات السياسية الاردنية السورية 1985-2003، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2009.

3. بلال محمود محمد الشوبكي، التغيير السياسي من منظور حركات الإسلام السياسي في الضفة الغربية وقطاع غزة "حماس نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، نابلس،2007

4. بهاء الدين خلف الله، دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي التركي، دراسة تحليلية للفترة 2002-2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

5. حسن عبدو، النظام العالمي ومستقبل سيادة الدولة في الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الازهر، غزة، 2010.

6. خالد العوالمة، الثورة الإيرانية وشرعية النظم السياسية العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1992

7. رائد محمد دبعي، أساليب التغير لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة، "الإخوان المسلمون في مصر نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2012

8. رواء جاسم السعدي، الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010.

9. زيد أسامة الرحماني، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا اثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2003-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013.

10. سمر محمود حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2012.

11. شفيعة حداد، توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة،الجزائر، 2004

12. صدام أحمد الحجاحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2011.

13. صلاح العلقامي، السياسة التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 2002، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014

14. طايل يوسف عبد الله العدوان، الاستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط 2002-2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2013.

15. عبد القادر دندان، الدور الصيني في النظام الإقليمي لجنوب آسيا بين الاستمرار والتغيير 1991-2006، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، 2008،

16. عبد اللطيف خضر عبد المطيف سده، التطور الدستوري لمفاهيم الديمقراطية وعوامل حمايتيها في النظام السياسي التركي 2002-2011، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2013.

17. عبد المالك محزم، البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الامنية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، 2009.

18. علي جلال عبدالله معوض، الدور الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط 2002-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، 2010.

19. فادي محمود صبري صيدم، المعراضة السياسية في تركيا (الإسلاميون نموذجاً) في الفترة 1996-2007، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

20. محمد التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2011.

21. محمد سنغر، الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الاوسط، في عهد الرئيس توربوت اوزال 1983-1993، رسالة ماجستير، كلية التجارة، جامعة قناة السويس، فرع بورسعيد، 2000.

22. محمد فايز فرحات، الإقليمية الجديدة وتطبيقاتها، دراسة حالة الابك وتجمع المحيط الهندي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2001.

23. موسى عبد الوالي أبو قاعود، الدور الإقليمي لإيران في الشرق الاوسط، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2012

24. ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2005.

25. يسري الغول، أثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي على العلاقات التركية الإسرائيلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011.

دراسات ومقالات:

1. أحمد خفاجي، الدولة الدينية والدولة المدنية، 3/1/ 2007، على الرابط :

http://matpool.maktoobblog.com

2. إبراهيم غرايبة، تركيا من مصطفى كمال إلى أوردوغان، مؤسسة دراسات وأبحاث تركيا مومنون بلا حدود، الرباط، 2013،

www.mominoun.com

3. إدريس بووانو، انعكاسات انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي على الشرق الأوسط، مركز الجزيرة للدراسات، 2007.

http://www.aljazeera.net

4. بشير موسى نافع، الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الشاملة، في تركيا : صراع الهوية، تحرير : لقاء مكي، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، 2006

5. جان ماركو، إسلاميون وديمقراطيون، إشكاليات بناء تيار إسلامي ديمقراطي، ترجمة: هبة رووف، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ط1، 2005

6. جمال كمال إسماعيل كركوكلي، أزمة الرئاسة التركية 2007، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، دراسات إقليمية، العدد 4، 2007

7. حامد ربيع، الحوار العربي الأوروبي ومنطق التعامل الدولي الإقليمي، قسم البحوث والدراسات السياسية العربية، بغداد، 1983

8. زياد عبدالوهاب النعيمي، الإقليمية الدولية الجديدة وأثرها في هيكلية النظام الإقليمي العربي،

http://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2010/06/24/202377.html

9. طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية، تفكيك القبضة الحديدية، في تركيا بين رهانات المستقبل وتحديات الواقع، مركز الجزيرة للدراسات، 2010.

10. عمر تشبينار، **سياسات تركيا في الشرق الأوسط: بين الكمالية والعثمانية الجديدة**، مؤسسة كارينغي للسلام، أوراق كارينغي، اكتوبر 2008.

11. غازي دحمان، **تركيا والشرق الأوسط في الميزان الأميركي**، مركز الجزيرة للدراسات، 2007.

12. لقمان عمر محمود النعيمي، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا الخارجية في عهد حزب العدالة والتنمية، " مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، 2008.

13. محمد غرايبة، تركيا دولة المسلمين وليست الدولة الإسلامية، قناة الجزيرة، المعرفة، 2011.

14. محمد نور، السياسة الخارجية التركية، أسس ومرتكزات، في تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، مركز الجزيرة للدراسات، الدار العربية ناشرون، ط1، الدوحة، 2009.

15. مدحت حماد، ورقة قدمت في ورشة عمل حول الأبعاد الإقليمية لسياسة إيران الاقتصادية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، برنامج الدراسات الإيرانية، 2007

16. مراد بن علي زريقات، **التغير الاجتماعي عند ابن خلدون**، ورقة عمل مقدمة لندوة إبن خلدون التي تعقدها الجمعية السعودية لعلم الاجتماع، 2007 .

17. مراد يشيلطاش، إسماعيل نعمان ثليجي، السياسة الخارجية التركية في ظل التحولات الإقليمية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، كانون أول 2013.

18. مصطفى اللباد، مصر وقوتها الناعمة، موقع المعرفة، الرابط:

http://www.marefa.org/sources/index.php

19. نادية مصطفى، مصر وتركيا و"الشرق الأوسط الكبير" الدور المصري والتركي في ظلال الشرق الأوسط الكبير، 2004. موقع اسلام اون لاين:

20. وليد عبد الحي، الدراسات المستقبلية النشأة والتطور والأهمية، 24/3/2010: أنظر أيضاً: علي صلاح محمود وآخرون، نحو إنشاء مركز الدراسات المستقبلية، مركز الدراسات المستقبلية، أكتوبر 2004، ص: 6

ثانيا: المراجع الأجنبية:

books

Adam Szymański, Between Islam and Kemalism: Democracy1.
Issue in Turkey), PISM, Warsaw 2008.

Ahmad Feroz, The making of modern Turkey, London and New2.
York, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, First published, 1993, e-Library, 2003.

Ahmad, Feroz, The late Ottoman Empire, in marian kent (ed), The3.
Great Powers and end of the ottoman empire, London: frank casse, 1996

Altusinik, Meliha Benli., and Özlem Tür. Turkey: Challenges of4.
Continuity and Change. New York: Routledge Curzon, 2005

B.Biddle, Role theory: Expectations Identities and Behaviors,5.
NewYork academic Press,1979

Bernard Lewis, The Emergence of Modern Turkey. 3rd ed. New6.
York: Oxford, University Press, 2002

Carter V. Findly, Turkey, Islam, Nationality and Modernity:7.
Ahistory 1789-2007, Amazon Library, sept 2010

Çelik, Yasemin. Contemporary Turkish Foreign Policy. Westport:8.
Praeger Publishers, 1999.

Chriss Brown. Understanding international relations. New York,9.
Palegrave publishers, Second edition 2001.

Erik J. Zurcher, Turkey: A modern history, I.B Tauris & Co Ltd,10.
London, Pr.3, 2004.

Fātin Khalīl Bustānī, Hasan Ahmad Abū hālib, The Arab world 11.
., 1997and Turkey: economy and regional security, Arab Thought Forum

Fred Riggs, Comparative Politics and Political Parties ln: William12.
J. Crotty, ed., Approaches to the Study of Party Organization(Boston: Allyn and Bacon, 1968.

Fuller, Graham E. The New Turkish Republic: Turkey as a13.
Pivotal State in the, 2008.

Hale, William. Turkish Foreign Policy 1774-2000. Portland:14.
Frank Cass Publishers, 2002.

Politics of Turkish Democracy: İsmetJohn M. VanderLippe, The15.
İnönü and the Formation of the Multi-Party System, 1938-1950 , Albany, State University of New York Pres, 2005.

Joseph Schlesinger, Party Units, in: lnternational Encylepedia of16.
the Social Sciences, New york: macmillan 1968

Jung, Dietrich., and Wolfango Piccoli. Turkey at The Crossroads:17.
Ottoman Legacies And A Greater Middle East. New York: Palgrave, 2001.

Toynbee, The Ottoman State and its Kemal H. Karpat, Arnold18.
Place in the World History, E.J.Brill, Leiden, 1974.

Kinross, Patrik B. B. Atatürk: The Rebirth of a Nation. London:19.
Weidelfeld & Nicolson, 1993

Meliha Benli Altunışık, Özlem Tür, Turkey: challenges of20.
continuity and change, Routledges Curzon, New York, Pub:1, 2005.

Nicole, Pope, and Hugh Pope. Turkey Unveiled: A History Of21.
Modern Turkey. New York: The Overlook Press, 1997

Ofra Bengio, The Turkish-Israeli Relationship: Changing Ties of22. Middle Eastern Outsiders, Palgrave Macmillan, 2009.

Parsons, Talcott, The Structure of Social Action: A Study in23. Social Theory with Special Reference to A Group of Recent European 15] (Press, 1968)Writers, New York: The Free [

Paul Coles,Ottoman Impact on Europe. Thames and Hudson-24. London, 1968

R.Holistic, National Role conception in the study of foreign25. policy, international studies quarterly, 14 (2), 1970.

Foreign ‹eds. ‹and burton Sapin ‹H. W. Bruck ‹Richard C. Snyder26. Policy Decision Making, New York: Free Press,1962

Policy, Duke Steph, G.Walfer, Role Theory and Foreign27. University, Duke Press, 1987

Stephen Larrabee, Ian O. Lesser, Turkish Foreign Policy in An28. , Rand Corporation, 2004.Age of Uncertainly

Steve J.Campbell. "Role theory,forgeign policy advisores, and29. u.s.foreign policymaking, International studies association,40th,annual convention, Washington,D.C.February 1999.

Steven,J.Camphei, Role Theory Foreign Policy Advisore, and30. U.S Foreign Policy Making,USA Department,1991

The Hostirical Background of Tuekeys Foreign policy, in lenore31. martine and dimitric keridis (ed), The Future of Turkish Foreign Policy,

Cambridge: MIT press, 2002.

Vanderlippe, John M. The Politics of Turkish Democracy: Ismet32. Inönü and the Formation of the Multi-party System. Albany: State University of New York Press,2005.

William Hale, Turkish Foreign Policy: 1774-2000, (London:33. Frank Cass, 2002

Yasemin Çelik.. Contemporary Turkish Foreign Policy. Westport:34. Praeger Publishers. 1999.

Studies and Reports:

Ahmet Davutoglun; "Turkish Vision of Regional and Global1. Order: Theoretical Background and Practical Implementation", Political Reflection, Vol.1, No.2, June-July-August 2010

Ahmet Davutoğlu, Turkey's Foreign Policy Vision: An2. Assessment of 2007,‖ Insight Turkey, Vol. 10, No.1 ,2008.

Ahmet Davutoğlu, Principles of Turkish Foreign Policy and3. Regional Political Structuring, vision paper, center for strategic research, april 2012

Ahmet Sözen, A Paradigm Shift in Turkish Foreign Policy:4. Transition and Challenges,‖ Turkish Studies, Vol. 11, No. 1 ,March 2010.

Alexander Murinson, Turkish Foreign Policy in the Twenty-First 5. Century, The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University,

2012. Mideast Security and Policy Studies No. 97 sept. http://www.besacenter.org.

Akdogan, Yalçın. 2006.”The Meaning of Conservative Democratic6.
of a New Turkey, ed. M. HakanPolitical Identity.” In The Emergence
Yavuz. New York: Oxford University Press, 49-65.

Ali Balci and Tuncay Kardas, The Changing Dynamics of 7.
Relations With Isreal: An Analysis of ‘Securitiation, InsightTurkey’s
Turkey, Vol.14, No. 2, Spring 2012.

Angel Rabasa, Stephen F. Larrabee, The Real Rise of Political8.
Islam in Turkey, Rand Corporation, Pittsburg 2008

Construction of Turkish National Anna Marisa Schön, The9.
Identity: Nationalization of Islam & Islamization of Nationhood, National and Regional Identities in an Age of Globalization, Tilburg University, 1 May 2013.

Aydin, Mustafa. 2003.”The Determinants of Turkish Foreign10.
Policy, and Turkey’s European Vocation.” The Review of International Affairs 3(2): 306-331.

Aydin, Mustafa,Turkish Foreign Policy- Framework and11.
, 2004Analysis. Ankara: Center for Strategic Research

Bülent Aras. “Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy”, SETA.12.
May 2009, accessed December 20, 2011,http://www.setav.org/Ups/dosya/7710.pdf

Ayse B. Celik." The Viability of the Nation-State: Turkish State13.
and Kurdish Problem " . International Studies Association. March 18 -21, 1998. http://www.ciaonet.org/conf/cea01/cea01.html .

Alan makovsky and sabri sayari, turkey s new world: changing14.
dynamics in Turkish foreign policy, the Washington institute for near east policy, Washington d.c, 2000.

Ali Bulaç, AK Party and Conservative Democracy‖), Köprü, No.15.
97, 2007, (source:www.koprudergisi.com.

Ariel Cohen, The Turkish Strategic Challenge After the July16.
Elections, Jerusalem Center for Public Affairs, August 2007.

Arslan, A. "A Different Modernization Experience: Turkish. 17.
,2010Modernization and the Army" Uluslararası İnsan Bilimleri Dergisi

Atilla Sandikli: Turkey's Strategy in The Changing World, Wise 18.
Men Center for Strategic Studies, Bilgesam Publications No: 3, Istanbul , Bilgesam.org.2009, www.

Atilla Sandikli, Ataturks Foreign Policy Strategy and Eu, Wise19.
Men Center for Strategic Studies, Istanbul, 21 April 2008

Ayşe Kadıoğlu and authers,Turkey's Foreign Policy in a 20.
Changing World, International Conference , 30 April – 2 May 2010, South East European Studies at Oxford (SEESOX) European Studies Centre, University of Oxford, February 2011.

Ayse Yarar, Building A Nation Under the Single Party Regime:21.
,The Case of Turkey (1923-1938), Institute of social Studies of Suleyman

Demirel University, Isparta, Vol.4. Issue 2. Summer 2014

Barry Runin, Turkish Regime Change Sides, West Averst Eyes, 22.
June 16, 2010,

Blaci, Ali & Nebi Mis, Turkeys Role in the Alliance23.
Civilizations: A New Perspective in Turkish Forgeign Policy, Turkish Studies, vol. 9, no.3, 2008.

Barkey, Henri J. "Two-faced on terrorism", Los Angeles Times.24.
11 March 2006, accessed on November 22, 2011,
http://articles.latimes.com/2006/mar/11/opinion/oe-barkey11.

Baran Zeyno, The AKP The AKP s Foreign Policy in (Torn 25.
Country: Turkey Between Secularism and Islamism), Hoover Institution Stanford University, Juley 2010

Begüm Burak, The Role of the Military in Turkish Politics: To 26.
Guard Whom and From What? European Journal of Economic and Political Studies, Vol. 4, No 1, 2011

Bonab, Rahman G., "Turkey's Emerging Role as a Mediator on27.
Iran's Nuclear Activities", Insight Turkey11, No.3, (2009): 161-175.

Bulent Aras, Turkey and the Palestinian Question, SETA,28.
Foundation for Political Economic and Social Reseach, Breif Policy, , Jan. 2009No.27

Burhanettin Duran."The Specific Evolution of Contemporary29.
Political Islam in Turkey and Its 'Difference'." In Secular and Islamic

Politics In Turkey: The Making Of The Justice And Development Party, ed. Űmit Cizre. New York: Routledge,2008,PP: 17-40.

Bill Park, Modern Turkey: People, State and Foreign Policy in a30. Globalized World, (London: Routledge, 2012), pp. 104-105.

Bilal Sambur, The Great Transformation of Political Islam in31. Turkey: The Case of Justice and Development Party and Erdogan, European Journal of Economic and Political Studies, (2) 2009

Bülent Aras, "Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy", SETA32. Policy Brief, No.32, pp. 7-8.

Bülent Aras, ―Turkey's Rise in Great Middle East: Peace-33. Building in the Periphery,‖ Journal of Balkan and Near Eastern Studies, Vol. 11, No. 1(March 2009)

Bulant Aras, Aylin Gorener, National Role Conceptions and34. Foreign Policy Oriention: The Ideational Bases of the Justice and Development Party,s and Foreign Policy Activism in the Middle East, Journal of Balkan and Near Eastern Studies, 12 (1) ,2010

Bruce.Biddle, Role theory: Expectations Identities and35. Behaviors, NewYork academic Press,1979.

Bruce Maddy-Weitzman and Asher Susser, Turkish-Israeli36. Relations in a Trans-Atlantic Context(Wider Europe and the Greater Middle East) , Conference Proceedings, The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University, April 2005.

Cameron G. Thies, Role Theory and Foreign Policy, Department37.
of Political Science, University of Iowa, May 2009.

Carsten Wieland, Turkey's Political-Emotional Transition,38.
International Relations and Security network, 2009. www. Open
Democracy.net. Çınar, Menderes.

Power‘ Strategy: A New VisionCengiz Çandar, Turkey‘s Soft39.
for a Multi-Polar World,‖ SETA Policy Brief, No: 38 (December 2009

Çevik Bir and Martin Sherman, Formula for Stability: Turkey40.
Plus Israel, Middle East Quarterly, Vol.9, No.4, Fall 2002

Reinterpretation of Tradition? - TheCharlotte Joppien, A41.
University, may 2011Turkish AKP and its Local Politics, Hamburg

Çınar, Menderes., and Burhanettin Duran."The Specific42.
Evolution of Contemporary Political Islam in Turkey and Its 'Difference'."
In Secular and Islamic Politics In Turkey: The Making Of The Justice And
Development Party, ed. Űmit Cizre. New York: Routledge,2008

Cizre, Ü. "Problems of Democratic Governance of Civil-Military43.
Relations in Turkey and the European union Enlargement Zone" European
Journal of Political Research 43,2004.

Dagi, Ihsan. D. 2006."The Justice And Development Party:44.
In The Search For SecurityIdentity, Politics, And Human Rights Discourse
And Legitimacy." In The Emergence of a New Turkey, ed. M. Hakan
Yavuz. New York: Oxford University Press, 88-106.

Danforth, Nicholas. “Ideology and Pragmatism in Turkish45.
Foreign Policy: From Atatürk to the AKP”,Turkish Policy Quarterly 7, no.3, Fall 2008: 83-95.

Dario D’Urso, Shifting Turkey: Ankara’s new dynamics under46.
the AKP government, Portuguese Journal of international affairs,no:3,summer 2010.

Davutoglu, Ahmet; “The Clash of Interests: An Explanation of47.
the World (Dis)order”, Perceptions: Journal of International Affairs, Vol.2, No.4, December 1997-February1998.

Davutoglu, Ahmet; “Turkey’s Foreign Policy Vision: An48.
Assessment of 2007 ”, Insight Turkey, Vol.10, No.1 (2008).

David Easton. An Approach to the Analysis of Political Systems,49.
World Politics, Vol. 9, No. 3 (Apr., 1957)

Düzgit, Senem Aydın and Nathalie Tocci. “Transforming Turkish50.
Foreign Policy: The Quest for Regional Leadership and Europanisation’, CEPS. November 13, 2009, accessed on December 1, 2011,http://www.ceps.be/book/transforming-turkish-foreign-policy-quest-regional-leadership-and-europeanisation

David E. Thaler, and (Athers) Mullahs, Guards, and Bonyards:51.
An Exploration of Iranian leadership Dynamics, Office of the Secretary of Defense (OSD), Rand Corporation, 2010.

Dietrich Jung, The Sevres Syndrom: Turkish Foreign Policy and52.
its Hostrical Legacies, American Diplomacy. Vol. 8, No2, 2003

Dov Waxman, “Islam and Turkish National Identity: A53.
Reappraisal,” Turkish Yearbook of International Relations , Vol. 30, 2000

Ebru Đlhan, , Turkey’s Interest Group Politics Revisited: The54.
Role of Associations of Conservative Muslim Businessmen in
Transforming the Turkish State and Policy-making Tradition, King’s
College London, www.lse.ac.uk/.../ContemporaryTurkishStudies

Eda Bektas, Turkish Political Parties: EU Integration Process , 55.
Koc University, Jean Monnet Workshop, On 15-16 May 2009.

Eldar Mamedov and Viktor Makariv, Turkish model for the Aabe56.
World, Turkish policy Quarterly, vol.10, No.2, summer 2011.

Emiliano Alessandri, The New Turkish Foreign Policy and the 57.
Future of Turkey-EU Relations, Istituto Affari Internazionali, documenti
IAI 10 03 – February 2010.

Ekrem Eddy Güzeldere, Turkish Foreign Policy: From58.
“Surrounded by Enemies” to “Zero Problems”, C·A·P Policy Analysis · 1 ·
2009.

Emiliano Alessandri ,The New Turkish Foreign Policy and the59.
Future of Turkey-EU Relations, Istituto Affari Internazionali (IAI),
February 2010.

Ethel G.Percy, The Middle east: An Indefinable Region, The 60.
of state Bulletin, (23 March 1959).Department

Frank Hyland,PKK Attacks Prompt Security Cooperation61.
Between Turkey and Iraqi,s Kurdish Regional Government, Terrorism

Focus, Vol. 5, Issue 36, 22 Oct, 2008.

Frank Tachau, Turkish Political Parties and Elections: Half a62.
Century of Multiparty Democracy, Turkish Studies, Vol.1, No.1 ,Spring 2000,

Gökhan Bacık and Bülent Aras, Turkey's Inescapable Dilemma:63.
America or Europe?‖ Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol. 3, No. 1 (2004)

George S. Harris, The Role of the Military in Turkish Politics,64.
Middle East Journal, Vol. 19, No. 1 (Winter, 1965)

Gunes Murat Tezcur, kurdish nationalism and identity in turkey a65.
conceptual reinterpretation, European Journal of Turkish Studies, No10, Dec.2009

Halis Komili ,"Turkish Foreign Policy and the West", Private66.
View, Ankra , Winter 1997.

Haldun Gulalp , Globalization and Political Islam: The Social67.
Bases of Turkey's Welfare Party, International Journal of Middle East Studies, Vol. 33, No. 3, (Aug., 2001)

Hiam Malka, Turkey amd The Middle East: Rebalancing68.
Interests, in Turkey,s Elvolving Dynamics, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, March 2009

İbrahim Kalin, Soft Power and Public Diplomacy in Turkey, 69.
Perceptions, Vol. xvi, No 3, Autumn 2011

İsmail Aksel, Turkish Judicial System - Bodies, Duties and70.
Officials, The Ministry of Justice of Turkey, Ankara 2013

İlhan Uzgel, Between Praetorianism and Democracy: The Role of71.
the Military in Turkish Foreign Policy,‖ The Turkish Yearbook, Vol. 34

Joakim Parslow, Turkish Political Parties and the European72.
Union, How Turkish MPs Frame the Issue of Adapting to EU Conditionality, Centre for European Studies, University of Oslo, Norway, 2007

John.Mearsheimer, The tragedy of great power, New York: w. w.73.
Norton, 2001

Joshua W. Walker, Learning Strategic Depth: Implications of74.
Turkey‘s New Foreign Policy Doctrine, Insight Turkey, Vol 9, No. 3, 2007

Kadir Ustun, Burga Kanat, US-Turkey Relations in The AK 75.
Party Decade, SETA, Foundation for Political Economic and Social Reseach, Breif Policy, No.62, Jan. 2013

Küntay, Burak. Major Shift: The Change in U.S. Foreign Policy76.
During the 2003 Iraq War Era and Turkish-U.S. Relations. İstanbul: Bahçeşehir University Press, 2011.

Kemal kirisci, turkey s foreign policy in turbulent times, institute77.
for security studies, chaillot paper, No. 92,paris, sept. 2006.

Knudsen, B. "The Role of the Military in Turkish Politics, 2005,78.
PP: 1-20 (www.videt.dk/mili.html) Reached on 3 December 2008

Kramer, Heinz. A Changing Turkey: The Challenge to Europe79.
and the United States. Washington DC: The Brookings Institute, 2000

Lore G. Martin , Dimitri Keridis . The Future of Turkish Foreign80.
Policy, Belfer Center Studies in International Security. The MIT Pr ess.

Lisbeth Aggestam, "Role conceptions and the politics of identity81.
in foreign policy," Paper prepard for the Third Pan-Eeuropean International
of the ECPR with the ISA.Vienna,Relations Conference and joint Meeting
September 1998

Larrabee, F. Stephen and Lesser Iano.; Turkish Foreign Policy in82.
an Age of Uncertainty, Pittsburgh, Rand center.2003.

loannis N. Grigoriadis, The Davutoğlu Doctrine and Turkish83.
Foreign Policy,‖ Hellenic Foundation for European and Foreign Policy,
Working Paper No. 8 2010.

Leonard Binder, The Middle East as a Subordinate International84.
System, World Politics, Vol. 10, No.3, April 1958

loannis N. Grigoriadis, The 'Davutoğlu Doctrine' under Pressure:85.
Challenges for Turkish Foreign Policy in a Changing Middle East, Hellinic
Foundation for European & Foreign policy, Eliamep thesis, oct. 2012

Mensur Akgün, and authers, Foreign Policy Perceptions in 86.
Turkey Foreign Policy, Turkish Economic and Social Studies Foundation
Perceptions in Turkey, 2011, www.tesev.org.tr

Meliha benli altunisik, Challenges to turkey s "soft power" in the87.
middle east, foreign policy programme, www.tesev.org.tr

Mansour Salsabili," Iran and weapons of mass destruction", The88.
Military Dynamics of Nonproliferation , Harvard Kennedy school, Belefar center, march 2013

Maleki, Abbas. "Decision Making in Iran's Foreign Policy: A89.
Heuristic Approach", Journal of Social Affairs 73: 39-52, Spring 2002.

Maira Martini ,Influence of interest groups on policy-making,90.
Anti- Corruption Resource Centre, Transparency International, No 35, 12 June 2012

Mesut Özcan, Ali Resul Usul, "Understanding the 'New' Turkish91.
Foreign Policy: Changes within Continuity, Is Turkey Departing From The West?", Uluslararası Hukuk & Politika: Review of International Law & Politics Vol.6, No. 21, (2010), p. 106.

Michael Brecher, The Middle East Subordinate Subsystem and92.
Its Impact on Isreals Foreign Policy, International Studies Quarterly, Vol. 13, No.3, June 1969

Miloš Đinđić, Neo-Ottomanism – a doctrine or a foreign-policy93.
practice, Book Review, Westerns Security Observer, No 18, June-September 2010

Murat Ozcelik, Turkish Foreign Policy in The Middle East,94.
Turkish policy Quarterly,Vol.13, No.3,Fall 2014

Murat Somer, Ethnic Kurds, Endogenous Identities, And Turkey95.
s Democratization and Integration with Europe, The Global Review of Ethnopolitics, vol.1,No4, June 2002

Naomi Wish," Foreign policy makers and their national role96.
conceptions", International Studies Quarterly,24, December 1980

Necati Ulunay Ucuzsatar, The Dissolution of the Ottoman97.
Empire and the Foundation of Modern Turkey under the Leadership of Mustafa Kemal Ataturk,‖ Journal of Istanbul kültür University (2002/2)

Nicholas Danforth, Idology Pragmatasim in Turkish foreign98.
policy: from Atatork to the AKP, Turkish policy Quarterly, Volume 7 Number 3, http://www.turkishpolicy.com/

Ömer Taspinar, Turkey's Middle East Policies Between Neo-99.
Ottomanism and Kemalism, Carnegie Middle East Center, Carnegie paper 10, Washington D.C 2008.

Ole Elgstorm and Michael Smith, eds., The European Union,s 100.
roles in international Politics, London,Rutledge/ECPR Studies in European Politics Science, 2006

Ömer Taspinar, Turkey's Middle East Policies Between Neo-101.
Ottomanism and Kemalism, Carnegie Endowment for International Peace, Washington, DC, www.CarnegieEndowment.org

Özhan, Taha. "Turkey, Israel and the US in the Wake of the102.
Gaza Flotilla Crisis.", Insight Turkey 12, no. 3, (2010) : 7-18.

Özcan, Mesut, Usul, Ali Resul. "Understanding the "New"103.
Turkish Foreign Policy: Changes within Continuity, Is Turkey Departing From The West?", Uluslararası Hukuk & Politika: Review of International Law & Politics 6, no. 21, 2010: 101-123.

Oguzlu, Tarık; “The Future of Turkey’s Westernization: A104.
security Perspective”, Insight Turkey, Vol.9, No.3, 2007.

Patricia Carley, Turkey’s Role in the Middle East, A 105.
Conference Report, United States Institute of Peace, Washington,2005

Paul Burdtein,The Impact of Public Opinion on Public Policy:106.
A Review and an Agenda, University of Utah, Political Research Quarterly, Vol. 56, No. 1 (Mar., 2003)

Philip Robins, Turkey’s ‘double gravity’ predicament: the107.
foreign policy of a newly activist power, The Royal Institute of International Affairs. Vol. 89, No. 2, 2013

Richard Adigbou," Beyond Ir Theory: The case for National108.
Role Conceptions", politikon(South African Association of Political Studies),34 (1), April 2007

Rahman G. Bonab. “Turkey’s Emerging Role as a Mediator on109.
Iran’s Nuclear Activities”, Insight Turkey, Vol. 11, No.3, 2009, p. 170.

Rubin, Michael, Green Money, Islamist Politics in Turkey. The110.
Middle East Quartely , winter xıı (1),2005

Russett, Bruce M. International Regions and the International111.
System, 1969. ICPSR05652-v1. Ann Arbor, MI: Inter-university Consortium for Political and Social Research [distributor], 2002.

Roderrick H. Davidson, “Where is the middle east”, in: Richard112.
York: Atherton Press, 1963H. Note, ed., The Modern Middle East (New

Sakallıoğlu, Ü. "The Anatomy of the Turkish Military's Political113. Autonomy" Comparative Politics 29,1997

Sebnem Gümüşçü, Deniz Sert, ―The Power of Devout114. Bourgeouisie: The Case of Justice and Development Party in Turkey‖, Middle Eastern Studies, Vol. 45, No. 6, 2009

Senem Aydın Düzgit and Nathalie Tocci, 'Transforming Turkish115. Foreign Policy: The Quest for Regional Leadership and Europanisation', CEPS Commentary, 2. Available online athttp://www.ceps.be/book/transforming-turkish-foreign-policy-quest-regional-leadership-and-europeanisation(accessed on 01.12.2011).

Soli Özel, "Turkey at the Polls: After the Tsunami, Journal of116. Democracy, Washington, DC, Vol. 14,No.2, April 2003

Soner Cagaptay, Tyler Evans, Turkey s Changing Relations with117. Iraq: Kurdistan Up, Baghdad Dawn, Policy Focus, Washington Intitute for Near East Policy, Vol.122, Oct 2012

Stoll, C. Daniel, " Government in International Studies", 118. Southern California Association, Feb, 1991

Stephen Walker," the correspondence between foreign policy119. rhetoric and behavior: Insights from role theory and exchange 21(10), Theory, Behavioral Science, 26, 1981

Stephen J. Flanagan, Turkeys Evolving Dynamics, Strategic120. Choice For U.S. Turkey Relations, center for Strategic& international Studies, 2009.

Suat Kınıklıoğlu, Turkey‘s Neighbourhood Policy:121.
,‖ in What Does Turkey Think, ed.Reintegration into Multiple Regions
Dimitar Bechev (London: European Council on Foreign Relations), 2011.

Süleyman Özeren, Axis And Turkey: What Should Change?‖122.
International Strategic Research Organization, 17 June 2010.

Susae Elanchenny, Anatolian Janus, The AKP ,s Strategic 123.
Depth Doctrine and Turkey,s reemergence in the Middle east, Washington
D.C. TUSAID- U.S, Augest 2008.

Svante Cornell, Axis Shift,‖ The Washington Institute for Near124.
East Policy, Policy Notes, No:3, January 2001

T. Demirel. "Civil-Military Relations in Turkey: Two Patterns of125.
Civilian Behavior Towards the Military", Turkish Studies, 4,2003,

T. Demirel , Soldiers and Civilians: The Dilemma of Turkish126.
Democracy" Middle Eastern Studies 40, 2004.

T. Demirel, Lessons of Military Regimes and Democracy: The127.
Turkish Case in a Comparative Perspective" Armed Forces and Society
31,2005

Tocci, Nathalie. Turkey's European Future: Behind The Scenes128.
of America's Influence on EU-Turkey Relations.New York:New
YorkUniversity Press, 2011.

Toni Alaranta, Turkey Under The AKP, A Critical Evaluation129.
from The Perspective of Turkey's EU Negotiations, The Finnish Institute of
International Affairs, Fill Working Paper, No 84, Feb. 2015

Turkey's New Diplomatic Activism and the Middle East, Tesev130.
Foreign Policy Program, Istanbul, December 2009.www.tesev.org.

Turkey and Iran: Assessing The New Regional Diplomacy, The131.
, D.C., June 15, 2010.Brookings Institution, Washington

Tim Dunne and Brian c. schmid."Realism". In: John Baylis and132.
: an introduction toSteve Smith (Eds). Globalization of world politics international relations. New York, Oxford university press, Third edition 2005. William Hale, "Christian Democracy and the JDP: Parallels and Contrasts"

Ulutas, Ufuk; "Turkish Foreign Policy in 2009: A Year of Pro-133.
activity", Insight Turkey- Commentaries, Vol.12, No 1, 2010

William Hale and Ergun, Islamism, Democracy and Liberalism134.
in Turkey: The Case of the AKP, Routledge Studies in Middle Eastern Politics, 2010

Whit Mason."The Future of Political Islam in Turkey." World135.
Policy Journal , Vol.17, N0 2 Summer 2000

Vanderlippe, John M. The Politics of Turkish Democracy: Ismet136.
Inönü and the Formation of the Multi-party System. Albany: State University of New York Press. 2005.

Yalçın Akdoğan, AK Party and Conservative Democracy), Alfa137.
Yayınları, İstanbul 2004, pp. 90-105

Yavuz,M. Hakan, Islam and Europeanization in Turkish-138.
Muslim Socio- Political Movements." In Religion in an Expanding

Europe,2006,P:230 eds. Timothy. A. Byrnes, Peter. J. Katzenstein. New York: Cambridge University Press, 225-255

Ziya Öniş,Şuhnaz Yılmaz, Between Europeanization And Euro-139. Asianism: Foreign Policy Activism in Turkey During the AKP, Forthcoming in Turkish Studies (Spring 2009)

Ziya Önis and E. Fuat Keyman, "Turkey at the Polls: A New140. Path Emerges, Journal of Democracy,Vol. 14 ,No.2, April 2003

Ziya Meral, Jonathan S. Paris, Decoding Turkish Foreign Policy 141. Hyperactivity, Washington Quarterly, Center for Strategic and International Studies Oct. 2010.

Ziya Öniş, Multiple Faces of the ―New‖ Turkish Foreign142. Policy: Underlying Dynamics and A Critique," Insight Turkey, Vol. 13, No.1 ,2011.

———--------. 2004. Turkish Foreign Policy- Framework and143. Analysis. Ankara: Center for Strategic Research.

_____________, The Turkish Model and Democratization in The144. Middle east, Arab Studies, Quarterly, vol. 27, no. 1&2, 2004.

______________, Turkeys Policy in North Iraq, Middle Eastern145. Studies Policy, vol. 32, no.4, 1996.

Thesis and Disrtation:

Aylin Senol, Understanding the New Activism of Turkey in The1.
Middle east: Turkey As An Emerging Soft power, Master Thesis, Middle east Technical, Turkey, December 2010.

Berfu Kiziltan, Is Turkey leaving The West? The Islamist2.
Challenge to Turkey,s Western Orientation, (Master Thesis, Faculty of Graduate School of Arts and Science, Georgtown University, 2010.

Burak Ozceted , Making of New Islamism In Turkey 3.
Transformation of The Islamist Discourse From Opposition, To Compliance, Doctor of Philosophy Thesis, Middle east Technical, Turkey, February 2011.

Davut Han Aslan, Turkey's Foreign Policy of the Justice and 4.
Development Party Governments (2002–2011), PhD Dissertation, Faculty of Journalism and Political Science, University of Warsaw,Jine 2012

Davut Han Aslan, Turkeys Foreign Policy of the Justice and 5.
Development Party Governments (2002-2011), PH.D Dissertation, University of Warsaw, Faculty of Journalisim and Political Science, June 2012, P:60

Duygu Ersoy, The Relationship Between Liberal Intellectuals and6.
Power in The Search for A new Hegemony During AKP period in Turkey, Doctor of Philosophy Thesis, Middle east Technical, Turkey, September 2012.

Ebru Vural, The Middle East As A regional Security Complex: 7.
Continuities And Changing in Turkisk Foreign Policy Under The JDP Rule, Master Thesis, Middle east Technical, Turkey, December 2010.

Gulbahar Yeleken, Turkish Foreign Policy: New Concepts and8. Reflections, Thesis, Middle east Technical, Turkey, December 2010.

Ivana Griacova, Turker at The Crossroads: Analsis and9. Determinate of Turkish Foreign Policy, A Thesis Degree, Faculty of The Dorothy F. Schmidt College of Arts and Letters, Florida Atlantic University, 2011.

Jitlaek aLenam, Rethinking Turkey's Position in The Middle10. Eastern Regional Security Coplex, degree of Master of Arts, School of Humanities and Social Sciences, The American University in Cairo, January/ 2014

Joakim Parslow, Turkish Political Parties and the European11. Union, How Turkish MPs Frame the Issue of Adapting to EU Conditionality, Centre for European Studies, University of Oslo, Norway, 2007

Kohel Imai, The possibility and limit of Middle power policies:12. The case of Turkish Foreign Policy Toward The Middle east During The AKP period, Doctor of Philosophy Thesis, Middle east Technical, Turkey, August, 2011

Leman Topcuoglu, The Coservative- Democratic: Identity of the 13. Justice and Development Party, Master Degree, Political Science and Public Administration, Middle East Technical University, December 2006.

Leman Topcuoglu, The Coservative- Democratic: Identity of the 14. Justice and Development Party, Master Degree, Political Science and Public Administration, Middle East Technical University, December 2006.

Sedat Anto-Roc, Neo-Empire, Middle Power or Subcontractor15.
for Imperialism? Neo-Ottomanism, Shifts in Geopolitics and Turkey,s Foreign Policy,Master Degree, Toront: Ryerson University. 2012.

Sumeyye Pakdil Kesgin, The Evolution of Political Islam in16.
Turkey: Comparing Party Programs of .Islamic. Parties in Government, Master Degree,U.S.A, University of Kansas, 2008.

Sumeyye Pakdil Kesgin, The Evolution of Political Islam in17.
Turkey: Comparing Party Programs of .Islamic. Parties in Government, Master Degree,U.S.A, University of Kansas, 2008

Yasar Suveren, The Right Conservative Politiciance in Turkey:18.
Ideological and Political Imaginations, Doctor of Philosophy Thesis, Middle east Technical, Turkey, February 2013.

ARTICLES:

Abramowitz, Morton; Barkey Henri J.; "Turkey's Transformers: 1.
The AKP Sees Big", Foreign Affairs, Vol.88, No.6, November/December 2009.

Ahmet Davutoglu "Principles of Turkish Foreign Policy", Lecture2.
at the SETA Foundation's Washington DC Branch, 08/12/2009.

Altunisik, M. Benli; "Worldviews and Turkish Foreign Policy in3.
", New Perspectives on Turkey, No.40, Spring 2009.the Middle East

Altunisik, Meliha B.; "The Possibilities and Limits of Turkey's4.
Soft Power in the Middle East", Insight Turkey, Vol.10, No.2, 2008.

Aras, Bülent; "The Davutoğlu Era in Turkish Foreign Policy",5. Insight Turkey, Vol.11, No.3, 2009.

Aras, Bülent; POLAT, Rabia K; "From Conflict to Cooperation:6. Desecuritization of Turkey's Relations with Syria and Iran" , Security Dialogue, Vol.39, No.5, October 2008.

Aydin, Mustafa; Turkish Foreign Policy; Framework and Analysis,7. SAM Papers, No.1, Ankara, Centre for Strategic Research.2004

Bolme, Selin M.;"Charting Turkish Diplomacy in the Gaza8. Conflict", Insight Turkey, Vol.11, No.1,2009.

BozdaglIoglu, Yücel; "Modernity, Identity and Turkey's Foreign9. Policy", Insight Turkey, Vol.10, No.1, January/March 2008

Davutoglu, Ahmet (2009). "Principles of Turkish Foreign10. Policy", Lecture at the SETA Foundation's Washington DC Branch, 08/12/2009.

Davutoglu, Ahmet; "Turkey's Foreign Policy Vision: An11. Assessment of 2007 ",Insight Turkey, Vol.10, No.1 (2008).

Eralp, Atilla; "Role of Temporality and Interaction in Turkey-EU12. Relationship", New Perspectives on Turkey, No.40, Spring 2009.

Evin Ahmet O.; "Turkish Foreign Policy: Limits of13. Engagement", New Perspectives on Turkey, No.40, Spring 2009.

Fuller, E.Graham; "Turkey's Strategic Model: Myths and14. Realities", The Washington Quarterly, Vol.27, No.3 (Summer 2004).

Hale, William; “Turkey and the Middle East in the New Era“,15.
Insight Turkey, Vol.11, No.3, 2009.

Oguzlu, H. Tarık; The Davutoglu Period in Turkish Foreign16.
Policy, Ortadoğu Analiz, , Cilt.1, Sayı. 9, ORSAM, Eylül 2009.

Önis, Ziya; Yilmaz, Şuhnaz; “Between Europeanization and17.
Euro-Asianism: Foreign Policy Activism in Turkey during the AKP Era”, Turkish Studies, Vol.10, No.1, March 2009.

Taspinar, Ömer; “An Uneven Fit? The “Turkish Model” and the18.
Arab World”, Analysis Paper, Number. 5, The Saban Center for Middle East Policy at The Brookings Institution. August 2003.

Notes

[1←]

- صدام أحمد الحجاحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية، مرجع سابق، ص: 26، أنظر أيضاً: عمر الحضرمي، العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها، دار جرير، 2010، ص: 270، وجلال معوض، صناعة القرار في تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1، لبنان، أغسطس 1998، ص: 16.

[2←]

- في هذا السياق، كتب المؤرخين والباحثين عن الخلافة العثمانية، حيث بين هربين Penne Herpin أحد المفكرين الفرنسيين الذين عاصروا الخلافة العثمانية عام 1629م " تفوق قدرة الإمبراطورية العثمانية اليوم قدرات مجموع دول العالم أجمع"، ويستهل البارون النمساوي فون هامر Von Hammer مقدمة الأجزاء التسعة عشر من كتابه عن تاريخ الخلافة العثمانية بالقول عام 1835م " الإمبراطورية العثمانية إمبراطورية واسعة وهي ذات أهمية غير متناهية من الناحية التاريخية، هي أشبه ما تكون بمارد يقبض بأذرعه الجبارة على ثلاث قارات في وقت واحد، ولو أنها سقطت في وقت من الأوقات، كأية إمبراطورية أخرى، فإن أنقاضها سوف تغطي قارات آسيا وأفريقيا و أوربا"، و يقول المؤرخ البريطاني أرنولد توينبي"Arnold Toynbee الخلافة العثمانية هي الدولة الوحيدة التي جمعت الشرق الأوسط تحت حكمها أطول حقبة في التاريخ، وذلك أمر لم توفق إليه الإمبراطورية الفارسية أو الرومانية أو العربية. كما أنها جمعت الأقوام الناطقة بالعربية كافة تحت راية واحدة، وإن إدارة الخلافة العثمانية للشرق الأوسط كانت خير إدارة على مدى التاريخ وحتى يومنا هذا"، أنظر إلى:

- يلماز أوزتونا، تاريخ الدولة العثمانية، ترجمة عدنان محمود سلمان، المجلد الأول، منشورات مؤسسة فيصل، اسطنبول، 1988، ص7.

Kemal H. Karpat, Arnold Toynbee, The Ottoman State and its Place in the World History, E.J.Brill, Leiden, 1974, p 15-18

[3←]

- رواء جاسم السعدي، حزب العدالة ودوره في التغيير السياسي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، عمان، 2010، ص:11.

[4←]

- Ayse Yarar, Building A Nation Under the Single Party Regime: The Case of Turkey , Demirel University, Isparta,(1923-1938), Institute of social Studies of Suleyman Vol.4. Issue 2. Summer 2014.PP:26-38

[5←]

- مصطفى الزين، ذئب الأناضول، ط1، رياض الريس للكتب، قبرص ،1991، ص: 101-110 وأنظر لمزيد من التفاصيل:

=Fuller, Graham E.. The ew Turkish Republic: Turkey as a Pivotal State in the Muslim World. Washington DC: United States Institute of Peace, 2008.

For another Details: Lewis, Bernard. The Emergence of Modern Turkey. 3rd ed. New York: Oxford, University Press, 2002.

[6←]
- رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، ط1، دار الشروق، 1999، ص: 53، أنظر أيضاً:

Kinross, Patrik B. B. Atatürk: The Rebirth of a Nation. London: Weidelfeld & Nicolson, 1993,p:385

* ولد مصطفى كمال عام 1881 م في سالونيك اليونانية، وكانت تابعة للدولة العثمانية، وتلقى تعليمه في المدارس والكليات العسكرية، وحصل عام 1905 م على رتبة نقيب، وبدأ خدمته العسكرية في دمشق، وقد حقق أثناء خدمته العسكرية انتصارات وبطولات عدة في ليبيا وألبانيا وحلب حتى عد عام 1915 م بط أ وطني، بعدما استطاع رد الغزو عن تركيا، واستخدم مجده الذي تحقق في جمع الحشود العسكرية والشعبية في مواجهة السلطان، وتأسيس مجلس الأمة الذي تولى رئاسته، وعينه المجلس الوطني رئيس لأركان الجيش برتبة مارشال، وهو في الخامسة والثلاثين من عمره، وبعد انتصاره في غرب تركيا، وتوقيعه معاهدة لوزان مع بريطانيا وفرنسا وإيطاليا واليونان التي أنهت الحرب، وبينت الحدود السياسية القائمة اليوم لتركيا، وانتُخب مصطفى كمال بالإجماع رئيس للجمهورية التركية في التاسع والعشرين من تشرين الأول عام 1923 م. وواصل مصطفى كمال، بعد ذلك، على مدى خمسة عشر عام من حكمه سياسات علمنة وتحديث الدولة التركية، ساعياً لجعل تركيا دولة أوروبية قلب وقالب في النظام السياسي والإداري، واللباس واللغة، وسائر أنماط الحياة.

[7←]
- راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية، ترجمة: علا عادل، مركز المحروسة، 2012، ص: 27، أنظر كذلك: عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،أبو ظبي، 2008، ص:34

[8←]
- رواء السعدي، حزب العدالة ودوره في التغيير السياسي، مرجع سابق، ص: 17، أنظر:

Necati Ulunay Ucuzsatar, ―The Dissolution of the Ottoman Empire and the Foundation of Modern Turkey under the Leadership of Mustafa Kemal Ataturk,‖ Journal of Istanbul kültür University (2002/2) p. 56

[9←]
- رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: 53

[10←]

- عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والمؤسسة العامة، مرجع سابق، ص:35، أنظر أيضاً: أحمد نوري النعيمي، الحياة السياسية في تركيا الحديثة 1919-1938، دار الحرية للطباعة،بغداد، 1990.

[11←]

- رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: 56

[12←]

- رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، المرجع نفسه، ص:58-59

*بعد الحرب العالمية الأولى، خلال اجتماع لقادة الحلفاء في مؤتمر الصلح، وضعوا صيغة معاهدة الصلح و أطلقوا عليها أسم "معاهدة سيفر" وقعت في العاشر من أغسطس 1920، وتم إرغام رئيس حكومة اسكنبول "الداماد فريد باشا" على توقيعها، وقد نصت هذه المعاهدة على: انتزاع القسم الشرقي من أراضي الأمبراطورية بما في ذلك مناطق كارس، اردهان، وأرزروم، وإعلان جمهورية أرمينية مستقلة، كما قضت بإنشاء دولة كردية مستقلة جنوب الجمهورية الأرمينية تضم جميع المناطق الواقعة شرق نهر الفرات، في حين تعطي كيليكيا، والجنوب كله لفرنسا، أما إيطاليا، فقد أعطيت جميع المناطق الواقعة إلى الجنوب غرب الأناضول بموازاة خط يمتد من البورصة حتى قيصرية ويخترق أفيون قره حصار، بينما حظيت اليونان بمدينة أزمير وغرب الاناضول كله، إضافة إلى تراقيا الشرقية (بما في ذلك ادرنة وغاليبولي) حتى ماريتزا وجزر الدوديكانيز، أما العاصمةاسطنبول وشواطئ بحر= مرمرة فقد أعلنت مناطق مجردة من السلاح، بينما أخضع مضيق البوسفور ومضيق الدردنيل لرقابة دولية تقرر مصير عبورهما في حالتي السلم والحرب، لمزيد من التفاصيل عن المعاهدة، أنظر:

-Necati Ulunay Ucuzsatar, ―The Dissolution of the Ottoman Empire and the Foundation of Modern Turkey under the Leadership of Mustafa Kemal Ataturk,‖ Journal of Istanbul kültür University (Feb.2002) p. 60

-Dietrich Jung, The Sèvres Syndrome: Turkish Foreign Policy and Its Historical Legacies,‖2003, AmericanDiplomacy.org, available at: http://www.unc.edu/depts/diplomatic /archives_roll/2003_07-09/jung_Sèvres/jung_Sèvres.html (accessed 12 July 2013).

[13←]

- الزين، مصطفى، ذئب الأناضول، مرجع سابق، ص:153

[14←]

- الزين، مصطفى، أتاتورك وخلفائه، ط1، بيروت، دار الكلمة للنشر، 1982، ص:173

[15←]

- هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج سليمان الحلبي، دار الأفاق العربية،ط1، القاهرة، 1998، ص: 92

[16←]

- راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية، مرجع سابق، ص:27

[17←]

- هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج سليمان الحلبي، مرجع سابق، ص: 94

[18←]

- ياسر أحمد حسن، تركيا: البحث عن المستقبل، مرجع سابق، ص:37

[19←]

- رضوان، وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، ط1، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 2006، ص: 35، أيضاً أنظر لمزيد من التفاصيل:

Bülent Aras, —Turkey‘s Rise in Great Middle East: Peace-Building in the Periphery, Journal of Balkan and Near Eastern Studies, Vol. 11, No. 1(March 2009) p. 30.

[20←]

- Yavuz,M. Hakan, Islam and Europeanization in Turkish- Muslim Socio- Political Movements." In Religion in an Expanding Europe,2006,P:230 eds. Timothy. A. Byrnes, Peter. J. Katzenstein. New York: Cambridge University Press, 225-255.

[21←]

- Feroz, Ahmed, The Making of Modern Turkey, London & NewYork, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, fist published 1993, p:8

[22←]

- رضا هلال، السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص 15

[23←]

- عبد الرازق بركات، تركيا وقضية السلام في الشرق الأوسط، مركز بحوث الشرث الأوسط، القاهرة، عدد12، 2004، ص:54 ولمزيد من التفاصيل أنظر:

Jung, Dietrich., and Wolfango Piccoli. Turkey at The Crossroads: Ottoman Legacies And A Greater Middle East. New York: Palgrave.2001,

[24←]

- هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج سليمان الحلبي، مرجع سابق، ص: 10 أيضاً انظر :

=Zürcher, Erik J. Turkey a Modern History. 3rd ed. New York: I.B. Tauris. 2004.

Gökhan Bacık and Bülent Aras, ―Turkey‘s Inescapable Dilemma: America or Europe? ‖ Alternatives: Turkish Journal of International Relations, Vol. 3, No. 1 (2004) p. 58

[25←]

- هدى درويش، الإسلاميون وتركيا العلمانية، نموذج سليمان الحلبي، مرجع سابق، ص:117

[26←]

- فليب روبنس ،تركيا والشرق الأوسط، ترجمة ميخائيل خوري ،دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث،ط1، قبرص، ،1993،ص:10

[27←]

- حيدري، نبيل، تركيا: دراسة في السياسة الخارجية منذ عام 1945، صيدا للطباعة والنشر،دمشق، ط1، 1986، ص:22-23، أنظر أيضاً: مصطفى الزين، ذئب الأناضول، مرجع سابق، ص:114

[28←]

- ياسر أحمد حسن، تركيا: البحث عن المستقبل، مرجع سابق، ص: 37، أنظر أيضاً: اسماعيل ياغي، الدولة الغثمانية في التاريخ الحديث، مكتبة العبيكان، 1995، الرياض، ص: 233 .

[29←]

- عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والمؤسسة العامة، مرجع سابق، ص:36، أنظر ايضاً:

Aydin, Mustafa,Turkish Foreign Policy- Framework and Analysis. Ankara: Center for Strategic Research, 2004, .

[30←]

- زيد أحمد الرحماني، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الشرق الاوسط، كلية الآداب والعلوم الإنسانية،عمان، 2013، ص:27.

[31←]

- طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية، تفكيك القبضة الحديدية، في تركيا بين رهانات المستقبل وتحديات الواقع، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، ص: 68

[32←]

- أحمد عبد الرحيم، أصول التاريخ العثماني، ط3، دار الشروق، القاهرة، 2003، ص: 122

[33←]

- مصطفى الزين، ذئب الأناضول، مرجع سابق ص:283، أنظر أيضاً: محمد صادق اسماعيل، التجربة التركية،من اربكان إلى اردوغان، مرجع سابق، ص: 105

[34←]

- عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والمؤسسة العامة، مرجع سابق، ص:41-42

[35←]

Politics of Turkish Democracy:, The- About the subject see: John M. VanderLippe İsmet İnönü and the Formation of the Multi-Party System, 1938-1950 , Albany, State University of New York Pres, 2005.

[36←]

- عقيل سعيد، المرجع السابق، ص: 43

[37←]

- رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: 94

[38←]

- Vanderlippe, John M. The Politics of Turkish Democracy: Ismet Inönü and the Formation of the Multi-party System. Albany: State University of New York Press. 2005.

[39←]

- رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: 96

[40←]

- مصطفى الزين، ذئب الأناضول، مرجع سابق، ص:301، للمزيد حول التوجهات الاسلامية لهذه الحكومة راجع: محمد نور الدين، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الاسلامية في تركيا، دار النهار، بيروت، 1997، ص: 21-22، أيضاً أنظر:

Frank Tachau, Turkish Political Parties and Elections: Half a Century of Multiparty Democracy, Turkish Studies, Vol.1, No.1 ,Spring 2000, pp. 128-148

[41←]

- مصطفى الزين، ذئب الأناضول، مرجع سابق، ص:303

[42←]

- رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: 99

[43←]

- Çelik, Yasemin.. Contemporary Turkish Foreign Policy. Westport: Praeger Publishers. 1999.

[44←]

- طارق عبد الجليل، الجيش والحياة السياسية، تفكيك القبضة الحديدية، مرجع سابق، ص:70

[45←]

- زيد أحمد الرحماني، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية، مرجع سابق، ص: 33، أنظر أيضاً: حسني مجلي، عسكر تركيا: انحياز مطلق للعلمانية، في تركيا صراع الهوية، تحرير: لقاء مكي، مركز الجزيرة للدراسات،الدوحة، 2006، ص:55

[46←]

فلاديمير ايفانوفيتس دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا الأحزاب السياسية والجيش، ترجمة يوسف الجهماني، ط1، دار حوران للنشر، سوريا، 1999، ص:135-136

[47←]

- محمد صادق اسماعيل، التجربة التركية من أربكان إلى أردوغان، مرجع سابق، ص: 105، انظر أيضاً: رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: 114

[48←]

- مصطفى الزين، ذئب الأناضول، مرجع سابق، ص: 351

[49←]

- رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: 125

[50←]

,M. Hakan, Islamic Political Identity in Turkey. New York: Oxford University- Yavuz Press, Inc, 2003,P: 65

[51←]

- حسني مجلي،تركيا صراع الهوية ،ملفات خاصة الجزيرة، مرجع سابق ص:55.

[52←]

- هزبع حسن شالوح، حزب العدالة التركي حتى الانقلاب عام 1980، جامعة ديالي، قسم التاريخ، مجلة ديالي، العدد 28،العراق، 2008، ص:16

[53←]

- Feroz, Ahmed, The Making of Modern Turkey, London & NewYork, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, fist published 1993. pp: 154

[54←]

- رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: 127

[55←]

- مصطفى الزين، ذئب الأناضول، مرجع سابق، ص: 358

[56←]

- مصطفى الزين، ذئب الأناضول، المرجع نفسه، ص: 358

[57←]

هزبع حسن شالوح، حزب العدالة التركي حتى الانقلاب عام 1980، مرجع سابق، ص: 18

[58←]

- مصطفى الزين، ذئب الأناضول، مرجع سابق، ص: 360

[59←]

هزبع حسن شالوح، حزب العدالة التركي حتى الانقلاب عام 1980، مرجع سابق،،ص: 18

[60←]

رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: 132

[61←]

- المرجع نفسه، ص: 140

[62←]

- Feroz, Ahmed, The Making of Modern Turkey, London & NewYork, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, fist published 1993, pp181

[63←]

- وليد، رضوان، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، ط1، شركة المطبوعات للنشر، بيروت، 2006، ص: 202

[64←]

- فلاديمير دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش، مرجع سابق، ص: 375-380

[65←]

- رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: 143

[66←]

- الدستور التركي، المادة 13 و14، قبل تعديل عام 2001. أنظر أيضاً:

The Constitution was adopted by the Constituent Assembly on October 18, 1982 to be submitted to referendum and published in the Official Gazette dated October 20, 1982 and numbered 17844; =republished in the repeating Official Gazette dated November 9, 1982 and numbered 17863 in the aftermath of its submission to referendum on November 7, 1982 (Act No. 2709).

[67←]
- رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص:144

[68←]
- فلاديمير دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش، مرجع سابق، ص: 434

[69←]
- فلاديمير دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش، مرجع سابق، ص:431

[70←]
- Feroz, Ahmed, The Making of Modern Turkey, London & NewYork, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, fist published 1993, pp189

[71←]
- Feroz, Ahmed, The Making of Modern Turkey, London & NewYork, Routledge is an imprint of the Taylor & Francis Group, fist published 1993, pp:190

[72←]
- رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك إلى أربكان، مرجع سابق، ص: 145

[73←]
- عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والمؤسسة العامة، مرجع سابق، ص: 52

[74←]
- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، ط1، رياض الريس للكتب والنشر، بيروت، 1997، ص:45

[75←]
- تورغت أوزال: كان له دور محوري في التأسيس لعلاقة جديدة بين الدولة والمجتمع والدين، بعد أن انتهج سياسة انفتاح ملحوظة، قائمة على الجمع بين التقدم والبراغماتية السياسية مع التقاليد الدينية، ما فتح الباب أمام الإسلام

والإرث العثماني ليلعبا دوراً في الحياة العامة من جديد، وأوزال المنحدر من أصل تركي هو أول من أطلق حقبة جديدة في العلاقة بالممارسة الدينية، عندما كان أول رئيس حكومة يقيم في رمضان إفطارات جماعية في مقر الحكومة، وكان أول رئيس يؤدي فريضة الحج عام 1988.

[76←]

- جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، أوراق الجزيرة 17، الطبعة الأولى، مركز الجزيرة للدراسات، 2010، ص: 49.

[77←]

أحمد نوري النعيمي، الدور السياسي للأحزاب الإسلامية في تركيا، جامعة بغداد، مجلة العلوم السياسية، العددان:38-39، العراق، ص:46

[78←]

- جمال كمال إسماعيل كركوكلي، أزمة الرئاسة التركية 2007، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، دراسات إقليمية، العدد 4، 2007، العراق، ص:189-190 أنظر أيضاً:

Pope, Nicole, and Hugh Pope. Turkey Unveiled: A History Of Modern Turkey. New York: The Overlook Press, 1997. Eds: Kramer, Heinz. A Changing Turkey: The Challenge to Europe and the United States. Washington DC: The Brookings Institute, 2000.

[79←]

- For further reading on clashes between Islamists and Kemalist in Turkish political scene see: Adam Szymański, Between Islam and Kemalism: Democracy Issue in Turkey), PISM, Warsaw 2008.

[80←]

- جمال كمال إسماعيل كركوكلي، أزمة الرئاسة التركية 2007، مرجع سابق،ص: 190

[81←]

- ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مرجع سابق، ص:155

[82←]

- Mason,Whit."The Future of Political Islam in Turkey." World Policy Journal , Vol.17, N0 2 Summer 2000,P:56-67.

[83←]

- ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مرجع سابق، ص:156

[84←]
- المرجع نفسه.

[85←]
- ياسر أحمد حسن، تركيا البحث عن مستقبل، مرجع سابق، ص:159

[86←]
- المرجع نفسه

[87←]
- سعبد الدين حقي توفيق، دراسة في النظام السياسي التركي للفترة 1960-1980، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، العدد 14، 1984، بغداد، ص: 299.

[88←]
- عقيل سعيد محفوظ،جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مرجع سابق، ص: 144.

[89←]
- عقيل سعيد محفوظ،جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مرجع سابق، ص:145-146

[90←]
- المرجع نفسه

[91←]
- وثيقة الدستور التركي، بالإضافة: علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيو- استراتيجية، النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص: 26

[92←]
- صدام أحمد الحجاحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية الدولية، مرجع سابق، ص:23

[93←]
- علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيو- استراتيجية، النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص: 26

[94←]
- علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيو- استراتيجية، النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص: 27

[95←]

- موقع البرلمان التركي على الشبكة العنكبوتية، http://global.tbmm.gov.tr/index.php/AR/yd/icerik/12

[96←]

- عارف محمد خلف، الدور الإقليمي التركي، مرجع سابق، ص: 15.

[97←]

- هيثم الكيلاني، هموم الأمن القومي العربي مع جواره، مجلة شؤون عربية، العدد 77، مارس 1994، ص:76

[98←]

- صدام أحمد الحجاجحة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية الدولية، مرجع سابق، ص: 27-28

[99←]

- الصفصائي، أحمد القطوري، التجربة الديمقراطية في تركيا الحديثة والعاصرة، جزء أول، ط1، القاهرة، 2006، ص: 90.

[100←]

Komili ,"Turkish Foreign Policy and the West", Private View, Ankra , Winter- Halis 1997, PP.1-9.

[101←]

- Republic of Turkey, The Constitution of Republic of Turkey, As amended October17,2001, at: http://www.tbmm.gov.tr/anayasa/constitution.htm.

[102←]

- عقيل سعيد محفوظ،جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مرجع سابق، ص: 145، أنظر أيضاً:

Library of Congress – Federal Research Division Country Profile: Turkey, August 2008, P: 20

[103←]

- موقع البرلمان التركي على شبكة الانترنت، http://global.tbmm.gov.tr/index.php/AR/yd.

[104←]

- بيل بارك، سياسات تركيا تجاه شمال العراق، المشكلات والآفاق المستقبلية، ط1، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات، 2005، ص: 40-41.

[105←]

- علي علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيو- استراتيجية، النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص: 26

[106←]

- علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع: المقومات الجيو سياسية والجيو إستراتيجية التموذج الإقليمي والأرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص: 32-33

[107←]

- Republic of Turkey, The Constitution of Republic of Turkey, As amended October17,2001, at: http://www.tbmm.gov.tr/anayasa/constitution.htm.

[108←]

- Niufer Turkish Statistical Organization, General Census, Social and Economic Characteristics of the Population, Ankara,2001,p:82

[109←]

- علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع: المقومات الجيو سياسية والجيو إستراتيجية التموذج الإقليمي والأرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص: 29 أنظر أيضاً:

http://www.unhcr.org/refworld/docid/3ae6b5be0.html [accessed 15 January 2010]

[110←]

- عقيل سعيد محفوظ،جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مرجع سابق، ص: 19

[111←]

- علي عبدالله جلال معوض، دور تركيا الإقليمي في الشرق الاوسط 2002-2008، مرجع سابق، ص: 19

[112←]

- محمد التلولي، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا 2002-2008، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2011، ص: 42.

[113←]

- بشير زهدي الروسان، السياسة الخارجية التركية تجاه سوريا، 1990-1999، ص: 6

[114←]

- موقع وزارة الخارجية التركية، www.mfa.gov.tr أنظر أيضا: عقيل سعيد محفوظ،جدليات المجتمع والدولة في تركيا، مرجع سابق، ص: 147

[115←]

- Library of Congress – Federal Research Division   Country Profile: Turkey, August 2008, P:21 For details: İsmail Aksel, Turkish Judicial System - Bodies, Duties and Officials, The Ministry of Justice of Turkey, Ankara 2013

[116←]

- Constitution of the Republic of Turkey,

[117←]

- علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع: المقومات الجيو سياسية والجيو إستراتيجية التموذج الإقليمي والأرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص:30.

[118←]

- عقيل سعيد محفوظ،جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مرجع سابق، ص: 148

[119←]

- Sakallıoğlu, Ü. “The Anatomy of the Turkish Military’s Political Autonomy” Comparative Politics 29,1997, pp. 151-166.

Role of the Military in Turkish Politics: To Guard Whom , TheAnd see: Begüm Burak and From What?, European Journal of Economic and Political Studies, Vol.4,No.1, 2011, PP: 143-169.

[120←]

- زيد الرحماني، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا، مرجع سابق، ص:22

[121←]

Coles, Paul , Ottoman Impact on Europe. Thames and Hudson- London, 1968.p:34

[122←]

- عقيل سعيد محفوظ،جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مرجع سابق، ص: 148.

[123←]

- عقيل سعيد محفوظ،جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والسياسة العامة، مرجع سابق، ص: 150.

للمزيد من التفاصيل حول السياق التاريخي لدور المؤسسة العسكرية التركية، أنظر:

Begüm Burak, The Role of the Military in Turkish Politics: To Guard Whom and From What? European Journal of Economic and Political Studies, Vol. 4, No 1, 2011,, PP: 1-27

Demirel, T. “Civil-Military Relations in Turkey: Two Patterns of Civilian Behavior Towards the Military”, Turkish Studies, 4,2003, pp.1-25.

Demirel, T. ‚Soldiers and Civilians: The Dilemma of Turkish Democracy” Middle Eastern Studies 40, 2004, pp. 127-150.

Demirel, T. “Lessons of Military Regimes and Democracy: The Turkish Case in a Comparative Perspective” Armed Forces and Society 31,2005, pp. 245-271.

[124←]

- مصطفى كامل محمد، تركيا القدرة والتوجه والدور، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، سلسلة كراسات استراتيجية، السنة 6، العدد 47، القاهرة، 1996، ص: 8

[125←]

- سعبد الدين حقي توفيق، دراسة في النظام السياسي التركي للفترة 1960-1980، مجلة العلوم القانونية والسياسية، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، العدد 14، 1984، بغداد، ص: 318

للمزيد حول الموضوع أنظر:

Arslan, A. “A Different Modernization Experience: Turkish Modernization and the Army” Uluslararası İnsan Bilimleri Dergisi,2010, PP:1-24. (www.insanbilimleri.com) Reached on 18 November, 2010.

George S. Harris, The Role of the Military in Turkish Politics, Middle East Journal, Vol. 19, No. 1 (Winter, 1965), pp. 54-66

[126←]

- فلاديمير دانيلوف، الصراع السياسي في تركيا، الأحزاب السياسية والجيش، مرجع سابق، ص:11

[127←]

- عبد اللطيف خضر سده، التطور الدستوري للمفاهيم الديمقراطية وعوامل حمايتها، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح، نابلس، 2013، ص: 82.

[128←]

- For further details about the relations between the parties and democracy see: Mehmet Onder, Bilge Kagan Sakaci, Is Intra-Party Democracy Possible in , OzgurAkinci Turkey? An Analysis of Political Parties Act and party by-laws, European Scientific Journal ,Vol.9, No.11, April 2013,

[129←]

- بهاء خلف الله، دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي التركي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر،غزة، 2012، ص: 31

[130←]

-Ergun Özbudun, Party Politics and Social Cleavages in Turkey, Lynne Rienner Publishers, U.S.A.2013, pp:1-3

[131←]

- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1998، ص: 97.

[132←]

-Joakim Parslow, Turkish Political Parties and the European Union, How Turkish MPs Frame the Issue of Adapting to EU Conditionality, Centre for European Studies, University of Oslo, Norway, 2007, p:30. http://www.arena.uio.no

[133←]

- سمير صالحة، خارطة الأحزاب التركية الحالية، جريدة الشرث الأوسط، العدد: 10386، تاريخ/ 6/5/2007.

[134←]

- صدام أحمد الحجاجحة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية الدولية، مرجع سابق، ص:30

[135←]

- علي حسين باكير، تركيا الدولة والمجتمع: المقومات الجيو سياسية والجيو إستراتيجية التموذج الإقليمي والأرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص: 34

[136←]

- Joakim Parslow, Turkish Political Parties and the European Union, How ,Op.Cit, p:37. http://www.arena.uio.no

[137←]

- أحمد السيد تركي، الأحزاب العلمانية في تركيا، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، العدد13، 1998، ص: 148

[138←]

- جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا، والعلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص109. ولمزيد من التفاصيل أنظر:

Joakim Parslow, Turkish Political Parties and the European Union,, Op.Cit, p:30-32.
http://www.arena.uio.no

[139←]

- قناة الجزيرة، ملفات خاصة، الانتخابات التركية واقع يتشكل، 2002، www.aljazeera.net

[140←]

- جلال عبدالله معوض، صناعة القرار في تركيا، والعلاقات العربية التركية، مرجع سابق، ص108.

[141←]

- Joakim Parslow, Turkish Political Parties and the European Union, Op.Cit, p:34.
http://www.arena.uio.no

[142←]

- صدام أحمد الحجاحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010، مرجع سابق، ص: 34

[143←]

سمير صالحة، خارطة الأحزاب التركية الحالية، جريدة الشرث الأوسط، العدد: 10386، تاريخ/ 6/5/2007.

[144←]

- سمير صالحة، خارطة الأحزاب التركية الحالية، مرجع سابق..

[145←]

- Maira Martini ,Influence of interest groups on policy-making, Anti- Corruption Resource Centre, Transparency International, No 35, 12 June 2012, P: 2.
www,U4.no

[146←]

- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مرجع سابق، ص: 112. أنظر أيضاً لمزيد من التفاصيل:

Ebru Đlhan, Turkey's Interest Group Politics Revisited: The Role of Associations of Conservative Muslim Businessmen in Transforming the Turkish State and Policy-making Tradition, King's College London,
www.lse.ac.uk/.../ContemporaryTurkishStudies

[147←]

- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مرجع سابق، ص:291-292.

[148←]

- كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، صراع الإسلام والهوية، ط1، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، 2010، ص: 27-28.

[149←]

- بشير موسى نافع، الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الشاملة، في تركيا : صراع الهوية، تحرير: لقاء مكي، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، 2006، ص: 23. أيضاً أنظر: هاينتس كرامر، تركيا تبحث عن ثوب جديد، مرجع سابق، ص: 24

[150←]

- كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، صراع الإسلام والهوية، مرجع سابق، ص: 32.

[151←]

- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مرجع سابق، ص:292

[152←]

- بشير موسى نافع، الحركة الإسلامية في تركيا: أزمة العلمانية الشاملة، مرجع سابق، ص: 27

[153←]

- جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا، مرجع سابق، ص:74

[154←]

- عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الاصولية في تركيا ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق، ط1، القاهرة، 2007، ص: 50

[155←]

- محمد باتوك، الطرق الصوفية في تركيا، حماية الدين ومواجهة العلمانية، في تركيا صراع الهوية، تحرير لقاء مكي، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، 2006، ص: 61.

[156←]

- See about the subject: Dogan Tilic, “Media Ownership Structure in Turkey,” (Ankara: Progressive Journalists Association, 2000. And See: Aslı TUNÇ, Media Ownership in Turkey, Istanbul Bilgi University , November 2011.

Serhat Ahmet Kaymas, Media Policy Paradigm Shift in Turkey: Rethinking Neo-Authoritarian Media Systems in the Age of Neo Liberalism, Acta Universitatis Danubius, Vol 5, No. 1, 2011.

[157←]

-Paul Burdtein,The Impact of Public Opinion on Public Policy: A Review and an Agenda, University of Utah, Political Research Quarterly, Vol. 56, No. 1 (Mar., 2003), pp. 29-40, P: 30

[158←]

- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص: 242

[159←]

- عبد الكريم علي، الإعلام التركي بين العلمانيين والإسلاميين، مواجهة طويلة تصل إلى التعايش، في تركيا صراع الهوية، تحرير لقاء مكي، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، 2006، ص: 41-42.

[160←]

- حسام تمام، الحركة الإسلامية وفقه الدولة: أوجه الاختلاف بين الإخوان المسلمين وحزب العدالة والبتنمية التركي، في: النمذج التركي والمجتمعات العربية، تحرير: مصطفى اللباد، مركز الدراسات الإقليمية والإستراتيجية، مجاة شرق نامة، العدد 7، القاهرة، أكتوبر 2010، ص: 57-71.

[161←]

- Haldun Gulalp , Globalization and Political Islam: The Social Bases of Turkey's Welfare Party, International Journal of Middle East Studies, Vol. 33, No. 3, (Aug., 2001)

[162←]

- أسست جمعية رجال الأعمال والصناعيين المستقلين المعروفة اختصارا بالموصياد في 5 مايو 1990. وتعرف نفسها باعتبارها منظمة غير حكومية على المستوى العام وكجمعية لرجال الأعمال على المستوى الخاص. تعمل من أجل بناء تركيا قائمة على احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون والعدالة والمساواة حيث السلام والأمن والرفاهة مكفولة للشعب التركي؛ وحيث القيم العالمية والمجتمعية التي اعتمدت تاريخيا من قبل الشعب تحظى بالحماية؛ في دولة تتمتع بالفعالية إقليميا والاحترام عالميا.. وتلخص أهدافها في تنمية خمسة قطاعات متتالية بدءا بالعامل الإنساني والمؤسسي مرورا بالقطاع الاقتصادي ووصولا إلى القطاع الثقافي والاجتماعي. فالرؤية تقوم على فكرة أن التقدم الوطني والمجتمعي يرتبط بتنمية القدرات الفردية والمؤهلات الشخصية التي تسمح بالوصول إلى نموذج =أخلاقي ثقافي لرجل الأعمال المسلم مع ضمان تحقيق تقاليد مؤسسية. أنظر: حسام تمام، الموصياد الرهان الاقتصادي للإسلاميين الاتراك، موقع الإسلاميون بوابة الطرق الصوفية والحركات الإسلامية.

http://www.islamismscope.net/index.php?option=com_content&view=article&id=145:- on 25/3/2015Accessed

[163←]

-For increasing details about AKP establishing see: Leman Topcuoglu, The Coservative- Democratic: Identity of the Justice and Development Party, Master

Degree, Political Science and Public Administration, Middle East Technical University, December 2006.

[164←]

- راجع مواد البرنامج السياسي لحزب العدالة والتنمية على موقع الحزب الرسمي باللغتين العربية والإنجليزية،

www. akparti.org.tr, Accessed 3/2015

[

[165←]

-Anna Marisa Schön, The Construction of Turkish National Identity: Nationalization of Islam & Islamization of Nationhood, National and Regional Identities in an Age of Globalization, Tilburg University, 1 May 2013, P:2 ,And See for increasing details: Dov Waxman, "Islam and Turkish National Identity: A Reappraisal," Turkish Yearbook of International Relations , Vol. 30, 2000, PP: 1-20

[166←]

-See: Akdoğan, Yalçin, "The Meaning of Conservative Democratic Political Identity", in: Yavuz, M. Hakan (ed.), The Emergence of a New Turkey, Democracy and the AK Parti, Salt Lake City 2006. And See: Arato, Andrew, Democratic constitution-making and unfreezing the Turkish process, in: Philosophy & Social Criticism, Vol. 36, no 3/4 (2010), p. 473-487.

[167←]

-Interview with Tayyib Erdogan, Radical Daily, November 8, 2002

[168←]

- شير موسى نافع، الحركة الإسلام ية في تركي، أزمة العلمانية الشاملة، في: تركيا... صراع الهوية، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، 2006، ص: 28

[169←]

-ادريس بووانو، من قطيعة الأيديولوجيا إلى تقارب الديمقراطية، في: تركيا... صراع الهوية، الجزيرة نت، الملفات الخاصة، 2006، ص: 33

[170←]

- معمر خولي، الإصلاح السياسي في تركيا، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، يوليو 2011، ص:1-2

[171←]

-Davut Han Aslan, Turkeys Foreign Policy of the Justice and Development Party Governments (2002-2011), PH.D Dissertation, University of Warsaw, Faculty of Journalisim and Political Science, June 2012, P:60

[172←]

- معمر خولي، الإصلاح السياسي في تركيا، مرجع سابق، ص: 2، أنظر أيضاً: ياسر أحمد حسن، تركيا: البحث عن مستقبل، مرجع سابق، ص: 156-164

[173←]

- ياسر أحمد حسن، تركيا: البحث عن مستقبل، مرجع سابق، ص: 156-164

[174←]

- إبراهيم أوزتورك،" التحولات الاقتصادية التركية بين عامي"2006-2006 ، مرجع سابق، ص12

[175←]

- عمرو الشوبكي، الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية، في تركي الدخيل: عودة العثمانيين الإسلامية التركية، مركز المسبار والبحوث، ط2، 2011، ص: 93

[176←]

Soli Özel, “Turkey at the Polls: -For analyses of the election results and the JDP see: After the Tsunami, Journal of Democracy, Washington, DC, Vol. 14,No.2, April 2003,PP: 80-94; And: Ziya Önis and E. Fuat Keyman, “Turkey at the Polls: A New Path Emerges, Journal of Democracy,Vol. 14 ,No.2, April 2003, 95-108.

[177←]

- جان ماركو، زمن ما بعد الإسلام في تركيا في تركي الدخيل: عودة العثمانيين الإسلامية التركية، مركز المسبار والبحوث، ط2، 2011، ص:12

[178←]

-İsmail Hamdi Kseoğlu, Is a Two-Party System Possible in Turkey? TJP Turkish Journal of Politics Vol. 2 No. 1, Summer 2011, p: 56

[179←]

-İsmail Hamdi K seoğlu, Is a Two-Party System Possible in Turkey? TJP Turkish Journal of Politics Vol. 2 No. 1 Summer 2011, p: 59

[180←]

- For Further details see İlhan Uzgel, ―Between Praetorianism and Democracy: The Role of the Military in Turkish Foreign Policy,‖ The Turkish Yearbook, Vol. 34 (2003) p. 184.

[181←]

- محمد نور الدين، تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة، مجلة المستقبل العربي، العدد 287،بيروت، يناير 2003، ص:22، لمزيد من التفاصيل أنظر: كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مرجع سابق، ص: 343-352

[182←]

-Angel Rabasa, Stephen F. Larrabee, The Real Rise of Political Islam in Turkey, Rand Corporation, Pittsburg 2008, p. 46

[183←]

- ولد أردوغان في 26 فبراير 1954 في إسطنبول، تعود أصوله إلى مدينة طرابزون، وقد أمضى طفولته المبكرة في محافظة ريزة على البحر الأسود، ثم عاد مرة أخرى إلى إسطنبول وعمرهُ 13 عاماً. نشأ أردوغان في أسرة فقيرة، فقد قال في مناظرة تلفزيونية مع دنيز بايكال رئيس الحزب الجمهوري ما نصه: "لم يكن أمامي غير بيع البطيخ والسميط في مرحلتي الابتدائية والإعدادية؛ كي أستطيع معاونة والدي وتوفير قسم من مصروفات تعليمي؛ فقد كان والدي فقيرًا .وقد تلقى تعليمه في مدارس "إمام خطيب" الدينية ثم في كلية الاقتصاد والأعمال في جامعة مرمرة.

انضم أردوغان إلى حزب الخلاص الوطني بقيادة نجم الدين أربكان في نهاية السبعينات، لكن مع الانقلاب العسكري الذي حصل في 1980، تم إلغاء جميع الأحزاب، وبحلول عام1983 عادت الحياة الحزبية إلى تركيا وعاد نشاط أردوغان من خلال حزب الرفاه، خاصةً في محافظة إسطنبول .و بحلول عام 1994 رشح حزب الرفاه أردوغان إلى منصب عمدةإسطنبول، واستطاع أن يفوز في هذه الانتخابات خاصةً مع حصول حزب الرفاه في هذه الانتخابات على عدد كبير من المقاعد/http://ar.wikipedia.org .

[184←]

- جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية: معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، مرجع سابق، ص: 50

[185←]

- إسماعيل كركوكلي، أزمة الرئاسة في تركيا، مركز الدراسات الإقليمية، مرجع سابق، ص: 101 للمزيد انظر:

Cengiz Çandar, ―Turkey‗s _Soft Power‗ Strategy: A New Vision for a Multi-Polar World, SETA Policy Brief, No: 38 (December 2009) p: 5.

[186←]

- زيد الرحماني، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا أثناء فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2003-2010، مرجع سابق، ص:41، انظر ايضاً: ياسر أحمد حسن، تركيا: البحث عن مستقبل، مرجع سابق، ص: 193 أنظر أيضاً: محمد نور الدين، تركيا الجمهورية الحائرة، مرجع سابق، ص: 89-126

Stephen Larrabee and Ian O. Lesser, ―Turkish Foreign Policy in an Age of Uncertainty, Rand National Security Research Division (2003).

Halil Yazici, The Analysis of A Party in Key Questior Development Party in Turkey, Acadimia edu, http://www.academia.edu/2360526/The_Analysis_Of_A_Party_In_Key_Questions_Justice_And_Development_Party_In_Turkey

[187←]

- Altusinik, Meliha Benli., and Özlem Tür. Turkey: Challenges of Continuity and Routledge Curzon.2005, P:65, and See:Change. New York:

Rubin, Michael, Green Money, Islamist Politics in Turkey. The Middle East Quartely , winter xıı (1),2005, p: 16.

أنظر أيضاً : كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، صراع الاسلام والعلمانية، مرجع سابق، ص: 355

[188←]

- محمد نور الدين، تركيا إلى أين؟ حزب العدالة والتنمية الإسلامي في السلطة، مجلة المستقبل العربي، العدد 287، بيروت، يناير 2003، ص: 22 لمزيد من التفاصيل أنظر رضا هلال، السيف والهلال، تركيا من أتاتورك حتى أربكان، مرجع سابق، ص: 217-218.

[189←]

-For Details see: Ihsan D. Dagi, The Justice and Development Party: Identity, Politics, and Discourse of Human Rights in the Search for Security and Legitimacy, on: Ed. H. Yavuz, The Emergence of a New Turkey: Democracy and the AK Parti, Salt Lake City: Utah University Press, 2006, pp.88-106

[190←]

-Çınar, Menderes., and Burhanettin Duran."The Specific Evolution of Contemporary Political Islam in Turkey and Its 'Difference'." In Secular and Islamic Politics In Turkey: The Making Of The Justice And Development Party, ed. Űmit Cizre. New York: Routledge,2008, P: 17-40.

For Another Datials: Hale,William. Turkish Foreign Policy 1774-2000. Portland: Frank Cass Publishers.2002

[191←]

-Dagi, Ihsan. D."The Justice And Development Party: Identity, Politics, And Human Rights Discourse In The Search For Security And Legitimacy." In The Emergence

of a New Turkey, ed. M. Hakan Yavuz. New York: Oxford University Press,2006, P: 88-106.

[192←]

- ادريس بووانو، اسلاميو تركيا، العثمانيون الجدد، مؤسسة الرسالة، ط1، دمشق، 2005، ص: 96

[193←]

- حسين بسيلي، عمر أوزوباي، رجب طيب أردوغان قصة زعيم، ترجمة: طارق عبد الجليل، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2011، ص: 322

[194←]

- معمر خولي، الإصلاح السياسي في تركيا، سلسلة دراسات وأوراق بحثية، الدوحة، المركز العربي للأبحاث والدراسات، الدوحة، يوليو 2011، ص:1-2

[195←]

- Ali Bulaç, AK Party and Conservative Democracy‖), Köprü, No. 97, 2007, (source:www.koprudergisi.com. <http://www.koprudergisi.com/index.asp?Bolum=EskiSayilar&Goster=Yazi&YaziNo=824>, June 2012).

[196←]

- عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا :ظلال الثورة الصامتة، مكتبة الشروق، القاهرة، 2007، ص: 25-26

[197←]

- Yalçın Akdoğan, AK Party and Conservative Democracy), Alfa Yayınları, İstanbul 2004, pp. 90-105.

[198←]

- خالد الحروب، تركيا إسلامية علمانية، مجلة وجهات نظر، العدد 117، أكتوبر 2008، ص: 6

[199←]

- جراهام فولر،" الجمهورية التركية الجديدة :تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي"، دراسات مترجمة، رقم 32، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 2009، ص: 9

[200←]

- عمرو الشوبكي، الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية، في تركي الدخيل، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ص: 91

[201←]

- Rubin, Michael, Green Money, Islamist Politics in Turkey. The Middle East Quartely , winter xıı (1),2005,p:16 http://www.meforum.org/684/green-money-islamist-politics-in-turkey

[202←]

- جمال كمال اسماعيل كركوكلي، أزمة الرئاسة التركية 2007، مرجع سابق، ص: 191

[203←]

- خالد الحروب، تركيا إسلامية علمانية، مرجع سابق، ص: 6

[204←]

- عمرو الشوبكي، الإسلامية التركية من الرفاه إلى العدالة والتنمية، في تركي الدخيل، عودة العثمانيين الإسلامية التركية، ط2، مركز المسبار للدراسات والبحوث، ص: 95

[205←]

- كمال حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة :صراع الإسلام والعلمانية، مرجع سابق، ص: 360

[206←]

- William Hale and Ergun, Islamism, Democracy and Liberalism in Turkey: The Case of the AKP, Routledge Studies in Middle Eastern Politics, 2010. P: 20 , https://books.google.com.eg/books?

[207←]

- كمال السعيد حبيب، الإسلاميون الاتراك.. من الهامش إلى المركز، في تركيا بين تحديات الداخل و رهانات الخارج، تحرير: محمد عبد العاطي، الدار العربية للعلوم ناشرون، بيروت، 2009، ص: 116، أيضاً أنظر:

Reinterpretation of Tradition? - The Turkish AKP and its Local =Charlotte Joppien, A Politics, Hamburg University, may 2011

[208←]

- موقع حزب العدالة والتنمية على شبكة الانترنت، http://www.akparti.org.tr/english.

[209←]

- محمد غرايبة، تركيا دولة المسلمين وليست الدولة الإسلامية، قناة الجزيرة، المعرفة، 2011، ص: 2

[210←]

- موقع حزب العدالة والتنمية على شبكة الانترنت، http://www.akparti.org.tr/english، انظر أيضاً: عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، ظلال الثورة الصامتة، مرجع سابق، ص: 28-29

[211←]

- عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا خلال الثورة الصامتة، مرجع سابق، ص: 27-26

[212←]

- موقع حزب العدالة والتنمية على شبكة الانترنت، http://www.akparti.org.tr/english

[213←]

- See:Charlotte Joppien,(PhD Candidate): A Reinterpretation of Tradition? - The Turkish AKP and its Local Politics, Hamburg University, May 2011, pp: 1-15

[214←]

- برنامج حزب العدالة والتنمية 14 اغسطس 2001، ترجمة: طارق عبد الجليل، مركز القاهرة للدراسات التركية، ص ص:3-8

[215←]

- صدام الحجلحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية في الفترة 2002-2010، مرجع سابق، ص: 40-41، أيضاً أنظر: موقع حزب العدالة والتنمية على شبكة الانترنت، http://www.akparti.org.tr/english

[216←]

- سونر كاجابتاي، 7 أعوام من حكم حزب العدالة والتنمية الإسلامي، مجلة القلم، العدد ، 2011، ص: 3

لمزيد من التفاصيل:

-Sebnem Gümüşçü, Deniz Sert, ―The Power of Devout Bourgeouisie: The Case of Justice and Development Party in Turkey‖, Middle Eastern Studies, Vol. 45, No. 6, 2009, pp. 953-968.

- Angel Rabasa, Stephen F. Larrabee, The Real Rise of Political Islam in Turkey, Rand Corporation, Pittsburg 2008, p. 45

[217←]

- برنامج حزب العدالة والتنمية 14 اغسطس 2001، مرجع سابق، ص:77

[218←]

-Party Program of Justice and Development Party‖, (source: www.akparti.org.tr, , March 2015 http://eng.akparti.org.tr/english/partyprogramme.html

[219←]

- Sumeyye Pakdil Kesgin, The Evolution of Political Islam in Turkey: Comparing Party Programs of .Islamic. Parties in Government, Master Degree,U.S.A, University of Kansas, 2008.P:68-73

[220←]

Details See: Philip Robins, Turkey's 'double gravity' predicament: the- For Increasing foreign policy of a newly activist power, The Royal Institute of International Affairs. Vol. 89, No. 2, 2013, P: 381-397,

[221←]

-Ziya Onis, Multiple Faces of the "New" Turkish Foreign Policy: Underlying Dynamics and a Critique, Insight Turkey,Vol.13, No 1, April 2011, PP:58-63Insight Turkey Vol. 13 / No. 1 / 2011

[222←]

-Bulent Aras, Turkey and the Palestinian Question, SETA, Foundation for Political Economic and Social Reseach, Breif Policy, No.27, Jan. 2009, PP;1-12

And see: Kadir Ustun, Burga Kanat, US-Turkey Relations in The AK Party Decade, SETA, Foundation for Political Economic and Social Reseach, Breif Policy, No.62, Jan. 2013, PP:1-14 A1-14ras

[223←]

- محمد صلاح العلقامي، السياسة التركية تجاه الصراع العربي الإسرائيلي منذ عام 2002، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2014، ص ص : 210-211

[224←]

-Philip Robins, Turkey's 'double gravity' predicament: the foreign policy, Op.Cit, P:4

[225←]

- Stephen Larrabee, Turkey Discovers the Middle East, Councel Foreign Relations,Foreign Affiars, July/August 2007. Accessed: http://www.foreignaffairs.com/articles/62649/f-stephen-larrabee/turkey-rediscovers-the-middle-east

[226←]

-Bilal Sambur, The Great Transformation of Political Islam in Turkey: The Case of Justice and Development Party and Erdogan, European Journal of Economic and Political Studies, (2) 2009, P: 2-11

[227←]

- رواء جاسم السعدي، الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، مرجع سابق، ص: 87

[228←]

- الثورة الصامتة، حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2102، ترجمة: طارق عبد الجليل، أحمد سامي العايدي، أصدارات مستشارية النظام العام والأمن، (8)، ط2، انقرة، نوفمبر 2013، ص: 17

[229←]

-Toni Alaranta, Turkey Under The AKP A Critical Evaluation from The Perspective of Turkey's EU Negotiations, The Finnish Institute of International Affairs, Fill Working Paper, No 84, Feb. 2015, P:18

[230←]

- الثورة الصامتة، حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2102، المرجع السابق، ص: 19

[231←]

- المرجع نفسه، ص: 25

[232←]

- رواء جاسم السعدي، الإسلام السياسي: حزب العدالة والتنمية في تركيا ودوره في التغيير السياسي، مرجع سابق، ص: 88

[233←]

- الثورة الصامتة، حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2102، المرجع السابق، ص: 26

[234←]

- على حسين باكير،" تركيا :الدولة والمجتمع المقومات الجيو سياسية والجيو إستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مرجع سابق، ص: 32-33

[235←]

- خورشيد دلي، تركيا ما بعد الاستفتاء :معركة الدستور والانتخابات، على الرابط الآتي:

http:/ / www.wahdaislamyia.org/ issues/ 102/ kdali.htm

[236←]

- الثورة الصامتة، حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2102، المرجع السابق، ص: 29

[237←]

- الثورة الصامتة، حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2102، المرجع السابق، ص: 36-39

[238←]

- الثورة الصامتة، حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2102، المرجع السابق، ص: 46-50

[239←]

- تعد "أماصيا" اختصارا للكلمات التركية الثلاث "الأمن-الاستقرار-التكافل "، وهو اسم للبروتوكول الموقع بين وزارة الداخلية ورئاسة الأركان العامة بتاريخ 7 يوليو 1997، وبموجب بروتوكول أماصيا كان يمكن للمسئولين العسكريين استخدام سلطة التدخل في الأحداث الاجتماعية في الأحوال التي يرونها ضرورية، حتى وإن لم يستخدم المحافظ سلطة طلب التدخل العسكري= =المنصوص عليها في قانون إدارة المحافظات، وتعرضت التدخلات العسكرية التي طبقت بموجب هذا البروتوكول على مدار ثلاث عشرة عاما إلى انتقادات كثيرة، أسفرت في النهاية عن إلغاء هذا البروتوكول بتاريخ 4 فبراير 2010.

[240←]

- الاقتصاد التركي خلال عقد العدالة والتنمية، مجلة رؤية تركية، مؤسسة "ستا" للدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، 19 ديسمبر 2013. ,ص: 1

[241←]

- معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، مرجع سابق، ص: 13

[242←]

- إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008، مرجع سابق، ص: 49-52

[243←]

- معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، مرجع سابق، ص: 14

[244←]

- أمرالله إيشلر، كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي، مغزى التحولات التي حدثت في تركيا ومستقبل العلاقات العربية التركية، عمان، يناير 2011، على الرابط الآتي: http:/ / www.mesc.com.jo/ Activities/ lecture/ lecture1.html انظر أيضاً:

إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008، مرجع سابق، ص: 43-45

[245←]

- الثورة الصامتة، حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2102، مرجع سابق، ص: 95

[246←]

- الثورة الصامتة، حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2102، المرجع السابق، ص 53 انظر أيضاً: أمرالله إيشلر، كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي، مغزى التحولات التي حدثت في تركيا ومستقبل

العلاقات العربية التركية، عمان، يناير 2011، على الرابط الآتي:

http:/ / www.mesc.com.jo/ Activities/ lecture/ lecture1.htm

[247←]

- الثورة الصامتة، حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2102، المرجع السابق، ص 54

[248←]

- الثورة الصامتة، حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2102، المرجع السابق، ص 53

[249←]

- المرجع نفسه، ص 53

[250←]

- هشام الحمامي، الحركة الإسلامية في تركيا، مجلة المجتمع الكويتية، المجلد 72، العدد 1770،الكويت، 2007، ص: 14-35،

[251←]

- أمرالله إيشلر، كبير مستشاري رئيس الوزراء التركي، مغزى التحولات التي حدثت في تركيا ومستقبل العلاقات العربية التركية، عمان، يناير 2011، على الرابط الآتي: http:/ / www.mesc.com.jo/ Activities/ lecture/ lecture1.html

[252←]

- معمر خولي، الإصلاح الداخلي في تركيا، مرجع سابق، ص: 22

[253←]

- على حسين باكير،" تركيا :الدولة والمجتمع المقومات الجيو سياسية والجيو إستراتيجية النموذج الإقليمي والارتقاء العالمي، مرجع سابق، ص: 32-33

[254←]

- خورشيد دلي، تركيا ما بعد الاستفتاء :معركة الدستور والانتخابات، على الرابط الآتي:

http:/ / www.wahdaislamyia.org/ issues/ 102/ kdali.htm

[255←]

- شريف تغيان، الشيخ الرئيس رجب طيب أردوغان :مؤذن إسطنبول ومحطم الصنم الأتاتوركي، دار الكتاب العربي، دمشق 2011، ص100.

[256←]

- معهد الإحصاء التركي، تقارير صحية، 2012، موقع Turkish statisticak.org.tr

[257←]

- الثورة الصامتة، حصاد التغيير والتحول الديمقراطي في تركيا 2002-2102، المرجع السابق، ص 104

[258←]

- يرجع اهتمام الدراسة بتحليل سياسات تركيا تجاه المحيط الإقليمي إلى وجود تغيرات جذرية في توجه السياسة الخارجية التركية تجاه دول الجوار الإقليمي، حيث كانت تركيا تعتبر أن علاقاتها بمنطقة الشرق الاوسط، مبنية على توازن القوى بين فاعليين متنافسين عادة ما تقوم على التفاعلات بينهم على معادلات صفرية، ومن ثم كان =الخيار العسكري له الغلبة، باعتباره العدسة التي تنظر تركيا من خلالها على علاقاتها بالدول المختلفة، والهدف كان تقوية قدرة تركيا على ردع وحماية وحدة أراضيها. أنظر: منار الشوربجي، التوجهات الإقليمية الجديدة لتركيا، في: كمال حبيب، بيكينام الشرقاوي، وآخرون، الثقافة ودراسات الشرق الأوسط: أعمال المؤتمر العربي التركي الأول للعلوم الاجتماعية، جامعة القاهرة، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بالتعاون مع بلدية كيتشي أورين بأنقرة، 2012، ص: 256.

[259←]

- للتعرف على رؤية "أحمد داود أوغلو " بشأن دور تركيا الجديد وأسباب التغير في سياستها الخارجية، يمكن إطلاع على كتابه: العمق العمق الاستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد ثلجي، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2010.

[260←]

- Heinz Kramer, AKP ,s New Foreign Policy Between Vision and Pragmatism, German Institute for International and Security Affairs, Working Paper,PG 2, Berlin, June 2010. P14

[261←]

- شادي عبد الوهاب، أسلام جوهر، شياسة تركيا تجاه المشرق العربي، ،ص: 166

للمزيد من الإطلاع على العلاقات التركية السورية بعد حزب العدالة والتنمية، أنظر:

-William Hale, Turkey and the Middle east New Era, Insight Turrkey, Vol. 11, No. 3, 2009, PP:151-153

-Susae Elanchenny, Anatolian Janus, The AKP ,s Strategic Depth Doctrine and Turkey,s reemergence in the Middle east, Washington D.C. TUSAID- U.S, Augest 2008.

[262←]

-Hiam Malka, Turkey amd The Middle East: Rebalancing Interests, in Turkey,s Elvolving Dynamics, Center for Strategic and International Studies (CSIS), Washington, March 2009, p:74

[263←]

-Susae Elanchenny, Anatolian Janusi: The AKP’s Strategic depth Doctrine and Turkey’s SİAD-US Intern, August 2008, PP: 5-8-, T Reemergence in the Middle East

[264←]

- واجه نظام "بشار الاسد" بعد رحيل والده "حافظ الأسد"، ضغوط داخلية وخارجية مطالبة بالإصلاح السياسي والاقتصادي، والتي وصلت إلى حد تبني الولايات المتحدة الامريكية فكرة استبدال النظام السياسي السوري، وقد استقبل بالفعل الرئيس "بوش الإبن" معارضين للنظام السوري في البيت الأبيض، وكان احتلال العراق عام 2003 قد أدى لتزايد الضغوط والتهديدات الامريكية لسوريا، خصوصاً في ظل غياب عمق استراتيجي عربي نتج عن حالات توتر في العلاقات المصرية السعودية من جهة وسوريا من جهة أخرى، وهو ما دفع سوريا للبحث عن تحالفات إقليمية اخرى كبديل وكحل لحالة الحصار التي عانت منها. أنظر: دوافع تحسن العلاقات السورية التركية، ملف الاهرام الاستراتيجي، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، نوفمبر 2009.

[265←]

- ميشال نوفل، عودة تركيا إلي الشرق، مرجع سابق، ص: 78

[266←]

- ميشال نوفل، عودة تركيا إلي الشرق، مرجع سابق، ص: 81 .

[267←]

- إن مصالح تركيا في العراق يمكن إجمالها في عاملين محددين أساسيين: الأول: هو منع حزب العمال الكردستاني أو أي مجموعة كردية متمردة من إيجاد ملاذ آمن في شمال العراق، والثاني: هو خفض أثر العدوى الكردية (الطموح الكردي) على أكراد تركيا والذي يمكن أن ينجم عن النشاطات السياسية للأكراد العراقيين، الأمر الذي يتطلب احتواء الطموحات السياسية للأكراد في شمال العراق والمتمثلة في السعي لإقامة كيان ذاتي مستقل يحمل مقومات الإستقلال، وهو ما دفع الحكومة التركية إلى العمل تجاه دفع الحكومة العراقية للتغلب على الانقسامات العرقية والطائفية والإقليمية، والسعي للحفاظ على وحدة العراق كدولة مستقرة ومزدهرة حفاظاً على مصالحها. لمزيد من التفاصيل حول العلاقات التركية العراقية يمكن الإطلاع على: هنري ج. باركي، تركيا والعراق: أخطار وإمكانات الحوار، معهد السلام الامريكي، تقرير 141، واشنطن، 2005، ص:3-5

[268←]

-Frank Hyland,PKK Attacks Prompt Security Cooperation Between Turkey and Iraqi,s Kurdish Regional Government, Terrorism Focus, Vol. 5, Issue 36, 22 Oct, 2008.

[269←]

- Turkey: The PKK and a Kurdish Settlement, International Crisis Group, September http://www.crisisgroup.org/en/regions/ europe/turkey-cyprus/turkey/219-11, 2012, turkey-the-pkk-and-a-kurdish-settlement.aspx.

[270←]

محمد نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، رياض الريس للنشر والتوزيع، بيروت، 2008، ص: 283-284

[271←]

Soner Cagaptay, Tyler Evans, Turkey s Changing Relations with Iraq: Kurdistan Up, Baghdad Dawn, Policy Focus, Washington Intitute for Near East Policy, Vol.122, Oct 2012.

[272←]

محمد نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، مرجع سابق، ص: 356-357

[273←]

- عبد الله عرفان، الاقتصاد في السياسة التركية تجاه كردستان، الأهرام الرقمي نقلاً عن مجلة السياسة الدولية، القاهرة، اكتوبر 2010. http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362587

[274←]

- لقمان عمر محمود النعيمي، العلاقات التركية الإيرانية 2002-2008، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، مجلة دراسات إقليمية، العدد 17، ص: 141 وأنظر ايضاً:

PP: 153-156. And see: , Turkey and the Middle east New Era,-William Hale

-Sinan Ülgen, Nuclear Policy and Iran: An Opportunity for Turkey, The German Marshal Fund of the United State,Washinton D.C, mach 22, 2010, www. Gmfus.org.

[275←]

- مصطفى اللباد،" تطور العلاقات الإردنية -التركية وانعكاساتها على المنطقة"، موقع الجريدة، 26-6-2008، على الرابط: http://www.aljarida.com/AlJarida/Article.aspx?id=66456

[276←]

- قرارات مجلس الأمن، قرار "عدم الانتشار"،

S/RES/1929(2010): ، http://www.un.org/ar/sc/documents/resolutions/2010.shtml

For Details about Turkish Responses And Policy Influnces, See: Ian O. Lesser, Turkey, Iran, and Nuclear Risks, and see: For a more extensive discussion, see F. Stephen Larrabee and Ian O. Lesser, Turkish Foreign Policy in An Age of Uncertainty, Santa Monica, CA: Rand, 2003.

[277←]

- ميشال نوفل، عودة تركيا إلي الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الدار الربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2010، ص:78

[278←]

-For Details Look: Efraim Inbar, The Deterioration in Israeli-Turkish Relations and its International Ramifications, The Begin-Sadat Center for Strategic Studies, Bar-Ilan University, Mideast Security and Policy Studies No. 89, Feb 2011.

[279←]

- Azzman-turkish Newspaper, 8-6-2004, Acceaaed 3/5/2014.

[280←]

- لمزيد من التفاصيل، أنظر: منار الشوربجي، التوجهات الإقليمية اجديدة لتركيا، في: (عمرو الشوبكي، بيكينام الشرقاوي، وىخرون، تركيا بين حضارتين، على ضوء انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، مرجع سبق ذكره، ص: 261-262 .كذلك أنظر:

Barry Runin, Turkish Regime Change Sides, West Averst Eyes, June 16, 2010, http://www.rubincenter.org/2010/06/turkish-regime-changes-sides/ accessed: 23 murch 2015.

[281←]

- المصالح المتشاحنة ما بين اسرائيل وتركيا، رؤية إسرائيلية، قراءات استراتيجية، مركز الأهرلم للدراسات السياسية والاستراتيجية، 1/10/2009، أيضاً لمزيد من التفاصيل حول الموضوع، أنظر: أمجد احمد جبريل، =العامل الثقافي والعلاقات العربية التركية: دراسة في واقع العلاقات ومستقبلها من وجهة نظر عربية، في: (كمال حبيب، بيكينام الشرقاوي، وآخرون، الثقافة ودراسات الشرق الاوسط: إعمال المؤتمر العربي التركي الأول للعلوم الاجتماعية، مرجع سبق ذكره، ص: 116-117. أنظر ايضاً حول العلاقات التركية الإسرائيلية:

-Bruce Maddy-Weitzman and Asher Susser, urkish-Israeli Relations in a Trans-Atlantic Context(Wider Europe and the Greater Middle East) , Conference Proceedings, The Moshe Dayan Center for Middle Eastern and African Studies, Tel Aviv University, April 2005.

-Çevik Bir and Martin Sherman, Formula for Stability: Turkey Plus Israel, Middle East Quarterly, Vol.9, No.4,
Fall 2002, pp. 23-32

-Ali Balci and Tuncay Kardas, The Changing Dynamics of Turkey's Relations With Isreal: An Analysis of 'Securitiation, Insight Turkey, Vol.14, No. 2, Spring 2012, PP:99-120,

[282←]

- Atilla Sandikli, Ataturks Foreign Policy Strategy and Eu, Wise Men Center for Strategic Studies, Istanbul, 21 April 2008.

http://www.bilgesam.org/en//incele/1374/-ataturk%C2%92s-foreign-policy-strategy-
at: 28/2/2015.and-eu/#.VPMGQfnF9sc

[283←]

- باكينام الشرقاوي، الانطلاقة الإقليمية التركية..لماذا؟ وكيف، مرجع سابق:

http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&ArticleID=32557

[284←]

-Abbas Djavadi, U.S. Supports Greater Regional Role For Turkey, February 19, 2009, radio free europe.

http://www.rferl.org/content/US_Supports_Greater_Regional_Role_For_Turkey/1495939.html

[285←]

-Baran Zeyno, The AKP The AKP s Foreign Policy in (Torn Country: Turkey Between Secularism and Islamism), Hoover Institution Stanford University, Juley 2010, pp: 108-113

[286←]

- For details: Patricia Carley, Turkey’s Role in the Middle East, A Conference Report, United States Institute of Peace, Washington,2005,

[287←]

- مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية لحزب "العدالة والتنمية": خلفيات أيديولوجية أم مصالح وطنية، مجلة شرق نامة، العدد السابع، القاهرة، أكتوبر 2010، ص: 112

[288←]

- أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي، مرجع سابق، ص: 430

[289←]

- علي جلال معوض، الرؤية التركية للامن الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مجلة أوراق الشرق الأوسط، العدد، 2006، ص: 6-8 أيضاً أنظر حول تصور " أحمد داود أوغلو" للرؤية التي يجب ان تقوم عليها السياسة الخارجية التركية:

Ahmet Davutoglu, Turkey’s Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007, Insight Turkey, Vol.10 ,No 1, 2008,P: 77-96.nsight Turkey Vol. 10 / No. 1 / 2008

pp. 77-96

[290←]

-Bulant Aras, Aylin Gorener, National Role Conceptions and Foreign Policy Oriention: The Ideational Bases of the Justice and Development Party,s and Foreign Policy Activism in the Middle East, Journal of Balkan and Near Eastern Studies, 12 (1) ,2010 P: 81-82

[291←]

Ahmet Davutoglu, Turkey's Foreign Policy Vision: An Assessment of 2007, Op.Cit, P: 79

[292←]

Davut Han Aslan, Turkey's Foreign Policy of the Justice and Development Party Governments (2002–2011), PhD Dissertation, Faculty of Journalism and Political Science, University of Warsaw,Jine 2012, P: 70.

[293←]

The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy, MiddleAlexander Murinson, Eastern Studies, Vol.42, No.6, PP: 945-064, November 2006, Accessed on 19 murch .2015

http://www.academia.edu/449496/The_Strategic_Depth_Doctrine_of_Turkish_Foreign_Policy

[294←]

- ميشيل نوفل، عودة تركيا إلى الشرق، مرجع سابق، ص:36

[295←]

-For a detailed analysis of Turkey's foreign policy in Özal period see:

Sedat Laçiner, Turgut Özal Period in Turkish Foreign Policy: Özalism‖, USAK Yearbook of International Politics and Law, 2009, Vol. 2, PP:. 153-205. Accessed Turkish Weekly on 19 Murch 2015 , http://www.turkishweekly.net/article/333/turgut-ozal-period-in-turkish-foreign-policy-ozalism.html

[296←]

-Sedat Laçiner, Turgut Özal Period in Turkish Foreign Policy,…… OP. Cit, P: 153 And:

For a detailed analysis of Turkey's foreign policy in Özal period See: Bülent Aras, Dispending with Tradition? Turkish Politics and International Society during The

Özal Decade 1983 - 1993‖, Middle Eastern Studies, Vol. 37, No.1, January 2001, P: http://www.tandfonline.com/loi/fmes20.78. Published online: 08 Sept 2010,

And See: Hasan Kösebalan, Turkish Foreign Policy: Islam, Nationalism and Globalisation, Palgrave Macmillian, New York, 2011, p. 118.

[297←]

-Soner Çağatay, ―Is Turkey Leaving the West?‖, Foreign Affairs, October 2009

[298←]

-Ottomanism, see: Agnes Czajka and Edward For a detailed analysis of Neo Wastnidge, The Centre of World Politics: Neo-Ottomanism in Turkish Foreign and Domestic Politics, 'Turkey's Middle East Policies.
. ACCESSED: 2015-03-19 And http://web.isanet.org/Web/Conferences/GSCIS
See:

-Miloš Đinđić, Neo-Ottomanism – a doctrine or a foreign-policy practice, Book Review, Westerns Security Observer, No 18, June-September 2010, PP: 2-5.

[299←]

-Ahmet Davutoğlu‖, (source: www.mfa.gov.tr, <http://www.mfa.gov.tr/ahmet-davutoglu.en.mfa>, January 2012).

[300←]

-Ioannis N Grigoriadis, The Davutoğlu Doctrine and Turkish Foreign Policy, Hellenic Foundation for European and Foreign Policy(Eliamp),Bilkent University,Working Paper, No.8,April 2010, PP:3-4.

[301←]

- هاينكس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مرجع سابق، ص: 17-18

[302←]

- جلال ورغي، الحركة الإسلامية التركية، مرجع سابق، ص: 68

[303←]

- محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، في مؤتمر العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، سمير عطية وآخرون، تقديم: محمد نور الدين، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2012، ص:574

[304←]

- محمد عبد القادر، تحولات السياسة الخارجية التركية في عهد حزب العدالة والتنمية، في مؤتمر العرب وتركيا، تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، سمير عطية وآخرون، 2012، ص: 575.

[305←]

- Ahmet Davutoglun; "Turkish Vision of Regional and Global Order: Theoretical Background and Practical Implementation", Political Reflection, Vol.1, No.2, June-July-August 2010, Lecture at the Conference Of Turkey's Foreign Policy in a Changing World at the University of Oxford, p.43.

[306←]

-loannis N. Grigoriadis, The Davutoglu Doctrine and Turkish Foreign Policy, Working Paper No 8/2010, Bilkent University. April,2010. http://www.eliamep.gr/en/all-publications/working-papers/the-davutoglu-doctrine-and-turkish-foreign-policy/

[307←]

- ميشال نوفل، تركيا في العالم العربي: الإطار المفاهيمي لإعادة توجيه السياسة الخارجية التركية، مرجع سابق، ص: 32، ولمزيد من التفاصيل أنظر: أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، كموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد ثلجي، طارق عبد الجليل، الدار العربية ناشرون ومركز الجزيرة،ط2، بيروت، 2011.

[308←]

- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، كموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق،2011، ص: 180.

[309←]

- انظر إحصائية منشورة حول موقف الرأي العام التركي من الإنضمام للاتحاد الأوروبي، تبيّن بوضوح تراجع التأييد لمشروع الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي: ففي عام 2004 بلغت 73% مقابل % 38 عام 2010، كذلك =بالنسبة للرأي العام التركي من حلف الناتو، فقد أظهرت الأرقام تراجع في رغبة بقاء تركيا في حلف شمال الأطلسي، ففي عام 2004 بلغت النسبة 53% مقابل 30% عام 2010. أنظر:

Turkey and the West — Drifting Away on:Transatlantic trends partners, The German Marshall Fund of the United State, 2010, p:24 ,
http://trends.gmfus.org/archives/transatlantic-trends/transatlantic-trends-2010/

[310←]

- ميشال نوفل، تركيا والعالم العربي، الإطار المفاهيمي لإعادة توجيه السياسة التركية، مرجع سابق، 33-34.

[311←]

- للمزيد من الإضطلاع على أهمية القوة الناعمة كأداة من أدوات السياسة الخارجية التركية يمكن النظر إلى:

İbrahim Kalin, Soft Power and Public Diplomacy in Turkey, Perceptions, Autumn 2011, Vol. XVI, No 3, PP: 5-23 And See: Selcen Öner, Soft Power in Turkish Foreign Policy: New Instruments and Challenges, Bahçeşehir University, Istanbul, Euxeinos 10 (2013), P:2-9

[312←]

-Ahmet Davutoğlu, ―Turkey‘s Zero - Problems Foreign Policy‖,

(source:www.foreignpolicy.com, <http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/05/20/turkeys_zero_problems_foreign_policy?page=full>, November 2010).Accessed at: 24/Feb/2015.

[313←]

http://www.mfa.gov.tr/komsularla-sifir-sorun-politikamiz-ar.ar.mfa-

موقع وزارة الخارجية التركية: (Accessed in 17/2/2015)

[314←]

-Ahmet Davutoğlu, ―Turkey‘s Zero - Problems Foreign Policy, http://www.foreignpolicy.com/articles/2010/05/20

[315←]

loannis N. Grigoriadis, The Davutoglu Doctrine and Turkish Foreign Policy, Op. Cit, P: 6

[316←]

For a comprehensive coverage of Turkey’s relations with is neighbors see: Mustafa Kibaroğlu, What Went Wrong With The “Zero Problem With Neighbors” Doctrine? Turkey policy Quarterly, Istanbul, Vol 11,No.3, spring 2013.

[317←]

- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص: 5

[318←]

- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص: 612، ولمزيد من التفاصيل أنظر، أحمد داود أوغلو، رؤية تركيا في السياسة الخارجية، مجلة إنسايت تيركي، المجلد 10، العدد الأول، شتاء 2008، ص: 77-96.

أيضاً أنظر:

Ahmet Davutoğlu, Principles of Turkish Foreign Policy and Regional Political /www.sam.gov.trStructuring, vision paper, center for strategic research, april 2012, and: Principles Of Turkish Foreign Policy", Address by H.E. Foreign Minister of Republic of Turkey Ahmet Davutoğlu, SETA Foundation's Washington D.C. Branch, 8 Dec. 2009, Grand Ballroom, Mayflower Hotel, Washington D.C. 12.15pm EST.

[319←]

- محمد بوبوش، الدور التركي المتصاعد إلى أين؟، الرباط، جامعة محمد الخامس، نوفمبر 2011، ص: 2-3

For details: Principles Of Turkish Foreign Policy", Address by H.E. Foreign Minister of Republic of Turkey Ahmet Davutoğlu, SETA Foundation's Washington D.C. Branch, 8 Dec. 2009, Grand Ballroom, Mayflower Hotel, Washington D.C. 12.15pm EST.

[320←]

- لقمان عمر النعيمي، التوجهات الجديدة في سياسة تركيا، جامعة الموصل، مجلة دراسات إقليمية، مجلد 8العدد 25، ص:91-92.

ULUTAŞ, Ufuk; "Turkish Foreign Policy in 2009: A Year of Pro-activity", Insight Turkey- Commentaries, Vol.12, No 1, 2010, p.1.

[321←]

- فتيحة ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، مجلة المفكر، العدد 5، الجزائر، ص: 210.

[322←]

- محمد نور الدين، السياسة الخارجية.. أسس ومرتكزات، في: تركيا بين رهانات المستقبل وتحديات الواقع،تحرير محمد عبد العاطي، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة 2009،، ص: 138

*The term 'Soft Power' is firstly introduced to the field of International Relations by Joseph Nye in 'Bound to Lead (1990)', meaning 'the ability to get what you want through attraction rather than through coercion

[323←]

-The 2001 AKP Party Program, Article VI, 'Foreign Policy', available at politika-_79.html?pID=50.-http://web.akparti.org.tr/vidis

[324←]

- أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص: 613-614

[325←]

- حسن نافعة، العرب والنموذج التركي في السياسة الخارجية التركية، جريدة المصري اليوم، 3-7-2011، الرابط:

http://www.almasryalyoum.com/news/details/208865

[326←]

- أحمد داود أوغلو، نظرية العمق الاستراتيجي، مرجع سابق، ص: 586

[327←]

- فتيحة ليتيم، تركيا والدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط، مرجع سابق، ص: 212، أيضاً انظر: جراهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة، مرجع سابق، ص: 208.

[328←]

- عمار جفال، التنافس الإيراني التركي عل آسيا الوسطى والقوقاز، دورية دراسات إستراتيجية، الرابط:

/http://www.univ-biskra.dz

[329←]

- مصطفى اللباد، الابعاد الجيوبولتيكية للحوار العربي التركي الايراني ..على الموقع الاليكتروني الآتي: مركز الشرق العربي، للدراسات الحضارية والاستراتيجية، لندن:

http://www.asharqalarabi.org.uk/m-w/b-waha-752.htm

[330←]

- مصطفى اللباد، السياسات الإقليمية لحزب "العدالة والتنمية"، مرجع سابق، ص: 115

[331←]

- مصطفى اللباد، أوروبا وسياسة تركيا الشرق أوسطية، مجلة السياسة الدولية، العدد 182، أكتوبر 2010، أيضاً أنظر حول الموضوع: سرمد عبد الستار امين، الولايات المتحدة الامريكية وتركيا: إعادة تفعيل الشراكة الاستراتيجية في منطقة الشرق الاوسط، جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، دراسات دولية، العدد 49، نيسان 2011.، ص ص: 51-88

[332←]

- إسلام جوهر، شادي عبد الوهاب، سياسة تركيا تجاه الشرق العربي، مرجع سابق، ص: 154

[333←]

- هدى ميتكيس، موقع الدائرة العربية من الدور الإقليمي لمصر، في: التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، مرجع سابق، ص: 47-48

[334←]

- برنامج حزب العدالة والتنمية، 14 أغسطس 2001، ترجمة: طارق عبد الجليل، مركز القاهرة للدراسات التركية، ص: 5

[335←]
- للمزيد حول موضوع العلاقة بين الشخصية وصنع السياسة الخارجية، أنظر:

Foreign Policy Research" (with Paul Labmert) in Stuart Nagel"Charles F. Hermann, .(ed.) Basic Literature in Policy Studies. Greenwich, Conn.: Jai Press, 1984

Nicholas Fred Martini, The Role of Idelogyin Foreign Policy Attitude Formation, PhD (Doctor of Philosophy) thesis, University of Iowa, 2012., This dissertation is http://ir.uiowa.edu/etd/3347available at Iowa Research Online:

Influnce of Personality Factors onSimone T. A. Phipps, Leon C. Prieto, The Transformation Leadership: Exploring the Moderating Role of Political Skill, Regent University , International Journal of Leadership Studies, Vol. 6 Iss. 3, 2011

,InternationalCAITLIN SMITH, Personality in Foreign Policy Decision-Making relations, University of Leeds 16 Oct. 2012

Hermann, M.G (1980) Explaining Foreign Policy Behaviour Using the Personal haracteristics of Political Leaders. International Studies Quarterly 24(1) pp.7-46.

[336←]
- يقصد بالنخبة، هنا مجموعة الافراد التى تمتلك ادوات القوة السياسية فى المجتمع بحيث تستطيع التحكم فى رسم السياسة العامة وصنع القررات الرئيسية سواء الداخلية منها او الخارجية. حيث تتواجد فى كل المجتمعات الانسانيه و النظم السياسيه المتقدمه والناميه مجموعه قليله تمثل النخبه و مجموعه كثيره العدد محكومة , ووفقا لكثير من اصحاب نظريات النخبه عن الصفوه , فهى الاقليه التى تتمتع بالقوه الاقتصاديه و السياسيه و الامتياز و المكانه و بالتالى تلعب دورا محوريا فى عمليه اتخاذ القرار و التى تتضمن مجال السياسه الخارجيه . أنظر :محمد السيد سليم. تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 187.

[337←]
- لمزيد من التفاصيل، محمد محمد توفيق، كمال أتاتورك، دار الهلال، القاهرة، 1936.

[338←]
- لمزيد من التفاصيل، أنظر: حسين بسلي وعمر أوزباي، رجب طيب أردوغان، قصة زعيم، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، بيروت، 2011.

[339←]
- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، بيروت، 1997، ص:238

[340←]

- عارف محمد خلف، الدور الإقليمي التركي، مرجع سابق، ص: 15.

[341←]

For a comprehensive analysis, see Alexander Murinson, "The Strategic Depth Doctrine of Turkish Foreign Policy." Middle Eastern Studies, 42 (6), pp. 947–961.

[342←]

عارف محمد خلف، الدور الإقليمي التركي، مرجع سابق، ص: 16.

[343←]

- Idris Bal, Turkey's Relations with the West and the Turkic Republics: The Rise and Fall of the "Turkish Model" (Aldershot, England: Ashgate, 2000), p. 232. See an article by one of the key advocates of the concept of "moderate Islam," Graham Fuller, "The Future of Political Islam." Foreign Affairs, Vol.8, March/April 2002, pp.48-60; and Angel Rabasa, Cheryl Benard, Lowell H. Schwartz, Peter Sickle, Building Moderate Muslim Network [policy paper], RAND Corporation, Santa Monica, California, 2007.

[344←]

- عارف محمد خلف، الدور الإقليمي التركي، مرجع سابق، 2010، ص: 16.

[345←]

- محمد نور الدين، الدور التركي في الشرق الاوسط، مرجع سابق.

[346←]

- مثل الجهود التي بذلتها تركيا من أجل الوساطة بين الأطراف اللبنانية المتصارعة، والوصول على حل وسط يرضي الجميع، وكذلك عرض الوساطة بين طرفي الإنقسام الفلسطيني، حركتي فتح وحماس من أجل المصالحة، بالإضافة إلى السعي التركي للوساطة بين سوريا وإسرائيل.

[347←]

- أحمد داود أوغلو، العمق الإستراتيجي: موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، ترجمة: محمد ثلجي ومصطفى اللباد، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط2،بيروت، 2011، ص 12

[348←]

- أحمد داود أوغلو، قناة الجزيرة، برنامج لقاء اليوم، 14/2/2011.

[349←]

- خطاب "رجب طيب أوردوغان" لقناة المستقبل اللبنانية بتاريخ 18/11/2010

[350←]

- هاينس كرامر، تركيا كقوة إقليمية جديدة: دراسة للمفهوم السياسي الإستراتيجي، شؤون الأوسط، العدد 55، سبتمبر 1996، ص: 24.

[351←]

- علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيو- استراتيجية، النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي، من تركيا بين تحديات الداخل ورهانات المستقبل، تحرير: محمد عبد العاطي، الدار العربية للعلوم ومركز الجزيرة للدراسات، 2009، ص: 15. كذلك أنظر: موفق بني عامر، صحوة الرجل المريض، مؤسسة الريان للطباعة والنشر، ط9، بيروت، 1999، وأنظر أيضاً: ياسر أحمد حسن، تركيا: البحث عن الذات، دار الأسرة العربية، القاهرة، 2006، ص: 15

[352←]

- علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيو- استراتيجية، النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص: 16

[353←]

- علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيو- استراتيجية، النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص: 17

[354←]

- خورشيد حسين دالي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، اتحاد الكتاب العرب، 1999، ص: 9.

* فريدريك راتزل مفكر ألماني، عاش خلال الفترة (1844-1904)، يعتبره البعض مؤسس علم الجغرافيا الحديث، وله عدة منشورات منها كتاب حول جغرافية الإنسان، وكتاب عن العوامل التي تتحكم في توزيع الإنسان في الكرة الارضية.

[355←]

- محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سابق، ص: 150

[356←]

- خورشيد حسين دالي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، ص:10

[357←]

- مطيع بكر، الموسوعة الجغرافية، ط1، دار صنعاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص: 23، كذلك أنظر: عبد المالك محزم، البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الحاج خضر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2009، ص: 30-32.

[358←]

- محمد صادق اسماعيل، التجربة التركية من أتاتورك إلى أردوغان، القاهرة، العربي للنشر والتوزيع، 2013، ص: 9

[359←]

- علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيو- استراتيجية، النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص:21

[360←]

- انظر موسوعة ويكيبيديا، جغرافية تركيا، (en.wikipedia.org/wiki/geography.of-Turkey)، انظر أيضاً: محمد صادق اسماعيل، التجربة التركية، من أتاتورك إلى أردوغان، مرجع سابق، ص:11-12.

[361←]

Helen Chapin Metz, ed. Turkey: A Country Study. Washington: GPO for the Library of Congress, 1995. http://countrystudies.us/turkey/

[362←]

- عارف محمد خلف، الدور التركي الإقليمي، كلية القانون، قسم العلوم السياسية، جامعة تكريت، ص: 5، أنظر كذلك: عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، الرياض، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، كلية العلوم العسكرية، الرياض، 2013، ص: 9

For further See: Mustafa Aydın, ―The Determinants of Turkish Foreign Policy and Turkey‘s European Vocation‖, The Review of International Affairs, 2003, Vol. III, No. 1, p. 197.

[363←]

For further See: Mustafa Aydın, ―The Determinants of Turkish Foreign Policy and Turkey‘s European Vocation‖, The Review of International Affairs, 2003, Vol. III, No. 1, p. 197.

[364←]

- Figures for all countries from CIA, The World Factbook, various dates.

[365←]

- محمد صادق اسماعيل، التجربة التركية، من أتاتورك إلى أردوغان، مرجع سابق، ص:9-10.

[366←]

-CIA, The World Factbook, June 24, 2010

[367←]

-http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=Turkey

[368←]

- عبد المالك محزم، البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة، مرجع سابق، ص: 37

[369←]

- عيساوة آمنة، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص:85، أيضاً أنظر: بدر خان علي، تركيا بين دورها الإقليمي المتعاظم ومشكلتها الكردية المستعصية، www.annidaa.org

[370←]

-For additional background, see: Refik Erzan, “Turkey’s Economic Prospects: As Good Economic Bulletin, Carnegie Endowment for as it Gets?,” International International Peace, June 29, 2010.

[371←]

- Secil Pacaci Elitok, Thomas Straubhaar, The Turkish Economy after the Global Economic Crisis, Hamburg Institute of International Economics (HWWI) 20. May www.hwwi.org, and the The Transatlantic Academy, Washington2010,Germany, , pp6-7.D.C, www.transatlanticacademy.org

[372←]

- عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، مرجع سابق، ص: 10

For additional background, see Refik Erzan, “Turkey’s Economic Prospects: As Good Economic Bulletin, Carnegie Endowment for as it Gets?,” International International Peace, June 29, 2010.

Carol Migdalovitz, Turkey: Politics of Identity and Power, August, Congressional Research Service 13, 2010. www.crs.gov

[373←]

-http://www.welt.de/debatte/kommentare/article7436815/Ohne-die-Tuerkei-versinkt-die-EU-im-Mittelmass.html (Accessed june 2013)

[374←]

- George Friedman: The Next 100 Years (A Forecast for the 21st Century). New York (Anchor Books), Paperback edition of January 2010, page 145. Fridman than goes

on: “By 2020 Turkey will be a surging, fairly stable economic and military power in a sea of chaos” (page 145).

[375←]

- محمد إبراهيم السقا، هل يتكامل العرب مع تركيا، المجلة الاقتصادية الإلكترونية، العدد 6647، 23/12/2011، أنظر أيضاً: www.aleqt.com

[376←]

- تقارير صندوق النقد الدولي وتقارير البنك الدولي خلال الفترة 1998، 1999، 2000.، على الرابط: www.IMF.org www Worldbank.orgor .

[377←]

- الاحصاءات الواردة في هذه الفقرة مأخوذة من مصادر متعددة منها: معهد الاحصاء التركي، مؤسسة الاحصاءات الرسمية للاتحاد الأوربي Eurostat، الإدارة العامة للشؤون المالية والاقتصادية في المفوضية الأوروبي

http://ec.europa.eu/eurostat/collections/publications-guidelines

http://www.turkstat.gov.tr/Satis.do?metod=Giris

[378←]

- مهدي كاكايي، تركيا إلى أين، سلسلة مقالات في موقع مركز كلكامش للدراسات والبحوث، 6/10/2008.

[379←]

- موقع Population Reference Bureau 2008

[380←]

- The Shipbuilding Industry in Turkey, OECD ouncil Working Party on Shipbuilding (WP6), September 2011, p: 5

[381←]

- إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008، مرجع سابق، ص: 50.

[382←]

-For Incressing Details about Basic Economic Indicators See: Mehmet Ugur, Turkish economic policy under AKP government: an assessment for 2002-2007, University of Greenwich, 24. April 2008.

[383←]

- النظام السياسي في تركيا (نظام الحكم - المؤسسات)، مركز سوريا للبحوث والدراسات، النشر: ١ أيلول 2014، الساعة: 14:36، بالإضافة يمكن النظر إلى:

accessed:http://www.invest.gov.tr/ar-SA/turkey/factsandfigures/Pages/TRSnapshot.asp 24 march 2015

[384←]

- إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008، مرجع سابق، ص: 52

[385←]

- إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008، المرجع نفسه، ص: 52

[386←]

- إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008، المرجع نفسه، ص: 53

[387←]

- إبراهيم أوزتورك، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي 2002-2008، في تركيا بين تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، ط1، مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم، بيروت، 2009ص: 61

[388←]

- المؤشرات الاقتصادية الكلية 2010، IMF, World Economic outlook database,oct.2011

[389←]

- عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، مرجع سابق، ص: 12

[390←]

- عارف محمد خلف، الدور التركي الإقليمي، مرجع سابق، ص:13، www.iasj.net/iasj ، كذلك أنظر: علي حسين باكير، الاقتصاد التركي، معجزة حزب العدالة والتنمية، 2007، موقع وكيبيديا الأخوان المسلمون، http://www.ikhwanwiki.com

[391←]

- عارف محمد خلف، الدور التركي الإقليمي، مرجع سابق، ص: 14 www.iasj.net/iasj

[392←]

- تقرير التوقعات الاقتصادية الصادر عن صندوق البنك الدولي في أبريل 2012، ومعهد الإحصاء التركي لعام 2012

[393←]

موقع cia، fact book، تقديرات 2011.

[394←]

- تقرير رقم 86 عن التوقعات الاقتصادية للدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

[395←]

- المؤشرات الاقتصادية الاساسية، 2010، IMF, World Economic outlook database, Oct.2011.

[396←]

- عصام فاعور ملكاوي، تركيا والخيارات الإستراتيجية المتاحة، مرجع سابق، ص:18.

[397←]

- عبد المالك محزم، البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة، مرجع سابق، ص:40.

[398←]

- http://www.moqatel.com/openshare/behoth/siasiaz21/TurkeyEu.

[399←]

- علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيو- استراتيجية، النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص: 37، أنظر أيضاً: مقال لـــ "علي حسين بكير"، القوات المسلحة التركية تحت المجهر، صحيفة السياسة الكويتية، 1/11/2007.

[400←]

- علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيو- استراتيجية، النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص:38.

[401←]

- علي حسين باكير، تركيا: الدولة والمجتمع، المقومات الجيوسياسية والجيو- استراتيجية، النموذج الإقليمي والإرتقاء العالمي، مرجع سابق، ص:39.

[402←]

- www.globalfirepower.com/countries-comparison-detail.asp, مكتبة الكونغرس الأمريكي 3/1/2013

[403←]

- أنظر لمفهوم الإقليمية والنظام الإقليمي:

- محمد السعيد إدريس، مستقبل النظام العربي: بين التطورات الجديدة في هيكلية النظام الدولي وتداعيات الثورات العربية، المركز العربي للبحوث والدراسات، 13 يناير 2015، على الرابط: http://www.acrseg.org/36537.

Roland I. Yalem, Regionalism and World Order (Washington, D.C.: Public Affairs Press. 1985):, And Joseph S. Nye, Jr., Comp., International Regionalism: Readings (Boston, Mass: Little, Brown, 1968). And Inis L.Claude, Jr. Swords into Plowshares:

The Problems and Progress of International Organization, 4 th, ed.(NewYork: Random House, 1971).

[404←]

- محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق، ص ص: 122-123

[405←]

- علي الدين هلال، وجميل مطر، النظام الإقليمي العربي، مرجع سابق، ص: 18

[406←]

- هاينس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مرجع سابق، ص: 166.

[407←]

- هاينس كرامر، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد، مرجع سابق، ص: 166-167.

[408←]

- مليحة ألتون ايشيك، الخيارات الاستراتيجية لتركيا، إقليمياً ودولياً، وموقع الوطن العربي منها، ورقة مقدمة إلى: الحوار العربي – التركي بين الماضي والحاضر: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات =الوحدة العربية والمؤسسة العربية للديمقراطية ومركز الاتجاهات السياسية العالمية في اسطنبول، مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت، 2010، ص: 53-54.

[409←]

- أسد أرسلان، حلف شمال الاطلسي وموقع تركيا المستقبلي، مجلة شؤون الأوسط بيروت، العدد 116، خريف 2004، ص: 126، أيضاً أنظر: محمد نور الدين، تركيا والاتحاد الأوروبي: الهوية والرهانات والشرق الاوسط، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، خريف 2004، ص: 74.

[410←]

- فارس تركي محمود، المحدد الامريكي في السياسة التركية، تجاه المنطقة العربية 2001-2010، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية 9، العدد 30، ص ص:2-3.

[411←]

- محمد نور الدين، تركيا في الزمن المتحول، قلق الهوية وصراع الخيارات، مرجع سابق، ص: 239.

[412←]

- Walker, Joshua. "The Shadow of the Strategic Alliance: Americans Influence on Turkeyes Middle East Policy" Paper presented at the annual meeting of the ISA's 49th annual convention, bringing, multiple, divides, Hilton San Francisco, san francisco, CA, USA, Mar 26, 2008,

http://citation.allacademic.com/meta/p252204_index.html>.

[413←]
- باكينام الشرقاوي، الانطلاقة الإقليمية التركية..لماذا؟ وكيف، موقع أخبار العالم، نقلاً عن موقع إسلام أونلاين، الرابط:

http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&ArticleID=32557.

[414←]
- Henri J. Barkey, Turkey's Strategic Future: A US Perspective, on Turkey's Strategic Future, working paper No. 13, of the european security forum, may 2003, p: 9

http://www.isn.ethz.ch/Digital-Library/Publications/Detail/?ots591=0c54e3b3-1e9c-be1e-2c24

[415←]
- أيمن طلال يوسف، روسيا البوتينية بين الاوتوقراطية الداخلية والاولويات الجيوبولتيكية الخارجية، 2000-2008، مجلة المستقبل العربي، العدد: 358، 12/2008، ص: 86. وأنظر لمزيد من التفاصيل:

Rouben Azizian, Amarriage of Convenience: Russia and U.S.foreign policy, Asian Affairs
Taylor & Francis, Ltd , Vol. 30, No. 2, 2003, pp: 151-159,
http://www.jstor.org/stable/30172855

[416←]
- باكينام الشرقاوي، الانطلاقة الإقليمية التركية..لماذا؟، مرجع سابق

[417←]
- لقمان عمر محمود، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الامريكية 2003-2006، مجلة دراسات إقليمية، مركز الدراسات الإقليمية. جامعة الموصل العدد 8، نوفمبر 2007، ص: 2. الرابط:

www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=6413

[418←]
لقمان عمر محمود، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية الامريكية 2003-2006، مرجع سابق، ص: 12.

[419←]
- إبراهيم البيومي غانم، وثيقة الشراكة التركية- الأمركية وأثرها على القضايا العربية، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، ملف الاهرام الإستراتيجي، الرابط:

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/FI1E101.HTM

[420←]

محمد صادق، الدور التركي الجديد بين القلق والرضا الأميركيين، جريدة البيان الإماراتية، 14 فبراير 2009:

http://www.albayan.ae/paths/1233755871905-2009-02-14-1.405608

[421←]

- محمد صادق، الدور التركي الجديد بين القلق والرضا الأميركيين، مرجع سابق.

[422←]

- محمد صادق، الدور التركي الجديد بين القلق والرضا الأميركيين، مرجع سابق.

[423←]

For details: Bulent aliriza and bulent aras,U.S.-Turkish Relations a review at the - beginning of the third decade of the post–cold war era, Center for Strategic and International Studies (CSIS), and Center for Strategic Research, November 2012, P:7.

And look: Ariel Cohen, Obama's Best Friend? The Alarming Evolution of US-Turkish -ilan university MideastRelations, The begin-sadat center for strategic studies bar Security and Policy Studies No. 100, may 2013. And look:

http://www.euractiv.com/energy/obama-backs-turkeys-strategic-en-news-221661

[424←]

خليل العناني، مع الولايات المتحدة الأمريكية... مصالح إستراتيجية، في تركيا بين رهانات المستقبل وتحديات الواقع، مرجع سابق، ص: 156.

[425←]

- فارس تركي محمود، المحدد الامريكي في السياسة التركية، مرجع سابق، ص: 5.

[426←]

- باكينام الشرقاوي، الانطلاقة الإقليمية التركية..لماذا؟، مرجع سابق:

http://www.akhbaralaalam.net/index.php?aType=haber&ArticleID=32557

[427←]

- توجهت شبكة إسلام أون لاين. نت إلى مجموعة من الصحفيين والباحثين الأتراك لمحاولة استكشاف أسباب هذا التحرك التركي، رسميا وشعبيا، واستشراف مستقبل الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، سيما في ضوء حالة الحراك الموتقعة على صعيد ملفات الشرق الأوسط في الآونة المقبلة. الرابط:

http://www.onislam.net/arabic/newsanalysis/analysis-opinions/islamic-world/111690-2009-01-08%2022-09-08.html

[428←]

- نعمان الزياتي، الدور التركي الجديد، الأهرام الاقتصادي، 19 سبتمبر 2009:

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=640153&eid=841

أيضاً أنظر: نتالي توتشي، أبعاد الدور التركي في الشرق الاوسط، مجلة السياسة الدولية، القاهرة، أكتوبر 2010:

http://digital.ahram.org.eg/Policy.aspx?Serial=362579

[429←]

- أردوغان في بيان للخارجية التركية حول العدوان على غزة، 15 نوفمبر 2012، أيضاً أنظر: محمد صادق، الدور التركي الجديد بين القلق والرضا الأميركيين، مرجع سابق.

[430←]

- موقع أخبار الشرق – الثلاثاء 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009:

http://www.thisissyria.net/2009/11/24/syriatoday/01.html

[431←]

- موقع أخبار الشرق – الثلاثاء 24 تشرين الثاني/ نوفمبر 2009، المرجع السابق.

[432←]

- Turkey-Iran Economic and Trade Relations, http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-commercial-and-economic-relations-with-iran.en.mfa.

[433←]

- أنظر لمزيد من التفاصيل حول العوامل المؤثرة الكامنة في مدى ارتباط توجه تركيا نحو الوطن العربي ومصالح المجتمع التركي:

Nader Habibi,Joshua.w.Walker, Whatis Driving Turkey's Rengagement with the Arab World, Middle East , Brief Barndeis University,Crown,Center for Middle Eastern Studies, No. 49 ,April 2011.
http://www.brandeis.edu/crown/publications/meb/meb49.html >.

[434←]

- بولنت أراس وبينار أكبينار، السياسة الخارجية الجديدة لتركيا وانعكاساتها علي الشرق الأوسط، مجلة شرق نامه، العدد 7، القاهرة: مركز الشرق للدراسات الإقليمية والاستراتيجية،القاهرة، 2010، ص: 102، و: علي جلال معوض، العثمانية الجديدة. الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، القاهرة، أكتوبر 2009، ص:2، أنظر أيضاً:

Pivotal State in the Muslim Graham E. Fuller, The New Turkish Republic: Turkey as a Peace, 2008 World (Washington, DC: United States Institute of

[435←]

- لمزيد من التفاصيل، أحمد داود أوغلو، العمق الاستراتيجي، كموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص: 441.

[436←]

- عارف محمد خلف، الدور التركي الاقليمي، مرجع سابق، ص: 10 .

[437←]

- صدام الحجاحجة، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الاستراتيجية للعلاقات العربية التركية 2002-2010،مرجع سابق، ص: 63.

[438←]

- عارف محمد خلف، الدور التركي الاقليمي،مرجع سابق، ص: 11.

[439←]

- أحمد داود أوغلو، العمق الاسترتيجي، كموقع تركيا ودورها في الساحة الدولية، مرجع سابق، ص: 612.

[440←]

- Abdllah Gul, Horizons of Turkisk Foreign policy in the New Century, 2007, p: 519.

http://www.mfa.gov.tr/data/bakanlik/bakanlar/abdullahgul_kitap.pdf

[441←]

- Abdllah Gul, Horizons of Turkisk Foreign policy in the New Century, 2007, p: 297, http://www.mfa.gov.tr/data/bakanlik/bakanlar/abdullahgul_kitap.pdf.

[442←]

- Abdllah Gul, Turkey's Role in a Changing Middle East Environment, From: , p: 1-7Mediterranean Quarterly , Volume 15, Number 1, Winter 2004

https://muse.jhu.edu/login?auth=0&type=summary&url=/journals/mediterranean_quarterly/v015/15.1gul.html.

[443←]

- مالك المفتي، الجرأة والحذر في سياسة تركيا الخارجية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، دراسات عالمية، ط1، أبوظبي، 2001، ص: 53.

[444←]

- Kemal Kirisci, Turkey s Foreign Policy in the Trybulent Times, chaillot paper, paris, European uonoin, Intitute for Security Studies, No92, 2006, p: 49.

[445←]

- أحمد داود أوغلو، تركيا والديناميات الأساسية للشرق الاوسط، ترجمة: غزال يشيل أوغلو، مجلة شؤون الأوسط، العدد 116، ص: 37.

[446←]

- محمد نور الدين، تركيا: الصيغة والدور، رياض الريس للنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2008، ص: 221.

[447←]

- Ahmet Davutoğlu; "Turkey s Foreign Policy vision: An assessment of 2007", Insight Turkey- Vol.10, No 1, 2008, pp.84-85

[448←]

- علي جلال معوض، الدور الإقليمي التركي 2002-2008، مرجع سابق،ص:117.

[449←]

- Ahmet Davutoğlu; "Turkey s Foreign Policy vision: An assessment of 2007", Insight Turkey- Vol.10, No 1, 2008, pp.84-85

[450←]

- صايل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات السياسية على العلاقات العربية التركية 2002-2010، المجلة الاردنية للعلوم الاجتماعية، المجلد 6، العدد 2، عمان، 2013، ص: 230.

[451←]

- عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، ظلال الثورة الصامتة، مرجع سابق، ص: 90.

[452←]

- كلمة رئيس الوزراء الأردني د .معروف البخيت في ملتقى جمعية العلوم السياسية الأردنية،عمان، في20 رمضان 2011 .

[453←]

- Ahmet Davutoğlu; "Turkey s Foreign Policy vision: An assessment of 2007", Insight Turkey- Vol.10, No 1, 2008, p.85.

[454←]

- عبد الحليم غزالي، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، ظلال الثورة الصامتة، مرجع سابق، ص: 90.

[455←]

- Ahmet Davutoğlu; “Turkey s Foreign Policy vision: An assessment of 2007”, Insight Turkey- Vol.10, No 1, 2008, pp.77-96

[456←]

- صايل فلاح مقداد السرحان، أثر المحددات السياسية على العلاقات العربية التركية 2002-2010، مرجع سابق، ص: 230.

[457←]

- علي جلال معوض، الدور الإقليمي التركي 2002-2008، مرجع سابق، ص: 116.

[458←]

- علي جلال معوض، الدور الإقليمي التركي 2002-2008، مرجع سابق، ص:117.

[459←]

- موقع الهيئة العامة للاستعلامات على الرابط:

http://www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2335

[460←]

- صحيفة الخليج الإماراتية بتاريخ: 18-5-2006.

[461←]

- علي جلال معوض، الدور الإقليمي التركي 2002-2008، مرجع سابق، ص: 118.

[462←]

- علي جلال معوض، الدور الإقليمي التركي 2002-2008، مرجع سابق، ص: 120-122.

[463←]

TURKEY’S ENERGY STRATEGY, Deputy Directorate General for Energy, Water and Environment, January 2009, p:2.

[464←]

TURKEY’S ENERGY STRATEGY, Deputy Directorate General for Energy, Water and Environment, January 2009.

[465←]

- محمد عبد القادر خليل، الربيع العربي: تركيا في شرق أوسط جديد، سلسلة قضايا، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية،القاهرة، نوفمبر 2011، ص: 17.

[466←]

- Ahmet Davutoğlu; "Turkey s Foreign Policy vision: An assessment of 2007", Insight Turkey- Vol.10, No 1, 2008, p 84.

[467←]

- علي جلال معوض، الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط 2002-2008، مرجع سابق، ص:128

[468←]

- حزب العمال الكردستاني أو PKK (بالكردية: Partiya Karkerên Kurdistan) هو حزب سياسي كردي يساري مسلح ذو توجهات قومية كردية وماركسية - لينينية هدفه إنشاء مايطلق عليه الحزب دولة كردستان المستقلة. نشأ الحزب في السبعينيات وتحول بسرعة إلى قوة مسلحة بزعامة عبد الله أوجلان وحولت منطقة جنوب شرق تركيا إلى ساحة حرب في الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين.

[469←]

- علي جلال معوض، الدور الإقليمي التركي في الشرق الأوسط 2002-2008، مرجع سابق،ص:130-132.

[470←]

- منير الحمش، وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية التركية، في سمير عطية وآخرون، العرب وتركيا : تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2011، ص: 203.

[471←]

- منير الحمش، وجهة نظر عربية في واقع العلاقات الاقتصادية العربية التركية، مرجع سابق، ص: 204.

[472←]

- مصطفى جاسم حسين، الدور الإقليمي التركي للمدة 2002-2010، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العراق، ص: 3-4.

[473←]

- Sami Moubayed, Turkish-Syrian Relations:The Erdoğan Legacy, Policy Brief, Seta Foundation for Political, Economic, and Social Reesearch, No 25, Oct.2008,P:1.

[474←]

- فتيحة ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط، مرجع سابق، ص: 219.

[475←]

- عبير محمد الغندور، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، مرجع سابق، ص: 371.

[476←]

- حسن بكر أحمد، العلاقات العربية التركية بين الحاضر والمستقبل، مركز الإمارات للدراسات والبحوث، دراسات إستراتيجية، العدد 41،أبو ظبي، 2000، ص: 45.

[477←]

- Gajendra Singh, "A New Age for Turkey-Syria Relations" Asia Times, April 14, 2005.

[478←]

- عبير محمد الغندور، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، مرجع سابق، ص: 371 .

[479←]

- عبير محمد الغندور، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، مرجع سابق، ص: 371 أنظر أيضاً:

Philip Robins , Suits and Uniforms: Turkish Foreign Policy Since the Cold War, Strategic Insights, Volume III, Issue 4 (April 2004) p:320-322.

[480←]

- إسلام جوهر وشادي عبد الوهاب، سياسة تركيا تجاه المشرق العربي: العراق وسوريا ولبنان، مجلة أوراق الشرق الأوسط، المركز القومي لدراسات الشرق الاوسط، العدد 43، القاهرة، يناير 2009، ص: 150-151.

[481←]

- فتيحة ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خضير بسكرة، مجلة المفكر، العدد الخامس، الجزائر، ص: 217.

[482←]

- إسلام جوهر وشادي عبد الوهاب، سياسة تركيا تجاه المشرق العربي، مرجع سابق، ص: 162.

[483←]

- Turkey and Iraqi Kurds: Conflict or Cooperation, Crisis Group Middle East Report No.81, 13 November 2008,P: 9.

[484←]

- فتيحة ليتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط،، مرجع سابق، ص: 217.

[485←]

- Hiam Malka, "Turkey and the Middle East: Rebalancing Interests". In: Turkey's Evolving Dynamics; Strategic Choices for US-Turkey Relations (Center for Strategic and International Studies, 2009), P. 64.

[486←]

- Carol Migdalovitz, Turkey: Selected Foreign Policy Issues and U.S Views, November 28, 2010, Congressional Research Service, p. 8.

[487←]

- مصطفى اللباد، تطور العلاقات التركية الإيرانية وانعكاساتها على المنطقة، 2 أغسطس 2008، على الرابط :

. For Details Look: F.http://alrased.net/main/articles.aspx?selected_article_no=4630
Stephen Larrabee, Alireza Nader, Turkish-Iranian relations in a changing Middle East, National Defense Research Institute (RAND), Cooperations, 2013, http://www.rand.org.

[488←]

- خليل العناني، مع الولايات المتحدة، مصالح إستراتيجية متبادلة، في: تركيا بين تحديات المستقبل ورهانات الواقع، مرجع سابق، ص: 159.

[489←]

- Daphne McCurdy, Turkish-Iranian Relations: When Opposites Attract, Turkish Policy , No,2, 2008,P;2.Quarterly, Vol.7

[490←]

- علي حسين بكير، صعود تركيا الإقليمي، تصورات عن دور أنقرة المفترض عام 2030، مجلة آفاق المستقبل، العدد 4، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أبو ظبي، مارس/ إبريل 2010، ص 81.

[491←]

- حقي أوغلو، تركيا وأيران...البعد عن حافة الصدام، في: تركيا بين تحديات المستقبل ورهانات الواقع، ص: 227.

[492←]

- حقي أوغلو، تركيا وأيران...البعد عن حافة الصدام، مرجع سابق، ص: 230.

[493←]

- For Details about the relation between turkey and Iran see: Serhan Unal & Eyup Ersoy, Political Economy of Turkish-Iranian Relations: Three Asymmetries, Ortadoğu Etütleri, Volume 5, No 2, January 2014, pp.141-164.

[494←]

- خليل العناني، مع الولايات المتحدة، مصالح إستراتيجية متبادلة، في: تركيا بين تحديات المستقبل ورهانات الواقع، مرجع سابق، ص: 160.

[495←]

- علي حسين بكير، صعود تركيا الإقليمي، تصورات عن دور أنقرة المفترض عام 2030، ص: 82.

ولمزيد من المعلومات حول العلاقات التركية الإيرانية يمكن الإطلاع على:

Proceedings of -The Turkey, Russia, Iran Nexus:Economic And Energy Diminsions: an International Workshop, Ankara, March 29, 2012, The Center for Strategic and International Studies (CSIS) in Washington, in cooperation with The Economic Policy Research Foundation of Turkey (TEPAV), Ankara,Washington D.C, May 24, 2012. And see:

-Gareth H. Jenkins, Occasional Allies, Enduring Rivals: Turkey's Relations With Iran, Central Asia-Caucasus Institute & Silk Road Studies Program, Washington D.C, 2012, P:52-59.

[496←]

- علي حسين بكير، صعود تركيا الإقليمي، تصورات عن دور أنقرة المفترض عام 2030، ص: 83.

[497←]

- محمد بوبوش، الدور التركي المتصاعد إلى أين، جامعة محمد الخامس، الرباط، 11/24/ 2011:

www. Marocoroit.com

[498←]

- بولنت أراس، السياسة التركية الخارجية تجاه القضية الفلسطينية، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2009، ص: 3.

[499←]

- For a more systematic treatment of the 2008/2009 Gaza War in the making of the regional order in the Middle East, see Morten Valbjorn, and André Bank , The New Arab Cold War: Rediscovering the Arab Dimension of Middle East Regional Politics, in: Review of International Studies, Vol. 38,No. 1,2012, P:17-19.

[500←]

- سمر محمود محمد حسان، الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية 2002-2020، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، 2012، ص: 42.

[501←]

- رجب الباسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية، ورقة مقدمة للمؤتمر العربي- التركي للعلوم الإجتماعية-الثقافية ودراسات الشرق الاوسط، 10/12/2010، أنقرة، ص:4

http://www.alzaytouna.net/permalink/5632.html

[502←]

- هنا يرى جانب من صناع السياسة الخارجية التركية،أن السياسة الدولية لا تعرف الأيديولوجيات، ولكنها تعرف المصالح، وان سياسة تركيا الخارجية تعبر عن مصالح تركيا العليا،، وأن كل خطواتها إنما تصب في ذلك الإتجاه، حتى وإن بدا عكس ذلك، فالدور التركي المتصاعد والمتنامي، هو في حقيقته مصلحة تركية، بهدف احتلال مناطق نفوذ على حساب اطراف اخرى بدت منكمشة،أو لمواجهة قوى اخرى تمددت،، وان القضية الفلسطينية هي المجال الاكبر والأول للوصول لهذه المكانة، فيما يرى فريق آخر، أن الدور التركي المتصاعد في المنطقة وفي إطاره القضية الفلسطينية، جاء طبيعياً ضمن رغبة أمريكية تسعى لتقديم صورة للدولة الديمقراطية الإسلامية التي يمكن أن يتولى فيها الإسلاميون الحكم في ظل دستور علماني يتناغم والمصالح الأمريكية.

[503←]

- جرهام فولر، الجمهورية التركية الجديدة... تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي، ط1، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، 2009، ص: 73-75.

[504←]

- يوسف الشريف، مقابلة مع علي باباجان وزير الخارجية التركي الأسبق، الجزيرة نت، برنامج لقاء اليوم، 22/1/2009، على الرابط:

http://www.aljazeera.net/NR/exeres/938F8E34-4161-46F8-BC4D-E15BE4B79E78.htm

[505←]

- معروف البخيث، الدور التركي والمتغيرات الإقليمية، مركز الرأي للدراسات، 13/7/2010، على الموقع الإلكتروني:

http://www.alraicenter.com.jo/index.php?option=com_content&view=article&id,17-10-23&catid=23:-2010-19

[506←]

- حسني محلي،" الموقف التركي من الحرب على غزة وآفاق دور استراتيجي جديد "، دراسات، الجزيرة نت، على الموقع الالكتروني:

1630E101E5EF.htm-http://www.aljazeera.net/NR/exeres/C8820C97-B26B-4B64-B960

[507←]

- Bulent Aras, Turkey and the Palestinian Question, Seta Policy Brief, No27, Foundation for Economic and Social Research, Jan. 2009, P: 4 And See: Turkey accuses Israel of genocide, BBC News, Thursday, 4 April, 2002, Fand aoundation.http://news.bbc.co.uk/2/hi/europe/1911609.stm

[508←]

- فتيحة لتيم، تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الاوسط،، مرجع سابق، ص: 214، أيضاً أنظر: .Bulent Aras Ibid, p:5

[509←]

- محمد نور الدين، تركيا الضيغة والدور، مرجع سابق، ص: 220.

= يقول "أحمد داود أوغلو" في مقابلة له مع مجلة American Foreign Policy,June,2010، أن رؤيتنا للسياسة الخارجية التركية تعتمد على ثلاث محاور، الأول يتعلق بدولتنا، وهو قائم على التوازن بين الامن والحرية من أجل أن تأخذ تركيا موقعها بين أقوى دول العالم، المحور الثاني:يتعلق بالإقليم من حولنا، ويقوم على التأثير القوي في الشرق الاوسط، والبلقان والقوقاز، نحن لا نمثل 75 مليون تركيفقط، بل نحن معنيون بكل مكان يتواجد فيه الاتراك أو عاشوا فيه سابقاً، المحور الثالث، وهو المحور العالمي القائم على أن يكون لتركيا دور وكلمة في جميع القضايا العالمية من قضايا تتعلق بالمناخ والتصحر ومشاكل البيئة إلى قضايا السياسة المختلفة.

[510←]

- أحمد داود أوغلو، سياسة تركيا الخارجية، "صفر مشاكل"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 25/6/2010، على الرابط:

http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=199&a=119143

[511←]

- رجب الباسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية، مرجع سابق، ص: 15.

[512←]

- Esra Çuhadar Gürkaynak, Turkey as A Third Party in Isreali Palestinian Conflict: Assessment and Reflections , Bilkent University, Turkey, Spring 2007, p:17.

[513←]

- مروة حامد عبد الجواد محمد، اثر التغيير في النخبة التركية الحاكمة على السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل في الفترة 2002-2010، رسالة ماجستير غير منشور، جامعة القاهرة، 2013، ص: 82.

[514←]

- Bulent Aras, Turkey and the Palestinian Question, Seta Policy Brief, No27, Foundation for Economic and Social Research, Jan. 2009, P: 3Foundation for Po l i t i c a l Economic and Social Research | January, 2009 | www.setav.org | B rief No: 27.

[515←]

Al-Monitor: The Pulse of the Middle East, Israel, Turkey exchange diplomatic cold-monitor.com/pulse/originals/2014/09/israel-turkey--shoulders, http://www.al

bilateral-relations-president-gaza-war-airlift.html#.

[516←]

- Bulent Aras, Turkey and the Palestinian Question, Ibid, P:7.

[517←]

- مروة حامد عبد الجواد محمد، اثر التغيير في النخبة التركية الحاكمة على السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل، مرجع سابق، ص:83.

[518←]

- رجب الباسل، دور تركيا في القضية الفلسطينية، مرجع سابق.

[519←]

جون بيليس، ستيفن سميث، عولمة السياسة العالمية، مركز الخليج للترجمة والنشر، ط1، الإمارات العربية، 2004، ص: 246

[520←]

-John.Mearsheimer, The tragedy of great power, New York: w. w. Norton, 2001,: www.qu.edu.az/.../the.tragedy.of.great.power.politics.pdf

[521←]

- عيساوة آمنة، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2010، ص: 127

[522←]

- يرى بعض الباحثين الأتراك أن نشأة الدولة العميقة بدأت مع نشوء جمعية الاتحاد والترقي، وبعضهم الآخر يعيد نشأة الدولة العميقة التركية إلى مرحلة التنظيمات في الدولة العثمانية بين عامي 1839-1876. وتعرف الدولة العميقة: هي شبكة مصالح متشابكة ومترابطة لا يعرف افرادها بعضهم بعضا لكنهم يعملون لهدف مشترك وهو الدفاع عن مصالحهم وامتيازاتهم خارج اطار القانونوالمجتمع والدولة، بمعنى آخر دولة داخل الدولة او دولة فوق الدولة. أو هي مجموعة من التحالفات وشبكات العلاقات الممتدة داخل جسد الوطن أفقياً ورأسياً بدون شكل او تنظيم محدد وملموس، وهي تشمل أعضاء برلمان وسياسيين ورجال أعمال ورجال أمن وفنانين وإعلاميين.

[523←]

Gareth H. Jenkins, Between Fact And- For further details about the Deep State See: Fantasy: Turkey’s Ergenekon Investigation, Johns Hopkins University, Central Asia-Caucasus Institute , Silk Road paper, Augest 2009, pp: 14-26.

[524←]

- Patrick H. O’Neil, The Deep State: An Emerging Concept in Comparative Politics; p 11-14, Last ,University of Puget Sound, United States: August 2013 revised: January 28, 2015.

[525←]

Turkey’s “Deep-State” and the ,H. Akin Unver- For Details About Deeping State, See: East Institute, Policy Brief, No. 23, April The Middle ,Ergenekon Conundrum , And see:www.mei.edu2009, p 2,

Jenkins, Gareth H. Between Fact and Fantasy: Turkey's Ergenekon Investigation . Central AsiaCaucasus, Institute, Paul H. Nitze School of Advanced International Studies, 2009.

[526←]

- H. Akin Unver, Turkey’s “Deep-State” and the Ergenekon Conundrum,OP.Cit, PP: 6-7.

[527←]

- Gunes Murat Tezcur, kurdish nationalism and identity in turkey a conceptual reinterpretation, European Journal of Turkish Studies, No10, Dec.2009, at: and look: http://ejts.revues.org/4008

Murat Somer, Ethnic Kurds, Endogenous Identities, And Turkey s Democratization and Integration with Europe, The Global Review of Ethnopolitics, vol.1,No4, June 2002, p:77.

[528←]

- ناجي أبي عاد، ميشيل لاغيتون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط: الناس، النفط، التهديدات الأمنية، ترجمة: محمد النجار، الدار الأهلية للنشر والتوزيع،، عمان، 1999، ص: 120.

[529←]

- ويفي خيرة، تأثير المسألة الكردية على الإستقرار الإقليمي، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الحقوق، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر، 2005، ص: 46.

[530←]

- محمد نور الدين، حجاب وحراب: الكمالية وأزمة الهوية في تركيا، رياض الريس للكتب والنشر|، ط1، بيروت،2001، ص: 106-107.

[531←]

- Dietrich Jung, The Sevres Syndrom: Turkish Foreign Policy and its Hostrical Legacies, American Diplomacy. Vol. 8, No2, 2003. http://www.unc.edu/depts/diplomat/archives_roll/2003_07-09/jung_sevres/jung_sevres.html

[532←]

- عقيل محفوظ، تركيا والأكراد: كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، مارس 2012، ص: 18.

[533←]

in Turkey s.- Mesut Yegen, The Kurdish Question

[534←]

- تركيا واكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، تقدير موقف، الدوحة،1/ ابريل / 2013، على الرابط:

http://www.dohainstitute.org/release/cfcc62a3-a5f7-4b9c-86be-8e0f99a1a9c7

أنظر ايضاً: فرصة أردوغان: الربط بين التعديل الدستوري وحل المسألة الكردية، تقدير موقف، مركز الجزيرة للدراسات، فبراير 2013، ص3، على الرابط:

http://studies.aljazeera.net/positionestimate/2013/02/20132289337283483.htm

[535←]

- جان ماركو، زمن ما بعد الإسلام السياسي في تركيا،في: تركي الدخيل،عودة العثمانيين الإسلامية التركية، مركز المسبار للدراسات والبحوث، الطبعة الثانية، يناير، 2011م، ص19.

[536←]

- تركيا واكرادها: فرصة سانحة للحل التفاوضي، مصدر سابق.

[537←]

- جوهانا نيكانين، الهوية والسرد والأطر: تقييم المبادرات الكردية في تركيا، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد3، خريف2013، ص 29.

[538←]

- يلماز أنصار أوغلو، مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، رؤية تركية، ستا للدراسات والأبحاث، العدد3، خريف: 2013، ص: 12-13.

[539←]

- جوهانا نيكانين، الهوية والسرد والأطر، مصدر سابق: ص: 30.

[540←]

- جان ماركو، زمن ما بعد الإسلام السياسي في تركيا، مصدر سابق، ص:22-24.

[541←]

- إبراهيم البيومي غانم، تركيا وأوروبا.. جدلية الاستيعاب والاستبعاد، في: محمد عبدالعاطي، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، الدار العربية للعلوم ناشرون، مركز الجزيرة للدراسات،2010، ص 177.

[542←]

- عقيل محفوظ، تركيا والأكراد، مرجع سابق، ص: 51.

[543←]

- معمر فيصل خوري، المشكلة الكردية في تركيا: من الإنكار إلى الاعتراف، قضايا وتحليلات، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، العراق، 20 يونيو 2014، على الرابط:

http://rawabetcenter.com/archives/106

[544←]

- يلماز أنصار أوغلو، مسألة تركيا الكردية وعملية السلام، مصدر سابق، ص14.

[545←]

- جوهانا نيكانين، الهوية والسرد والأطر، مصدر سابق: ص: 30-31.

[546←]

- جنكيز تشاندار، المشكلة الكردية، معيار تصالح تركيا مع نفسها، مجلة آفاق المستقبل، العدد 4، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، أبو ظبي، مارس/ إبريل 2010، ص: 73.

[547←]

-For further discussing about the secular state and Islam, See on: David W. Lovell, The challenges for democracy in Turkey, University of New South Wales at ADFA, Australia, Paper presented to the 21st IPSA World Congress, Santiago, Chile, 12–16 July 2009, PP:9-11.

[548←]

- Hakan Yavuz, Secularism and Muslim Democracy in Turkey, Cambridge University Press, Cambridge 2009, pp.2-20.

[549←]

- سعيد عبد العزيز مسلط، المشروع السياسي لحزب العدالة والتنمية، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية5، العدد12،ص:10-11.

[550←]

- صحيفة ستار التركية، تاريخ: 14/7/2001.

[551←]

- Fethullah Gulen websites include http://en.fgulen.com. and http://www.fethullahgulen.org. For an outsider's , overview, see Bill Park, "The Fethullah Gulen Movement," Middle East Review of International Affairs," Vol. 12, No. 4, December 2008.

[552←]

- لد الأستاذ محمد فتح الله كولن في 27 نيسان عام 1941 في قرية صغيرة تابعة لقضاء (حسن قلعة) المرتبطة بمحافظة أرضروم، وهي قرية كوروجك ونشأ في عائلة متدينة، وكان والده (رامز أفندي) شخصاً مشهوداً لـه بالعلم والأدب والدين، وكانت والدته (رفيعة خانم) سيدة معروفة بتدينها وبإيمانها العميق بالله، وقامت بتعليم القرآن لابنها محمد ولما يتجاوز بعد الرابعة من عمره، حيث ختم القرآن في شهر واحد. وكانت أمه توقظ ابنها وسط الليل وتعلمه القرآن. كان بيت والده مضيفاً لجميع العلماء والمتصوفين المعروفين في تلك المنطقة لذا تعود محمد فتح الله مجالسة الكبار والاستماع إلى أحاديثهم. وقام والده بتعليمه اللغة العربية والفارسية. درس في المدرسة الدينية في طفولته وصباه، وكان يتردد إلى (التكية) أيضاً، أي تلقى تربية روحية إلى جانب العلوم الدينية التي بدأ يتلقاها أيضاً من علماء معروفين من أبرزهم (عثمان بكتاش) الذي كان من أبرز فقهاء عهده، حيث درس عليه النحو والبلاغة والفقه وأصول الفقه والعقائد. ولم يهمل دراسة العلوم الوضعية والفلسفة أيضاً. في أثناء أعوام دراسته تعرف برسائل النور وتأثر بها كثيراً، فقد كانت حركة تجديدية وإحيائية شاملة بدأها وقادها العلامة بديع الزمان سعيد النورسي مؤلف (رسائل النور). لمزيد من التفاصيل أنظر الموقع الخاص لـــ"فتح الله غولن":

http://fgulen.com/ar/kissatu-hayat/nebzetun-an-hayatil-ustaz/20874-Took-the-covenant-Evidence-for-it

حركة "كولن" هي حركة المجتمع المدني، بدأت الحركة في مدينة أزمير كجماعة محلية لخدمة الطلاب والمعلمين وأولياء الأمور و أصحاب الأعمال استلهاماً من العالم والواعظ التركي "فتح الله كولن" . و لتسهيل الإشارة، تسمى هذه الحركة في الغالب بحركة كولن ،خصوصا من قبل العلماء الغربيين لان كولن هو مصدر الإلهام الرئيسي لهذه الحركة. و لكن أعضاء الحركة يطلقون عليها اسم "Hizmet" الخدمة"، أو خدمات المتطوعين، غير ان كولن يفضل أن يطلق عليها اسم "حركة البشر المتحدين حول القيم الإنسانية العالية. نشأت الحركة في أواخر الستينيات من القرن العشرين في تركيا كمبادرة مبنية على العقيده أو على الإسلام لخلق فرص تعليمية على شكل منح دراسية و سكن للطلاب و مدارس و مراكز للدروس الخصوصية. وعلى مدى أربعة عقود منذ ذلك الوقت نمت و تطورت الحركة، لتصبح حركة تعليمية ثقافية دينية مع أعضاء يبلغ عددهم بالملايين، و تتآلف الحركة من مئات المؤسسات والشركات و الجمعيات المهنية الرسمية وغير الرسمية و لكن قانونية وجمعيات مختلفة.وكان طلاب الجامعات و رواد= المساجد المحليين و الناس الذين كانوا يحضرون جلسات الأسئلة والأجوبة المفتوحة والحلقات الدراسية هم من أوائل الناس الذين انضموا إلى كولن. وكان لطلاب السكن و االمركز التديبي في "كاستنا بازار" في أزمير الذي كان كولن مديرها دور مهم جداً في= =المراحل الأولى من تطور الحركة، بعد انهيار الستار الحديدي في أواخر عام ١٩٨٠، توسعت الحركة لتعبر الحدود الوطنية و تشمل دول آسيا الوسطى التي لها نفس الخلفية الثقافية التركية. وبالتوازي مع إضفاء الطابع

المؤسسي و الوطني، شاركت الحركة بكثافة في الحوار بين الأديان، و ذلك استباقا ومنعا لما يسمى بنظريات الصدام الذي قد يتم ترويجه من قبل الآخرين بعد فترة. في الوقت الحالي، لا يوجد مقر رئيسي مركزي للحركة. ولكن استنادا إلى التغطية الإعلامية، تشير التقديرات إلى وجود مئات المدارس في تركيا بالإضافة إلى عدد مماثل من هذه المؤسسات في القارات الخمس، وجميعها مستوحاة و مستلهمة من حياة كولن وأعماله السلمية. دينة وبلدة من تركيا، من الممكن أن نرى بعض المرافق التعليمية أوالانشطة الثقافية الأخرى التي ترتبط مع الحركة أو تستلهم منها:

http://ar-hizmetmovement.blogspot.com/p/gulen-movement.html

[553←]

- تحديات حزب العدالة والتنمية وتداعياتها في المستقبل المنظور، ورقة تحليلية استشرافية، مركز عمران للدراسات الإستراتيجية، سوريا، تاريخ النشر 5/4/2014،ص: 1-2 www.OmranDirasat.org، أنظر ايضاً: =طلال جامل، تركيا: جماعة غولن مقابل حزب العدالة والتنمية، التجاذبات الداخلية والخارجية، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات

http://www.alzaytouna.net/permalink/63157.html

[554←]

- هنا يقول "لاري لدياموند" إن العوامل التي تعزز وترسخ الديمقراطية تشمل المؤسسات السياسية والمجتمع المدني والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، والعوامل الدولية وبخاصة العلاقات المدنية العسكرية، ويجادل "دياموند" أن ترسيخ الديمقراطية لا يمكن أن يتحقق من دون فرض السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية وولائها للنظام الدستوري الديمقراطي، أيضًا لابد من وجود توازن قوى مناسب، بين المؤسسة العسكرية =والمدنيين، ولا يحق للجيش استخدام القوة التي منحها له المواطنون المدنيون لحمايتهم في وقت الحروب، لفرض إرادته على الشعب.

للمزيد من التفاصيل، حول العلاقات العسكرية المدنية التركية انظر:

Larry Diamond, “Introduction: In Search of Consolidation,” in Consolidating the Third Wave Democracies eds., Larry Diamond, Marc Plattner, Yun-han Chu and Hung-mao Tien, (Baltimore and London: The Johns Hopkins University Press, 1997.And See: Peter D. Feaver, “Civil Military Relations,” Annual Reviews Political Science, Vol. 2 (1999), pp. 211-13

Zeki Sarıgil, “Turkish Military: Principal or Agent?” Armed Forces & Society, (2012), pp. 16-18

[555←]

- حسن طلال مقلد، تركيا والاتحاد الاوروبي: بين العضوية والشراكة، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 26، العدد الأول، 2010، ص:361.

[556←]

- طارق عبد الجليل، العسكر والدستور في تركيا، من القبضة الحديدية إلى دستور بلا عسكر، دار النهضة للنشر، ط2، القاهرة، 2013، ص:167-169، يوضح أنه لا يمكن القول أن عهد تدخل الجيش قد ولى، وأن ما يمكن الجزم به فقط، هو أن عهد الإنقلابات العسكرية في تركيا قد بات في ذمة التاريخ، أما حق تدخل الجيش في الحياة =السياسية، فلا يزال مكفولاً له في دستور 1982 الحالي لحماية مبادئ الجمهورية، وإنه ما لم ينجح حزب العدالة والتنمية في سن دستور مدني جديد، فإن الديمقراطية التركية ومتسباتها ستظل في خطر.

[557←]

- محمد عبد القادر خليل، تحديات متصاعدة: تركيا أردوغان من فرصة إلى عبء، المركز العربي للبحوث والدراسات، ملفات وتقارير، 9/2/2015، على الرابط: http://www.acrseg.org/36638 ويرى محمد عبد القادر، أن هناك تعدد في أوجه التحديات التي تواجهها حكومة حزب العدالة والتنمية، وذلك بفعل تنامي النزعة السلطوية للرئيس التركي، رجب طيب أردوغان، الأمر الذي بات يشكل تحديا بالنسبة لاستمرار تماسك حزب العدالة والتنمية، الحاكم، فضلا ما يمثله ذلك من تداعيات سلبية على الصورة النمطية للدولة التركية سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي، بسبب ملفات الفساد والتضييق على وسائل الإعلام، فضلا عن الانتقادات الحادة التي باتت تواجهها العديد من القوى الإقليمية والدولية بسبب نمط العلاقة التي تربط بين الحكومة التركية وبين العديد من التنظيمات الإرهابية والجهادية على مسرح عمليات المنطقة، والتي لم تعد تمثل تحديا لسلامة واستقرار دول الإقليم، وإنما أيضا تثير تهديدات متصاعدة على المستوى الدولي، هذه التحديات وغيرها باتت تطرح تساؤلات في أوساط الجماعة الأكاديمية إقليميا ودوليا فضلا عن وسائل الإعلام المختلفة بشأن مستقبل حزب العدالة والمسار السياسي لزعيمه، رجب طيب أردوغان، في ظل ما تشهده الساحة التركية من تحولات نحو الراديكالية سواء على مستوى القيادة أو على مستوى قطاعات مؤيدة ومعارضة للحزب الحاكم في تركيا.

[558←]

- محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق، ص:58-59، حيث عرف الموازن الإقليمي: بأنه قد يكون دولة أو عدداً من الدول التي تعتبر قوى فاعلة داخل النظام الإقليمي، فهي في الغالب محايدة في الصراعات بين المهيمن أو المتطلع للهيمنة من جهة والدولة المساومة من جهة أخرى، فهي قوة تضطلع بمسؤولية حفظ التوازن القائم بين مجموعة من الدول، وغالباً ما يعهد إليها الوساطة في النظام، كما أنها عرضة لإغراء مستمر من الطرفين للأحتواء أو للتحالف، ويتوقف التوازن في النظام الإقليمي بشكل كبير على قوة هذه الدول الموازنة ودى رغبتها بالقيام بمهام الوساطة. ومن أهم أشكال هذا الدور، الدور البريطاني في السياسة الأوروبية منذ ":معاهدة وستفاليا" سنة 1648، وحتى نهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945.

[559←]

- Steven A. Cook, Jacob Stokes and Alexander J. Brock About, The Contest for Regional Leadership in the New Middle East, center for a new American security, june 2014, P: 12.

[560←]

- مدحت أيوب، البعد الاقتصادي لدور مصر الإقليمي، في التطورات المعاصرة لدور مصر الإقليمي، مرجع سابق، ص: 301.

[561←]

- هدى ميتكيس، موقع الدائرة العربية من الدور الإقليمي لمصر، مرجع سابق، ص: 58.

[562←]

- http://www.almasryalyoum.com/news/details/160343.

[563←]

- مصطفى اللباد، مصر وقوتها الناعمة، موقع المعرفة، الرابط:

http://www.marefa.org/sources/index.php/%D8%B9%D9%86_%D9%85%D8%B5%D8%B1_%D9%88%D9%82%D9%88%D8%AA%D9%87%D8%A7_%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%A7%D8%B9%D9%85%D8%A9

[564←]

Egypt’s Regional Role, Egypt and the Region’ Workshop For further Details See: Summary, Middle East and North Africa Programme, Chatham House, September 2009.

[565←]

حسب أخر إحصائيات لموقع Global Fire Power العالمى المتخصص فى ترتيب الجيوش، وترتيب الدول من حيث قوتها العسكرية.

http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=egypt (Accessed 29/3/2015)

[566←]

إيمان حمدي، مصر والزعامة الإقليمية... القوى المنافسة والتحديات، بيروت، مجلة الشرق الأوسط، العدد 68، ديسمبر 1997، ص: 50

[567←]

فاضل، رسول، العراق- إيران، أسباب وأبعاد النزاع، المعهد النمساوي للسيلسة الدولية، ترجمة: الهيئة العامة للإستعلامات، القاهرة، 1991، ص: 8.

[568←]

Maleki, Abbas. "Decision Making in Iran's Foreign Policy: A Heuristic Approach", Journal of Social Affairs 73: 39-52, Spring 2002.< http://www.caspianstudies.com/.../Decision%20Making%20in%20Iran-FinalDraft.pdf,p.3>. For

details: David E. Thaler, and (Athers) Mullahs, Guards, and Bonyards: An Exploration of Iranian leadership Dynamics, Office of the Secretary of Defense (OSD), Rand

Corporation, 2010.

[569←]

Maleki, Abbas. "Decision Making in Iran's Foreign Policy, op, cit, p:

[570←]

- Mansour Salsabili," Iran and weapons of mass destruction", The Military Dynamics of Nonproliferation , Harvard Kennedy school, Belefar center, march 2013, p: 14-15.

[571←]

- مدحت حماد، ورقة قدمت في ورشة عمل حول الأبعاد الإقليمية لسياسة إيران الاقتصادية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والإستراتيجية، برنامج الدراسات الإيرانية، القاهرة، 2007، ص: 37.

[572←]

- Jeffrey J.Schott, Economic sanctions oil and Iran.

<http://www.house.gov/jec/hearings/testimony/109/07-25-06-iran.pdf>.

[573←]

- ميشال نوفل، القيمة الإستراتيجية للإيران، بيروت، مجلة شؤون الاوسط، العدد 49، بيروت،فبراير 1996، ص: 8.

[574←]

- هي دولة أو دول تمتلك، أو في طريقها لأمتلاك قوة كافية للسيطرة على نظام إقليمي، ويفترض "هولستي" من خلال تحليله لنظرية الدور أن الدولة الطامحة لنفوذ إقليمي خاص تمتلك إدراكاً قوياً بنفسها كقيادة إقليمية، أنظر: محمد السعيد ادريس، تحليل النظم الإقليمية، مرجع سابق ص: 58.

[575←]

- أبو بكر الدسوقي، دور مصر الإقليمي في واقع جديد، مجلة السياسة الدولية، افتتاحية العدد 190، اكتوبر 2012.

[576←]

- الرؤية الإستراتيجية للتوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط، مجلة مختارات إيرانية، العدد 107، يونيو 2009.

>.www.albainah.net/index.aspx?function=Item&id=29789&lang

[577←]

- أمين حطيط، الميزان العسكري لعام 2008، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 20، بيروت،خريف 2008، ص: 176

[578←]

- عيساوة آمنة، الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص: 138.

[579←]

-Carol Migadalovitz, Turkey: Issues for U.S Policy, Report for Congress, Congressional Research Service (CRS), May 22, 2002, p. 9.

[580←]

-Rajan Menon and S. Endres Wimbush, Is The United States Losing Turkey?, working paper,New America Foundation, 25 March, 2007, p. 3.

[581←]

- معمر خولي، العلاقات الأمريكية التركية... على المحك، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، 15 ديسمبر 2014، على الرابط:

http://rawabetcenter.com/archives/1820

[582←]

- معمر خولي، العلاقات الأمريكية التركية... على المحك، مركز الروابط للبحوث والدراسات الإستراتيجية، مرجع سابق.

[583←]

- Ronald D. Asmus, Turkey and the Risk of Strategic Rupture, working paper,New America Foundation, 27 March, 2007, p. 15-16.

[584←]

- محمد نور الدين، سياسة تركيا في محيطها العربي، على الرابط:

http://www.aljaredah.com/paper.php?source=akbar&mlf=interpage&sid=17995

[585←]

- السيناريو هو: عبارة عن طريقة تحليلية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث الأحداث والظواهر الدولية إنطلاقاً من وضعها وحالتها الراهنة وصولاً إلى رصد سلسة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر، ويمكن القول أن السيناريوهات تعمل على مواجهة التقلبات المختلفة للبيئة الداخلية والإقليمية والدولية مع إنعكاساتها الإيجابية والسلبية، على مستوى العلاقات الدولية، ونظراً لتعقد المخططات المستقبلية للظاهرة الدولية، فأستخدام مجموعة من السيناريوهات المحتمل حدوثها مهمة للتقليل من الأضرار أو حتى مواجهتها .انظر: حسين بوقارة، الإستشراف في العلاقات الدولية، مقاربة منهجية، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 21، الجزائر، يونيو 2004، ص: 194-195.

[586←]

- Mohammed Ayoob, Beyond the Democratic Wave in the Arab World: The Middle No. 2 ,June 2011, PP: 57-70. East's Turko-Persian Future, Insight Turkey,Vol. 13.,

[587←]

- Ibrahim Ozturk, Turkish Economy in the Age of Arab Revolutions, Today's ‹Hurriyet Daily News‹Zaman,2011/2/3; 'Higher oil prices to raise burden of imports' 3/1/2011.

[588←]

- عارف محمد خلف، الدور التركي الإقليمي، كلية القانون، قسم العلوم السياسية، جامعة الموصل، ص: 26.

[589←]

- Gallia Lindenstrauss and Yoel Guzansky, Rise and Future Fall of Turkey- Iran Axis (Analysis), Eurasia Review, May 8, 2011.

أنظر ايضاً: محمد السيد سليم، تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم، ملف العرب وتركيا .. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، موقع المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 29 مايو 2011، و محمد داود أوغلو، العالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية، ترجمة وتعريب: إبراهيم البيومي غانم، مكتبة الشروق الدولية،القاهرة، 2006، ص ص182 -194.

[590←]

- محمد السيد سليم، تركيا بديل استراتيجي إقليمي مهم، ملف العرب وتركيا .. تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، موقع المركز :العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٩ مايو ٢٠١١.

[591←]

- شفيعة حداد، توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة باتنة، الجزائر، 2004، ص: 118.

[592←]

شفيعة حداد، المرجع السابق، ص: 119.

[593←]

- إيمان حمدي، مصر والزعامة الإقليمية: القوى المنافسة والتحديات، مجلة أوراق الشرق الأوسط، لبنان، العدد 68، ديسمبر 1997، ص: 56.

[594←]

- محمود سالم السامرائي، المساومة في السياسة الخارجية التركية، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 13، بيروت، يناير 2007، ص: 84.

[595←]

- شفيعة حداد، توجهات السياسة الخارجية التركية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق، ص: 120.

[596←]

- محمد عبد القادر، رؤية الدور الإقليمي لتركيا وإيران، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية، مختارات إيرانية، القاهرة، فبراير 2009،

http://acpss.ahram.org.eg/ahram/2001/1/1/CIRN88.HTM

[597←]

- محمد نور الدين، تركيا وسوريا: نهاية العمق الإستراتيجي، صحيفة السفير اللبنانية، العدد الصادر في 17/5/2011.